

غياب السلام

محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

تأليف : نيكولاس جويات
ترجمة : طلعت الشايب

845

إهداء ٢٠٠٦
المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

المشروع القومي للترجمة

نيكولاس جويات

غِيَابُ السَّلام

محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

ترجمة: طلعت الشايب



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٤٥

- غياب السلام (محاولة لفهم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى)

- نيكولاس جويات

- طلعت الشايب

- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

THE ABSENCE OF PEACE

Understanding the Israeli - Palestinian Conflict

By: Nicholas Guyatt

Copyright © Nicholas Guyatt 1998

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم كافة الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم المختلفة ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

7 - شكر وعرفان
9 - مقدمة
23	الفصل الأول : إسرائيل الكبرى
23 الصهيونية وقيام إسرائيل
30 ١٩٦٧ وأثارها
32 برنامج الاستيطان
36 المستوطنات والرأى العام الإسرائيلى
39 الانتفاضة والطريق إلى أوسلو
61	الفصل الثانى : أوسلو
61 إعلان المبادئ
64 رابين : أوسلو تلفظ أنفاسها
69 نيتانياهو : أوسلو فى مهب الريح
78 وأخيراً
91	الفصل الثالث : صناعة السلام والسياسة
91 إسرائيل : بحثاً عن الحمائم
93 إسحاق رابين
98 شيمون بيريز
103 بعد رابين/ بيريز: مستقبل اليسار الإسرائيلى
107 الفلسطينيون وأوسلو
114 المجتمع الدولى
127 وأخيراً : «نحن نفاوض أنفسنا»

153	الفصل الرابع : الحياة في ظل أوسلو
153 نظام التصاريح
156 الاعتقال والتعذيب
162 مصادرة الأراضي
165 هدم المنازل
169 الاستغلال البيئي والاقتصادي
172 العيش في غزة
189	الفصل الخامس : القدس
190 بناء القدس
193 تخطيط المدينة
197 نوع الحياة
200 التصاريح و«الترحيل الهادئ»
203 من المستوطنات إلى الضواحي
206 التعاطف والرمزية
219	الفصل السادس : «الوضع الدائم» لفلسطين
219 استكمال عملية أوسلو
221 قضايا الوضع الدائم
221 (الحدود والمستوطنات- القدس- اللاجئون- الدولة الفلسطينية)
229 فلسطين بعد الوضع الدائم
236 الحلول النهائية
249	الفصل السابع : بدائل أوسلو
250 حل قيام دولتين
254 حل قيام دولة واحدة
260 آفاق مستقبلية

شكر وعرفان

أنجز هذا الكتاب، بالأساس، في القدس وكمبريدج وفرنستون في خريف وشتاء عام ١٩٩٧، وما كان لذلك أن يتم لولا العون الكبير الذي قدمه لي هؤلاء الأشخاص والمؤسسات في القدس: ليندا براير، وجمعية سان بيث، وأويس وچين فيلچوين وأسرتهما، وچينيفر مورهد وLAW، والجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة، وليوناردو هوش وچان إيزاك من معهد البحوث التطبيقية بالقدس (ARIJ)، ودينيس بارفورد وميسون عودة (وعدد من رجال الشرطة الفلسطينية لا أعرف أسماءهم، استطاعوا أن يستعيدوا المسودة الأولى للأصول من ستاد رام الله حيث كنت قد فقدتها هناك.

وفي إنجلترا: والدي وشقيقي، وكاترين ونانسي وإدوارد شو، وريتشارد سيرچانتسون، وبيكا ريفز من منظمة العفو الدولية، وفي الولايات المتحدة: أصلى بالي، ونعوم تشومسكي، ونورمان فنكشتاين، كما أفاد الكتاب على نحو غير مباشر من صلتى بجامعة كمبريدج وجامعة فرنستون في أثناء قيامى بأبحاثى لأطروحة الدكتوراه وعندما لم أكن مشغولاً بموضوع إسرائيل وفلسطين، كما أود أن أعبر عن امتناني الشديد لما أبداه البروفيسور پيترچ پاريش - المشرف على أطروحتى للدكتوراه - من عطف وتفهم، والذي قدر، صبوراً، التغير المؤقت لوجهة أبحاثى عن التاريخ الأمريكى، كما ينبغي أن أسجل هنا أن عملى الأكاديمى فى كمبريدج وفرنستون لا علاقة له بالمادة التى يناقشها هذا الكتاب، وبالتالي لا يمكن اعتبار المؤسستين المذكورتين مسئولتين عن أى تبعات لذلك.

ومن Zed Books أود أن أعبر عن شكرى لروبرت مولتينو لثقتة فى المخطوطة التى عدت بها من الشرق الأوسط وكانت محل اختلاف، ولآن ردفور لقيامها بتحرير مسودات الكتاب بكل دقة ومهارة.

كما أود أن أشكر كلاً من التالية أسماؤهم لما قدموه لى من مساعدة سواء باستفساراتهم المحددة أو لما أسدوه من نصح ودعم ومؤازرة: رفعت الحاج، وتونى آلن، وچيف أرونسون، وسميرة بركات، وإزرا بلوك، وركس برينين، وويندى كادچ، وميرى

كلارك، وسيمون كوكس، وآليك دون، ومروة وأمنية الشاكرى، وليم فليمنج، ورايزا جولابوف، وأندرو جرييل، وتامارا جريجى، وكاتى جروسو، وكير حيرى، وكونور هوتون، وچان دى چونج، وساره كامينكر، وديفيد كاسونك، وستيف ليستر، وكاترين ماكفرسون، وچاك مارتين، وروبرت پالمر، ودانيل ريزل، وبين شونكلد (من المنظمة العالمية لمقاومة التعذيب - OMCT)، وإسرائيل شاحاك، وزقى شولمان بتسليم، وليزا سيراچانيان، وأن ستروسبرج، ومات ثورن، وچين تين، وسيمون تيلر، وليزا وين.

أما خالص الامتنان والتقدير الذى أقدمه لكثير من الذين ساعدونى، فهو لأنهم فعلوا ذلك بالرغم من اختلاف وجهات نظرنا حول عملية أوصلو، ولا يتبقى سوى أن أختتم هذه الكلمة بإقرارى بكامل مسئوليتى عن كل الآراء الواردة بهذا الكتاب، وكذلك عن أى أخطاء فى الوقائع أو التحليل.

مقدمة

يوافق عام ١٩٩٨ الذكرى الخمسين لقيام دولة إسرائيل، وهناك برنامج حاشد من الفعاليات في إسرائيل ومختلف أنحاء العالم للاحتفال بنصف القرن وإلقاء الضوء على المجالات التي حققت فيها إسرائيل نجاحاً ملحوظاً: سياستها الديمقراطية بتعدديتها الحزبية وحق الاقتراع العام، قوتها الاقتصادية وخبرتها الواعدة في ميدان تكنولوجيا الحاسب الآلى على نحو خاص، وتعدادها السكاني المتوقع أن يزيد عن ٦ ملايين نسمة، للمرة الأولى خلال عام ١٩٩٨، وأوجه التقدم الإسرائيلي هذه، هي التي ستتصدر الواجهة في الاحتفالات على مدار العام.

تركيز الكتاب - على الرغم من ذلك - سيكون على ما فشلت إسرائيل، بشكل واضح، في أن تحققه على مدى خمسين عاماً من وجودها: ألا وهو السلام الدائم مع جيرانها وخاصة الفلسطينيين. في هذا المجال بالتحديد، هناك القليل الذي يستحق الاحتفاء، والكثير الذي يستحق الندم؛ إذ حتى بالرغم من أن إسرائيل قد بدأت التفاوض مع الفلسطينيين في ١٩٩١، وبالرغم من أن الجانبين قد وقعا اتفاق أوسلو في ١٩٩٣، فإن مظاهر العنف والمعاناة والسخط، كلها مستمرة، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين، والتقارير الإخبارية من الشرق الأوسط على مدى السنوات القليلة الماضية نادراً ما توحى بأن «عملية السلام» تحقق سلاماً حقيقياً: من قتل ما لا يقل عن ٢٩ فلسطينياً في أحد مساجد الخليل على يد أحد المستوطنين في ١٩٩٤، إلى تفجير الحافلات في فبراير ومارس ١٩٩٦، والذي أدى إلى قتل عشرات الإسرائيليين في القدس وتل أبيب، ومن خلال الصراع السافر بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٦، والمأزق الدبلوماسي الذي ساد خلال عام ١٩٩٧، من ذلك كله يتضح أن الخلافات الأساسية بين الطرفين ما زالت قائمة، وأنه لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع بينهما.

منذ البداية، تضمنت عملية أوسلو أطرافاً أخرى غير الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فالمجتمع الدولي، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، كان يقوم بدور الوسيط، وعندما تصافح الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» ورئيس وزراء إسرائيل

السابق «إسحاق رابين» في سبتمبر ١٩٩٣، كان الرجلان في حضرة «بيل كلينتون» وهو يرحب بهما ويومئ لضيوفه في حديقة البيت الأبيض والجماهير التي كانت تتابع الحدث على شاشات التلفزيون، وكانت الصورة تؤكد الدور الحيوى لإدارة كلينتون في صياغة أوسلو ودعمها اللامحدود للعملية حتى في وسط أعمال العنف وتبادل الاتهامات. منذ توقيع اتفاق أوسلو الأول في ١٩٩٣ كانت هناك دائماً تعليمات حازمة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين بأن يواصلوا السير على طريق أوسلو حتى الوصول إلى اتفاق، وكانت إحدى الصعاب في اتفاقات أوسلو هي نفور القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ونفور الرعاة الدوليين لعملية السلام على وجه خاص، من التفكير في نماذج أخرى لصنع السلام على ضوء فشل أوسلو.

الشك، ناهيك عن معارضة أوسلو، كانا يعتبران دائماً تهديداً للسلام، وقد أصبح «السلام» و«أوسلو» مرادفين؛ بحيث يكون الشك في الثانى يعنى التخلّى عن الأول، وهو جدل ضار بقضية السلام أدى بكثير من المعلقين أن يفكروا في التفاصيل الدقيقة لأوسلو، بينما يتجاهلون القصور الواضح في هيكلها الكلى. هذا الكتاب سيضع عملية أوسلو في إطارها التاريخى الصحيح، ويحلل بالتفصيل مسار المفاوضات وتأثيرها على أرض الواقع، ويعكس المسار المحتمل لهذا «السلام» قى المستقبل القريب جداً، وسوف يتضح من هذه الدلائل أن أوسلو لا تقدم حلاً عادلاً ولا دائماً للصراع الإسرائيلى. إنه فشل في التصميم أكثر مما هو فشل في التنفيذ، وبالتالي ينبغى علينا أن نتجه نحو حلول بديلة، وأن نفيد من تجربة أوسلو لصياغة سلام أفضل للمستقبل.

في محاولتهم لفهم غياب السلام، يميل المراقبون دائماً للاعتماد على عوامل معينة يرون أنها قد عطلت مسيرة أوسلو؛ فالبعض قد استنتج من الخلاف الشديد ومن العنف الذى لا يهدأ أن هناك ضغينة تدفع الجانبين لذلك، وأنهما لن يصنعا سلاماً بينهما. مؤيدو إسرائيل، بدلاً من ذلك، يحددون «الإرهاب» الفلسطينى باعتباره الخطر الدائم أو الحجر العثرة في سبيل الوصول إلى أى اتفاق، ويقولون إن أمن إسرائيل لا يمكن أن يتسق مع آمال الفلسطينيين في إقامة دولة لهم في وجود هؤلاء المسلحين، وأخيراً هناك رأى شائع مؤداه أن «بنيامين نيتانياهو»، رئيس الوزراء الإسرائيلى اليميني منذ مايو ١٩٩٦، هو سبب المشكلة كلها؛ فمنذ مصرع إسحاق رابين على يد

يهودى يمينى فى نوفمبر ١٩٩٥، يطرح اليسار الإسرائيلى نفسه باعتباره الأمل الوحيد فى السلام، وذلك فى مواجهة تطرف خصومه من اليمين ورفضهم، وعندما فاز «نيتانياهو» على «شيمون بيريز» - خليفة رايبين - بفارق ضئيل فى انتخابات أبريل ١٩٩٦، بدأ اليسار يندب فقدانه للسلطة، كما يتفجع على ضياع فرصة السلام من يد إسرائيل، ومنذ ذلك الحين أصبح «نيتانياهو» هدفاً للتدديد داخل إسرائيل وخارجها، وبعد يأسه من أن يفسر للناخبين الأمريكيين ولؤيديه سبب هشاشة السلام فى الشرق الأوسط، لم يفعل «بيل كلينتون» شيئاً ذا بال ليخفف من قوة الرأى القائل بأن إزاحة «نيتانياهو» يمكن أن تحرك عملية السلام مرة أخرى^(١).

هذه العوامل الثلاثة - الضغينة المتبادلة، والإرهاب الفلسطينى، وصعود «نيتانياهو» - استخدمها كثير من المعلقين لكى يصفوا فشل أوصلو، ولكى يبرنوا العملية نفسها من أى لوم لانهايار المفاوضات، إلا أن الواقع يدل على أن لا أحد من هذه العوامل يمكن أن يكون سبباً مقنعاً لانهايار المحادثات. وبالرغم من أن بعض اليهود الإسرائيليين^(٢) يدعون حقاً فى أرض فلسطينية استناداً إلى اللاهوت، وعلى وجه التحديد الوعد الذى يقال إن الله قد أعطاه «الشعب اليهودى» قبل ثلاثة آلاف عام، فسيكون من المضلل أن نستنتج منه أن النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين قديم وغير قابل للحل. وبصرف النظر عن كون معظم الإسرائيليين والفلسطينيين لا يتناولون هذا النزاع من منظور لاهوتى، فإن عملية السلام الحالية تعتمد فى بنيتها على مبادئ الدبلوماسية والتفاوض أكثر مما هى على التصورات المفعزة والمزاعم التوراتية^(٣).

الصراع بين الجانبين عمره قرن من الزمان تقريباً، ويدور حول منافسة فعلية على الأرض نفسها. والقول، فى الوقت نفسه، بأن الإرهاب الفلسطينى كان سبباً فى تدمير عملية السلام فيه تجاهل لحقيقة أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين قد صوتوا لأحزاب تدعم التفاوض الذى لا يعرف العنف. العنف عرض من أعراض انهيار السلام وليس سبباً له. وأخيراً - كما سنرى - فإن اعتبار «نيتانياهو» كبش فداء فيه عدم إنصاف وصرف للانتباه؛ عدم إنصاف لأن الفارق ضئيل جداً فى السياسة بين «نيتانياهو» ومنافسيه من الجناح اليسارى، أما صرف الانتباه فلأن ذلك سوف يمنعنا من رؤية الخطأ الحقيقى فى عملية السلام، ولو ترك «نيتانياهو» مكانه فى الانتخابات

القادمة عام ٢٠٠٠، أو حتى سقطت حكومته الائتلافية قبل ذلك، فإن العقبات الرئيسية في طريق السلام العادل والدائم ستظل قائمة^(٤).

إن هدف هذا الكتاب هو دحض هذه الحجج التي لا علاقة لها بالأمر والمشتتة للانتباه، والنظر إلى عملية أوصلو ولتوقعات السلام نظرة نقدية. من هذا المنظور لا تبدو أوصلو حلاً بقدر ما تبدو سبباً لكثير من المشكلات لأولئك المهتمين اهتماماً حقيقياً بالسلام، وبالرغم من أن أوصلو كانت قائمة على مبدأ أن الأرض التي استولت عليها إسرائيل في حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ سوف تعود للسيادة الفلسطينية، فإن موضوع مساحة الأراضي التي ستُعاد لم يحسم بالشكل الصحيح. وحيث إن الآمال الفلسطينية في مستقبل مستقر معلقة على تحرير جميع الأراضي المستولى عليها في ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إغفال ذلك ينطوي على نتائج خطيرة؛ فالفلسطينيون يقولون إن دولة فلسطينية ذات سيادة لا يمكن أن تقوم - اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً - ما لم تشمل فعلياً جميع الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في ١٩٦٧، ومع ذلك فإن إسرائيل، على مدى ما يزيد عن ثلاثين عاماً، تواصل البناء على الأراضي الفلسطينية، وتشق الطرق، وتقيم المستوطنات والقواعد العسكرية؛ مما يجعل فكرة هذا الانسحاب أكثر تعقيداً. استجابة لهذا الواقع فقد تصورت الأحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل - من اليمين واليسار - «حلاً» تحتفظ به إسرائيل بما بين ٥٠٪ و ٧٠٪ من الضفة الغربية، وتعيد ما يتبقى فقط من أجل دولة فلسطينية محتملة^(٥)، وفي الوقت نفسه فإن القيادة الفلسطينية تمثل تجمُعاً سكانياً يصر على انسحاب إسرائيلي كامل باعتباره الحد الأدنى المطلوب لقيام دولة مستقلة مستقرة، وهذا هو الالتباس الكامن في صميم أوصلو والسبب الرئيسي الذي يجعل الطريق مسدوداً أمام الجانبين.

اخترعت إدارة «كليتتون» واليسار الإسرائيلي حلاً في نهاية أوصلو يعطي للفلسطينيين معظم قطاع غزة، بينما يقتسم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني الضفة الغربية بالتساوي تقريباً، قد تبدو تلك تسوية عادلة، إلا أن هناك أسباباً تاريخية وعملية تجعل تقسيم الأراضي على هذا النحو يبدو غير منصف وغير ممكن من الناحية العملية، وإذا كنا نحاول أن نفكر في حل معقول للصراع، فلا بد من أن نتذكر أن الضفة

الغربية وقطاع غزة لا يمثلان سوى ٢٣٪ من المساحة التي كانت معروفة باسم فلسطين قبل ١٩٤٨، الـ ٧٧٪ الأخرى كان المستوطنون اليهود قد استولوا عليها، وأصبحت ما يسمى بـ «إسرائيل»، وعليه فإن ما سيعطى للفلسطينيين لن يكون النصف؛ أي ٥٠/٥٠ وإنما ٥٠٪ مما يقل عن ربع ما كان أرضهم ذات يوم. ومع عدد السكان الفلسطينيين الذي يماثل تقريباً عدد سكان يهود إسرائيل في كل من إسرائيل وفلسطين في المستقبل، فإن الفلسطينيين سوف يكونون مكسبين في حوالى ١٠٪ من الأراضى، بينما يتمتع الإسرائيليون بـ ٩٠٪، وعند النظر إلى ذلك من المنظور التاريخى لوجود إسرائيل، وعمره خمسون عاماً، تبدو التسوية غير عادلة، وتنطوى على كثير من المحاباة لإسرائيل^(٦).

ومن الناحية العملية، فإن دولة فلسطينية تضم حوالى نصف الضفة الغربية، من الصعب أن تكون كياناً قابلاً للحياة أو النمو، وكما كشفت عملية أوسلو فإن إسرائيل تنوى الانسحاب من المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وتحتفظ بالأراضى الباقية، كما أن «دولة فلسطينية» تقوم فى المستقبل، ستكون أشبه بمجموعة من الجزر فى بحر تسيطر عليه إسرائيل، حرية حركة الفلسطينيين لن تكون مضمونة، كما أن الاقتصاد الفلسطينى سيواجه قيوداً مرهقة تعطل الاستثمار وتعوق النمو. وبافتراض استمرار الاحتجاج الفلسطينى بعد التقسيم بنسبة ٥٠/٥٠، وهو أمر مؤكد، واحتمال استمرار الاعتداءات المسلحة على المدن الإسرائيلية حتى بعد فرض «الحل الدائم»، يبدو من المحتمل أن تقوم إسرائيل - مراراً وتكراراً - بإغلاق حدود الأربيل الفلسطينى الممزق، هذا الإغلاق سوف يحرم الشعب الفلسطينى من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى يعتمد عليها أى سلام دائم.

أوسلو لم تقرب بين الجانبين بأية درجة فى أهم قضايا السلام، بل على العكس من ذلك، سمحت لكليهما بأن يواصل اعتقاده بصحة رؤاه المتصادمة بخصوص حل نهائى. الفلسطينيون كانوا يتوقعون أن تعيد أوسلو جميع الأراضى المحتلة بما فى ذلك النصف الشرقى من القدس، وأنها ستوصلهم إلى دولة مستقلة. الإسرائيليون، فى الوقت نفسه، كانوا يخططون للانسحاب فقط من نصف الضفة الغربية على الأكثر، ولتأكيد أن أكثر المناطق قيمة إلى جانب كل المستوطنات قد تم استيعابها بشكل دائم

فى دولة إسرائيل، ومن سوء حظ الفلسطينيين أصبح من الواضح - بمرور الوقت - أن ما سوف ينفذ هو وجهة نظر إسرائيل فى أوصلو فقط.

فى بداية احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين فى يناير ١٩٩٨ كان الدليل واضحاً: كانت السلطة الفلسطينية مازالت تسيطر على ما لا يزيد عن ٢,٧٪ من الضفة الغربية مع أمل الحصول على أقل من ذلك بكثير من النسبة المتبقية، وهى ٩٧٪ على مدى السنوات القليلة التالية.

وإذا تمت عملية أوصلو فى النهاية على هذا النحو وانتهت مفاوضات السلام، فيمكننا أن نتوقع لجوء الفلسطينيين إلى وسائل أخرى للحصول على تعويضات عما حاق بهم من ظلم على يد الاحتلال الإسرائيلى، وحتى لو تم إقناع القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق تتنازل فيه عن جزء كبير من الضفة الغربية لإسرائيل (وهو سيناريو بعيد الاحتمال وإن كان غير مستحيل)، فإن الشعب الفلسطينى سوف يواصل مقاومته للظلم والإفقار على يد إسرائيل، وبافتراض أن المزيد من المعارضة المسلحة لضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية ستكون عنيفة، فإن حلاً مثل هذا يتوصل إليه أوصلو لن يحل الصراع، وإنما سيطيل من أمده.

فى سنة ١٩٨٧ صرح الأكاديمى الإسرائيلى «يورى ديفيز» أن إسرائيل «دولة تمييز عنصري»^(٧)؛ ففى رأيه أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين فى الدولة اليهودية الجديدة فى ١٩٤٨، قد جعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية فى المجتمع الإسرائيلى، وكما كان الحال فى جنوب أفريقيا؛ حيث كانت القوانين المقيدة «للمميز العنصرى المحدود» تبقى على أنظمة اجتماعية منفصلة للسود والبيض، فإن إسرائيل فشلت بالمثل فى أن تضمن معاملة متساوية دون تمييز عرقى أو دينى بين اليهود والفلسطينيين الذين يعيشون فى الدولة نفسها، وكانت النتيجة هى التمييز المؤسسى ضد ٢٠٪ من مواطنى إسرائيل الذين هم فلسطينيون، والذين أصبحوا أكثر من مليون نسمة فى ١٩٩٨.

وحيث إن «ديفيز» كان يكتب قبل أوصلو، فإنه لم يشر إلى أولئك الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون تحت الاحتلال فى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث إن وضعهم كشعب محتل، فى ظل القانون الدولى، والذى دعمه العديد من قرارات مجلس الأمن،

جعل مسئوليات إسرائيل واضحة، وهي الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧، كما أن عملية أوصلو أظهرت تشابهاً آخر مع جنوب أفريقيا؛ فكما كان السود يعانون من قيود «التمييز العنصري المحدود»، فإن فلسطيني الأرض المحتلة يعانون الآن من مخطط إسرائيلي «لتمييز العنصري الشامل». في سعيها لضم مساحات أوسع من الأراضي من السكان الأصليين بعد خمسينيات القرن الماضي كانت حكومة جنوب أفريقيا تعرض على السود شكلاً من «المواطنة» في موطن من «المواطن العديدة» أو البانتوستانات التي أنشئت خصيصاً، في مقابل تخليهم عن أية مطالبة بالمواطنة أو بالأراضي في جنوب أفريقيا، والكارثة الاقتصادية والاجتماعية للسود معروفة وموثقة، وتمثل أحد الفصول شديدة القسوة في تاريخ التمييز العنصري^(٨) (الآپارتايد).

تواصل إسرائيل وضع أسس لسياسة مشابهة ضد فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ستينيات القرن الماضي؛ فبعد احتلالها لهذه الأراضي في ١٩٦٧ وتوليها إدارة شئون عدد من السكان يصل اليوم إلى ٢,٥ مليون نسمة تقريباً، بدأت إسرائيل عملاً شاملاً لتوطين سكانها اليهود في هذه المناطق المحتلة؛ ففي الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد الآن أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مستوطن يهودي تحيط منازلهم بالمدن والقرى الفلسطينية وتقسمها. ورغم وصف إسرائيل - في كثير من الكتب والمقالات والأحاديث - بأنها قوة احتلال لا بد من أن تنسحب دون إبطاء، فإن إسرائيل تسعى بالفعل لجعل وجودها في الضفة والقطاع وجوداً دائماً عن طريق بناء المساكن وإنشاء الطرق وخلق ما تسميه «حقائق على الأرض»، هذه «الحقائق» تغير طبيعة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل أساسي. لقد طالب الفلسطينيون طويلاً بدولة لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والانفصال التام عن إسرائيل، إلا أن اتساع المستوطنات الإسرائيلية والتفوق العسكري الإسرائيلي يجعلان الانسحاب الكامل أمراً بالغ الصعوبة، والواقع أن دولة إسرائيل ممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط: وعلى هذه المساحة كلها هناك اقتصاد واحد وبنية أساسية واحدة ونظام سياسي واحد. وهكذا تواجه إسرائيل سؤالاً واحداً: كيف يمكنها أن تحافظ على دولة يهودية في مواجهة مليون مواطن إسرائيلي/ فلسطيني ومليونين ونصف المليون فلسطيني في

الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين؟ عملية أو سلو توحى بأن إسرائيل قد اختارت سياسة «التمييز العنصري الشامل» لمواجهة هذا المأزق، وفي محاولاتها لتحتفظ بالسيطرة على الأراضي والمياه مع إبقاء الفلسطينيين على مسافة آمنة، كانت الحكومات الإسرائيلية المتوالية تواصل تنفيذ مخططاتها الأشبه بمخطط البانتوستانات في جنوب أفريقيا، وهو حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في مناطق من الضفة الغربية ومعظم قطاع غزة، وتحت راية «عملية السلام» عرض على الفلسطينيين حكم ذاتي على جزء من أراضيهم في مقابل الاعتراف بضم إسرائيل لمعظم الأراضي والسيطرة عليها. لم تكن أو سلو اتفاق شركاء متساوين من أجل مزايا متبادلة، وإنما هي خطة لصالح إسرائيل تماماً سوف تظهر معظم الضفة الغربية من الفلسطينيين، وتسمح لإسرائيل بأن توسع مجال نظامها العنصري.

كانت القيادة الفلسطينية شريكاً غافلاً في هذه الخطة الإسرائيلية، بالإبقاء على آمالها في قيام دولة حتى مع احتلال إسرائيل لقلب أراضيها، وبالتالي ارتكب القادة الفلسطينيون الخطأ الذي تجنبته الـ ANC في جنوب أفريقيا: لقد منحوا شرعية لمشروع التمييز العنصري الإسرائيلي الشامل وعجلوا به^(٩). وكما حدث في جنوب أفريقيا، فإن المناطق المحاصرة من السلطة الفلسطينية جعلت هذه البانتوستانات تعتمد على إسرائيل اعتماداً كاملاً؛ فهي تتحكم في الحركة بين مناطق الحكم الذاتي تلك، والتنمية الفلسطينية مكبلة بالأحوال الصعبة للبانتوستانات وقوة الاقتصاد الإسرائيلي المهيمنة، كما يوحى الهبوط الملحوظ في مستويات المعيشة الفلسطينية منذ أن بدأت أو سلو بأن «مناطق الحكم الذاتي» ستصبح شديدة الكساد مثل بانتوستانات جنوب أفريقيا التي يصفها أحد المؤرخين بأنها «مقلب النفائات الإنسانية لنظام التمييز العنصري»^(١٠)، وفي مقابل المظاهر الزخرفية للدولة - علم وسلام وطني وسلطة «وطنية» - سمحت القيادة الفلسطينية لإسرائيل بأن تقرر مصير شعبها بالكامل.

إن مثال جنوب أفريقيا لا يثبت فقط أن جماعة سكانية يمكن أن تستولى على أراضي جماعة أخرى على نطاق واسع، وإنما يثبت أيضاً أن عملية المصادرة هذه يمكن أن تتسع عن طريق تسويات ذات مظهر ليبرالي مثل الحكم الذاتي أو حتى إضفاء صفة الدولة على تجمع للوطنيين^(١١). وفي الحالة الفلسطينية، بالتالي، علينا أن ننظر

إلى ما وراء لغة خطاب اتفاقيات أوسلو لنعرف مَنْ المستفيد بالفعل من شروطها. الاتفاقيات تعطي الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتى، ولكن ذلك على حساب أرض أكثر قيمة وموارد أكثر أهمية يتم التنازل عنها لإسرائيل. والالتزام الحقيقى بالسلام يضطرننا إذن لأن نرفض «حلاً» يزيد من تعقيد المشكلة التى يزعم أنه يحلها، ومهمة هذا الكتاب هى إقامة الدليل فى المقام الأول على أن أوسلو ليست توقعاً قابلاً للتطبيق من أجل سلام دائم، ثم يقترح بدائل تعطي أملاً أكبر فى إنهاء الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وإذا كانت أوسلو تتجه نحو كارثة، فلا بد أن يكون ذلك أيضاً مصدر قلق لكل إسرائيلى أو مؤيد لإسرائيل حتى فى غمار احتفالات ١٩٩٨ (١٢).

الفصول التالية تقدم مدخلاً عاماً لعملية السلام كما تطرحها أوسلو، مع إطلالة تاريخية عامة على أسبابها ومسارها ودراسة لآثارها على فلسطينى الأرض المحتلة.

الفصل الأول يتناول الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى حتى ١٩٩١، مع تأكيد خاص على الفترة التالية لانتصار إسرائيل فى حروب الأيام الستة فى ١٩٦٧ والطموحات المتغيرة لإسرائيل بخصوص الأراضى المحتلة، ومع الانتباه لموضوع التسوية يشير الفصل إلى امتداد نطاق الاحتلال الإسرائيلى، وما يتضمنه ذلك بالنسبة للانسحاب الكامل. ويكمل الفصل الثانى القصة من حرب الخليج إلى اليوم مع التركيز على عناصر «التمييز العنصرى الشامل» الكامنة فى عملية أوسلو للسلام وأسباب ونتائج فرضها.

الفصل الثالث يوجز الخلفية التاريخية لأوسلو؛ حيث يقدم القسم الأول منه تحليلاً للمشهد السياسى الإسرائيلى، وي طرح للمساغة الافتراض الشائع بأن إسرائيل مقسمة بين «صقور» و«حمائم»، ويناقش القسم الثانى الدوافع والمصالح الكامنة وراء المشاركة الفلسطينية فى أوسلو، ثم هناك أخيراً الدور الحاسم للمجتمع الدولى - الدول العربية المحيطة بإسرائيل والاتحاد الأوروبى ثم نور الولايات المتحدة الأكثر أهمية. فى هذا الإطار السياسى، نرى أوسلو، بداية، أقل بكثير من اتفاق عادل بين أُنْدَاد، ثم نفهم انهيارها بشكل أكثر وضوحاً.

الفصل الرابع يعود إلى الأراضى المحتلة، ويتفحص الأساليب العديدة التى مازالت تحكم بها القوانين الإسرائيلية العنصرية الفلسطينىين فى الضفة الغربية

وقطاع غزة. ويركز الفصل الخامس الضوء على القدس باعتبارها نموذجاً للسيطرة الإسرائيلية على تجمع سكانى فلسطينى كبير، كما يرى أن درجة الحرية المتساوقة مع التمييز العنصرى الشامل هى عند حدودها الدنيا.

ويرسم الفصل السادس مخططاً لتوجه أوسلو المحتمل فى المستقبل القريب، ويرى أنه حتى إذا تم تنفيذ خطة للتمييز العنصرى الشامل بنجاح، سيظل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مزعزعاً وإن يدوم. ومع احتمال المزيد من سفك الدماء واستمرار المعاناة، وبالرغم من الإفادة من تجربة جنوب أفريقيا مع التمييز العنصرى (الأبارتايد)، يطرح الفصل الأخير أفكاراً عن الحلول السياسية البديلة التى ستكون هناك حاجة ماسة لها عندما تخرج أوسلو عن مسارها.

هوامش المقدمة

(١) كان دعم كلينتون لشيمنون بيريز في انتخابات ١٩٩٦ في إسرائيل، كما سنرى، قد جعل علاقة أمريكا بخصمه الذي فاز عليه، بنيامين نيتانياهو، أكثر صعوبة. ومنذ أن فاز كان الترحيب به في واشنطن أقل من الترحيب بسابقه لدرجة أنه عومل معاملة مهينة في يناير ١٩٩٨ باعتباره نداءً لعرفات. انظر: "Arafat trims his hopes and pins them on Clinton" في «نيويورك تايمز» عدد ١٨ يناير ١٩٩٨، كما تم إعادة نشر مجموعة من المقالات، التي تنتقد وقفة كلينتون المتشددة من إسرائيل، وذلك في عدد «نيويورك تايمز - ١٨/١/١٩٩٨» - على هيئة إعلان دفعت ثمنه: Committee for a Secure Peace تحت عنوان «لماذا يقول كثير من الأصوات المحترمة إن كلينتون قد أدار ظهره لإسرائيل؟ لأن ذلك صحيح»، وتضمن الإعلان اقتباسات من أقوال أشد مؤيدى إسرائيل مثل A.M.Rosenthal وهو كاتب عمود في "Times" وكذلك الناقد Charles Krauthamer في Washington Post.

(٢) رغم أن إسرائيل تظل «دولة يهودية»، فإن ٢٠٪ من سكانها ليسوا يهوداً، منهم فلسطينيون ممن لم يطردوا في ١٩٤٨ ومنحوا مواطنة الدولة الإسرائيلية الجديدة، وبالتالي سألوا خلال هذا الكتاب أن أميز بين «اليهود الإسرائيليين» و«الإسرائيليين»، بما أن المصطلح الثانى يضم أقلية مهمة من الفلسطينيين المتوقع أن يكونوا شديدي الاختلاف مع الإسرائيليين اليهود في كثير من القضايا الأساسية بالنسبة لعملية السلام ومصير الأراضي المحتلة.

(٣) هناك أقلية مهمة من الإسرائيليين، وخاصة أولئك الذين يؤيدون الأحزاب الدينية أو اليمينية، يجادلون بقوة أن الضفة الغربية وقطاع غزة تطلان هبة الله للشعب اليهودى. هذا الجدل الدينى يستخدم لمعارضة أى تنازل عن أى أرض للفلسطينيين الذين يسكنون تلك المناطق. وبالرغم من أن هذه المعتقدات تجد بعض الترحيب خارج إسرائيل وخاصة في الشتات اليهودى وبعض الدوائر المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة وغيرها، فإن هذه المعتقدات لا تشكل أى جزء من أية مبادرات دبلوماسية (بما في ذلك عملية أوسلو)، أو من قرارات الأمم المتحدة الكثيرة المتعلقة بإسرائيل. هذا الكتاب يستبعد ذلك تماماً، ويعتبره غير ذى صلة بالحل الدبلوماسى فى إطار القانون الدولى. انظر: Falwell to mobilize support for Israel في عدد «نيويورك تايمز» الصادر في ٢١ يناير ١٩٩٨ للوقوف على تقرير حديث عن جهود «بنيامين نيتانياهو» لجعل الفلسطينيين يفقدون أراضيهم بشكل دائم. في زيارته لواشنطن في يناير ١٩٩٨ التقى

«نيتانياهو» بعدد كبير من زعماء المحافظين المسيحيين واليهود الذين يقولون إن إسرائيل ينبغي ألا تتنازل عن «أى بوصة» من الأرض التي وعد بها الله الشعب اليهودي قبل ثلاثة آلاف عام تقريباً.

(٤) مع استقالة وزير خارجيته «ديفيد ليقي» في يناير ١٩٩٨ تبدو فرصة بقاء «نيتانياهو» فى رئاسة الوزراء حتى عام ٢٠٠٠ بعيدة. انظر: Levy quits Netanyahu Coalition فى عدد ٥ يناير ١٩٩٨ من Boston Globe

(٥) يوجد ملخص حديث لخطط إسرائيل المختلفة للانسحاب من بعض أجزاء الضفة الغربية. انظر: Reading the Map: Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 8, No.1 (January, February 1998) الخرائط الثلاث محل النظر لا يمثل أى منها التزاماً محدداً من جانب إسرائيل لتنفيذ أى نوع من الانسحاب، وتتصور احتفاظ إسرائيل بنصف الضفة الغربية على الأقل، ثم يرتفع ذلك إلى ٧٠٪ كما يقترح «أريل شارون» وزير البنية الأساسية.

(٦) يجب أن نتذكر هنا أن حتى خطة ٥٠/٥٠ تعتبر خطة سخية فى نظر الكثيرين فى حكومة «نيتانياهو» بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

(٧) Uri Davis, Israel: An Apartheid State. (London: Zed Books, 1987).

(٨) انظر:

A. J.Christopher, "The Atlas of Apartheid" (London, Routledge, 1994, pp.66ff; William Beinart, "Twentieth- Century South Africa" (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp.149ff.; William Beinart and Saul Dubow, 'Introduction', "Segregation and Apartheid in Twentieth-Century South Africa" (London: Routledge, 1995), pp.15-18; and Nelson Mandela, "Long walk to Freedom" (London: Little, Brown, 1994), pp.224-4.

(٩) يذكر نلسون مانديلا فى سيرته الذاتية أن الاقتراحات الخاصة بالبانستونات كانت «حلاً زائفاً لمشكلة لم يكن لدى البيض أية فكرة للسيطرة عليها»، وأنهم بذلك كانوا يخلقون «لغزاً شديداً التعقيد» فى حياة الناس، وبالرغم من أن بعض زعماء السود وافقوا على خطط البانستونات، فإن الـ ANC ظلت رافضة لها. "Mandela, pp.223-4"

(١٠) Beinart and Dubow, p.17

(١١) انظر:

Norman Finkelstein's "Whither the Peace Process?", New Left Review 218 (July/ August 1996), pp.138-50.

الوقوف على مقارنة تفصيلية بين خطة الحزب الوطني لجنوب أفريقيا الخاصة بالانتوانات وأجندة «التطويق» لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

(١٢) توحى الدلائل الباكرة بأن انهيار عملية أوصلو، إلى جانب عوامل أخرى مثل الركود الاقتصادي المستمر في إسرائيل، قد يكون سبباً في إخماد بهجة الاحتفالات على الأقل في داخل إسرائيل. اقرأ: Israelis is planning a Jubilee party but the people are too nervous to celebrate, في عدد ١٨ يناير ١٩٩٨ من الـ Observre (London) وبالرغم من ذلك كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية تتباهى (على موقعها على شبكة المعلومات الدولية في ديسمبر ١٩٩٧) ببرنامج يضم مئات الفعاليات الاحتفالية من يناير إلى ديسمبر.

الفصل الأول

إسرائيل الكبرى

الصهيونية وقيام إسرائيل

لقصة إسرائيل عدة بدايات معظمها مضلل؛ فتاريخ الدولة الحديثة مثلاً يصبح مثيراً للجدل لو كان الأمر مجرد تسجيل زمني لعملية إقامة الدولة في ١٩٤٨ ولصيرها في القرن العشرين. وكما كان يحلو دائماً للسياسيين الإسرائيليين أن يشيروا على مدى خمسين عاماً من وجودها، فإن تراث الدولة اليهودية يعود إلى الملك داود عبر تاريخ يمتد ثلاثة آلاف عام^(١). وإسرائيل الحديثة، كما يزعم مؤيدوها، هي استعادة مظفرة لمشروع قومي لم يكن له مثيل ذات يوم، بعد الطرد الظالم لليهود من إسرائيل في عهد الإمبراطورية الرومانية عام ٧٠ ق.م، كانت الحياة اليهودية تُعَرَّفُ على نحو محدد بالحنين للعودة إلى تلك الأرض القديمة، وكان نجاح العدو الصهيوني في أربعينيات القرن العشرين هو محصلة ألقى عام في البرية، من هذا المنظور تبدو إسرائيل الحديثة سواء كنظام حكم أو كدولة/أمة أقل مما هي تحقق لوعده من الله^(٢).

هذه الصورة المهيمنة لإسرائيل تبرز عدة حقائق، أولاً: الدولة اليهودية التي اندثرت في القرن الأول قبل الميلاد خلّفت أرضاً أكثر من جرداء، وكما كانوا يعيشون في المنطقة قبل أن ينشئ اليهود بولتهم -إسرائيل - استمرت معيشة غير اليهود في سلام في فلسطين بعد تشتت اليهود^(٣). والحقيقة أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي أصبحت إسرائيل في ١٩٤٨، يمكنهم تتبع ملكيتهم السابقة للأراضي على مدى ألف عام على الأقل، وهي فترة ملكية أطول بكثير مما يزعمه يهود القرن الأول. ثانياً: «الشعب» اليهودي بعد عام ٧٠ ق.م لم يكن يرى نفسه بوصفه وحدة قومية، ولا كان يسعى للعودة إلى الشرق الأوسط، والواقع أن كثيرين كانوا يعارضون خطوة كتلك على أسس سياسية وربما دينية، وفي القرن العشرين فقط، وتحت تأثير الحركة

الصهيونية الجديدة ثم سياسات «هتلر» المعادية للسامية فى النهاية، بدت عملية النزوح الجماعى إلى فلسطين مطلوبة وملائمة^(٤). وعندما بدأت عملية النزوح أو الهجرة هذه جديا، واجه هؤلاء اليهود «العائدون» إلى أرض، ربما كان لهم بها رابطة قبل ألقى عام، واجهوا تجمعا سكانيا كبيرا وراسخا من الفلسطينيين بمقدورهم أن يتتبعوا روابطهم التاريخية عبر قرون متصلة، وبالنسبة للفلسطينيين كان أولئك اليهود الذين جاءوا من أوروبا فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين لا يختلفون كثيرا عن البريطانيين الذين كانوا يديرون أراضيهم بعد العثمانيين فى القرن العشرين.

لم يكن العدد القليل للمستوطنين اليهود الذين يعيشون فى فلسطين قبل النزوح الكبير يلفت اهتمام السكان العرب كثيرا^(٥)، إلا أن العلاقات بين المجتمعين انهارت كنتيجة مباشرة لتزايد السكان اليهود عند مطلع القرن تقريبا. فى السنوات الأولى من ثمانينيات القرن التاسع عشر، وقبل أن ينشط المشروع الصهيونى فى أوروبا مباشرة، كان هناك أقل من ٢٥٠٠٠ يهودى يعيشون بين ٥٥٠٠٠٠ فلسطينى (أى أن اليهود كانوا يمثلون ٤,٥ ٪ من السكان فى فلسطين)، وكانت هناك زيادة فى عدد السكان اليهود، ١٥٠٠٠ على الأقل من عام ١٨٠٠، ولكن ذلك لم يكن يشكل أى إزعاج أو ضرر للفلسطينيين، إلا أن حجم المجتمع اليهودى بحلول عام ١٩٤٧ وصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠ نسمة، وهى زيادة كبيرة أدت إلى توتر العلاقة بين الشعبين^(٦). تدفق اليهود على هذا المستوى كان يعنى بالضرورة خسارة للفلسطينيين، ثم تفاقم الأمر بسبب الموارد المالية الأكبر للمستوطنين الجدد وتحكمهم الاستعمارى فى السكان المحليين.

ومثلما حرضت الأشكال الأخرى من الاستيطان الغربى المجتمعات المتقدمة ضد الشعوب التقليدية تكنولوجيا واقتصاديا، فإن عملية «العودة» اليهودية أدت إلى إحساس كبير بالخداع والظلم فى نفوس كثير من الفلسطينيين^(٧)؛ فأمام أعينهم كانت مجموعة من الناس، واضح أنهم دخلاء على هذه الأرض، تستولى على وطنهم: ويصرف النظر عن الأسس التاريخية لمزاعم المستوطنين عن سلفهم البعيد، فإن الفوارق الفعلية بين الوافدين والسكان الفلسطينيين الأصليين كانت عديدة وعميقة^(٨).

كان المشروع الصهيونى الحديث مختلفا عن الاستيطان اليهودى فى القرن التاسع عشر فى تأكيده على دولة يهودية حصرية، وقد أصر «تيودور هرتزل» مؤسس

حركة إعادة الاستيطان في كتابه «الدولة اليهودية» على ضرورة أن يعيش اليهود بمعزل عن غير اليهود، وبالرغم من أن هذا الترتيب كان سائداً في لحظات مختلفة من التاريخ الأوروبي، وغالباً بسبب معاداة السامية أكثر مما هو بسبب الحصرية اليهودية، فإن هذا المفهوم يبدو غريباً بالنسبة لكثير من اليهود الأوروبيين، وحتى بالنسبة للمستوطنين الذين كانوا يعيشون بين الفلسطينيين^(١٠)، ومع ذلك شرعت منظمات هرتزل الصهيونية على الفور في إنجاز هذا الفصل، ليس عن طريق تشجيع يهود أوروبا على الانفصال التام عن المجتمعات غير اليهودية، وأن يستقروا في فلسطين فحسب، وإنما كذلك عن طريق أنشطة وكالات مثل الصندوق القومي اليهودي (JNF) الجديد، وبدأ الصندوق يطلب التبرعات من الغربيين الأثرياء لشراء أراض في فلسطين ثم تسليمها بعد ذلك لكي يستخدمها اليهود بشكل حصري ودائم، هذه الأراضي كان يمكن أن تكون ملكية عامة، ثم بعد أن تصل إلى الحصة المناسبة تصبح أساس دولة يهودية^(١١). وهكذا أدى هذا المشروع المزدوج - الهجرة اليهودية والاستيلاء على الأراضي بالشراء في فلسطين - إلى تنامي الخلاف والصدام مع المجتمع العربي، وخاصة من أواخر عشرينيات القرن العشرين عندما زاد التدفق الأوروبي مرة أخرى، وعرف كثير من الفلسطينيين الذين كانوا مستأجرين لأراضيهم مرارة فقدان مصدر معيشتهم؛ حيث كان الصندوق القومي اليهودي يشتري مساحات كبيرة من الملاك الغائبين، ويستخدم وسائل غير قانونية كثيرة للحصول على المزيد من الأراضي^(١٢)، وبينما كان الصهاينة يحشدون الدعم لمشروعهم من كثير من القوى الاستعمارية، تنبه الفلسطينيون إلى احتمال أن يفقدوا كل أراضيهم في المستقبل القريب. وابتداءً من «هرتزل» لم يحاول زعماء الصهيونية أن يخفوا طموحاتهم القومية، أو أن يخفوا حقيقة أن الفلسطينيين لن يكون لهم أي دور في الدولة اليهودية المأمولة، ورغم أن إسرائيل سوف تزعم بعد ذلك أن الدول العربية المحيطة بها كانت تشكل خطراً دائماً على وجودها، فإن الأكثر دقة هو أن ننظر إلى تحدى الصهيونية للحياة الفلسطينية على المستويين الفردي والمجتمعي باعتباره السبب الأساسي للعداء^(١٣).

وبالطبع كانت عودة ظهور معاداة السامية في أجزاء من أوروبا دافعاً قوياً لليهود على الهجرة، وخاصة بعد أن ترسخت سلطة «هتلر» في ١٩٣٣، إلا أنه لا ينبغي أن نسمح للتطورات المرعبة في أوروبا بأن تطمس وجهة النظر الفلسطينية بخصوص

الهجرة اليهودية؛ فمن الواضح أن الشعب الفلسطيني لم يكن مسئولاً عن صعود «هتلر» ولا عن أچندته العنصرية، ورغم أن بعض الإسرائييين يحاولون أن يورطوا الفلسطينيين فى الإبادة الجماعية النازية، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن سكان فلسطين الأصليين لم يقوموا بأى دور فى عملية التطهير العرقى فى أوروبا من اليهود^(١٤)، بل على العكس من ذلك واجه الفلسطينيون فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى فقدان أراضيههم على يد الضحايا من اليهود الذين فروا من «هتلر» إلى فلسطين. لم تكن هناك تسوية عادلة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود فى فلسطين، بل إن الخطايا التى ارتكبت بحق يهود أوروبا، ارتكبت بالتالى ضد الفلسطينيين الأبرياء تماماً مثل الجرائم الأولية^(١٥).

إلى جانب ذلك فإنه لا يمكن اعتبار الفلسطينيين مسئولين عن النزوة الحصرية للصهيونية والآليات المختلفة التى استعد بها اليهود القادمون، لا من أجل التعايش مع جيرانهم، وإنما للمواجهة والفصل. كانت هناك درجة من العداء بين المجتمعات بسبب بعض الظروف الناشئة عن حجم الجهد الصهيونى والنتائج العملية لمثل هذا المشروع الاستعمارى الضخم، ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين كانوا غاضبين وخائفين من إصرار الصهيونية على إقامة دولة يهودية متكاملة ومنفصلة، وأخذت هذه المخاوف شكلاً عملياً عندما كان الصندوق القومى اليهودى يستحوذ على المزيد من الأراضى عاماً بعد عام^(١٦)، وكان يقال للمستوطنين أنفسهم بأن يتوقعوا أرضاً خالية يقومون بزراعتها: تعاليم الصهيونية تؤمن بأن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض»، وعندما جاءوا ووجدوا أن الأمر ليس كذلك، وجد كثير من اليهود صعوبة فى التكيف مع واقع التعايش، وكانوا أكثر استعداداً لإقرار سياسات أكثر حصرية وأكثر انفصالية، وربما أكثر مما كانت لو أنهم كانوا قد عرفوا بوجود سكان فلسطينيين أصليين قبل مجيئهم^(١٧).

إسراع «هتلر» المروع بعملية معاداة السامية فى الأربعينيات من القرن الماضى أدى مباشرة - وعلى نحو مأساوى، إلى التأسيس الدموى لدولة إسرائيل فى ١٩٤٨، فرّ المزيد والمزيد من يهود أوروبا إلى فلسطين، مسببين مزيداً من التوتر بين المجتمعين العدائيين الفلسطينيين واليهودى، مع تقوية المطالب اليهودية بأن المهاجرين منهم الذين

كان قد وصل عددهم إلى ما يزيد عن نصف المليون نسمة لا بد من أن يحصلوا على دولة خاصة بهم، فى الوقت نفسه كان رعب معسكرات الاعتقال قد قلل من الإصرار السابق للمجتمع الدولى على أن المهاجرين اليهود لم يكن لهم حق «سابق» فى إقامة دولة فى فلسطين. وبعد ١٩٤٥ عندما كان على دول أوروبية متعددة أن تواجه إما تورطها المباشر فى الإبادة الجماعية التى قامت بها النازية أو فشلها فى العمل بحسم لوقفها كان الجدل الأخلاقى ضد قيام إسرائيل حصرية قد اختفى بالفعل^(١٨).

بالإضافة إلى ذلك كان المجتمع اليهودى فى فلسطين يواصل الحصول على وسائل عسكرية لتحقيق إعلان استقلال إسرائيل دون مساعدة خارجية، وإذا كان لا بد من إقامة دولة إسرائيلية بواسطة المستوطنين اليهود فقط يصبح من الأسهل على الدول الغربية أن تعترف بشرعيتها، وأن تمنحها الدعم. وباستغلال علاقاتهم باليهود الأغنياء المانحين فى أوروبا وأمريكا، حصل المستوطنون فى فلسطين على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا وأعطوها للمهاجرين الجدد، وحيث إن كثيراً من اليهود كانوا قد حاربوا ضد النازية فى جيوش عدة، كان بإمكان المستوطنين أن يعتمدوا على نواة من الجنود المدربين لقيادة الكفاح «التحررى» المتوقع ضد العرب الغافلين^(١٩).

البريطانيون الذين كانوا مسئولين عن فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى، كان ردهم على العنف المجتمعى المتزايد بأن مرَّروا قضية الدولة اليهودية إلى الأمم المتحدة التى كانت قد أنشئت حديثاً، والتى كانت مكونة آنذاك - وبالكامل تقريباً - من القوى الغربية، وكان معظمها لا يزال نشطاً فى مشروعاته الاستعمارية، فصوتت لصالح إقامة ثلاث مناطق منفصلة فى فلسطين: دولة يهودية ودولة فلسطينية ومنطقة دولية يعيش فيها الجماعتان جنباً إلى جنب تحت إشراف الأمم المتحدة، وكانت المنطقة الأخيرة تضم القدس بكاملها، وهى موقع أكثر المواجهات عنفاً بين الطرفين. خطة الأمم المتحدة منحت المستوطنين اليهود الذين كان عددهم قد وصل إلى ثلث سكان فلسطين تقريباً ويملكون أقل من ٧٪ من الأراضى، منحتهم أكثر من نصف الأراضى الموجودة، لإقامة الدولة الجديدة. الفلسطينيون، وهم مدهوشون لظلم هذا الاقتراح، رفضوه، بينما قبله المستوطنون اليهود فرحين، وشرعوا فى الدفاع عن المكاسب التى حققوها^(٢٠).

من نوفمبر ١٩٤٧ إلى يناير ١٩٤٩ دارت معارك كثيرة بين اليهود والعرب، وفي منتصف تلك المرحلة، في ١٤ مايو ١٩٤٨، أعلن المستوطنون اليهود استقلالهم، وكانت وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية عن الأحداث التالية، والتي ظلوا يعبرون عنها على مدى عقود بعد ١٩٤٨، هي أن الفلسطينيين ومؤيديهم في الدول العربية المجاورة رفضوا خطة التقسيم التي قررتها الأمم المتحدة بسبب طمعهم، وبعد ذلك حاولوا القضاء على الدولة الإسرائيلية الجديدة، ونتيجة لذلك صد المدافعون اليهود الهجوم، وترك كثير من العرب ديارهم على افتراض أن النصر العربي النهائي سيعيدهم إليها. وعلى مدى أجيال، كانت قصة إقامة إسرائيل هذه تؤكد جحود العرب وضعفهم وجبنهم، بموازاة سعى إسرائيل لأن تتكيف مع جيرانها، وصدق نية المستوطنين اليهود^(٢١).

وفي العقد الأخير تقريباً، كان هناك اعتراض كبير على هذه الأسطورة التاريخية من قبل جيل جديد من المؤرخين يدعون بـ«المراجعين»، وفي مواجهة لبعض جوانب إقامة دولة إسرائيل اعترفوا بأنها خرجت إلى حيز الوجود من خلال عمل عسكري تم التخطيط له جيداً، وفظائع ارتكبت ضد السكان الفلسطينيين، كما سلموا بظلم خطة الأمم المتحدة، واعترفوا بأن المستوطنين اليهود كانوا يحاولون توسيع مساحتهم في ظل اقتراح الفصل قبل أن يواجهوا مقاومة الفلسطينيين أو الجيوش العربية، كما أكدوا أن العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين لم يتركوا ديارهم بمحض إرادتهم، وإنما أجبروا على ذلك نتيجة للمجازر والتهديدات الإسرائيلية^(٢٢)، كما نرى من هذا التاريخ الحديث أن الجنود الإسرائيليين كانوا يحاربون خارج حدود الدولة اليهودية في إطار خطة الفصل، محاولين إقامة دولة أكبر بكثير مما كانت الأمم المتحدة تقصده من قبل. ونتيجة لذلك، عندما استسلمت القوات العربية للهزيمة مبكراً في ١٩٤٩، كانت إسرائيل قد تضخمت لتشمل معظم ما كان يسمى بفلسطين، وفي الوقت نفسه كان السكان الفلسطينيون قد تبعثروا بشكل عام، ولم يكن هناك منهم سوى ١٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً في إسرائيل الجديدة.

هذا الكتاب معنى كذلك بأعمال إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٦٧، إلا أننا لا بد من أن نتوقف هنا عند العام ١٩٤٩ لتأمل إحصائيات دولة إسرائيل؛ فمن عدد سكان يبلغ ٢٥٠٠٠ نسمة في ١٨٨٠ نما عدد المستوطنين اليهود

إلى نحو ٦٠٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٤٧، وكان هؤلاء المستوطنون يملكون ٧٪ فقط من الأراضي في ١٩٤٧، إلا أنهم حصلوا على ٥٦٪ من أراضي فلسطين في ظل خطة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أنه عند انتهاء الحرب في ١٩٤٩ كانت إسرائيل قد أصبحت تسيطر على ٧٧٪ من فلسطين السابقة: في غضون ٧٠ سنة فقط كان الفلسطينيون قد أصبحوا بالفعل يسيطرون على أقل من ربع فلسطين بعد أن كانوا يقيمون وحدهم عليها. معاداة السامية في أوروبا، والصهيونية التي كانت نتيجة لها، هما اللذان دفعا السكان الفلسطينيين ليعيشوا على حصة ضئيلة من أراضيهم السابقة، وخلقنا دولة جديدة حصرية، كان من الصعب أن تنعم بعلاقات طبيعية مع جيرانها العرب.

وبعد المعدل الكبير للهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد ١٨٨٠ والأحداث الرهيبة في ١٩٤٧-١٩٤٩، وجد كثير من الفلسطينيين ومن العرب بشكل عام أنه كان من الصعب أن يكون هناك سلام مع فكرة إسرائيل. كان الجدل الأخلاقي حول إنشاء دولة إسرائيل طاغياً من وجهة النظر الفلسطينية، كما أن تحويل هذا الجزء الكبير من فلسطين ليصبح ضمن إسرائيل جعل من الدولة اليهودية أفقاً أقل جاذبية، وخاصة بالنسبة لضحايا جهدها «لتطهير» الأراضي من سكانها الأصليين، وبالنسبة لحوالي ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني كانوا الآن قد أبعدوا عن أراضيهم، كان إعلان استقلال إسرائيل يعني ضياع كل تجربتهم: مصدر رزقهم، تراثهم، آمالهم، كل ذلك ضاع فجأة^(٢٤)، وهكذا لم يكن هؤلاء الناس الذين ألقى بهم في مخيمات الضفة الغربية وغزة والأردن وغيرها، لم يكونوا على استعداد للاعتراف بإسرائيل ولا لأن يجدوا حلاً وسطاً بين مطالبهم ومطالب المستوطنين. الفلسطينيون لم يطردوا اليهود من أوروبا، وإنما هم الذين طُردوا من ديارهم نتيجة العمليات العسكرية اليهودية والشروط الحصرية لإسرائيل الجديدة. ترسخ الاستياء العربي بعد أن أضفت إسرائيل الصبغة الرسمية على حدودها الجديدة في ١٩٤٩، وقامت بتحصينها، كما زاد استياء الفلسطينيين بالاستيلاء على أراضيهم لكي يصبح أكثر من ٧٥٪ منها في يد الأقلية اليهودية.

بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧ واصل سكان فلسطين الأصليون حياتهم على المساحة المتبقية من أراضيهم وهي ٢٢٪، دون أن تسمح لهم الإدارة الأردنية للضفة

الغربية ولا الإدارة المصرية لقطاع غزة بأن يكون لهم حكم ذاتى كامل فى هذه المناطق، كانت الدول المجاورة ترى إسرائيل خطراً يهدد أراضيها، كما كانت إسرائيل، بالمثل، تدعى أن جيرانها يريدون القضاء عليها، وهكذا احتلت فلسطين مرة أخرى. وعلاوة على اعتداء إسرائيل على مصر فى ١٩٥٦، وأزمة السويس التى تلت ذلك، حدثت عدة مناقشات بين إسرائيل والدول العربية مما أسهم فى استمرار أجواء التوتر بين الجانبين، وتواصل أسلوب الدفاع والهجوم بين إسرائيل وجيرانها على هذا الأساس حتى نهاية الستينيات عندما قررت إسرائيل أن تمسك بزمام أمورها، وبعد أن استغلت العقدين التاليين لإعلان الاستقلال من أجل زيادة عدد سكانها وللاستثمار فى العتاد العسكرى، أصبحت إسرائيل قادرة على أن تلوح باستخدام القوة حتى وإن كان ادعاء القوة مجرد كلام أكثر مما هو حقيقة، وفى يونيو ١٩٦٧ وجهت إسرائيل ضربة استباقية لجيرانها قضت على قدراتهم الدفاعية ومهدت الطريق لتحقيق مكاسب على الأرض، وفى إطار «الدفاع» عن مكاسبها فى ١٩٤٩ قامت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومساحات كبيرة من صحراء سيناء المصرية. السكان الفلسطينيون الذين كانوا قد وجدوا أنفسهم مكدسين فى الضفة الغربية وغزة قبل عشرين عاماً، كانوا يشهدون الآن، بلا حول ولا قوة، المساحة المتبقية (وهى ٢٢٪) مما كانت فلسطين ذات يوم، وهى تسقط تحت السيطرة الإسرائيلية^(٢٥).

١٩٦٧ ونتائجها

بنهاية يونيو ١٩٦٧، كان الجيش الإسرائيلى يسيطر على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. وتحسباً لهجوم شامل مفترض على الدولة اليهودية، قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضٍ واسعة من كل جيرانها العرب، وأصبحت تواجه تحدياً جديداً، وهو ماذا تفعل بهذه الأراضى التى استولت عليها بالحرب؟ وكيف تتعامل مع السكان الفلسطينيين الذين أصبحوا يعيشون الآن تحت احتلالها؟^(٢٦) كان الموقف الإسرائيلى الرسمى هو أن حرب الأيام الستة كانت إجراءً دفاعياً تم بهدف واحد وهو الحفاظ على إسرائيل، وبالرغم من أن سرعة هزيمة العرب والمساحة الكبيرة للأراضى التى استولت عليها إسرائيل، بالرغم من أن ذلك يلقى أيضاً بظلال من الشك على صورة إسرائيل باعتبارها كانت معرضة للدمار،

فإن المسؤولين الحكوميين ظلوا يرددون الرسالة التي تقول إن الاحتلال كان لأغراض أمنية فقط، وأن الأراضي المستولى عليها من المفترض أن تكون بمثابة مناطق حاجزة تساعد على عزل إسرائيل ١٩٤٩ لتكون بمنأى عن أى هجوم فى المستقبل(٢٧).

إلا أنه كان من الصعب إغفال الدوافع الأخرى للحرب أو على الأقل الاعتراف بأن المفهوم الإسرائيلى عن فائدة هذه الأراضي كان زائداً عن الحد. قبل نهاية يوليو ١٩٦٧ أصدر الكنيست قانوناً يسمح بالاستيعاب الكامل للقدس الشرقية التى هى جزء من الضفة الغربية، وكانت تحت الإدارة الأردنية قبل الحرب، وفى ٢٨ يونيو تمت الإجراءات القانونية، كما تم وضع إطار عمل مؤسسى للتوسع فى طرد الفلسطينيين من بعض المناطق ونقل اليهود الإسرائيليين إلى مناطق أخرى(٢٨).

كانت عملية «إعادة توحيد إسرائيل» ظاهرة مختلفة تماماً عن فكرة «الدفاع عن إسرائيل»؛ فبينما كانت الثانية تشير إلى مخاوف سلبية بأن المشروع الصهيونى قد يظل معرضاً للدمار، كان ضم القدس يقدم صوراً إيجابية عن الإنجاز القومى الإسرائيلى، ويفتح أفقاً تاريخية على العصر الذهبى لإسرائيل التوراتية المفترضة، أى الأرض الممتدة من البحر الأبيض إلى الفرات، وإذا كان التيار الرئيسى من السياسيين الإسرائيليين كان يركز قبل ١٩٦٧ على الهدف العملى وهو تقوية دعائم دولة ١٩٤٩، فإن حجم وأهمية انتصار ١٩٦٧ والعودة الرمزية للقدس قد سمحت برؤى أكثر طموحاً وأكثر رومانسية عن مستقبل الدولة الإسرائيلية فى السنوات التالية(٢٩).

للوهلة الأولى، قد تبدو الأراضي الفلسطينية التى استولت عليها إسرائيل غير ذات أهمية، لم يكن هناك يهود يعيشون عليها، كما أن السكان الأصليين قاوموا الإسرائيليين بشدة فى محاولتهم للاستيلاء عليها، وإذا كان أصحاب الأرض سيقون فيها فإن فرصة إسرائيل للإفادة الدائمة من هذه الأراضي كانت تبدو محدودة، إلا أن الضم الفورى للقدس الشرقية أعطى فكرة ما عن إستراتيجية إسرائيل المستقبلية. وبعد إعلان سيادة إسرائيل على مناطق كاملة، قامت الحكومة وبلدية المدينة «بتطهير» المدينة القديمة من مئات الفلسطينيين، ونفذت مشروعات البناء فى المناطق اليهودية الجديدة فى الأراضي التى تم الاستيلاء عليها حديثاً، ورغم احتجاجات الأمم المتحدة، أخذت إسرائيل القدس، ليس ضماناً ضد الخطر الخارجى، وإنما بغرض التوسع(٣٠).

كان رد المجتمع الدولي على سياسة الضم التي تنتهجها إسرائيل شديد اللهجة: في نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بضرورة انسحاب إسرائيل «من أراضي الصراع الأخير»، مؤكداً أن «الاستيلاء على أراضٍ عن طريق الحرب أمر غير مقبول». وطبقاً للقانون الدولي، اعترف مجلس الأمن بعدم مشروعية الاحتلال الدائم أو ضم الأراضي المستولى عليها، وأمر إسرائيل بوضوح بأن تعيد ما أخذته في حرب يونيو، وفي مقابل ذلك تحصل على «ضمان»، «بحماية أراضى كل دول المنطقة واستقلالها السياسى»، وهو اعتراف بوجودها من دول كانت قد عارضت إقامتها في ١٩٤٨ (٣١).

منذ عام ١٩٦٧ يعلق الفلسطينيون أملهم على القرار ٢٤٢ وغيره من مساعى الأمم المتحدة لإجبار إسرائيل على أن تعطى مقابل ما أخذت؛ فبعد أن فقدوا معظم ما كان فلسطين تحت الانتداب البريطانى فى ١٩٤٩، قد يتمكن الفلسطينيون - لو تم تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بالكامل- من أن يقيموا دولة صغيرة على ما تبقى لهم من أراضٍ، هذه الدولة يمكن أن تقوم بجوار إسرائيل، ولكنها ستكون متحررة من جيشها ومن جنود الأردن، محتلتها السابق. هؤلاء الفلسطينيون الذين كانوا يريدون حلاً يقضى بوجود دولتين، يعودون بأفكارهم إلى ١٩٦٧ عندما كان الانسحاب الإسرائيلى يمكن أن يخلق أساساً لدولة مستقلة.

برنامج الاستيطان

لسوء الحظ، فإن القدس الشرقية لم تكن حلاً لمطامح إسرائيل التوسعية؛ ففي السنوات العشر التالية لحرب الأيام الستة كان المنطق الأمنى للاحتفاظ بالأراضى المحتلة، قد حل محله جدل أيديولوجى يؤيد توسع الدولة اليهودية، فكان برنامج الاستيطان الذى يغير تماماً وضع الأراضى المحتلة وأفق السلام الإسرائيلى الفلسطينى، وهو النتيجة العملية لهذا التحول فى الرأى.

بحلول أغسطس ١٩٦٧ ظهرت فجأة جماعة تدعى «الحركة من أجل كل أرض إسرائيل» تؤيد الاستيلاء على تلك المناطق التى وعد الله بها الشعب اليهودى فى التوراة، وبعضويتها المكونة من أصحاب الفكر الدينى والجماعات الصهيونية الإرهابية

السابقين، كانت الحركة تضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لكي تستعمر الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمتص السبعينيات كان الألف من المستوطنين قد عبروا إلى الأراضي المحتلة لإقامة مستوطنات إسرائيلية بين الفلسطينيين، وفي ظل صمت ومساعدة الجيش الإسرائيلي، المباشرة أحياناً، أقيمت أولى المستوطنات اليهودية^(٢٢). وفي داخل إسرائيل انضمت "جوش إيمونيم" Gush Emunim (كتلة الأوفياء بالعهد) إلى الحركة، وهي جماعة ذات تأثير كبير تحظى بعضوية واسعة، وتحاول تجسير الثغرة بين التصور الديني القديم والممارسة السياسية المعاصرة. حزب العمل اليساري الحاكم الذي قام - دون تردد - بضم القدس الشرقية في ١٩٦٧، بينما كان متذبذباً بخصوص استعمار المناطق المحتلة الأخرى، هذا الحزب خرج من السلطة في ١٩٧٧ على يد حكومة الليكود برئاسة «مناحيم بيغن»، ومن بين الاهتمامات الرسمية الأولى لرئيس الوزراء الجديد، كان هناك اجتماع بالحاخام «تزفي إيهودا كوك - Tzvi Yehuda Kook» الزعيم الروحي لجماعة "جوش إيمونيم"؛ حيث انحنى «بيغن - Begin» احتراماً لدور حركة الاستيطان الأيديولوجي في الفوز الذي حققه^(٢٤).

كان لجماعات مثل «جوش إيمونيم» في السبعينيات تأثير كبير في إبعاد إسرائيل عن فهم احتلالها للأراضي الفلسطينية باعتباره إجراءً أمنياً وتقريبها من الاعتراف بالمناطق المحتلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل الكبرى، هذه العوامل داخل حزب العمل، التي أدت بالفعل لضم معظم المناطق المحتلة لإسرائيل، كانت تجد كل الدعم لحججها من قبل اليمين، ورغم أنه كان هناك بعض الجدل في دوائر حزب العمل حول الرغبة في الاستيعاب الرسمي لمساحة كبيرة من الأراضي ولعدد كبير من الفلسطينيين، ارتفعت شعبية حزب الليكود كثيراً عندما قدم للإسرائيليين الحلم بدولة يهودية أكبر وأفضل. العناصر الدينية والقومية في المجتمع، قدمت التبرير الأيديولوجي للأعمال التي كانت سبباً في إدانة إسرائيل بالفعل من كل الدول الأخرى. لقد فسر المجتمع الدولي أعمال إسرائيل اعتباراً من ١٩٦٧ باعتبارها قسراً، ثم طرداً في النهاية لشعب أصلي على يد غزاة أجنبي. وبإحياء ذكريات تاريخية وأسطورية للاستيطان اليهودي الأصلي قبل ألفي عام، فإن جماعات مثل «جوش إيمونيم» كانت تصرف النظر عن تلك الاتهامات، وتشجع الإسرائيليين على أن يشعروا بالفخر لإنجازاتهم التي تحققت على الأرض. الفهم الجديد لأهمية الأراضي كان يقوم على أمر توراتي ورؤية

رومانسية للتاريخ اليهودي القديم: الضفة الغربية ليست محتلة من قبل إسرائيل، بل إنها بالأحرى «مُستعادة» وربما «مُستخلصة». والفلسطينيون، لو نظر المرء إلى الوراء، كانوا هم الذين يحتلون الأرض اليهودية، بالمعنى الأكثر دقة. بهذا المفهوم للمكاسب التي تحققت في ١٩٦٧ ويطمس المنطق الأمني، استطاعت حكومة الليكود في ١٩٧٧ أن تدشن حملة واسعة للاستيطان مدعومة من الدولة^(٢٥).

اعتبرت حركة المستوطن مراراً، وخاصة خارج إسرائيل، جماعة متطرفة تضم أصوليين دينيين وسياسيين ولا تعبر عن الرأي العام بدقة، ولكن هذه النظرة ترد عليها بوضوح عودة حزب الليكود للسلطة في السنوات التالية لعام ١٩٧٧، على أساس هذا البرنامج السياسي نفسه الذي يقوم على القومية التوسعية والتحريرية، كما نستطيع - على أية حال - أن نجد المزيد من الدوافع العملية أو الواقعية لنشاط الاستيطان، وخاصة على الجناح اليساري في الانقسام السياسي الإسرائيلي.

«موشي دايان - Moshe Dayan»، الذي كان والده قد ساعد في تأسيس حزب العمل اليساري (الماباي) في الثلاثينيات، كان وزيراً للدفاع إبان حرب الأيام الستة، وكانت لديه صلات قوية بمؤسسة اليسار بسبب عائلته وقربه من «ديفيد بن جوريون - David Ben-Gurion»^(٢٦)، إلا أنه في حديث له في أغسطس ١٩٦٧ داخل الأسوار التي كان قد تم الاستيلاء عليها في القدس القديمة، عبر «دايان» بوضوح عن دعمه للاستيطان اليهودي في كل المناطق المحتلة، ورغم أنه كان يتكلم من منظور أيديولوجي مشحون بقومية دينية، فإنه أوضح أن برنامج الاستيطان كان لابد من أن يسترشد بالبرجماتية وليس بالأيديولوجيا. «أنا أقف إلى جانب الحقائق التي سوف تجمع الأيدي، ليس أيادينا فقط، وإنما أيادي الجانب الآخر كذلك، وأيادي الواقع»^(٢٧).

كانت عبقرية «دايان» تعترف بأن الاستيطان التدريجي يمكن أن يؤثر على فكرة الجماهير الإسرائيلية عن إمكانية التوسع الإسرائيلي، أكثر حتى من تأثير التأييلات التوراتية والدعاية الشوفينية، بالإضافة إلى أن «خلق حقائق» سيكون من شأنه أن يلزم الإسرائيليين والفلسطينيين معاً بخلق واقع جديد على الأرض، المزاعم الفلسطينية التي تعتمد على القانون الدولي أو ترتيبات الماضي في الأراضي المحتلة لن يكون لها مكان في مواجهة هذا الواقع الجديد.

أكد «ديان» نفوذه على برنامج الاستيطان بتخليه عن حزب العمل وانضمامه إلى الليكود في أثناء الانتصار الساحق لليمين في ١٩٧٧، وأصبح وزيراً للخارجية في حكومة «بيجن» مسهماً بذلك في عملية الاستعمار المنظمة للضفة الغربية وغزة التي كانت تقوم بها الحكومة الجديدة^(٢٨). كانت سياسة الدولة بسيطة، أولاً: يقوم المساحون أو الباحثون عن أماكن لإنشاء مستوطنات بتحديد مساحات كبيرة لذلك من الأراضي الفلسطينية، ثانياً: تطالب الدولة رسمياً بهذه الأراضي عن طريق صيغ قانونية كثيرة ملتبسة أو مغالطة بشكل واضح^(٢٩)، وأخيراً تقوم الحكومة بدعم تكاليف المعيشة في المستوطنة سواء بتخفيض ثمن قطعة الأرض للبناء عليها، أو تخفيض قيمة الإيجار في حالة تسليم المسكن جاهزاً مع التأكيد على أن الضرائب ستكون منخفضة، وتقديم حوافز كثيرة لكي تصبح مستوطناً، وبوجود قليل من المصاعب المرتبطة بحياة «حدودية» في دول أخرى، ولم يكن غريباً أن تتمكن الحكومة الإسرائيلية من إقناع الألوف من المواطنين اليهود العاديين أن ينتقلوا إلى الأراضي المحتلة، وبينما كان هناك من انتقل لأسباب أيديولوجية، كانت الأغلبية تنتقل لأسباب مالية: لقد كانت حكومتهم تقدم لهم عرضاً لا يمكن رفضه^(٤٠).

بحلول أوائل الثمانينيات، كانت إسرائيل قد نجحت في توطين عشرات الألوف من مواطنيها اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة خرقاً للقانون الدولي وتحدياً للرأي العام العالمي^(٤١)، والأهم من ذلك أنها كانت قد بدأت في تغيير واقع علاقتها بالأرض مع الفلسطينيين، وأخيراً، استطاعت أن تقنع الجمهور الإسرائيلي بتبني رؤية مختلفة تماماً عن الضفة الغربية وقطاع غزة كانت رائجة في ١٩٦٧، ورغم أن قيادات حزب العمل الإسرائيلي كانوا قد استشعروا فرص ضم الأراضي بعد غزو ١٩٦٧، فإن عملية بيع هذه الفكرة للشعب الإسرائيلي كانت أبعد من ذلك بكثير. وعلى مدى السنوات التالية لم يعد ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم أصحاب الأرض أو فلسطين، وإنما باعتبارهم شاغلين غير شرعيين لإسرائيل الكبرى (Eretz Yisrael)، الضفة الغربية أصبحت يهودا والساماريا (Judea and Samaria) على الخرائط الإسرائيلية وفي لغة الحوار السياسي، والأراضي نفسها التي تم الحصول عليها وسط موجة من الفرح والشعور بالانتصار، أصبحت أراضي متنازعاً عليها^(٤٢).

المستوطنات والرأى العام الإسرائيلى

كان من نتائج المكاسب التى تحققت لإسرائيل بعد ١٩٦٧ أن أصبح العالم العربى أكثر اقتناعاً بظلم الوجود الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، إلا أنه فى أعقاب حرب «يوم كيפור» فى ١٩٧٣ مع مصر وسوريا وانجذاب الحكومة المصرية نحو الولايات المتحدة، بدأ بعض الإسرائيليين يرون أن مزايا اقتراحات السلام يمكن أن تدعم الوضع الإقليمى لإسرائيل، وبرعاية الولايات المتحدة دخلت إسرائيل فى مفاوضات ناجحة مع مصر توجت بمعاهدة سلام وعدت بتناول القضية الفلسطينية بالبحث، إلا أنها انتهت فقط بانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، وحاول «أنور السادات» - رئيس مصر خلال المفاوضات - أن يصر على أولية القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلى، ولكن رفض «مناحيم بيغن» التنازل عن أى جزء من الضفة الغربية، أكد تجاهل مواد معاهدة السلام لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ فيما بعد^(٤٣).

فشل «السادات» فى إقناع «بيغن» والولايات المتحدة بشكل خاص بأن إسرائيل لابد من أن تتعهد بالانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة، كان له أثر سيئ على السلام الجديد بين بلاده وإسرائيل، وبمرور الوقت اتضح أن مصر، وربما دون عمد، قد دخلت فى صفقة سلام دون بقية العرب، فانفرطت وحدتهم السابقة إزاء إسرائيل، ورغم أنه قد يكون من السهل أن نبالغ فى درجة تعاون الدول العربية فى أهداف سياستها الخارجية فى الفترة السابقة، فإن «جمال عبد الناصر» سلف «أنور السادات» كان قد أخاف كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل بكلامه عن «الوحدة العربية» وعن دولة عربية واحدة كبيرة، وفى مفاوضات السلام فى كامب ديفيد التى انتهت فى ١٩٧٨ قررت مصر أن تقبل بوجود إسرائيل، ويتعهد ضعيف بدفع عملية حكم ذاتى فلسطينى فى مقابل سيناء وحزمة مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى حصلت إسرائيل على بيئة أكثر استقراراً مكنت حكومة بيغن من أن تستوطن الأراضى المحتلة بشكل دائم^(٤٤).

ربما يكون السلام الذى عقد مع مصر قد أقنع الكثير من الإسرائيليين بتساوق الاحتلال الدائم مع سلام عربى، فإذا كانت مصر مستعدة لتوقيع اتفاق بالرغم من كل مكاسب إسرائيل فى ١٩٦٧، فإن أعمال إسرائيل فى حرب الأيام الستة تكون قد

أخذت شرعية جديدة، وربما تكون قد اكتسبت الدوام. مدفوعة بفورة النجاح بدأت حكومة الليكود أوسع حملات الاستيطان حتى الآن ملتزمة بتقييد طموحها في سيناء - فقط - التي كان يجب أن تُعاد إلى مصر بموجب اتفاقية السلام، وبالرغم من ذلك عندما جاء الجيش الإسرائيلي ليقوم بتفكيك مستوطنات سيناء في ١٩٨٢، حتى هذا التنازل البسيط كان يبدو كبيراً جداً، فقد تصادم المستوطنون مع القوات التي ذهبت لإخلائهم، كما وجدوا مساندة واسعة في كل أنحاء إسرائيل لموقفهم المبدئي ضد الانسحاب الذي تقرر في المفاوضات^(٤٥).

وبينما كان يجرى تفكيك مستوطنات سيناء، كان نشاط الاستيطان في الضفة الغربية يصل إلى مستويات قياسية^(٤٦)، وكان هناك في أوائل الثمانينيات ما يدل على انقسام الرأي العام الإسرائيلي حول الرغبة في ضم كل الأراضي المحتلة^(٤٧)، ومن جانبه قرر «مناحيم بيغن» أن يرد على هذا الالتباس باستعراض لقوة إسرائيل العسكرية والضعف الفلسطيني - العربي، وقبل مرور أقل من شهرين على احتجاج مستوطني سيناء، شنت إسرائيل هجوماً كبيراً على لبنان بهدف القضاء على القيادات الفلسطينية في المنفى، وتدمير الروح المعنوية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة تمهيداً لمزيد من الاستيطان الإسرائيلي^(٤٨).

لم تتحقق أهداف «بيغن» بالكامل؛ فبالرغم من نجاحه في قتل عدد كبير من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ومن طرد منظمة التحرير الفلسطينية من المنطقة، فإن وحشية الهجوم أجبرت كثيرين في إسرائيل على إعادة النظر في سياسات الليكود^(٤٩)، وبالإضافة إلى التحقيقات الرسمية التي أجريت بخصوص بعض الفضائح التي ارتكبتها العسكريون، ألقى المجتمع الليبرالي داخل إسرائيل بثقله وراء منظمات مثل «السلام الآن» التي كانت ترفض دفاع الليكود عن القوة الفاشية، وطالب بالتفاوض مع الفلسطينيين حول مستقبل الأراضي المحتلة، ودخل الليكود و«جوش إيمونيم» في صراع مفتوح مع «السلام الآن» وبعض أعضاء حزب العمل، وتطور الخلاف إلى العنف الذي صاحبه هجوم بالقنابل اليدوية على مسيرة «السلام الآن» في مارس ١٩٨٣، ومع استمرار حركة بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة بكل نشاط (تضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥) وكان خطر الفوضى المدنية وربما الحرب الأهلية يهدد القادة الإسرائيليين^(٥٠).

ورغم أنه قد يكون من السهل أن نستنتج من هذه التوترات وجود كتلتين في المجتمع الإسرائيلي إحداهما تعارض الاستيطان والأخرى تؤيده، فإن ذلك قد يقدم صورة مشوهة لأعمال مختلف القادة الإسرائيليين المنتخبين خلال تلك الفترة الحرجة؛ فحزب العمل مثلاً لم يحل مشكلاته مع الليكود عن طريق تحدى وعزل أجنحة اليمين، وإنما بتشكيل «حكومة وحدة وطنية» في ١٩٨٥، ظلت ملتزمة بكل خطط «بيجن» للاستمرار في الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة^(٥١)، بالإضافة إلى أن تأييد «دايان» الپراجماتى لـ«خلق حقائق» قدم فرصة لكل الإسرائيليين بقبول فكرة ضم الأراضي المحتلة. وسواء كان الواحد منهم يؤمن بفكرة «إسرائيل الكبرى» التوراتية، أو بمفهوم قومى عن مساحة أكبر للإسرائيليين، أو بفكرة أن المجتمع الإسرائيلى يمكن أن يستمر فقط بالاعتماد على أرض ومصادر مياه الضفة الغربية (وجنوب لبنان)، فإن سياسة «دايان» باستمرار عملية ضم الأراضي بالتدريج هيأت وسائل تحقيق هذه الأهداف. وبشكل حاسم، فإن «الحقائق» فى الأراضي المحتلة قيدت كذلك أولئك الإسرائيليين، الذين كانوا يعارضون الضم نظرياً، قيدتهم بقبول تاريخى لأعمال إسرائيل: كانت معارضة الاستيطان تعنى تبني حجة تنطوى على مفارقة تاريخية، أى أن ينأى المرء بنفسه عن المناقشة العملية الضرورية لمستقبل برنامج الاستيطان.

ومع اتساع المستوطنات، وبعد أن أصبحت المعارضة المؤثرة داخل إسرائيل أكثر صعوبة بسبب عدد «الحقائق» الجديدة، فإن الظروف المادية داخل وحول المستوطنات أضعفت هجوم أولئك الذين كانوا يربطون مشروعات الضفة الغربية وغزة بمغامرات إسرائيل فى لبنان. المستوطنات الأولى كانت تعتمد تماماً على الأيديولوجيا والقوة العسكرية الواضحة، وكان شاغلها من المتدينين أو الوطنيين فى حراسة جنود ضد خطر الفلسطينيين الموجودين بالقرب منهم. ومع تقدم برنامج الاستيطان، تلاشت بعض الفوارق التى كانت واضحة بين الحياة فى إسرائيل ١٩٤٩ وتلك فى الأراضي المحتلة، صادرت الحكومة الإسرائيلية المزيد من الأراضي، وتم تطهير المناطق المحيطة بالمستوطنات من السكان أو العمال الفلسطينيين، والمستوطنات القديمة الآيلة للسقوط حلت محلها مستوطنات دائمة أكثر أماناً من ناحية التصميم وعدد المقيمين فيها، وأنشئت بنية تحتية مستقلة للمستوطنات تم ربطها بإسرائيل، توفر التواصل المادى والنفسى بين إسرائيل الأصلية وقواعدها الأمامية الجديدة^(٥٢).

وعلى افتراض أن معظم المستوطنين كانوا يتدفقون على الأراضي المحتلة لأسباب اقتصادية أكثر منها أيديولوجية، كان من المهم تأكيد هذا الاستمرار أكثر من الحرص على أفكار ريادية أو افتدائية كانت تشعل حماس المستوطنين الأوائل. ورغم أن بعض المستوطنات الأيديولوجية قد بقيت (مثل ذلك الجيب الصغير وسط الخليل) فإن الحكومة الإسرائيلية بذلت جهداً كبيراً لكي تبني معظم المستوطنات وفق نموذج المدن الإسرائيلية القائمة^(٥٢).

هكذا كان من السهل بالنسبة لمعارضى حرب لبنان أن ينتقدوا بشدة مستوطنى الخليل أو المتعصبين فى «جوش إيمونيم» لتطرفهم ورفضهم للتسوية، إلا أنه أصبح من الصعب التعامل مع عشرات الألوف من الإسرائيليين الأكثر اعتدالاً الذين نزحوا إلى القدس الشرقية المحتلة أو مستوطنات الضفة الغربية. فى هذه المناطق المهمة، التى يمكن أن يعتمد عليها قيام دولة فلسطينية، قامت الحكومة الإسرائيلية بكل ما تستطيع لى تجعل عملية الضم تتم بشكل سلس وغير لافت للنظر بقدر الإمكان.

الانتفاضة والطريق إلى أوصلو

كانت نتائج برنامج الاستيطان خطيرة على الفلسطينيين ومؤثرة على جوانب كثيرة من حياتهم؛ فالذين كانوا قد فقدوا بالفعل أراضيهم وبيوتهم فى الأربعينيات نتيجة عمليات الطرد والترحيل الإسرائيلية، كان عليهم الآن أن يقبلوا ليس بشروط احتلال جديد فحسب، وإنما أيضاً بعملية منظمة مرة أخرى للطرد والفقد؛ فالمدن ومخيمات اللاجئين المزدحمة بالفعل امتلأت فوق طاقتها بالفلسطينيين الذين أزاحتهم إسرائيل لى تفسح مكاناً لإقامة مستوطنات يهودية. وبعد أن كانوا هم الأغلبية فى فلسطين تحت الانتداب، كان على سكان الضفة الغربية وغزة أن يقبلوا إمكانية أن يفقدوا سبل عيشهم وهويتهم مع عدم وجود مكان ينسحبون إليه مهزومين هذه المرة. ومع اتضاح نية إسرائيل بأنها لم تكن تتوى احتلال المناطق الباقية من فلسطين وإنما تستعمرها، أصبحت المستوطنات هى الهدف الرئيسى للاحتجاج الفلسطينى والعقبة الرئيسة فى طريق السلام.

أدت مشروعات البناء المستمرة من قبل إدارة العمل / الليكود فى منتصف الثمانينيات إلى المقاومة المنظمة من جانب الفلسطينيين، وبالرغم من أن إسرائيل قد

أبعدت منظمة التحرير الفلسطينية بقدر ما تستطيع عن وطنها، وأطفأت الكثير من أضوائها في محاولة لإحباط الرد الفلسطيني على سياساتها، فإن حجم عمليات الطرد والإبعاد مهد التربة لردود أفعال قوية ضد الاحتلال. ومن بدايات صغيرة في ديسمبر ١٩٨٧، انتشرت الانتفاضة الفلسطينية في كل الأراضي لتواجه قوات الاحتلال أعنف معارضة، على مدى عشرين عاماً^(٥٦). وحيث إن الجيش الإسرائيلي كان ينفذ الأمر الشائن لإسحاق رابين بـ«تكسير عظام» المحتجين الذين يقومون بإلقاء الحجارة، كان الرأي العام العالمي يركز مرة أخرى على وحشية الاحتلال ورفض إسرائيل المستمر لتحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية^(٥٧).

بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة عشرين عاماً، لم تكن إسرائيل مستعدة لمواجهة المقاومة الفلسطينية التي تجلت في الانتفاضة بهذه القوة والاتساع، وإذا كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد تصورت أنها يمكن أن تتعامل مع الأراضي المحتلة باعتبارها امتداداً لإسرائيل، وكأمر واقع، فإن الانتفاضة جعلتهم يدركون أن لديهم قطاعاً سكانياً كبيراً من الصعب السيطرة عليه أيضاً. قوة المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى الاحتجاج المحلي والدولي ضد الممارسات القمعية للجيش الإسرائيلي، كل ذلك أجبر إسرائيل على أن تفكر في حل أكثر دواماً وشرعية لمشكلة الاحتلال.

في أغلب الأحوال، كانت المستوطنات الإسرائيلية تتجنب مراكز التجمعات السكانية الفلسطينية، وتقام على أراض زراعية جيدة وبالقرب من أفضل مصادر المياه، وبالرغم من أن السكان اليهود في الخليل كانوا بمثابة رمز قوى لمجموعة واحدة متماسكة في حركة الاستيطان، فإن معظم المستوطنين الموجودين أو المتوقعين في الضفة الغربية كان يقلقهم احتمال المواجهة اليومية مع من طردوهم من أراضيهم، كان النازحون بشكل يومي، الذين يتصورهم برنامج الاستيطان يريدون العكس: كانوا يريدون التأكد من أن الفلسطينيين سيكونون بعيدين عنهم بقدر الإمكان، وبالتالي كانت الأراضي المستهدفة للتنمية هي تلك التي من السهل طرد سكانها الفلسطينيين منها، وخاصة تلك المناطق الريفية البعيدة عن المدن الفلسطينية الرئيسية^(٥٨)، وقد أكدت تجربة الانتفاضة سداد هذه الإستراتيجية؛ فبينما كان الجيب اليهودي في الخليل وكثير

من المباني الإسرائيلية في نابلس وبيت لحم مكشوفة للجماهير الفلسطينية ومعرضة للهجوم، كان من السهل الوصول إلى معظم المستوطنات (عبر شبكة الطرق الجديدة مع إسرائيل) ومن السهل الدفاع عنها. وبالرغم من أنه كان من الصعب ضبط السكان الفلسطينيين أمنياً في المدن، فلم يكن من الصعب إغلاق هذه المدن نفسها لمنع الجماهير من التعبئة ضد معظم المستوطنات القائمة في الريف الفلسطيني. ومع تزايد أعداد المصابين من الجنود الإسرائيليين في معارك شوارع المدن مع الفلسطينيين وسوء سمعة إسرائيل الدولية بسبب فظائع جيشها في الأراضي المحتلة، بدأ يلوح في الأفق حل: لماذا لا يتم سحب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية بالكامل؟ إعادة الانتشار في المناطق المدنية ربما يحمي الجنود الإسرائيليين من زخم الانتفاضة، بون أن يؤثر ذلك على تقدم برنامج الاستيطان، إلى جانب أن هذا التلميح قد يؤدي إلى تخفيف النقد الموجه إلى إسرائيل في الخارج ويُمكن الحكومة الإسرائيلية من الادعاء بأن الأراضي المحتلة لم تعد محتلة.

تصور الفلسطينيون أنهم قد حققوا شيئاً عن طريق الانتفاضة: لقد أذلوا العسكرية الإسرائيلية القوية، كما حظوا باحترام جديد بعد هزيمة العرب الكارثية في ١٩٦٧، من ناحية ثانية لم تكن إسرائيل موشكة على أن تصعد تشدها داخل المدن إلى تهديد باحتلالها بالكامل، كان قد أصبح من الصعب عليها أن تحافظ على النظام في المدن، ولكن هذه التجربة ساعدت على تركيز أذهان الإسرائيليين على الهدف الحقيقي للاحتلال، وهو المستوطنات. لقد جعلت الانتفاضة القادة الإسرائيليين يدركون أن درجة من الحكم الذاتي الفلسطيني من شأنها أن تقوى سيطرة إسرائيل على الأراضي في أماكن أخرى، وتجبر الفلسطينيين على أن يتعهدوا شئونهم الأمنية، كما تمكن الجيش الإسرائيلي من أن يسيطر على السكان الفلسطينيين من على البعد. وباستعادة الأحداث نجد أن الانتفاضة كانت تحتوى على مفارقة ساخرة بالنسبة للفلسطينيين: لقد برهنت على تساوق أو تماشي الحكم الذاتي الفلسطيني مع التوسع في برنامج الاستيطان الإسرائيلي، هذه المفارقة في برنامج الاستيطان الإسرائيلي، هذه المفارقة الساخرة موجودة - على عدة أوجه - في صميم عملية أوسلو، وهي خير معبر عن فشلها.

هوامش الفصل الأول

(١) انظر مذكرات شيمون بيريز – "Battlig for Peace" (London: Weidenfield and Nicolson – 1955)، والتي يتحدث فيها رئيس الوزراء الأسبق عن «الوعي الجمعي الإسرائيلي» باعتباره «حصيلة ملايين الذكريات المكبوتة».

(٢) هذا واضح في إعلان استقلال إسرائيل: «بعد إخراجهم من أرض إسرائيل، ظل الشعب اليهودي وفياً لها في كل دول الشتات، لم يتوقف عن الصلاة والأمل في العودة واستعادة حريته القومية».

Walter Laqueur and Barry Rubin (eds), "The Israel - Arab Reader" (London: Penguin Books, 1955, 5th edition), pp.107-9.

(٣) للمزيد عن هذه الفترة انظر:

- Charles D.Smith, "Palestine and the Arab- Israeli Conflict", (New York: St Martin's Press, 1992, 2nd edition), pp. 4-15.
- Benjamin Beit-Hallahmi, "Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel", (London: Pluto Press, 1992), pp. 4-16.
- Keith W.Whitelam, "The Invention of Ancient Israel", (London: Routledge, 1996).

(٤) عرض المؤرخ الإسرائيلي Israel Shahak الفكر اليهودي في هذه الفترة وفقاً لتسلسله الزمني، وأسقط افتراضات كثير من العلماء الإسرائيليين. انظر:

- "The Weight of History" in "Jewish History, Jewish Religion", (London: Pluto Press, 1994) pp.50-74.
- Beit Hallahmi, pp. 32-45.
- Lenni Brenner, "Zionism in the Age of the Dictators", (Westport, Connecticut: Lawrence Hill, 1983).

(٥) انظر:

- Beit Hallahmi, p.65.
- Walter Lehn with Uri Davis, The Jewish National Fund (London: Kegan Paul, 1988) pp.18-19.

(٦) هذه الأرقام مأخوذة من التقرير الذي أعدته اللجنة الأنجلو- أمريكية للتحقيق في المسألة الفلسطينية (القدس ١٩٦٤) كما نشرت في Lehn, p.6. وتقرير الأمم المتحدة في ١٩٤٧، وكذلك في Smith, p.135 و:

Donald Neff, "Fallen Pillars: United States Policy towards Palestine and Israel since 1945", (Washington: Institute for Palestine Studies, 1955), p.37.

(٧) يشير Beit-Hallahmi, p.62 إلى اجتماع صهيوني حاشد في Royal Albert Hall في لندن - ١٩١٩ حيث خاطب القيادي الصهيوني «ماكس نورداو- Max Nordau» جمهوراً بريطانياً يضم رئيس الوزراء آنذاك David Lloyd George قائلاً إن المستوطنين الإسرائيليين «يعرفون ما تتوقعه منا، سيكون علينا أن نكون حراس قناة السويس، سيكون علينا أن نكون مراقبي طريقكم إلى الهند»، والغريب أن هذا ما حدث بالضبط بعد ٢٥ عاماً عندما هاجمت إسرائيل الزعيم الوطني المصري عبدالناصر، بدعم بريطاني، بعد أن حاول تأكيد سيادة مصر على القناة.

(٨) للمزيد عن معاملة المستوطنين الطاردة للعرب، انظر المصادر العبرية عند كل من:

- Lehn, pp. 12-13.

- Nur Masalha, "Expulsion of the Palestinians", (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992) pp.6-7.

(٩) رفض «هرتزل» الذين كانوا يريدون الجمع بين اليهود وغير اليهود، ووصفهم بالحالين من نوى النوايا الطيبة، وتوقع أن يثبت إكراه معاداة السامية ما يقوله «إن الأخوة الكونية ليست حتى حلماً جميلاً، الخصومة ضرورية لدفع جهود الإنسان الكبرى»

The Jewish State, p.153.

(١٠) انظر مثلاً تقرير Beit Hallahmi عن قضية دريفوس في فرنسا ونجاح المجتمع اليهودي هناك، بعد العفو عن دريفوس في النهاية: "Original Sins", pp.34-5. ويقول Israel Shahak إن زعماء الصهيونية لم ترتفع شعبيتهم بسبب العداء للسامية فحسب، وإنما لأنهم أيضاً كانوا مشاركين في أهدافها، وعندما يشير إلى «التحالف المحافظ» بين الصهيونية ومعاداة السامية يذكر Shahak شخصيات صهيونية قيادية (من بينهم: Joachim Prinz نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي World Jewish Congress ورئيس المؤتمر الأمريكي اليهودي American Jewish Congress، كانوا راضين عن صعود «هتلر» في أوائل الثلاثينيات؛ لأن ذلك كان يهدد

«الليبرالية» التي كان يعتمد عليها الدمج اليهودي، وبعد انتصار «هتلر» أعلن Prinz مبتهاجاً:
«الشكل الوحيد للحياة السياسية التي ساعدت الاستيعاب اليهودي قد سقط»

(Shahak, p.79)

(١١) عملية شراء الأراضي المنظمة هذه والاستخدام الحصري هي موضوع كتاب:
Lehn's, The Jewish National Fund (الصندوق القومي اليهودي)، كان هدف الصندوق
كما يقول Lehn «أن تصبح وتظل ملكية الأراضي في فلسطين في أيدي اليهود بهدف توطيد
اليهود فيها» p.14.

(١٢) انظر Lehn, pp.54-7 حيث يوجد ملخص للتغيرات التي طرأت على سياسة الصندوق القومي
اليهودي "JNF" وجهوده المختلفة لإقامة دولة يهودية كأمر واقع.

(١٣) كشف Nur Masalha عن إجماع واسع حتى من قبل صهيوني القرن التاسع عشر على أن
الدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم في فلسطين دون إبعاد واسع للسكان الفلسطينيين من
أراضيهم، وهكذا فإن فكرة الإبعاد جزء لا يتجزأ من الفكر السياسي الصهيوني منذ الأيام
الأولى من القرن العشرين، إسرائيل زانجويل Israel Zangwill المروج لأسطورة أن فلسطين
كانت «أرضاً بلا شعب» أوصى بـ خروج عربي Arab Exodus عام ١٩٢٠ في كتابه: The
Voice of Jerusalem مُصراً على أنه «لا يمكن أن نترك العرب يحبطوا جزءاً عزيزاً من إعادة
البناء التاريخية». انظر كذلك:

Expulsion of the Palestinians, pp.13-14. Beit Hallahmi, pp. 68-74.

الذي ينظر إلى «المشكلة» العربية نظرة استعمارية أكر منها أخلاقية: لم تكن مشكلة الصهاينة
في كيفية إبعاد أعداد كبيرة من السكان الأصليين، كانت المشكلة هي إقناع القوى الاستعمارية
لتركهم ينفذون مشروعهم.

(١٤) انتقد الصحفي البريطاني Robert Fisk متحف الهولوكوست الإسرائيلي في القدس Yad Va-shem
لمحاولته تقديم مفتي القدس، الزعيم الروحي للفلسطينيين باعتباره شخصية مهمة في
مشروع هتلر لإبادة اليهود، بينما كان المفتي قد التقى به هتلر في ألمانيا أثناء الحرب محاولاً
إقناعه بإيقاف هجرة اليهود إلى فلسطين، نجد أن Yad vashem يقدم المفتي (والفلسطينيين
الذين من المفترض أنه يمثلهم) باعتبارهم متواطئين في الهولوكوست، وهذا في رأي Fisk
يجعل المتحف «أداة للدعاية»: «الاستنتاج واضح: الزعيم الإسلامي للعرب الفلسطينيين مجرم
حرب أيضاً؛ فلماذا إذن لا يكون خلفاؤه السياسيون مثله؟»

انظر: Robert Fisk, "Pity the Nation", (Oxford: Oxford University Press, 1992, 2nd edition), p.16.

والواقع أن هتلر كان يستقبل أيضاً ممثلين لجماعات صهيونية تحارب الإنجليز في فلسطين، المنظمة العسكرية الوطنية التي كانت تتكون من هذه الجماعات أبلغت النازيين رسمياً في يناير ١٩٤١ بأن المقاتلين الصهاينة في فلسطين كانوا «على علم بمشاعر الود لدى حكومة الرايخ الألماني وسلطاتها تجاه النشاط الصهيوني داخل ألمانيا وتجاه خطط الهجرة الصهيونية»، كما ادعت المنظمة أيضاً أن من رأيها أنه «يمكن أن تكون هناك مصالح مشتركة بين قيام نظام جديد في أوروبا بما يتفق مع المفهوم الألماني والألماني الحقيقية للشعب اليهودي». هذه الوثيقة ترجمها إلى الإنجليزية Lenni Brenner في:

"Zionism in the Age of Dictators", (Zed Books, Ltd, 1984), pp. 267-8.

(١٥) أصدر اجتماع رؤساء الدول العربية في أكتوبر ١٩٤٤ وثيقة تعرض توازناً ملائماً لجهود إسرائيل التي تحاول الزج بالعرب في التواطؤ مع الهولوكوست، وأعلن بروتوكول الإسكندرية أن «الدول العربية كانت أول من أبدت أسفها لما حل بيهود أوروبا على أيدي الدول الأوروبية الدكتاتورية»، إلا أنه «لا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر ظلماً وعدواناً من حل مشكلات يهود أوروبا بظلم آخر». Smith p.124.

(١٦) يؤكد Smith أن أراضى الصندوق القومي اليهودي - JNF تصبح يهودية إلى الأبد بمجرد أن يشتريها الصهاينة، ولا يمكن أن تباع أو يتم استخدامها بواسطة غير اليهود، وذلك كجزء من برنامج لتأسيس وجود يهودي دائم في المنطقة. Ibid., p.31.

(١٧) Israel Zangwin هو الذي وضع شعار «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، ثم قام هو وغيره من زعماء الصهيونية بالإبقاء على هذه الأسطورة بعد أن أدركوا أن الواقع كان شديد الاختلاف.

انظر: - Beit-Hallahmi, pp. 60ff.;

- Lehn, pp. 10-13

- Masalha, "Expulsion of the Palestinians", pp.5-8.

(١٨) بالرغم من أن Benjamin Beit-Hallahmi يقول إن انتصار الصهيونية كان قد تأكد قبل الهولوكوست بفترة طويلة (ص١٧٢)، فإنه يسلم بأن الإبادة الجماعية قوت اقتناع الصهيونية بأن معاداة السامية كانت حتمية، وعلى الأخص بين القوى الاستعمارية التي كانت موافقتها

حاسمه لإقامة دول إسرائيل، هذه النقطة نفسها يتناولها «دونالد نيف – Donald Neff (ص ١٧٠)، ولكن من منظور مختلف، ويوضح كيف أن دعم «هارى ترومان – Harry Truman» لإسرائيل، صار أكثر قوة على ضوء الهولوكوست، وكيف تجمع الرأى العام الأمريكى حول فكرة دولة يهودية بعد مواجهة صور معسكرات الموت وجماهير المبعدين.

“Fallen Pillars”, pp.44-5.

(١٩) يهاجم Michael Palumbo أسطورة داود التى ترى أن اليهود فى فلسطين كانوا قوة صغيرة ضئيلة العدد فى «حرب الاستقلال» ويصف، بالتفصيل، التفوق المادى واللوچستى للصهاينة على العرب.

“The Palestinian Catastrophe”, (London: Faber and Faber, 1987), p.39.

ويرى Charles Smith أن الصهاينة كان لهم التفوق حتى على القوات العربية مجتمعة بنسبة ١:١,٥ بين الذكور فى المرحلة العمرية ما بين ٢٠:٤٥ سنة. (ص ١٤٠).

(٢٠) يقول المؤرخ الإسرائيلى Tom Segev إن خطة الأمم المتحدة الأولى للفصل كانت تعطى ٦٢٪ من الأراضى لليهود و٢٨٪ للفلسطينيين، وكانت هذه النسبة غير عادلة بالمرّة، ولذلك ألحقت بتقسيم جديد: ٥٥٪ لليهود، ٤٥٪ للفلسطينيين. موشيه شاريت Moshe Sharett، أحد قيادات حزب العمل اليهودى الذى سيطر على السياسة الإسرائيلىة فى السنوات التى تلت ذلك، طلب من زملائه فى عام ١٩٤٧ أن يعملوا على تقليص هذه النسبة «وإلا فإنها ستكون سلاحاً خطراً علينا، خطورة الزيت على النار»، Segev “The First Israelis”, (New York: Macmillan, 1986, p.21.

(٢١) يجمع Paul Findley عدداً من هذه المغالطات التاريخية التى عبر عنها زعماء إسرائيل من ديفيد بن جوريون David Ben - Gurion، إلى «جولدا مائير Golda Meir» - فى كتابه: Deliberate Deceptions, (New York: Lawrence Hill Books, 1993), pp. 9-18.

(٢٢) من بينهم:

Simha Flapan, Tom Segev, Benny Morris, Avi Shlaim, Ilan Pappé, Gershon Shafir. ويُسقط Morris أسطورة الخروج العربى المستمر فى ١٩٤٨-١٩٤٩ مؤكداً بدلاً من ذلك أن الجيش الإسرائيلى قد قام بدور رئيسى فى العملية، انظر:

“The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1047-1949”, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987)

ويقول Shlaim إن القيادات الصهيونية في فلسطين عقدوا اتفاقاً سرياً مع عبد الله ملك الأردن لتقسيم فلسطين طبقاً لمصلحة الطرفين، انظر:

"Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine" (Oxford: Oxford University Press, 1988).

في الوقت نفسه يعرف Gershon Sharir الصهيونية ليس باعتبارها حركة تحرر، وإنما باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني، هدفها: "النجاح في احتلال فلسطين، وفي الوقت نفسه تبرير إقامة استيطان يهودي متجانس من خلال الإنكار الواسع للطموحات الوطنية الفلسطينية"، انظر:

"Land, Labour and the Origins of the Israeli - Palestinian Conflict", 1882 - 1914 (Berkeley University of California Press, 1996 2nd edition), p. xiii.

على الرغم من كل أقوال "المراجعين" فقد كانت هناك ربود عليها ترى أن الكثير من تقديراتهم لا تتعمق بالقدر الذي ينصف التوازن التاريخي بين المطالب الإسرائيلية والفلسطينية؛ فعلى سبيل المثال هذا Norman Finkelstein يوجه نقداً لـ Benny Morris لمحاولة الأخير توجيه اللوم، بالتساوي، للجيش الإسرائيلي والعربية عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين في ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

"Image and Reality of the Israeli - Palestinian Conflict", (London: Verso, انظر: 1995), pp. 51-87.

وأنا مدين لـ "نعوم تشومسكي Noam Chomsky لإشارته إلى أن ثقافة المراجعة إنما تؤكد الكثير من النتائج السابقة التي توصل إليها باحثون عرب وغير إسرائيليين مثل وليد الخالدي و Michael Palumbo الذين استخدموا مصادر كثيراً ما يهملها "المراجعون" الإسرائيليون.

(٢٣) يذكر Nur Masalha الرقم ١٥٠٠٠٠ في "A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949-1965" (London: Faber and Faber, 1997), P. xi.

(٢٤) كان الرقم ٧٥٠٠٠٠ موضع خلاف من الطرفين، رغم أن Benny Morris يقدم دليلاً على أن الحكومة الإسرائيلية كانت تعرف أن الأرقام الأقل التي نشرتها كانت خطأ. انظر:

"The Birth of the Palestinian Problem" - تقديرات الأونروا - UNRWA - التابعة للأمم المتحدة التي تقول إن عدد اللاجئين كان ٢٧٦٠٠٠ كانت تعتبر قليلة جداً، حتى في رأي Wal- ter Eytan المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية: انظر: Morris: appendix I. The number of Palestinian refugees", pp. 297-8.

(٢٥) للمزيد عن فترة ما قبل ١٩٦٧ انظر:

- Smith, pp. 151-203

- Noam Chomsk, "The Fateful Triangle: The United States, Israel and The Palestinians", 1949-1959 (Oxford: Oxford: Oxford University Press, 1993, pp. 173-99.

وتقدير Sara Roy عن هجوم إسرائيل على قطاع غزة في ١٩٩٥ بعنوان: "The Gaza Strip: The Political Economy of De - development" (Washington: Institute For Pale studies, 1995), pp. 69-71.

كما وصف Smith سلوك إسرائيل في ١٩٦٧ في الصفحات من ١٩٥:٢٠٢، انظر أيضاً:

Donald Neff, "Warriors For Jerusalem: The six Days That Changed the Middle East (New York: Simon and Schuster, 1984).

كما يلخص Norman Finkelstein بشكل لافت رأى أبا إيبان – Abba Eban مندوب إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة، والذي يقول إن هجوم إسرائيل على كل من سوريا ومصر في يونيو ١٩٦٧ كان "وقائياً" و"انتقامياً" في الوقت نفسه:

Finkel- يؤكد "Image and Reality of the Israel - Palestine Conflic"t, pp. 125-49. stein أن إسرائيل «لم تكن تواجه أي تهديد، ناهيك عن خطر التدمير، في يونيو ١٩٦٧»، وأن حرب الأيام الستة قد شنت لتجنب حل دبلوماسي للنزاع العربي الإسرائيلي، ولسحق القومية العربية ولتمكين إسرائيل من امتلاك المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهذا الادعاء لا بد من أن يكون ماثلاً في ذهن ونحن نتأمل مصير مشروع الاستيطان في الضفة الغربية وغزة في بقية هذا الفصل.

(٢٦) يقدر William Wilson Harris عدد السكان العرب في غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء في مايو ١٩٦٧ بـ ١,٤ مليون نسمة، ما يقرب من ٤٢٠,٠٠٠ فروا من هذه المناطق من يونيو وديسمبر من العام نفسه (٢١٪ من الإجمالي) ليتبقى حوالي مليون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

انظر: "Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza - Sinai, 1967-1980", (Chichester, England: John Wiley and Sons 1980), p.16.

(٢٧) أكد معظم المؤرخين الإسرائيليين الخطر الذي كان يمثله الرئيس المصري جمال عبدالناصر، كما أكدوا أن إسرائيل كانت في حاجة إلى أن تضرب أولاً دفاعاً عن النفس، وبالرغم من أن كتاب Bernard Avishai الذي يحمل عنوان: (New York: Farrar Straus Giroux, 1985) ينتقد بعض جوانب سلوك إسرائيل بعد ١٩٦٧، ويرى أن حرب الأيام الستة كانت "مفروضة على إسرائيل" (ص٢٤٨)، فإن الفيلسوف والعالم السياسى Michael walzer يقول في كتابه: (New York Basic Books, 1977) "Just and Unjust Wars".

إن حرب الأيام الستة كانت هي الحرب الوحيدة في التاريخ الإنساني التي بدأت من الجانب "صاحب الحق"؛ حيث كانت أعمال إسرائيل قد وصلت إلى "حالة واضحة من التوقع المشروع" (ص٨٥) إلا أن Paul Findley له رأى مختلف في كتابه: "Deliberate Deception"، ويدعم هذا الرأى بالتصريحات الرسمية لـ أبا إيبان - Abba Eban وغيره حتى في مذكرات كل من Begin وبين جوريون Ben - Gurion بعد ذلك؛ حيث لم يكن أى منهم متأكداً من احتمال قيام مصر بالهجوم أو خطورة ذلك. انظر كذلك الهامش السابق.

(٢٨) للمزيد عن الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في ٢٧ و ٢٨ يونيو ١٩٦٧، انظر: Michael Dumper, "The Politics of Jerusalem Since 1967" (New York: Columbia University Press, 1997) P. 38 ff.

حيث يقدم Dumper تفاصيل الموجات المتتالية لنزوح وإبعاد الفلسطينيين في ١٩٦٧، من بينهم ١٠٠٠٠ : ٢٠٠٠٠ من القدس وحدها. ص٧٤، ص٧٥.

(٢٩) وصف Shmuel Dayan والد موشى ديان هجوم ١٩٦٧ بأنه كان "حرباً لاستعادة أرض أجداد إسرائيل" وفي الوقت نفسه كانت أغنية نعومي شيمرز Naomi Shemers «أورشليم الذهب»، التي كانت تذاق مراراً وتكراراً في احتفالات الانتصارات الإسرائيلية تشير إلى أورشليم اليهودية القديمة والاحتمالات الجديدة لإحيائها (Avishai, p. 244). وفي كتاب: (New York: Simon and: Schuster, 1989) "Israel Alone" يصور موشى ليشم - Mosha Leshem هذه الحالة الرومانسية التي تحكى عن الأراضي المحتلة التي سرعان ما اكتشفها الإسرائيليون، ناسياً حقيقة أنه "لم تكن هناك بولة واحدة في العالم" مستعدة لأن ترى الاحتلال الإسرائيلي "أكثر من كونه أمراً مؤقتاً" ص١٧٣، ١٧٤.

(٣٠) للمزيد عن الخطوات القانونية التي ضمت بها إسرائيل القدس الشرقية، انظر:

John Quigley, Jerusalem in International Law, in "Jerusalem Today", ed. Gha-da Karmi (Reading: I thaca Press, 1996).

وانظر كذلك Dumper للمزيد عن مصادره مساحة كبيرة من أراضي الضفة الغربية لضمها إلى أورشليم يهودية موحدة (ص ٣٩)، وعن طرد الفلسطينيين من المدينة القديمة لإنشاء ساحة عامة جديدة أمام السور الغربي (ص ٧٤)، وعن الخطوات الأولى نحو الاستيطان اليهودي الواسع في القدس الشرقية (ص ١٠٩-١١١).

(٢١) نص القرار رقم ٢٤٢ موجود في Laquer and Rubin (eds), pp. 217-18. كانت إسرائيل ومؤيدوها يزعمون دائماً أن القرار يحث فقط على انسحاب جزئي من الأراضي المحتلة، انظر على سبيل المثال مقال Eugene v. Rostow في كتاب:

Michael Widlanski (ed), "Can Israel Survive opalestinian State?" (Jerusalem: Institute for Advanced Strategic and Political Studies 1990).

يرفض پول فندلي Paul Findley "المنظور التاريخي" ل: روستو - Rostow ، ويبرهن بناء على سياسة وزارة الخارجية الأمريكية وأصحاب قرار الأمم المتحدة، أن شرط الانسحاب ينطبق على الجبهات الثلاث كلها وعلى كل الأراضي المحتلة، وكما يقول «فندلي» فإن مشكلات تفسير القرار بدأت بعد ١٩٦٧ فقط، وبدء إسرائيل خطة لاستعمار الأراضي المحتلة (Donald Neff, "The deffering: انظر أيضا: Deliberate Deceptions, pp 42 ff) Interpretations of Resolution 242", Middle East International , 13 sept. 1991.

كما يشير Norman Finkelstein إلى أن مشروع روجرز Rojers Plan بقيادة أمريكا في ١٩٦٩ والرفض الأمريكي الإسرائيلي لمبادرة السادات في ١٩٧١ قد أثبتا في مرحلة مبكرة أن الرؤية المختلفة للقرار ٢٤٢ كانت متعارضة.

(Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict, chapter 6)

(٢٢) التقرير التالي عن برنامج الاستيطان يعتمد أساساً على ما جاء بالتفصيل في المصادر الآتية:

- Ian Lustick, "Unsettled States, Disputed Lands" (Ithaka Cornell University Press 1993).
- David Newman (ed.), "The Impact of Gush Emunim" (London: Croom Helm, 1985).
- Geoffery Aronson, "Israel, Palestinians, and the Intifada: Creating Facts on the West Bank "(London: Kegan Paul International, 1990).

- Robert I. Friedman, "Zealots for Zion, Inside Israel's West Bank Settlement Movement" (New York: Random House, 1992).
- David J. Schnall, Beyond the Green Line (New York: Praeger Publishing, 1984).

(٣٣) انظر: Lustic, p.354 and Lilly weissbrod, "Core values and revolutionary Change in: the Impact of Gush Emunim", p.96.

للمزيد عن الحركة التي ينظر إليها كذلك باعتبارها «حركة أرض إسرائيل»، وتحدد قواعد دعمها المبكر.

وانظر أيضاً: Friedman p.14 and Aronson pp. 33 ff.

(٣٤) يعتمد كل مقال من مقالات كتاب Newman على بعض جوانب قيام جوش إيمونيم - Gush Em-unim وأثرها على المجتمع الإسرائيلي.

مقال إيهود سبرنزاك Ehud Sprinzak «نموذج جبل الجليد العائم في التطرف السياسي»، يقدم الفصل الثاني من هذا الكتاب، «جوش إيمونيم» بإيجاز، ويعتمد على مقابلات أجريت في منتصف السبعينيات مع بعض أعضائها الرئيسيين، وتوضح الصفحات من ٢٥٥ : ٢٥٧ من كتاب Lustick تأثير «جوش إيمونيم» على حزب الليكود، وتروى قصة إجلال «بيجن» وتقديره ل«تزفي إيهود كوك» - Tzvi Yehuda kook انظر : ص ١٩-٢١ من كتاب Schnall، من أجل مقدمة تأييد ومشايعة لروح كوك الرائدة، ودفاع عن جوش إيمونيم.

(٣٥) يرى Lustick (ص ٣٦٧) أن حكومة الليكود في ١٩٧٧ رفضت فكرة الحل الوسط بالنسبة للأراضي تحت تأثير حلفائها غير الحكوميين وبخاصة «جوش إيمونيم»، وكثير من كتاب المقالات في The Impact of Gush Emunim لا يرون أن الحركة كان لها نفوذ كبير على سياسة الحكومة، إلا أنهم يوافقون على أنها كانت تمارس ما يسميه يوسف شيلاف Yosseph Shielav «تلقينا بخصوص الأراضي على أعضائها وعلى الإسرائيليين عامة»:

"Interpretation and Misinterpretation of Jewish Territorialism", Newmam (ed.) p.113.

كما يذكر Bernard قدرة جوش إيمونيم على تعبئة جماهير غفيرة داخل إسرائيل لمعارضة أية تسوية أو حلول وسط بالنسبة للأراضي في أوائل السبعينيات: The Tragedy of Zionism, pp.278-9

(٣٦) (Lustick ، ص ٢٥٧) يزعم Schnall وهو يروى قصة قيام «جوش إيمونيم» أن تأييد إنشاء المستوطنات كان يجيء من الناس العاديين ومن عناصر حزب العمل الذين ساعهم التذبذب الواضح في موقف الحكومة، كما يحاول شنال Schnall جاهداً أن يقدم حركة الاستيطان على أنها ليست تحالف متطرفين، (ص٧).

(٣٧) يقدم Lustick هذا الاقتباس من: Dayan's Hebrew "A new Map: Different Relations" p.357.

(٣٨) المصدر السابق - p.358

(٣٩) سوف تُناقش هذه الأساليب الإسرائيلية في المصادرة تفصيلاً في الفصلين الرابع والخامس.

(٤٠) يقدم Jershon Shafir تحليلاً لمشروع الليكود الرئيسى للاستيطان: One-Hundred- Thou- sand Plan of 1981 الذى يقرر أن الحوافز المالية كانت أكثر ضرورة للتوسع الاستيطانى من «التلقين بخصوص الأراضى»، وهناك ملخص لهذه الحوافز بعنوان: «بوافع الاستيطان المؤسسية والمستمرة: هل يختلف الأمر بالنسبة لـ:جوش إيمونيم؟» وذلك فى The Impact of Gush Emunim, pp.141-2.

كما يشير Meron Benvenisti نائب عمدة القدس السابق فى كتابه "Conflicts and Contradictions", (New York: Villard Books, 1986), pp.141-2

إلى أن مراقبى المستوطنات يتجاهلون دائماً بعدها الاقتصادى، ويركزون على البوافع العسكرية أو الأيديولوجية من أجل وجود مستمر فى الأراضى المحتلة.

كما يوجز كتاب، Benvenisti "West Bank Handbook" (Jerusalem: Jerusalem Post, 1986).

التخفيضات الضريبية والامتيازات المالية المتاحة للمستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة. انظر الأجزاء الخاصة بالضرائب الإسرائيلية ص٢٠٢، ٢٠٤ وحوافز المستوطنين ص١١١، ١١٢ ويوضح الجزء الثانى أن الحكومة الإسرائيلية كانت تدعم بناء المساكن فى المناطق المفضلة فى الضفة الغربية بما يصل إلى ٧٥٪ من الثمن الإجمالى للوحدة، وفى المناطق البعيدة كانت المساعدة بأشكالها المختلفة تغطى التكلفة الكاملة للوحدة السكنية وتطويرها. انظر أيضاً تحليل Schnall لتقديم الليكود الرسمى لخطة المائة ألف: «مشروع ابن بيتك»، كما يلخص

Schnall الإعلان المنشور على صفحتين في أكبر الصحف الإسرائيلية، والذي دفعت الحكومة ثمنه: «إذا كان الناس لا يريدون أن يجيئوا إلى الأراضي بدافع من الالتزام الأيديولوجي، فليجيئوا من أجل راحتهم» ص ١٢٦-١٢٧.

(٤١) Lustick, p.12

يقول Lustick إن تعداد السكان الإسرائيليين في الأراضي المحتلة ارتفع من ١٢٠٠٠ مستوطن في ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠٠ مستوطن في ١٩٨٣ وإلى ٤٥٠٠٠ مستوطن في ١٩٨٤، كما يؤكد مقال Gershon Shafir هذه الأرقام. "The Impact of Gush Emunim", p.169.

(٤٢) يشير برنارد أفيشاي Bernard Avishai إلى أن الكلمات الصهيونية الجديدة لمسميات للأراضي المحتلة تنطوي على تناقضات، وذلك في كتاب:

"The Tragedy of Zionism", p.250.

عبارة "Eretz yisrael" تعني حرفياً «أرض إسرائيل»، ولكنها كانت تستخدم دائماً لتدل على ترتيب للأراضي أوسع وأشمل، من الدولة التي أنشئت في ١٩٤٩، ولذلك فإن عبارة «إسرائيل الكبرى» - Greater Israel هي الترجمة المعتادة لها.

(٤٣) هناك مادة كثيرة عن هذا الموضوع وأطروحات متعددة عن أسباب عقد إسرائيل ومصر لسلام بينهما، وخاصة بعد نجاح «بيجن» - اليميني - في انتخابات ١٩٧٧، انظر: "Camp David: Peacemaking and politics", (Washington DC: The Brookings Institute, 1986).

حيث يقدم William B.Quandt أشمل رؤية عن مفاوضات السلام، ويصف رغبة «السادات» الشديدة في حل المشكلة الفلسطينية ورغبة «بيجن» الشديدة، أيضاً، للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، كما يسجل «بول فندلي» - Paul Findley «في ص ٢٠٠ من كتابه: Deliberate Deceptions مدى الإحباط الذي أصاب «جيمي كارتر» - Jimmy Carter، وسجله في مفكرته لعام ١٩٧٨، بسبب عدم استعداد «بيجن» «لانسحاب سياسياً أو عسكرياً من أي جزء من الضفة الغربية».

(٤٤) كما يرى كوانت Quandt كذلك أن كامب ديفيد مكنت إسرائيل من القيام بمغامرات مروعة مثل غزو لبنان في ١٩٨٢ دون خوف من أي رد من جانب مصر. (ص ٢٢١).

(٤٥) يرى ميرون. جى، أرونوف Myron J.Aronoff أن كلاً من حكومة الليكود وجوش إيمونيم كانت ليهما الرغبة في أن يكون الانسحاب من سيناء «صادماً قدر الإمكان»، على اعتبار أن هذه

الصدمة يمكن أن تجعل الانسحاب من غزة والضفة الغربية غير وارد. ويشير أرونوف أن سيناء لم تكن ذات أهمية مركزية في الرؤى الرومانسية واللاهوتية لجوش إيمونيم، وإنما كانت مستخدمة جيداً لحماية عمليات الاستيطان المستهدفة في بقية الأراضي المحتلة. تقرير شنال Schnall عن الانسحاب من سيناء مثال جيد عن فائدة الحدث بالنسبة لمؤيدي التوسع في الاستيطان (مثل شنال نفسه): «بالرغم من أن الأراضي قد أعيدت، فإن التجربة قوت من عزم من كانوا هناك ومن كانوا يراقبون المشهد»، وبالنسبة لـ: «شنال» كانت سيناء هي لحظة تحرك جوش إيمونيم «من حواف المجتمع الإسرائيلي إلى قلبه»، (ص ١١).

(٤٦) انظر : أرنسون Aronson، ص ٢٦٨، «بالنسبة لحكومة بيجن، كان يتم التضحية بسيناء من أجل الضفة الغربية».

(٤٧) يسجل Lustic (ص ٢٦٧) سلسلة من الاحتجاجات العامة اعتباراً من عام ١٩٨٠ وما بعده ضد حكومة «بيجن» وسلوكها في الأراضي المحتلة، كما يصف Michael Palumbo بالتفصيل اهتمام حركة «السلام الآن» بعملية السلام المصرية ثم اهتمامها في ١٩٧٩ ببرنامج الاستيطان الإسرائيلي، كما نظمت «السلام الآن» اجتماعاً حاشداً ضد استيطان الضفة الغربية في ١٦ يونيو ١٩٧٩ حضره أربعون ألفاً من الإسرائيليين: (London Bloomsbury, 1990) p.205.

(٤٨) يربط Lustick (ص ٢٦٧-٢٦٨) بين الجلاء عن سيناء وحرب لبنان، ويؤكد سعى «بيجن» لتحطيم الروح والقيادة الفلسطينية من أجل تسهيل عملية التوسع الاستيطاني. يوافق إسرائيل لغزو لبنان واحتلالها كان من بينها كذلك الرغبة في الحصول على مياه الليطاني في جنوب لبنان: انظر مثلاً: Rosemary Sayigh: "Too Many Enemies : The Palestinian Experience in Lebanon", (London : Zed Books, 1994), p.18.

(٤٩) هجوم «بيجن» أكد ما يراه كثيرون بأن إسرائيل كانت تسير في الاتجاه الخطأ. يصف «أفيشاي - Avishai» (ص ٢٢٢) استياء صهاينة حزب العمل التقليديين من اختطاف المتدينين والقوميين الرومانسيين لأجندتهم الخاصة ببناء الدولة. ويرى Aronoff أن الذين كانوا يؤيدون الليكود في السابق، من المجتمع الإسرائيلي المتدين، أصبحوا يعترضون على أفعاله بسبب وحشية الغزو الإسرائيلي للبنان:

The Impact of Gush Emunim, pp.57-8

كانت حرب لبنان هي المؤشر على وصول النقد الداخلي الإسرائيلي إلى أعلى مستوى له؛ إذ

كان من المستحيل تجاهل جرائم الحكومة والجيش. بعض الإسرائيليين البارزين اختاروا التجاهل، وبالطبع: بالإضافة إلى السلوك غير المبرر لأريل شارون- Ariel Sharon ورفائيل إيتان - Rafael Eitan، الجنرالان في قوات الدفاع الإسرائيلية في ١٩٨٢ ثم الوزيران في حكومة نيتانيا هو Netanyahu في ١٩٩٦، بالإضافة إلى ذلك يقدم موشى ليشم - Moshe Le-shem فكرة سريعة عن تردد كثير من الإسرائيليين في أن يواجهوا جرائم بلدهم: ويشير إلى حرب لبنان، لجرد أن يتهم بعض الصحف الأمريكية بمعادة السامية بسبب انتقادها لأعمال إسرائيل الإجرامية. Israel Alone, pp.229-30.

(٥٠) يصف Lustick نشاط الجماعات الإرهابية اليهودية في الضفة الغربية وداخل إسرائيل (ضد خصومهم الليبراليين) (368 ff.)، كما يعيد نشر ملاحظة «شيمون بيريز» في ١٩٨٥، وهي أن الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي حول مصير الأراضي المحتلة قد يؤدي «حتى إلى درجة الحرب الأهلية لا قدر له». (ص ٢٧١).

(٥١) مرة أخرى يقتبس Lustic عبارة شيمون بيريز: «أقول إن الحل هو حماية وحدة الدولة، وحماية أطر العمل المشتركة كذلك، وبهذا الخصوص أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية بالرغم من كل مشكلاتها، تعمل على وحدة الدولة. (المصدر السابق - ص ٢٧١). لم تفعل حكومة الوحدة الوطنية شيئاً لتوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة: انظر تقرير جماعة التفكير الإسرائيلي «المركز النولي للسلام في الشرق الأوسط».

Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip (Tel Aviv, 1993):

«كانت سنوات حكومة الوحدة الوطنية هي التي شهدت أوسع نزوح إلى الأراضي المحتلة منذ ذلك الوقت إلى اليوم [...] حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شيمون بيريز لم تقف في طريق (حركة الاستيطان) سياسياً أو أيديولوجياً». (ص ١٦). انظر أيضاً ص ٢٠٧ من كتاب Aron-son للمزيد عن التمييز بين بناء المستوطنات الجديدة تماماً وتوسيع المستوطنات القائمة.

(٥٢) يحتوى دليل الضفة الغربية The West Bank Hand Book على مواد عن «الكهرباء» و«الطرق» و«الماء»: مما يؤكد أن البنى التحتية في الضفة الغربية كانت قد تم السيطرة عليها تماماً في الثمانينيات، وكان الهدف من ذلك هو مصادرة الموارد الفلسطينية لاستخدامها داخل إسرائيل (الماء مثلاً) لضمان أن تكون المستوطنات أيضاً جزءاً من شبكة إسرائيلية واحدة، كما كان تحويل تخطيط الطرق من محور «شمال - جنوب» إلى محور «شرق - غرب» في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أوضح تطبيق لهذه السياسة.

(٥٢) يصف Lustick قيام إسرائيل بتوصيل الخدمات والبنية التحتية الضرورية إلى الأراضي المحتلة (ص ٣٦٠): ثم اتخذ إجراءات كثيرة لكي يتأكد المستوطنون وغيرهم من الإسرائيليين من أن الحياة في الأراضي المحتلة كانت تحكمها المعايير نفسها والتوقعات نفسها الموجودة داخل الحزام الأخضر». كما يلخص Michael Palumbo الجهود المبذولة في مستوطنات الضفة الغربية مثل مستوطنات «أريل» و«عقرات» لكي تبدو مثل المدن الإسرائيلية «العادية» على أمل أن تجتذب مواطنين جددًا من إسرائيل ١٩٤٩: Imperial Israel, pp.188-91، ويقول Ron Nachman من مستوطنة «أريل Ariel»: «نحن عينة تمثل إسرائيل العادية، بوتقة انصهار حقيقية».

(٥٤) يرى Palumbo (ص ١٨٨) أن الفكرة من وراء برنامج الاستيطان كانت دائماً هي أن تجعل خطة الحكومة الإسرائيلية لضم الأراضي تبدو لا مفر منها عملياً، «الهدف الأصلي لأولئك الذين كانوا يفضلون استيطاناً على نطاق واسع في الضفة الغربية بدأ تحقيقه في الثمانينيات، وهو خلق جماعة كبيرة من الناس المهتمين بعملية ضم الأراضي، ولذلك بالنسبة لـ Palumbo فإن - حتى - أولئك الذين جاءوا إلى الضفة الغربية باعتبارهم من مؤيدي حزب العمل أو «حمائم»، أصبحوا متشددين في آرائهم السياسية بسبب تقارب الغضب الفلسطيني لنزع ملكية الأراضي ومخاوف المستوطنين من أن تؤخذ منهم مساكنهم الجديدة بواسطة حكومة تقدم «الأرض مقابل السلام»: وبالرغم من أن معظم الذين جاءوا إلى الضفة الغربية كانوا مدفوعين بأسباب اقتصادية أكثر منها أيديولوجية، فإن صناديق الاقتراع تشير إلى أنهم كانوا دائماً يتحولون من حمائم إلى صقور بعد فترة قصيرة من الإقامة هناك، كما كان اتساع القدس الشرقية للاستيطان اليهودي يقدم حافزاً قوياً لكثير من الإسرائيليين لكي يقلل من تشككهم في حق إسرائيل في مكاسب ١٩٦٧.

(٥٥) تشير كل التقارير عن الانتفاضة بالفعل إلى زيادة عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع انخفاض مستوى معيشتهم، حتى أريه شاليف Aryeh Shalev، وهو قائد سابق للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يسلم في دراسة له: (The Intifada: Causes and Effects - Jerusalem Jaffee Center for Strategic Studies, 1991) بأن: «الأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين» كانت أحد أسباب الانتفاضة، وبأن حياة اللاجئين كانت تزداد سوءاً بسبب النمو السكاني السريع» ص ١٤-١٥.

(٥٦) للمزيد عن التاريخ الإسرائيلي والفلسطيني في إطار الانتفاضة انظر:

David McDowalls, "Palestine and Israel: The Uprising and Beyond", (London: I.B. Tauris, 1990)

كما توجد تحليلات أكثر تحديداً لمختلف جوانب الانتفاضة في المصادر التالية:
"Intifada : The Palestinian Uprising against Israeli Occupation", Zachary Lockman and Joel Beinín (eds) (Boston: South End Press, 1989), and "Intifada: Palestine at the Crossroads", Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds) (New York: Bir Zeit University and Praeger Publishers, 1991)

وكل هذه الدراسات تؤكد على الانتفاضة باعتبارها رد فعل عفويا من جانب الفلسطينيين العاديين بسبب أحوالهم المتردية، وليس رداً منظماً على الاحتلال الإسرائيلي تم التخطيط له من قبل قيادة فلسطينية.

انظر : Mc Dowall, pp. 2, 11 للمزيد عن مشاعر منظمي الانتفاضة وكيف أن منظمة التحرير الفلسطينية، الموجودة في المنفى، كانت بعيدة عن كفاحهم بحيث لا تستطيع أن تشارك فيه أو أن تدعى الفضل في ذلك، كما أن Palumbo له رأى مشابه : (Imperial Israel, p240)، وهو أن الانتفاضة شهدت مستوى رفيعاً من المشاركة والتنظيم من قبل الأطفال الفلسطينيين الذين تحملوا في النهاية كل عنف الرد الإسرائيلي المسلح على إلقاء الحجارة، وتقول:

Helga Banmrgarten في "Discontented People" و Outside agitators : The Plo in the Palestinian uprising, إن منظمة التحرير الفلسطينية سعت للإفادة من الانتفاضة عندما زاد التأييد لها، وإن هذا السعى للقيام بدور ما قد تنامي مع تواصل المقاومة شهوراً وسنوات. Nassar and Heacock (eds) pp. 207-6

(٥٧) في يناير ١٩٨٨ عندما أصبح من الواضح أن حكومة الوحدة الوطنية لن تستطيع احتواء الانتفاضة دون زيادة حجم قواتها في الأراضي المحتلة، أعلن وزير الدفاع «رابين» أن إسرائيل سوف تستخدم «القوة والعنف والضرب» ضد الفلسطينيين في محاولة «لتكسير العظام»:

Aronson; Israel, Palestinians and the Intifada, pp. 327-8 and Findley, pp. 78-9.

وفي سبتمبر ١٩٨٨ استخدمت إسرائيل الطلقات المطاطية في ردها المسلح على الانتفاضة، وقال «رابين» صراحة: «الهدف هو أن نصيب أكبر عدد منهم بجراح... إنزال خسائر بهم هو

بالتحديد الهدف من استخدامنا للذخيرة المطاطية» (McDowall, p.15) وطوال الانتفاضة كان هدف إسرائيل هو إلقاء الرعب في قلوب الفلسطينيين حتى الإذعان، وحتى يشعروا بالنتائج العملية لتفوق قوة النيران الإسرائيلية، وقد أسس «رافائيل إيتان»، عضو الليكود السابق، ورئيس الأركان في حرب لبنان، أسس حزبه السياسي الجديد «تزومت Tzomet» على شعار بمثابة رد بسيط على الانتفاضة: «رصاصة في رأس كل من يرمى حجراً»، كما يقول عزمي بشارة في: "The Uprising Impact on Israel", Lockman and Beinun (eds), p.221.

وهناك تلخيص للغضب العالمي بسبب وحشية تعامل إسرائيل مع الانتفاضة واستمرار الاحتلال في:

- Mc Dowall, p.13.

- Fouad Moughrabi, "The Intifade in American Public opinion".

كما يسجل Findley (pp. 81-5 and 191-4) القرارات التي صدرت أو اقترحت ضد إسرائيل من قبل المجتمع الدولي والمنظمات العالمية غير الحكومية أثناء الانتفاضة. ويؤكد McDowall أن: حتى تلك الحكومات التي كانت تؤيد إسرائيل بشكل روتيني، وكانت تقبل سلوكها في الأراضي المحتلة قبل ١٩٨٧ في صمت، كان لابد أن يكون لها موقف من وحشية القوات الإسرائيلية. (ص١٣).

(٥٨) لم تكن خطط الاستيطان في الثمانينيات وما بعدها تضع في تصورها نشر عدد من نقاط المراقبة الحدودية، بل الاستيلاء بدلا من ذلك على أراض زراعية فلسطينية خارج المدن الفلسطينية الكبيرة وبالقرب من الخط الأخضر مع القدس وإسرائيل ١٩٤٩، وبالتالي كان وسط الضفة الغربية وحدود الخط الأخضر هما الأكثر ازدحاما بالمستوطنين.

انظر: Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip, pp.21-31.

الفصل الثانى

أوسلو

إعلان المبادئ

إلى جانب الانتفاضة، لعبت حرب الخليج فى ١٩٩١ دوراً رئيسياً فى بروز وصياغة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبالإضافة إلى تأكيد تفوق القوى الأمريكية فى الشرق الأوسط، فإن انتصار قوات التحالف على «صدام حسين» أحدث انشقاقاً مرة أخرى بين الدول العربية التى كانت مجتمعة ذات يوم. مصر وسوريا والسعودية كانت مؤيدة للمنتصرين، بينما لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت مؤيدة لصدام، وهكذا كان هناك دليل جديد على عدم وجود إجماع طبيعى على القضايا الإقليمية. وعيونهما على هذا الانقسام، أسرعت الولايات المتحدة وإسرائيل لانتهاز الفرصة لشن عملية دبلوماسية جديدة، كما حدث فى السابق، وهى أن تقوم إسرائيل بالتفاوض مع كل طرف على حدة، كما تقوم بسلسلة من الصفقات المنفردة بدلاً من الاتفاق مع الجميع، وحيث إن أعداء إسرائيل الأكثر قرباً منها كانوا قد راهنوا على الجواد الخاطئ، كانت إسرائيل تأمل فى حل أفضل (مع افتراض الإشراف الأمريكى) على ضوء خطأ هذه الأطراف المربك^(١).

كان الطريق إلى اتفاق ما طويلاً وشاقاً بالنسبة للفلسطينيين، وكان أهم عناصر قيادتهم وهو منظمة التحرير الفلسطينية فى حالة هرب من إسرائيل على مدى عشرين عاماً، كانوا مدانين باستمرار فى إسرائيل والولايات المتحدة بأنهم إرهابيون، وربما بما هو أكثر من ذلك، ولم يبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون فى التفاوض بشكل جدى إلا بعد ترتيبات معقدة لمحات غير مباشرة. كان طرد منظمة التحرير الفلسطينية أحد الأمور التى خلفها الاحتلال الإسرائيلى: إلى الأردن أولاً، ثم إلى لبنان، وفى النهاية إلى شمال أفريقيا، وكان غياب المنظمة قد أدى إلى إبعاد الحركة عن الشعب الذى يعيش تحت الاحتلال وظهور كادر جديد من القيادات السياسية، مثل «حنان عشراوي» و«فيصل الحسينى» و«حيدر عبد الشافى»، على رأس المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخيرية. كان هؤلاء هم الذين ذهبوا إلى مدريد للتفاوض وهم ملمون بالموقف

الفعلى فى الأراضى المحتلة بحكم تجربتهم الشخصية هناك خلال عقود الحكم الإسرائيلى.

كانت المفاوضات فى مدريد مركزة، بكل المقاييس، على واقع الوجود الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ فيها التردد فى أن تتورط فى أى عملية سلام لاتعد بأى انسحاب فوري وشامل للجيش الإسرائيلى^(٢)، وكان رد إسرائيل على هذا الموقف الذى يستند إلى مبادئ، هو أن تجد فلسطينيين آخرين يمكن أن تعقد صفقة معهم، هذه الحاجة إلى إيجاد شخص ما يتناول الأمور بشكل مختلف ولا يهتم كثيراً بالاستناد إلى مبادئ، هى أفضل ما يفسر عودة ظهور «ياسر عرفات» ورد الاعتبار إليه. كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموجود فى المنفى هو المرشح الأفضل إلى حد كبير، كشريك فى المفاوضات عن قيادات «الداخل» الذين تولوا الأمر فى مدريد؛ حيث كان «عرفات» أكثر بساطة وأبعد عن الواقع من أولئك الذين ظلوا فى الأرض المحتلة، ناهيك عن رغبته الشخصية القوية فى العودة من المنفى واستعادة عمله السياسى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا أرسلت إسرائيل فريقاً آخر من المفاوضين لبدء المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو دون علم الفريق الفلسطينى فى مدريد، وفيما بعد فى واشنطن^(٣). كان ممثلو «عرفات» أكثر انفتاحاً لقبول مقترحات إسرائيل بانسحاب متطاوّل (يتم جزئياً وعلى فترة طويلة) جنباً إلى جنب مع إجراءات «بناء ثقة» كثيرة، يمكن أن تكون شرطاً مسبقاً لاستمرار العملية. وبينما لم يكن الفلسطينيون الذين يتفاوضون فى مدريد وواشنطن على استعداد لقبول أى شىء سوى ضمانات واضحة عن عزم إسرائيل على ترك الأراضى المحتلة، قبل المفاوضون فى أوسلو الرطانة الإسرائيلىة عن المرونة والتبادلية تاركين عدداً كبيراً من المطالب الفلسطينية الحيوية تحت رحمة التفسيرات والنيات الطيبة لإسرائيل، وهذا هو الأخطر. وتجمعت فى الجو نذر التشاؤم عندما نأى فريق مدريد بنفسه عن أوسلو وعن نهج «عرفات» الجديد، وبدأ التفكير بصوت عالٍ بأن الفلسطينيين ربما يكونون قد تعلقوا بالنوع الخطأ من السلام^(٤).

هذه الأحداث تبدو الآن، عند استعادتها، أكثر وضوحاً مما كانت عليه فى حينها؛ فعندما قدمت المرحلة الأولى من عملية أوسلو، وهى إعلان المبادئ فى سبتمبر

١٩٩٣، كان عدد كبير من الفلسطينيين يتصور أن الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر طويلاً سوف ينتهي. كان إعلان المبادئ (The Declaration of Principles (DOP) يحتوى على كثير من العبارات التى تعبر عن النيات والمقاصد الطيبة، إلا أنها ألزمت الطرفين بحل يعتمد على قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨^(٥)، هذان القراران الصادران عن مجلس الأمن بعد ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالي (٢٤٢، ٣٣٨)، كانا يطالبان إسرائيل بترك الأراضي المحتلة فى مقابل اعتراف بها من قبل جيرانها والعيش معها فى سلام، إلا أن تحولاً حاسماً فى تفسير القرار ٢٤٢ قد حدث بعد ١٩٧١؛ حيث شكل استعداد «السادات» الواضح للسلام مع إسرائيل على أساس الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، شكلاً خطراً على إسرائيل؛ إذ قد يجبرها على تنفيذ وعدها بالتخلي عن الأراضي التى كان يجرى نزاع ملكيتها وتوطينها، واعتباراً من هذا الوقت أصبح المسؤولون فى إسرائيل والولايات المتحدة يؤكدون أن القرار ٢٤٢ يحث إسرائيل على التخلي عن «أراضٍ محتلة» وليس عن «الأراضي المحتلة»، وهو تلمص لغوى يمكن أن يسمح لإسرائيل بالتخلي عن كل الضفة الغربية وغزة أو عن مجرد جزء منها. ورغم أن هذه القراءة لم تكن تمثل على وجه الدقة مقصد الدبلوماسيين الذين صاغوا القرار رقم ٢٤٢ فى الأمم المتحدة، أو حتى موقف الولايات المتحدة قبل ١٩٧١، فإن مواد القرار ٢٤٢ كان يتم تكييفها دائماً طبقاً لإرادة القوى الأكبر وليس طبقاً لتفسير «حقيقى». وكما رأينا، فإن آمال إسرائيل فى السلام منذ بداية أوصلو كانت مختلفة عن آمال الفلسطينيين؛ إذ بحلول عام ١٩٩٣ كان هناك حوالى ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون على أراضٍ تم احتلالها فى ١٩٦٧، كما أن نجاح برنامج الاستيطان جعل الاستجابة للقرار ٢٤٢ أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، فأكثر من نصف هؤلاء المستوطنين كانوا يعيشون فى القدس الشرقية الفلسطينية التى تم ضمها بشكل غير قانونى لإسرائيل بعد حرب الأيام الستة مباشرة. هل كان بإمكان أى حكومة إسرائيلية أن تقتلع هذا العدد الكبير من مؤيديها المحتملين؟ وعلى العكس من ذلك، لو سمح لهؤلاء المستوطنين بالبقاء، فكيف كان يمكن إزاحة غيرهم؟ على أى أساس كان يمكن إزالة مستوطنة وترك مستوطنة أخرى؟ القرار ٢٤٢ كان قد صدر - فى وقت لم تكن فيه هناك مستوطنات -، وكان يتصور حلاً للصراع كما كان آنذاك، ولسوء الحظ فإن

السلوك الإسرائيلي الذي كان القرار رقم ٢٤٢ يستهدفه، تحول إلى ما هو أسوأ بحلول عام ١٩٩٢، وهو ما جعل الحل على أساس الانسحاب الإسرائيلي أمراً ينطوي على مفارقة تاريخية بالإضافة إلى كونه غير قابل للتطبيق.

كان حل هذه المشكلة هو إعادة تفسير القرار ٢٤٢، باعتباره يسمح بإعادة محدودة لأجزاء من الضفة الغربية وغزة، وهي إستراتيجية يمكن أن تعزل إسرائيل داخل المجتمع الدولي، إلا أنها يمكن أن تنجح لو تحقق لها دعم الولايات المتحدة، وعند صياغة إعلان المبادئ استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل أن تضعاً - بذكاء - القرار رقم ٢٤٢ في القلب من عملية السلام (وهما يعرفان جيداً أن الصياغة كانت شديدة الالتباس بما يسمح بأقل تفسير ممكن)؛ فعلى سبيل المثال تم تجاهل مطالبة إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية أو عودة اللاجئين - وتم الإبقاء على القرار ٢٤٢ باعتباره الضمان الوحيد للحقوق الفلسطينية، وبسبب اتساع حجم برنامج الاستيطان وقدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على تقديم تفسير للقرار بعيد تماماً عن الانسحاب الإسرائيلي الكامل، بسبب ذلك كانت أسس عملية السلام واهية.

رابين : أوصلو تترنج

بالرغم من أن عملية السلام المتداولة بدأت في فترة رئاسة «إسحاق شامير Yitzhak Shamir» للحكومة، فإنها أصبحت مرتبطة بإسحاق رابين Yitzhak Rabin الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٩٢، عودة حزب العمل إلى السلطة أحييت الأمل في بعض الدوائر بأن إسرائيل كانت على الطريق نحو سلام دائم. كان «جورج بوش George Bush» قد علق ضمانات قرض أمريكي تصل إلى ١٠ بليون دولار أمريكي عن حكومة «شامير» (الضمان المالي الضروري لإسرائيل لكي تقترض مبالغ ضخمة من البنوك) بشرط أن توقف الحكومة الإسرائيلية مشروع بناء المستوطنات، وحيث إن معظم هذه الأموال المقترضة كانت توظف في المستوطنات منذ أوائل الثمانينيات، فإن هذا الطلب كان منطقياً، و بانتخاب «رابين» قدمت إسرائيل وعوداً بمراعاة موقف أمريكا. وبمجرد أن تسلم حزب العمل السلطة أصبح بإمكانه الحصول على هذه المبالغ^(٨). كان «رابين» يعترف بالدور المهم للمستوطنات في البحث عن السلام، وأعلن للعالم أن حكومته سوف

توقف خططها للاستيطان، وهكذا أشعلت أخبار «تجميد الاستيطان» المزيد من الأمل في المستقبل، بما يوحي أن إسرائيل كانت قد سلّمت أخيراً بأن عملية السلام لا تتماشى مع ما تقوم به من أعمال لاستعمار الضفة الغربية وغزة^(٩).

إلا أنه سرعان ما اتضح أن «التجميد» الذي قام به «رابين» كان أبعد ما يكون عن حظر البناء على الإسرائيليين في الأراضي المحتلة^(١٠)، أولاً: استثنى «رابين» شرق القدس العربية من قيود البناء بحجة أن هذه الأراضي بالرغم من احتلالها في ١٩٦٧ وسيطرة القوات العسكرية عليها منذ ذلك الحين، فإن القدس كانت هي العاصمة الموحدة والكاملة لإسرائيل، وعليه فهي لا تعتبر من ضمن الأراضي المحتلة^(١١).

التجميد كان ينطبق فقط على المستوطنات الجديدة تماماً التي لم يكن بها مستوطنون قبل ذلك، المستوطنات التي كانت موجودة بالفعل حتى وإن كانت لا تضم سوى عدد قليل من المساكن، كانت مستثناة من هذا التجميد المزعوم، وبالتالي اعتبر «رابين» نفسه حراً في أن يحول قرى الاستيطان إلى مدن، وأن يوسع المدن الصغيرة التي كانت تضم عشرات الألوف من المستوطنين، وبما أنه كانت هناك مستوطنات كثيرة بالفعل في ١٩٩٢، لم تكن هناك حاجة تقريباً لإثارة مشكلات بمستوطنات جديدة، وبالرغم من ذلك، أعطى الضوء الأخضر لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية كانت ضمن خطة الحكومة السابقة، بعضها يشكل مستوطنات جديدة، بما يتعارض مع هذا التجميد المحدود. ويتوسع عمليات التنمية التي كانت قائمة بون قيود، استطاع رابين - سعيّاً - أن يوسع برنامج الاستيطان بكل وضوح^(١٢).

من أكبر الكوارث التي حلت بالفلسطينيين، أن «رابين» لم يفرض أى قيود على استمرار مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وغزة، والحقيقة أن إدارة حزب العمل استولت على مساحات من الأراضي لا تقل عن تلك التي استولت عليها الحكومات السابقة، وواصلت برنامج إسكان رئيسياً، بالإضافة إلى مشروع «رابين» المفضل: شبكة طرق جانبية مخصصة للمستوطنين اليهود وحدهم، تتفادى المدن الفلسطينية وتربط بين المستوطنات المختلفة، وبينها وبين إسرائيل^(١٣)، مشروع الطرق الجانبية كان يمثل رغبة قديمة لدى القادة الإسرائيليين لتحويل محور الانتقال في الضفة الغربية من شمال / جنوب إلى شرق / غرب، ومع ذلك فإن جماعات حقوق الإنسان وجماعات

البيئة بالإضافة إلى المنظمات التي تؤيد حل «الأرض مقابل السلام»، هذه الجماعات كلها اعتبرت شبكة الطرق بمثابة تعقيد كارثي إضافي لمشكلة المستوطنات القائمة؛ فالطرق شقت أراضي الفلسطينيين وزراعاتهم لصالح مرور المستوطنين وحدهم، مدعمة بذلك استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وبالرغم من تجميد كل عمليات التطوير، فإن إدارة «رابين» أسهمت بقسط وافر في تدعيم المستوطنات وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

بعد الوصول إلى اتفاق حول حكم ذاتي محدود على ٦٥٪ من قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية عام ١٩٩٤، يكون الإسرائيليون والفلسطينيون قد حققوا أشمل إجراء حتى ذلك الحين في ١٩٩٥: وهو الاتفاق المرحلي المعروف بأوسلو الثانية، وللمرة الأولى قدمت أوسلو الثانية رؤية للضفة الغربية كاملة وللتقدم المخطط لانسحاب إسرائيلي، وبالرغم من قطع شوط طويل على طريق إنشاء برلمان فلسطيني في ظل هذا الاتفاق، عن طريق انتخابات تتم في الأراضي المحتلة لأول مرة، فإن أهم بنود أوسلو الثانية كان ذلك الترتيب الخاص بالأراضي، الذي تم التمهيد له بجانب مقترحات للحكم الذاتي الفلسطيني^(١٤).

بالرغم من اتفاق الطرفين في تمهيد اتفاقية أوسلو الثانية على الالتزام بالقرار رقم ٢٤٢، فإن هذه الاتفاقية المؤقتة قدمت دليلاً كافياً على أن إسرائيل كانت تنوى الانسحاب من جزء، فقط، من الضفة الغربية. من الناحية الرسمية، كانت الأراضي مقسمة إلى ثلاث مناطق: المنطقة (A) تضم المدن الفلسطينية والمناطق المدنية، وهي تشكل أقل من ٢٨٪ من إجمالي أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧. المنطقة (B) تضم القرى الفلسطينية والمناطق الأقل كثافة، وتشكل حوالي ٢٢٪ من الضفة الغربية. المنطقة (C) وتضم الأراضي الفلسطينية الزراعية والمناطق التي صادرتها إسرائيل من أجل شق الطرق وإقامة المستوطنات. هذه المنطقة الثالثة تشكل معظم الضفة الغربية أي حوالي ٧٤,٣٪ وبها مساحات زراعية مهمة ومصادر مياه^(١٥).

المناطق الثلاث ضرورية حتماً للحكم الذاتي الفلسطيني، وكانت أوسلو الثانية تتضمن مواداً تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من (A) و(B) و(C)، بالإضافة إلى أن عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦ شهدا وفاء إسرائيل بوعداها بالانسحاب الكامل من المنطقة (A) (ما عدا

الخليل) وإعطاء قدر من السيطرة للسلطة الفلسطينية الجديدة على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (B)^(١٦)، إلا أنه كانت هناك ضمن الشروط مادة بسيطة، ولكنها مدمرة بخصوص المنطقة (C). إسرائيل سوف تتسحب من المنطقة (C) بمرور الوقت، ولكن ليس من الأجزاء المرتبطة «بقضايا سيتم التفاوض بشأنها في محادثات الوضع النهائي». كان من المتصور أن تكون محادثات «الوضع النهائي» المرحلة الأخيرة في عملية أوسلو، في مفاوضات لا تستغرق أكثر من عامين وتبدأ في موعد لا يتخطى ٤ مايو ١٩٩٦^(١٧)، وفي مواضع أخرى من الاتفاقية كانت القضايا التالية مدرجة: «القدس: اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، إلى غير ذلك من القضايا ذات الاهتمام المشترك»^(١٨)، ومن بين هذه القضايا كانت المستوطنات والترتيبات الأمنية هي الأكثر صلة بالأراضي المحتلة.

ومع وجود مئات المستوطنات ونقاط المراقبة العسكرية في المنطقة (C)، كانت إسرائيل تفاوض على حق البقاء في جزء كبير من الضفة الغربية وغزة حتى بعد الفترة الانتقالية، وحيث إن تحديد كون إحدى المناطق «عسكرية» أو «مستوطنة» كان يتوقف كلية على إجازة قانونية أو عسكرية بذلك من إسرائيل، فإن هذه المادة البسيطة غيرت طبيعة الاتفاقيات بشكل أساسي، وبالتالي ظهر أن تلك الأجزاء «الإسرائيلية» من المنطقة (C) لن تحددها المفاوضات، وإنما التداول الإسرائيلي أحادي الجانب. وعلى خلاف الهدف الذي كانت تنص عليه عملية أوسلو وهو إعادة الأراضي المحتلة بموجب القرار ٢٤٢، فإن الوثائق التي تم التوقيع عليها في سبتمبر ١٩٩٥ أعطت لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بما لا يقل عن ٧٥٪ من الضفة الغربية، وما زالت تدعى أنها كانت ملتزمة بالاتفاقية^(٢٠).

إذا كانت المنطقة (C) ستعاد إلى الفلسطينيين بعد أن تكون إسرائيل قد قامت بضم حصتها منها، فلن يكون هناك معنى إذن للكلام عن الضفة الغربية باعتبارها كياناً متكاملًا^(٢١)، والمثير للدهشة أن الخريطة الرسمية لأوسلو الثانية تقر ذلك، بينما المنطقتان (A) (B) مظللتان، نجد المنطقة (C) متروكة بلا تظليل، وهي بلون إسرائيل نفسه، وإذا كنا في حاجة إلى تأكيد جديد نجد أن الخريطة لا تقدم أي تمييز للخط الأخضر الذي يبين خط الحدود قبل ١٩٦٧ مع إسرائيل، ومثلما كانت طرق «رابين»

الجانبية تمكن المستوطنين من الانتقال من تل أبيب أو القدس إلى الأراضي المحتلة دون ملاحظة الفرق، نجد أن خريطته للسلام «مدت سيادة إسرائيل عميقاً داخل الأراضي الفلسطينية دون أن تتوقف لملاحظة الخط الذي تم عبوره في ١٩٦٧ وما يعنيه ذلك بالنسبة للشعب الفلسطيني، حتى الخرائط السياحية التي تقدم للسائحين في إسرائيل تظهر فيها المنطقة (C) باعتبارها جزءاً من إسرائيل ١٩٤٩، والسيادة الفلسطينية مقصورة على جزر مبعثرة منفصلة في المناطق (A) (B).

وبالرغم من أن هدف أوسلو الرئيسي كان التفاوض بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، فإن المراحل المختلفة للعملية فشلت دائماً في تناول أكبر المشكلات التي نتجت عن ذلك؛ أي المستوطنات الإسرائيلية. كان هدف أوسلو، طبقاً لمن وضعوا إطارها (والرعاة الأمريكيين) هو تشجيع الجانبين للاتفاق على أمور أقل أهمية في البداية: إذا استطاع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يثقوا ببعضهما بدايةً، فإن المفاوضات الصعبة قد تأتي لاحقاً، مستفيدين من علاقة العمل التي ستكون قد تحسنت. بهذه الروح كانت أوسلو الثانية تتصور مفاوضات نهائية بعد المرحلة الانتقالية، وهي محادثات «الوضع النهائي» التي تشير إليها مواد الاتفاقية حول استمرار احتلال إسرائيل للمنطقة (C). قضايا الوضع النهائي - الحدود وعودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمياه والمستوطنات اليهودية - هذه القضايا كلها تم تأجيلها إلى نهاية المفاوضات، على افتراض إعطاء فرصة للجانبين لبناء الثقة، قبل مناقشة أصعب المشكلات في جو من الاحترام المتبادل.

وبالرغم من ذلك، فإن حكومة «رابين» بذلت قصارى جهدها لتدعيم سيادة إسرائيل في كثير من هذه المجالات المهمة، ثم رفضت شكاوى الفلسطينيين بقولها إن قضايا الوضع الدائم لم تتأثر بالاتفاقيات القائمة، وسواء كانت عملية السلام برمتها يمكن أن تصمد أو تفشل اعتماداً على حجم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، فإن «رابين» كان سعيداً بمصادرة آلاف الأقدنة في الضفة الغربية، وبناء المزيد من الطرق والمستوطنات في أثناء الفترة الانتقالية، ليقفل أكثر فأكثر من إمكانية انسحاب إسرائيلي مهم وقيام دولة فلسطينية^(٢٢).

على أثر طريقة موته العنيفة، اكتسب «إسحاق رابين» مكانة أسطورية كصانع سلام وصاحب رؤية^(٢٣)، إلا أن سجل سنواته الثلاث في السلطة يرسم قصة مختلفة. لقد أعطى الفلسطينيون حكماً ذاتياً محدوداً في حوالي ٦٥٪ من قطاع غزة، ولكنه أبقى الـ ٣٥٪ الباقية للمستوطنين اليهود هناك، وفي المتوسط فإن أى مستوطن في غزة يملك ٣٦ ضعفًا أكثر مما يملكه أى فلسطيني هناك، بالإضافة إلى نصيب غير متكافئ من مصادر المياه^(٢٤)، كما نجح «رابين» في تقطيع أوصال الضفة الغربية وإعطاء إسرائيل حق الاحتفاظ بـ ٧٥٪ من الأراضي وبكل المياه بالفعل. المستوطنات التي كان يعتبرها كل المجتمع الدولي - باستثناء الولايات المتحدة - غير شرعية، تم توسيعها وتأكيد بقاؤها وأهميتها بفضل شبكة الطرق الجديدة الخاصة بالمستوطنين. القدس التي تضم بعض أهم المناطق الفلسطينية (اقتصاديًا واجتماعيًا) والضرورية لبناء الثقة المتبادلة والتعاون، تم تجاهلها تمامًا وتأجيلها إلى محادثات الوضع النهائي إلى جانب المستوطنات التي كان عددها ينمو باستمرار. وفي النهاية بدأ «رابين» إخلاء وحدات الجيش الإسرائيلي المعرضة للخطر من المدن الفلسطينية؛ حيث كانت أهدافًا سهلة للاضطرابات، وإعادة تجميعها خارج المراكز السكانية الرئيسية بما يمكنها من تشديد قبضتها واحتواء الغضب الفلسطيني وقمعه على نحو أكثر كفاءة. من المنظور الإسرائيلي، يكون «رابين» قد حقق مكاسب ضخمة بتكلفة قليلة نسبيًا، على أن سياساته تمخضت عن يأس أعمق للفلسطينيين وتضاؤل لفرص السلام العادل.

نيتانياهو: أوصلو في مهب الريح

من أهم النتائج التي خلَّفها انتصار إسرائيل في ١٩٦٧ ذلك الشعور بالتفوق الذي جعلهم لا يشجعون عودة الأراضي المحتلة للفلسطينيين أو أى شكل من أشكال الانسحاب الإسرائيلي، وكما رأينا، فإن الجماعات الدينية والقومية كانت بمثابة رأس الحربة في حركة الاستيطان في السبعينيات على أساس أنهم لا يستعمرون الأرض وإنما «يستعيدونها»، كما كانت هناك أقلية في المجتمع الإسرائيلي لا تنظر إلى المستوطنات كامتداد عملي لإسرائيل ١٩٤٩، وإنما باعتبارها اكتمالاً لوعد توراتي، وبينما كان مؤيدو المستوطنات - سواء من العمليين أو الأيديولوجيين حتى أوائل التسعينيات - متفقين على الأقل على سياسة عامة لاحتلال إسرائيل الكامل للضفة

وغزة، كان يمكن احتواء تلك التوترات بين الجانبين، إلا أنها برزت مرة أخرى إلى السطح عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية تتبنى حلاً طويل المدى للموقف الراهن.

كانت سياسات «رابين» بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ كارثة على الفلسطينيين وفي صالح إسرائيل تماماً؛ فقد نجح إلى حد ما في فك عزلة إسرائيل الدولية، وهي ما زالت قابضة على الضفة الغربية كلها وعلى قطاع غير متكافئ من غزة، وكانت عبقرية «رابين» تتجلى في ظهوره بمظهر من يقوم بالتسوية، بينما يحقق في واقع الأمر كل أهداف إسرائيل؛ أي أن أوصلو الثانية يمكن أن تنقذ حياة الإسرائيليين في المدن الفلسطينية مع الإبقاء على جميع المستوطنات، وتقوية قبضة إسرائيل على الأرض والمياه في الضفة الغربية، إلا أن مكاسب «رابين» البراجماتية جعلته تحت رحمة تلك العناصر الإسرائيلية التي لم تستطع أن تشجع إعادة هكتار واحد من الأراضي الفلسطينية لسبب بسيط، وهو أنهم لا يقبلون أن يمتلك أحد من غير اليهود أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى. وطالما بقيت إسرائيل محتلة غزة والضفة الغربية بكاملها، كان هؤلاء المؤيدون الأيديولوجيون للمستوطنات يتصورون أن الفلسطينيين سيُطردون من الأراضي تماماً، وأن المستوطنين اليهود يمكن أن «يعودوا» بأعداد كبيرة إلى نابلس وبيت لحم والخليل، ولكن «رابين» بدد هذا الأمل وخان هذه الأيديولوجية عندما سمح للفلسطينيين بإدارة شئون مدنهم^(٢٥).

في أعقاب ذلك، قُتل «إسحاق رابين» في نوفمبر ١٩٩٥ على يد «إيجال أمير» Yigal Amir الطالب في إحدى الكليات الدينية (أو: Yeshiva) ذات الصلة بحركة الاستيطان الأيديولوجية، الذي قال إن «رابين» بتقديمه ولو أقل تنازل عن الأرض للفلسطينيين يكون قد خذل الشعب اليهودي ويستحق نهايته^(٢٦). غرقت إسرائيل في الحزن وفي تحليل نوافع ونتائج الحدث، ولكن الظروف كانت توحى بأفق توقعات زائف لإنجازات «رابين» كقائد، وبالرغم من أن «أمير - Amir» كان يمثل أكثر القطاعات تشدداً في المجتمع الإسرائيلي، الملتزمة بقوة بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة ومواصلة مشروع الاستيطان، بالرغم من ذلك كان أبعد ما يكون عن نقيض «رابين». رئيس الوزراء كان ملتزماً كذلك - وبقوة - ببرنامج الاستيطان، وربما يكون قد صنع أكثر مما صنعه اليمين الإسرائيلي لتعزيز أهدافه عن طريق اتفاقيات أوصلو. اغتيال القائد اليهودي على يد يهودي آخر، أجاز للإعلام في إسرائيل وخارج الشرق الأوسط على

نحو خاص، أن يتكلم عن «الحمام» و«الصقور» في إسرائيل في إطار أوصلو، الأمر الذى أدى إلى تشويه الصورة الحقيقية، وهى أن «رابين» المؤيد العنيد للتوسع الاستيطاني، قُتل بيد مؤيد متطرف للسياسة نفسها^(٢٧). معظم المشكلات التى تلت ذلك فى عملية أوصلو، سواء فى المفاوضات أو فى تحليلات الإعلام، كانت نابعة من هذا السعى الخائب لرابين صانع السلام، والسياسات التى انتهجها، لكى تضمن العدل والحرية لكل الأطراف. لقد تم اغتيال «رابين» قبل أن تتضح تماماً نتائج سياساته لضم الأراضى وفى ظروف تؤمن ذكره ضد المسئولية عن الوضع الذى صنعه^(٢٨).

رغم أن بعض الفلسطينيين عارضوا أوصلو منذ البداية معتقدين أن تأجيل معظم القضايا الحيوية المطروحة لن يكون أساساً أكيداً للسلام، وافق كثيرون على العملية على أمل أن تنتج قوتها الدافعة، وحيث إن إسرائيل، تحت رئاسة «رابين»، كانت تنوى الانسحاب من بعض الأراضى المحتلة على الأقل، كانت الفرصة قد تهيأت للفلسطينيين لكى يحلموا بأن انسحاباً كبيراً قد بات وشيكاً. كانت هناك رغبة لا تقاوم فى رؤية العلم الفلسطينى - الممنوع حتى ١٩٩٣ - يرفرف فى أريحا وغزة، ومن الصعب ألا يشعر المرء بأن حدثاً كهذا كان بداية لتحسن الأمور^(٢٩). حتى بعد أن قام «رابين» بتوسيع المستوطنات وشق الطرق الجانبية فى الضفة الغربية، كان الفلسطينيون ما زالوا يتطلعون فى ١٩٩٥ و١٩٩٦ إلى أول انتخابات ديمقراطية، وهذه علامة أخرى على أن الأحوال كانت قد بدأت أخيراً فى التحسن. السلطة الفلسطينية الجديدة كان لها مقاطعة ودرجة من التمثيل الدبلوماسى وعلم وطنى، وذلك كله أسهم فى الإحساس بأن الفلسطينيين كانوا فى طريقهم إلى إقامة دولة بالتاكيد.

قبالة كل زخارف الدولة هذه، كان هناك استمرار ومزيد من مصادرة الأراضى الفلسطينية فى المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية، وبينما كانت القيادة الفلسطينية تركز جهودها على الحكم الذاتى التدريجى الذى حصلت عليه فى المدن من الإسرائيليين، لم يكن الشعب العادى يستطيع أن يتجاهل الأثر الطاغى للفقد فى المناطق الريفية. فكرة الدولة الفلسطينية التى كانت تلقى رواجاً فى المدن، كانت تتضاءل قيمتها على نحو مضطرب نتيجة تجربة أولئك الذين كانوا يشهدون بناء مستوطنات وطرق جديدة فى أماكن أخرى، فلو أن «رابين» كان جاداً بخصوص السلام والدولة

الفلسطينية، لماذا، إذن، كان يضع البنية التحتية التي تربط بين المستوطنات وتُثبت وجودها؟ وإذا كان الحكم الذاتي في المدن هو البداية، أكثر مما هو آخر مراحل حكم الفلسطينيين لأنفسهم، فكيف يمكن فهم ما جرى من تهويد للضفة الغربية بل والإسراع بوتيرة ذلك؟ وفي مواجهة جهود القيادة الفلسطينية لأن تجعل الشعب يركز اهتمامه على مكاسب وإمكانات أوصلو، انتعشت تربة الشعور بخيبة الأمل في ١٩٩٥ و١٩٩٦، والإحساس بأن ثمة تباعد يحدث بين وعد أوصلو والواقع.

هذا التباعد هو أفضل ما يفسر ظاهرة الجماعات الفلسطينية المتشددة، «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، اللتان ارتفعتا على ظهر قصور أوصلو^(٣٠). الفلسطينيون الذين أجمعوا على عدم التعامل مع إسرائيل، وكانوا يتوقعون انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة، ثبت مع استمرار برنامج الاستيطان أنهم كانوا على حق، وأصبح ضحايا الفقر والطرده من الأرض صيداً سهلاً للتجنيد من قبل المتشددين؛ ففي رأى «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، كانت إسرائيل تأخذ كل ما تريده من الأراضي المحتلة ولا تترك للفلسطينيين سوى الفتات، وهكذا كان لابد من أن يقاسى الإسرائيليون كما كان يقاسى الفلسطينيون، حتى وإن كان ذلك يعنى قتل عدد كبير من المدنيين. تفجير الحافلة في ١٩٩٥ ثم تفجيرات فبراير ومارس ١٩٩٦ على وجه الخصوص، كانت محاولات مرعبة من المتشددين الفلسطينيين للرد على إسرائيل بالطريقة الوحيدة المتيسرة لهم، وحيث إن القيادة الفلسطينية لم تكن لتستطيع أن تجبر إسرائيل على إنهاء الاحتلال، ناهيك عن استئصال المستوطنين، كان المتطرفون الفلسطينيون يمارسون قوتهم الخاصة بأكثر الأساليب عنفاً وجلباً للكوارث.

لو أن «إسحاق رابين» كان قد ظل على قيد الحياة، فأغلب الظن أنه ما كان ليصمد أمام أحداث تفجير الحافلات في أوائل ١٩٩٦، التي كانت مميتة بالنسبة لخلفه «شيمون بيريز». «رابين» غادر الساحة السياسية قبل أن تتضح نتائج سياساته بوقت قصير، وأصبح «شيمون بيريز» ضحيتها، كانت هناك محاولات لجعل الشعب الإسرائيلي يصدق أن الفلسطينيين سيكونون ممتنين للانسحاب الإسرائيلي المحدود من الضفة الغربية وغزة، ويبدو أن فكرة عدم رضا شعب محتل بعودة أقل من ٣٪ من أراضيه لم يتم نشرها جيداً في المجتمع الإسرائيلي، فكان الرد العام في داخل

إسرائيل على حدث تفجير الحافلة آنذاك أن هناك خيانة: أولاً: من الفلسطينيين الذين كافأوا إسرائيل على تنازلها السخي بالنسبة للأراضي بمثل هذا العنف الشديد، وثانياً: من قبل حكومة حزب العمل التي عرّضت حياة الإسرائيليين للخطر بمنحها الفلسطينيين قدراً كبيراً من الحرية^(٣١).

عندما بدأت محادثات أوسلو في ١٩٩١ لم تكن إسرائيل ترى نفسها مضطرة لترك الأراضي المحتلة؛ ففكرة الجيش الإسرائيلي من المؤكد أنها قادرة على احتواء الشعب الفلسطيني حتى لو طال أمد الانتفاضة، كما أن إسرائيل لديها من قوة النيران ما يمكنها من حسم القضية الفلسطينية مرة وإلى الأبد. كثيرون في داخل إسرائيل كانوا يعارضون مجرد فكرة الانسحاب المحدود مع مزاعم عديدة عن ملكية إسرائيل لها والجدل العملي بأن الاحتلال الإسرائيلي لم يواجه أى تحد عسكري على مدى ٢٥ عاماً، وحيث إن إسرائيل لم تُجبر على الخروج من الأراضي المحتلة، وإنما تركتها بمحض إرادتها، كانت بعض الدوائر الإسرائيلية ترى أى انسحاب بغرض التسوية يبدو تنازلاً كبيراً. حقيقة أن معظم الضفة الغربية وقطاع غزة كان قد أُخذ من الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ أو أن ثلاثة أرباع المليون فلسطيني قد طُردوا من إسرائيل بعد ١٩٤٨، هذه الحقائق لم تكن في الاعتبار. كانت التفجيرات التي تتم داخل إسرائيل تُفسرُ على نطاق واسع ليس باعتبارها رداً يائساً من متطرفين على استمرار الاحتلال، وإنما كانت تفسر باعتبارها برهاناً على الجحود واستحالة الثقة بشعب فلسطيني يعتمد على كرم إسرائيل وسماحتها في بقاءه على قيد الحياة. أى عملية من جانب «حماس» ولو كانت تستغرق دقيقة واحدة كانت تعني أن إسرائيل مهددة عسكرياً، وعليه كان الرد الإسرائيلي دائماً هو ضرب الفلسطينيين لكي يعرفوا علاقة القوة الحقيقية بين إسرائيل والأراضي المحتلة، هذا الحاجز النفسي يفسر، إلى حد ما، غزو «شيمون بيريز» الكارثي للبنان في أبريل ١٩٩٦ في عملية سُميت، على نحو انتقامي، «عملية عناقيد الغضب»، جماعات «حزب الله» المسلحة في جنوب لبنان، التي كانت تحارب احتلالاً إسرائيلياً آخر استمر ما يقرب من عشرين عاماً، كانت أهدافاً مناسبة لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد العرب في أعقاب تفجير الحافلة^(٣٢). ولسوء الحظ، كما كان الحال دائماً في مغامرات إسرائيل العسكرية، لم يكن ضحايا النيران الإسرائيلية العنيفة هم المسلحون الإسلاميون، بل إن أكثر من مائتي لبناني من المدنيين قتلوا، لقي نصفهم

تقريباً مصرعهم وهم يحتمون بمبنى تابع للأمم المتحدة^(٣٣)، بالإضافة إلى ذلك فإن استهداف البنية التحتية الأساسية اللبنانية كان يؤكد أن غضب إسرائيل لم يكن موجهاً نحو «حزب الله»، وإنما نحو المدنيين بشكل عام، مخلفاً مئات الألوف من اللاجئين ودماراً كبيراً في خدمات الكهرباء والماء. الإدانة الدولية لأعمال إسرائيل أكدت أن حرب «بيريز» قد نَفَسَتْ قليلاً عن الجمهور الإسرائيلي الذي أزاحه من الحكم دون إبطاء بعد أسابيع قليلة لصالح «بنيامين نيتانياهو» Binyamin Netanyahu زعيم الليكود^(٣٤).

بعد موت «رابين»، كانت الصورة العامة للحزب قد أصبحت صورة شيطانية، وكان متهماً بتشجيع رفض عملية السلام ومغازلة دعاة إسرائيل الكبرى في اليمين الديني، كما أن تفجير الحافلات جعل الناس يتساءلون ما إذا كانت سياسات حزب العمل من أجل السلام متساهلة أكثر من اللازم. «نيتانياهو» استغل اللحظة ببراعة: لم يستطع «بيريز» أن يجادل في كون التفجيرات أثبتت غياب تحركات السلام الإسرائيلية، أو أنها كانت توحى بأن أفضل وسيلة لإيقاف اعتداءات مماثلة في المستقبل هي تحسين الظروف المادية في الأراضي المحتلة وتوسيع الحكم الذاتي، بدلاً من ذلك حاول «بيريز» أن يَصْلُبَ موقفه إزاء الفلسطينيين مستبعداً الإسرائيليين الفلسطينيين ومؤيديه ذوي الميل اليسارية. كان «بيريز» دائماً يُعتبر من الحماة في إسرائيل ولا شيء غير ذلك، وفشله في البناء على هذه السمعة اضطره للتنافس مع الصقور السياسيين بشروطهم أكثر مما هو بشروطه^(٣٥). وفي غيبة الجدل حول مزيد من التنازلات من جانب إسرائيل، قدم «نيتانياهو» رسالته، وهي أن ما تتنازل عنه إسرائيل لابد من أن يكون أقل، وبقوله للإسرائيليين إن طلب السلام لا ينبغي أن يكون على حساب الأمن، كسر الرابط البدهي بين الاثنين، بما يعنى أن إسرائيل كانت في حاجة إلى سلام أقل وأمن أكثر بكثير، وفي حملة انتخابية كان يبدو فيها الاثنان متناقضين، استطاع «نيتانياهو» أن يُقنع عدداً أكبر من الإسرائيليين بأن يقدموا الأمن على السلام وهزم «شيمون بيريز»، وعندما اتفق «نيتانياهو» و«بيريز» على أولوية الأمن، كان الناخبون الإسرائيليون يعرفون جيداً أيهما سيكون الأفضل للمهمة^(٣٦).

تم انتخاب «نيتانياهو» على أساس شعارات تقول إنه «الأصلح بالنسبة لليهود»، وكان هو نفسه يدعى ذلك بالرغم من أنه نجح بفارق ضئيل بسبب تأييد «بيريز»، تكليفه بالحكم كان واضحاً؛ حيث حصل على ٥٥٪ من أصوات اليهود في الانتخابات^(٣٧).

وهذا جعل كثيرين يشكُّون في أن اتفاقيات أوسلو كان محكوماً عليها بالفشل، بقبوله لرئاسة الوزراء. والحقيقة أن حكومة الليكود الجديدة فاجأت منتقديها وتعهدت بمواصلة عملية السلام التي رسمها «رابين». كان ذلك، في جزء منه، تنازلاً للرأي العام العالمي وبخاصة للضغط من جانب الولايات المتحدة، ولكنه كان أيضاً تقديرًا لذكاء خطة «رابين» في أوسلو الثانية. كان «نيتانياهو» قد ورث سياسة انسحاب محدود وتوسع في المستوطنات من «رابين» و«بيريز» وراح يكملها بإخلاص، صحيح أن بعض الوجوه الجديدة في حكومته سببت إزعاجاً له باعتبارهم من الصقور ومن مؤيدي الاستيطان، إلا أن حكومة الليكود تابعت مسار حزب العمل نفسه^(٣٨).

ومتلما كان على «شيمون بيريز» أن يتعامل مع يأس الفلسطينيين بسبب الاحتلال القائم، أكد انتخاب «نيتانياهو» أنه كان مسئولاً عن السخط الفلسطيني الذي كان من المحتم أن يظهر، كان وزراء «الليكود» أقل براعة من نظرائهم في «العمل»، وخاصة إذا كان الأمر يتطلب تحقيق نتائج «صقورية» عبر كلمات «حمائية»، ولكنها كانت النتائج نفسها التي أثارت المعارضة الفلسطينية. في سبتمبر ١٩٩٦، في خطوة لمحاولة تهدئة مؤيديه من اليمين الديني، سمح «نيتانياهو» بفتح مدخل جديد لأحد الأنفاق بجانب المسجد الأقصى في القدس، وهو موقع مقدسات إسلامية. ورغم أن هذا النفق كان مستخدماً من قبل السائحين الأجانب والإسرائيليين لعدة سنوات، إلا أن فتح هذا المدخل الجديد كان عملاً رمزياً من الناحية السياسية. عمدة القدس «إيهود أولمرت - Ehyd Ol'mert» وهو من الجناح اليميني، أضفى على الإجراءات ثقلاً احتفالياً، وكان تقديم الحدث على نحو جماهيري مسئولاً إلى حد ما عن الغضب الفلسطيني الذي نجم عن ذلك. كانت ساحة المسجد الأقصى موقعاً لاحتجاجات كثيرة ومذابح للفلسطينيين أحياناً منذ الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٦٧، كما أن أهميتها وقيمتها الدينية والسياسية تجعلان أي نشاط إسرائيلي في المنطقة أمراً شديداً خطورة. بدا فتح النفق وكأنه يؤكد، إن لم يكن يبدأ، سيادة إسرائيل على القدس، وهي تذكيرة استفزازية بظلم قائم، كانت النتيجة احتجاج فلسطيني، تبعه رد من الجيش الإسرائيلي، تبعه احتجاج فلسطيني أوسع، وكما كان يخشى بعض المراقبين، فإن صنع مقاطعات فلسطينية صغيرة مُحاصرة صنع بدوره بؤرة السخط والاستياء، وكانت الوحدات الإسرائيلية المتمركزة خارج المدن الفلسطينية في طليعة من شاركوا في

القتال الذي نشب، وبمعاونة الدبابات وحتى طائرات الهليكوبتر القتالية استعرض الجيش الإسرائيلي قوته العسكرية على مدنيين فلسطينيين عزل، بينما كانت الشرطة الفلسطينية مترددة متذبذبة بين حماية شعبها ومنعه من الرد على الهجوم الإسرائيلي، وقبل أن ينتهى القتال كان أكثر من ٦٠ فلسطينياً، كلهم من المدنيين، لقد لقوا مصرعهم بالإضافة إلى ١٢ جندياً إسرائيلياً^(٣٩).

واجه «نيتانياهو» بعض النقد داخل إسرائيل وخارجها لاستثارة الفلسطينيين على هذا النحو، بيد أن التركيز على السبب المباشر للاضطرابات يعنى تجاهل أسبابها المنطقية منذ أن بدأت عملية السلام، واصلت إسرائيل عمليات المصادرة والبناء على الأراضى فى المناطق المحتلة، كل رؤساء وزراء إسرائيل منذ ١٩٦٧ كانوا يفضون الطرف ويُقرّون عمليات الاستيطان فى الأراضى المحتلة، واستمرار البرنامج الخاص بذلك فى أثناء مرحلة أوسلو أقنع المزيد والمزيد من الفلسطينيين بأن إسرائيل لم تكن جادة بخصوص السلام، كما أن الحكم الذاتى فى المدن الفلسطينية كان مكبلاً بسبب استمرار حصار تلك المناطق، ولم يصدق الفلسطينيون أنهم سيكون لهم دولة بالمعنى الحقيقى فى الأراضى المحتلة، وهم يشهدون عمليات الضم وبناء المستوطنات كل يوم.

كان من المناسب أن تتحرك عملية أوسلو نحو تجميد وضع المستوطنات فى مارس ١٩٩٧، فوافق «نيتانياهو» على إعادة انتشار جزئى للجيش الإسرائيلى فى «الخليل» فى شهر يناير، ولكنه ترك مجموعة المستوطنين فى وسط المدينة دون مساس: حامية من القوات تبقى فى وسط المدينة الفلسطينية، جنود إسرائيليون يحرسون ٤٠٠ مستوطن يهودى وسط ١٢٠.٠٠٠ فلسطينى، ولم يكن هذا الترتيب مرضياً بالمرة للعشرين ألف مقيم فى الخليل، الذين كانوا يعيشون الآن فى منطقة احتلال إسرائيلى جديدة، ولا للفلسطينيين الآخرين الذين كانوا يذهبون للصلاة أو للعمل فى المنطقة الوسطى^(٤٠). رَفَضُ «نيتانياهو» تفكيك مستوطنات الخليل كان كفيلاً باستمرار التوترات القائمة فى المدينة واستمرار الاعتقاد فى الجانب الفلسطينى أن إسرائيل سوف تحتل المنطقة بشكل دائم، وفى شهر مارس أعطى «نيتانياهو» إشارة البدء لمشروع استيطان ضخم فى جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، وهو موقع طبيعى مفتوح يوجد به دير يطل على «بيت لحم»، هذا التطوير الذى سيطلق عليه اسم «حارحوما - Har Homa» سيكمل دائرة المستوطنات الإسرائيلية المبنية حول القدس الشرقية وإغلاق

المدينة من ناحية الضفة الغربية، كما أن استمرار البناء يعنى سد المدخل الأخير لأية عاصمة عربية محتملة^(٤١).

بدأ العمل فى «حار حوما - Har Homa» فى ١٨ مارس مع احتجاجات واسعة من الفلسطينيين ورد إسرائيلى مسلح وحظر تجوال فى «بيت لحم»، وبعد أيام قليلة كان هناك هجوم انتحارى على مقهى فى «تل أبيب»، يعيد تأكيد أسلوب توسع إسرائيل فى الاستيطان والمقاومة المسلحة من قبل الجماعات الفلسطينية المتشددة. توقفت محادثات أوسلو فجأة من قبل الجانب الفلسطينى، كما توقفت عملية السلام، وفى الوقت نفسه كانت هناك منطقة أخرى فى القدس الشرقية «الفلسطينية» مهددة بإنشاء مستوطنة إسرائيلية عليها، وهى منطقة «رأس العمود»، حتى رئيس الوزراء «نيتانياهو» انتقد خطة بناء هذه المستوطنة؛ لأن «رأس العمود» تقع فى قلب منطقة سكنية فلسطينية، إلا أن الضغوط المشتركة من «إيهود أولمرت» عمدة القدس اليمينية، ورجل الأعمال الأمريكى «إيرفنج موسكوفتز - Irving Moscovitz»، الذى ادعى أنه قام بشراء أراض فى المنطقة، دفعت بهذا التطور ضد مقاومة «نيتانياهو» المفترضة. وبنهاية عام ١٩٩٧ ووجه الفلسطينيون بتدمير غابة جبل أبو غنيم وبمنظر المستوطنين الجدد فى رأس العمود، اختارت العناصر المتشددة أن تجدد هجماتها على المدن الإسرائيلية، وهكذا أصبحت القدس الغربية «الإسرائيلية» مرة أخرى هدفاً لهم فى يوليو ١٩٩٧، وحيث إن عملية السلام كانت قد ظلت مجمدة، كانت عمليات مصادرة الأراضى وبناء مستوطنات عليها مستمرة، وفى المقابل بات سلام المدن الإسرائيلية مهدداً^(٤٢).

على أكثر من نحو، أغلقت مستوطنات «حارحوما» و«رأس العمود» دائرة عملية أوسلو تماماً، من ناحية الجانب الفلسطينى كان تأييد السلام يمكن أن يكون مضموناً فقط بتمام انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التى ورثت برنامج استيطان ضخم عن بعضها، رفضت حتى أن تقوم بتجميد عمليات بناء مساكن جديدة ناهيك عن تفكيك القائمة، أما رد الفلسطينين على استمرار مصادرة أراضيهم فكان اليأس والإحباط اللذان تجسدا فى صدامات سبتمبر ١٩٩٦، ثم بشكل أكثر عنفاً فى هجمات «حماس» و«الجهاد الإسلامى» بالقنابل فى ١٩٩٦، ١٩٩٧، وفى المقابل كانت إسرائيل تلقى القبض على المزيد من الفلسطينيين، وتعلق مفاوضات

السلام، وتواصل مصادرة وضم أراضي الفلسطينيين دون تردد. وبعد أن ذهب بريق بدعة أوصلو بالنسبة للفلسطينيين ونزوع الحكومة الإسرائيلية إلى مواصلة سياسة الاستيطان كما كانت تفعل قبل عملية السلام، كانت الدورة تكتسب زخمها الخاص، دورة الفقر والاحتجاج والعنف والمعاناة والقمع!

وأخيراً....

بعد أربع سنوات من توقيع إعلان المبادئ، وبعد عامين من الاتفاق المرحلي، أصبحت صيغة أوصلو واضحة، نجحت إسرائيل في الانسحاب من أكثر المناطق الفلسطينية ازدحاماً بالسكان وقوّت قبضتها على بقية أراضي الضفة الغربية، أما قطاع غزة، الذي يعيش فيه خمسة آلاف مستوطن يهودي فقط، ولكنه يحتوى على مصادر مياه مهمة ضرورية للمليون مواطن فلسطيني، هذا القطاع تم تقسيمه بحاجز، ليصبح ثلث مساحة الأرض وكل مصادر المياه تحت سيطرة إسرائيل، ورغم أن الفلسطينيين كانوا يأملون بأن يجبر زخم عملية السلام إسرائيل على أن تنهى الاحتلال وتعترف بجيرانها الفلسطينيين، فإن أوصلو قد أثبتت أن توقع مثل هذه النتيجة ضرب من الوهم. السلطة الفلسطينية تسيطر على أقل من ثلثي غزة و٣٠٪ فقط من الضفة الغربية، مصادر المياه كانت لاتزال خاضعة للأوامر العسكرية كما تسيطر عليها إسرائيل بنسبة غير متكافئة. في الوقت نفسه، بناء المستوطنات مستمر في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية دون تردد، بينما امتدت الطرق الفرعية والجانبية حول مستوطنات الضفة الغربية لتخلق أية إمكانية لسيادة فلسطينية. السكان الفلسطينيون المثقلون بالمصاعب في المدن، إقامتهم محددة معظم الوقت بإغلاق الحدود الإسرائيلية وعرضة دائماً لتفتيش قوات الأمن المتمركزة خارج كل مدينة، أما القيادة الفلسطينية فأدركت أن بقاءها أصبح يعتمد بشكل متزايد على تمرير عملية السلام التي كانت لعنة على الشعب الفلسطيني. مع استمرار الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل، واستمرار قمع الفلسطينيين سواء من قبل الجيش الإسرائيلي أو السلطة الفلسطينية، والبناء المتسارع للمستوطنات، والذي كان سبباً في الصراع في المقام الأول، على ضوء هذا كله تكون عملية أوصلو - بالفعل - قد زادت الموقف سوءاً في الأراضي المحتلة، وقوضت إمكانية السلام الدائم.

هوامش الفصل الثاني

(١) يلخص هيو كارنيجي - Hugh Carnegie في عدد Financial Times (London) الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ رُبط صدام حسين بين الانسحاب العراقي من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، ويصف المناورة بأنها «سلاح داهية ومربك موجه بمهارة». كانت مجازفات صدام أكثر خطورة على الفلسطينيين بعد أن اختاروا تأييد موقف الرئيس العراقي، وكان إبراهيم أبو لغد قد كتب في وقت سابق (١٤ سبتمبر ١٩٩٠) في صحيفة The Guardian البريطانية وتنبأ قائلاً: «من بين جميع الضحايا الحاليين والمحتملين للصراع، ستكون الخسارة الأكبر من نصيب الفلسطينيين»، هذه الخسائر لن تكون متمثلة فقط في الضعف السياسي وإنما في توقف الدعم المالي للقضية الفلسطينية من دول مثل السعودية التي وقفت ضد «صدام». انظر مقال مايكل ثيودولو - Michael Theodolo في: "The Times" (London) عدد ٢١ أغسطس ١٩٩٠.

(٢) إصرار "حيدر عبد الشافي" على شروط مسبقة للاتفاق طغى حتى على الابتهاج بانتصار «رابين» في ١٩٩٢: «نحن على استعداد للتفاوض حول الحكم الذاتي المرحلي في المرحلة الأولى، ولكننا اشتربنا توقف مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات، بدون ذلك يصبح الحكم الذاتي بلا معنى».

The Guardian, 15 July 1992, "Palestinians await proof from Rabin".

(٣) نشرت تقارير عديدة عن هذه العملية السرية، محمد حسنين هيكल كتب بالتفصيل عن المفاوضات العلنية والسرية، وذلك في:

Secret Channels (London: Harper Collins, 1996)

كما كتب محمود عباس عن التجارب الشخصية لمثل عرفات في:

Through Secret Channels (Reading: Garret Publishing, 1995).

(٤) الفلسطينيون الثلاثة المذكورة أسماؤهم نأوا بأنفسهم عن أوصلو وعن السلطة الفلسطينية الجديدة بعد أن سقطت عملية مدريد، ورغم إقناع «عشراوي» و«الحسيني» بالعودة إلى المجموعة وحمل حقائب في السلطة الفلسطينية، يظل عبد الشافي خارج الحكومة، كما قال بعد إعلان أخبار أوصلو. انظر: لقاء مع «حيدر عبد الشافي» في:

Journal of Palestine Studies, Vol. XXIII No.1 (Autumn 1993), pp.14-19.

كما يؤكد «شيمون بيريز» دوافع إسرائيل لاختيار «منظمة التحرير الفلسطينية» و«أوسلو» وليس «القيادة الفلسطينية» و«مدريد»، وذلك في المقال المفصل الذي كتبه Connie Bruck بعنوان: The Wounds of Peace (New Yorker, 14 October 1996).

«كان «بيريز» مقتنعاً بأنه لو سُمح لعرفات بالعودة وبأن يحكم في غزة وأريحا [...] سوف يخضع مؤقتاً بخصوص كل شيء آخر، بما في ذلك القضايا الفلسطينية الأساسية» (ص ٧٠)، انظر أيضاً تناول Bruck (ص ٧٢) لـ«جويل سنجر – Joel Singer» أحد أعضاء فريق التفاوض الإسرائيلي في أوسلو، الذي «أخبر رابين بأنهم سيحصلون على صفقة أفضل بكثير مع منظمة التحرير مما لو كان التفاوض مع فلسطيني «الداخل» في واشنطن، الذين كانت مطالبهم أكثر تطرفاً». وانظر: "The man who swallowed Gaza" بقلم: Tanya Reinhart في جريدة: Yediot Aharonot (Hebrew), 7 April 1997.

(٥) إعلان المبادئ، المادة ١: أعيد نشر إعلان المبادئ في:

Laqueur and Rubin (eds), pp.599-612.

(٦) انظر مقدمة الفصل الأول – حاشية ٢١، حيث يوجد ملخص للقرار رقم ٢٤٢ وتفسير إسرائيل المحدود له. أعيد نشر القرار ٢٣٨ في:

Laqueur and Rubin (eds), p.310.

كتب كل من نورمان فنكلشتاين Norman Finkelstein ونعوم تشومسكي Noam Chomsky عن التفسير المتغير للقرار ٢٤٢ وأكدوا أهمية القوة في تحديد معنى القرار في أي لحظة، على عكس «القصد الأصلي». انظر:

- Chomsky, World Orders Old and New (New York: Columbia University Press, 1996, Updated edition), pp.272, 274.

- Finkelstein, Image and Reality of the Israel - Palestine Conflict, pp. 152 ff.

(٧) قدرت مؤسسة سلام الشرق الأوسط – Foundation for Middle East Peace ومقرها واشنطن، في تقريرها عن الاستيطان الإسرائيلي: "Vol.3, No.5"، قدرت عدد المستوطنين عند توقيع إعلان المبادئ كما يلي: ٤٠٠٠ في غزة، ١٢٠٠٠٠ في الضفة الغربية، ١٦٠٠٠٠ في القدس الشرقية المحتلة.

(٨) انظر: Paul Findley: Deliberate Deceptions, pp.116-23. كما نشرت Daily Telegraph

في عددها الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٩٢ التهديد الأمريكي الذي وجهه وزير الخارجية «جيمس بيكر-James Baker».

(٩) قبل فوزه في الانتخابات، كان «رابين» قد صرح لقناة الأخبار البريطانية الرابعة أنه سيجمد المستوطنات في تلك المناطق التي يخدم البناء فيها أهدافاً سياسية فقط وليس مشكلات أمن إسرائيل، (٢٤ فبراير ١٩٩٢) وللإنصاف، فإن «رابين» لم يعد بتجمد كامل للمستوطنات في مختلف أحاديثه ومقابلاته، مضمون هذا التفسير يستشف من ملاحظاته، ولكنه لم يلزم نفسه تماماً، انظر مثلاً مقابلاته مع Sarah Helm و David Horovitz في صحيفة: The Independent (London) في ١٧/٤/١٩٩٢ ضَعَفَ إصرار الولايات المتحدة على التجميد الكامل للاستيطان عندما أعلن «رابين» عن قيوده الجزئية في يوليو ١٩٩٢، ثم تسلم الأموال على الفور! انظر:

Sarah Helm "Rabin hedges bets on settlements freeze" The Independent, 17 July 1992.

(١٠) كان فشل «رابين» في الوفاء بوعده هو موضوع Peter Demant بعنوان: المستوطنون والمستوطنات في عهدى رابين وبييرين: عقبات على طريق السلام»، وذلك في Amsterdam Middle East Papers, No.5. (May 1996). وتقدر مؤسسة سلام الشرق الأوسط انتقال ٥٠٠٠٠ مستوطن إلى الأراضي المحتلة في العامين الأولين من إدارة رابين. انظر:

Settlement pace picks up, Report on Israeli Settlement, Vol.5, No.6 (November 1955).

انظر أيضاً: تقرير LAW الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة:

Palestinians in Wonderland: A report on the human rights violations of the Labor and Likud governments during the Oslo Process", 9 October 1996.

تذكر LAW أن أكثر من ٧٣٠٠٠ فدان من الأراضي (حوالي ٥٪ من إجمالي أراضي الضفة الغربية) تم مصادرتها من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية في الفترة ما بين توقيع اتفاقية أوسلو الأولى في سبتمبر ١٩٩٣ وهزيمة حزب العمل في مايو ١٩٩٦.

(١١) انظر: Demant, p.6: أوضح «رابين» أن منطقة القدس (أي تلك المناطق في الضفة الغربية، الواقعة حول الجانب الشرقي من المدينة الذي تم ضمه بشكل غير شرعي) ستكون مكاناً لبناء مستوطنات جديدة، مؤكداً هذا الوضع طوال شهر يونيو ١٩٩٢، انظر على سبيل المثال: The Guardian, 27 June 1992.

وانظر كذلك: تقرير LAW: p.5. "Palestinians in Wonderland"

Demant, pp.9-10 (١٢)

انظر الهامش رقم ٢٦ من الفصل الأول للتمييز بين: عمليات التطوير «الجديدة» والتوسع الكبير في المستوطنات القائمة بالفعل، وهو تكتيك انتهجته الحكومات الإسرائيلية منذ منتصف الثمانينيات وما بعدها.

(١٣) انظر تقرير LAW "Palestinians in Wonderland" p.2 «تشديد الطرق الجانبية والفرعية في الضفة الغربية، نهاية حلم السيادة الفلسطينية» - ١٩٩٦/٢/٢٣ و:

West Bank road plans leave nothing to negotiate", Middle East International, 25" June 1993.

(١٤) لا تذكر مقدمة الاتفاقية أى شيء عن تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أكبرها تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، وبدل ذلك يقال إن الطرفين «كانا راغبين في وضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ، بخصوص ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي، وخاصة المادة رقم III والملاحق I الخاص بإجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة... لكي يستطيع الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة انتخاب ممثلين عنهم بشكل ديمقراطي».

Israeli - Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington DC, 28 September 1995, p.7.

(١٥) هذه النسب مستخرجة من الخريطة المدمجة للضفة الغربية، المقدمة مع الاتفاق المرحلي، وحسب تقديرات معهد البحوث التطبيقية بالقدس.

The Applied Research Institute, Jerusalem (ARIJ).

تضم المنطقة "A" ١٥٩ كم^٢ والمنطقة "B" حوالي ١٣٢٤ كم^٢ والمنطقة "C" تبلغ في مجملها ٤٢٢٨ كم^٢، والنسب المذكورة أعلاه مبنية على افتراض أن الضفة الغربية تضم كل تلك الأجزاء من القدس التي كانت إسرائيل قد استولت عليها في ١٩٦٧، والأرقام الإسرائيلية تستثنى ساحة القدس كأمر واقع، وبالتالي تبالغ في درجة الانسحاب المخطط من الأراضي المحتلة.

(١٦) في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، كان لإسرائيل أن تحتفظ بوجود عسكري في المنطقة "B" على أن تتنازل للسلطة الفلسطينية عن السيطرة على بعض الجوانب المدنية، وكان من المنتظر أن يعقب ذلك سيطرة أمنية كاملة للفلسطينيين على المنطقتين "A" و "B" تتطلب انسحاباً

إسرائيلياً كاملاً، إلا أن ذلك لم يحدث، والاحتلال الإسرائيلي مستمر. انظر المادة XI للمزيد عن المناطق "A" و"B" و"C" ومستويات كلا الجانبين في كل منها، وانظر الملحق III «البروتوكول الخاص بالشئون المدنية» الذي يحدد بالتفصيل حق السلطة الفلسطينية من الناحية التشريعية بما في ذلك سلطة التخطيط.

Interim Agreement, pp.14-15 and pp. 128 ff.

(١٧) المصدر السابق، المادة XXXI فقرة "5" ص(٢٧).

(١٨) الفقرة المكملّة المتعلقة بالمنطقة "C" تظهر لأول مرة في الاتفاق المرحلي في ص ١٥ في المادة XI2e، كما أن قضايا الوضع النهائي منصوص عليها في المادة XXXI فقرة (ص-٢٧).

(١٩) هذه الحقيقة الأساسية مثبتة كتابة كجزء من اتفاق الخليل في يناير ١٩٩٧، الذي لم يتم التوقيع عليه إلا بعد حصول إسرائيل على تأكيد جديد من الولايات المتحدة على أن إعادة انتشار قواتها لا يحتاج إلى تفاوض مع الفلسطينيين بشأنه، وأنها تستطيع الانسحاب من قليل أو كثير من الأراضي الفلسطينية كما يتراعى لها. انظر تعهد وارن كريستوفر لإسرائيل:

Letter of Assurance to Israel 15 January, 1997.

وبيان الحكومة الإسرائيلية في ١٦ يناير ١٩٩٧ الذي أعيد نشره في:

The Journal of Palestine Studies, Vol.XXVI. No.3 (Spring 1997), pp.139-40.

(٢٠) ملخص تعهدات إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة في إطار أوسلو: تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على ٣٠٪ على الأقل، من قطاع غزة، حتى اتفاق الوضع النهائي، كما تتعهد بإعادة المناطق "A" و"B" و"C" من الضفة الغربية باستثناء قضايا «الوضع النهائي» في غضون ١٨ شهراً من بدء عمل المجلس التشريعي الفلسطيني. وحيث إن إسرائيل تستطيع، من الناحية الفنية، أن تعلن كل المنطقة "C" أرضاً متناثرة بقضايا الوضع النهائي، يكون المطلوب من الجيش الإسرائيلي هو الانسحاب من ٢٥٪ فقط من الضفة الغربية والمتضمنة في المنطقتين "A" و"B" وذلك قبل نهاية أغسطس ١٩٩٧ وعلى مراحل من ٣-٦ أشهر، وبحلول هذا التاريخ المحدد، كانت إسرائيل قد انسحبت بالفعل من أقل من ٣٪ من الأراضي، وكانت لا تزال تحتل ٩٧٪ من الضفة الغربية في مارس ١٩٩٨ دون أن تلوح في الأفق أي انسحابات جديدة. للمزيد عن خطة الانسحاب والجدول الزمني انظر:

Interim Agreement, Article XVII, Paragraph 2a, p.20.

(٢١) يتضمن الاتفاق المرحلي بالفعل مادة تنص بوضوح على وحدة الأراضي المحتلة: «يعتبر الجانبان أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة، ويتم الحفاظ على هذا الوضع في أثناء الفترة الانتقالية».

Article , XI Paragraph 1 p.14.

وكانت هذه العبارة هي حجر الزاوية في الجدل بأن خطة الفصل الإسرائيلية خرق لروح اتفاقية أوسلو، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تشير إلى خطاب الوثيقة في موضع آخر لكي تبرر سياستها. انظر بيان المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية:

Jewish Communities in Judea, Samaria and Gaza 21 January 1997.

الذي يقول إن سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات «متفقة تماماً مع بنود اتفاقية أوسلو».

(٢٢) في خطابه أمام الكنيست في ٥ أكتوبر ١٩٩٥ طالباً التصديق على اتفاقية أوسلو الثانية، لم يكتف «رابين» بالقول إن الاتفاقية المرحلية كانت تسمح «بالنمو الطبيعي» للمستعمرات القائمة، بل أضاف أن «النشاط الذي نقوم به لتوفير الإجراءات الأمنية للجماعات الإسرائيلية - الأسوار، الطرق الجانبية والفرعية، الإضاءة، البوابات - كل ذلك سوف يستمر على نطاق واسع». وكان «رابين» واضحاً فيما يتعلق بمخططة للتوسع في مصادرة الأراضي وتوطين اليهود في الأراضي المحتلة. «الطرق الجانبية ستشيد، وسيكون هدفها تمكين اليهود المقيمين من التنقل، دون الاضطرار للمرور عبر التجمعات السكانية الفلسطينية».

(٢٣) أحدث تكريم لرابين هو الجائزة التي أنشئت بعد وفاته «جائزة رابين- بيريز للسلام»، التي تمنح سنوياً لشخص يكون قد قام بجهود استثنائية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، ولأن سجل «رابين» بهذا الخصوص فيه ما فيه من نجاح وإخفاق، كان من الملائم أن يكون «بيل كلينتون» الرئيس الأمريكي هو أول من يتسلم الجائزة، «كلينتون» تعهد بأن يخصص قيمة الجائزة (٧٥ ألف دولار) لدعم صندوق «طلبة السلام في الشرق الأوسط»، الأمر الذي يضمن استمرار هذه المساهمة!

انظر: "Peace Prize for Clinton", Yediot Aharonot, 29 July 1997.

(٢٤) انظر تقرير Jad Isaac:

The Water Conflicts in the Middle East From a Palestinian perspective",
(Bethlehem: Applied Research Institute Jerusalem, 1997)

حيث يلخص ثلاثة أساليب، على الأقل، حاولت بها إسرائيل الوصول إلى تفاهم حول مصادر المياه: أولاً: المستوطنون الإسرائيليون في القطاع متمركزون فوق أغنى المصادر بالمياه، ويضخون منها بنسبة غير عادلة، ثانياً: إسرائيل نفسها تحصل على المياه ليس من غزة فحسب، وإنما أيضاً من منطقة ساحلية في الشمال بما يعنى أن الطبقة الصخرية المائية في غزة أقل، وأخيراً، إسرائيل مسئولة عن ذلك العدد الضخم من اللاجئين وعن ازدحام غزة الذي يتسبب في نقص المياه بسبب زيادة الطلب.

انظر كذلك: Sara Roy; the Gaza Strip, pp. 162-75.

حيث يوجد تقرير عن الآثار المدمرة لإدارة إسرائيل لشئون المياه في غزة على الاقتصاد الزراعي الأهلى، تقول Roy إن المستوطنين يستهلكون حوالى أكثر من ١٨ ضعفاً بالنسبة لما يستهلكه الفلسطينيون، هذا المعدل لا يدخل فيه الماء الذى يتسرب إلى إسرائيل قبل أن يصل إلى سكان غزة.

(٢٥) من بين كل يهود إسرائيل، كان المستوطنون هم الأكثر عنفاً فى رفض أوصلو، حتى إنهم نظموا ميلشيات خاصة بهم فى سبتمبر ١٩٩٢، مكرسة للدفاع عن المستوطنات ضد الفلسطينيين، وفى نهاية الأمر ضد الجيش الإسرائيلى، وفى الوقت نفسه كان شلومو جورين Shlomo Goren وغيره من مشاهير الحاخامات يدعون الجنود لعصيان أى أمر بتفكيك المستوطنات؛ لأن أى أمر من هذا النوع لابد من أن يكون ضد الشريعة اليهودية. انظر:

"Demant: Settlers and Settlements under Rabin and Peres", pp.11,12.

ويربط Demant بين مذبحة الخليل فى ١٩٩٤، والتي راح ضحيتها ٢٩ من المصلين الفلسطينيين على الأقل على يد مستوطن يهودى «باروخ جولدشتاين - Baruch Goldstein وعنف المستوطنين واليهود «المتسلطين على جيرانهم الفلسطينيين».

(٢٦) حسب اعترافاته التى وقعها بعد عملية القتل، أعلن «أمير - Amir» أنه كان «من المباح قتل أى شخص يتنازل عن أرض إسرائيل».

The Independent, 6 November 1995.

(٢٧) كانت صورة «رابين» محب السلام يُردى قتيلاً على يد خصم متطرف، كانت أكثر بريقاً بحضوره اجتماعاً حاشداً لجماعة «السلام الآن» قبل موته بفترة قصيرة، وكانت مفهومة للجمهور الغربى لدرجة أن معظم افتتاحيات الصحف الغربية ومقالاتها الرئيسية تناولتها، انظر على سبيل المثال:

- "Death fo a peacemaker", The Times, 6 November 1995.
- "Shalom to the fallen", The Guardian, 6 November 1995.
- "Reasons to mourn", by Michael Walzer, The New Yorker, 20 November 1995.
- "My fallen Friend", by Henry Kissinger, The Washing ten Post.
- "Tributes of world leaders, The Guardian, 7 November 1995.

مراثى زعماء العالم لرابين فى جنازته منشورة مجمعة تحت عنوان: «الرصاصه التى أردتك قتيلاً لن تقتل ما بدأت»، أما مقال Robert Fisk فى The Independent بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ فهو استثناء فى توجهه على خلاف ذلك كله، وكان عنوانه: الفلسطينيون لن يبكوا رابين
Palestinians will not weep for Rabin.

(٢٨) انظر مقال «جيوفرى أرونسوف – Geoffrey Aronson» فى:

Report on Israeli Settlement, Vol.5, No.6 (November 1995)

«لقد حاول رابين بناء سياسة إسرائيلية لمستقبل الضفة الغربية على أساس ما كان يراه، بالفعل إجماعاً وطنياً واسعاً، سياسة جعلت الجيش الإسرائيلى يسيطر بشكل إستراتيجى على الأراضى المحتلة وعلى المستوطنين بالرغم من رؤاهم النبؤية، مع إجراءات حماية غير مسبوقة تهدف إلى تأمين مستقبلهم».

(٢٩) بالرغم من أن نقل السيطرة على ٦٠٪ من غزة قد تم بشكل يتسم بالفوضى وسوء التنظيم، كان الانسحاب الإسرائيلى سبباً لبهجة الفلسطينيين، انظر: التقييم المتفائل للانسحاب الإسرائيلى من أريحا، بعنوان: "History breaches walls of Jericho" الذى نشرته Sarah Helm فى The Independent بتاريخ ١٤ مايو ١٩٩٤.

(٣٠) الربط بين أعمال إسرائيل القمعية ونمو «حماس» أمر مقبول على نطاق واسع. انظر على سبيل المثال: "Security Chiefs warn Netanyahu" المنشور فى Foreign Report بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٩٧، وفيه أن قادة الجيش الإسرائيلى والمخابرات يخشون أن تهدد معاملة «نيتانياهو» للفلسطينيين شرعية «عرفات» بينهم و«بنون عرفات سيكون من المستحيل الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض»، كما أكد «موشى يالون – Moshe Ya'alon» رئيس فرع استخبارات الجيش للجنة من الكنيست أن دعم الفلسطينيين يتدفق على «حماس» بسبب الأعمال القمعية للحكومة الإسرائيلية: Middle East News Items, 10 July, 1997. كما يلخص المقال العميق الذى كتبه Dilip Hiro فى Inter Press Service فى ٦ أغسطس ١٩٩٧

بعنوان «حماس، العامل الحاسم في معادلة السلام»، يلخص الرسائل المتعددة التي لجأت إليها إسرائيل من طرد ٤٠٠ فلسطيني إلى لبنان في ١٩٩٢ إلى عمليات إغلاق الحدود في ١٩٩٧، وكيف أدى ذلك كله إلى تقوية «حماس».

(٢١) انظر مقال Patrick Cockburn بعنوان: Has Peace been blown apart? المنشور في The Independent بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥.

(٢٢) انظر خطاب «بيريز» التبريري أمام الكنيست في ١٩٩٦/٤/٢٢ ومحاولاته الربط بين أعمال «حزب الله» لمقاومة احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وبين «حماس» التي تخوض حروباً مختلفة بوسائل مختلفة في شوارع المدن الإسرائيلية. يقول بيريز: «إطلاق الكاتيوشا (صواريخ حزب الله) مثل أعمال حماس، كلها تهدف إلى تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط، الأحداث التي وقعت في تل أبيب وعسقلون والقدس (قنابل الحافلات) مثل إطلاق النار على مستوطناتنا الشمالية، كلها نابعة من المصدر نفسه ويحكمها المنطق نفسه».

(٢٣) انظر مقال Shyam Bhatia في The Observer (London), 14 April 1996 بعنوان: Children Killed in Israeli attack عن الصلة بين حرب بيريز في لبنان ورغبته في تقديم أوراق اعتماده الخاصة بالأمن قبل انتخابات مايو ١٩٩٦، وانظر أيضاً مقالاً في: The Independent, 18 April 96 بعنوان: A War the Israelis can support ومقالاً بعنوان: Strong man Peres fights his last battle. المنشور في: The Guardian, 24 April 96.

(٢٤) قصف «قانا» جعل المعلقين الدوليين يركزون اهتمامهم على تداعيات سياسات «بيريز» في إطار حملته لإعادة انتخابه، انظر مثلاً افتتاحية: The Independent on Sunday بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢١: من الصعب أن نجد شيئاً أكثر انحرافاً عن فكرة صنع السلام، من عملية «عناقيد الغضب»، ولا إهانة أكبر لفكرة الديمقراطية من قتل الأجانب لكسب أصوات في الانتخابات.

(٢٥) شعار حملة «بيريز» الانتخابية يفسر تغير لهجته وتأكيداته إلى حد ما: «إسرائيل قوية بـ:بيريز»، انظر: The Independent, 12 April 1996 هزيمة «بيريز» بفارق ضئيل، وامتناع عدد كبير من الإسرائيليين الفلسطينيين الذين كان يمكن أن يؤيدوه، يدل على أن خطأ أساليبه كان مضاعفاً.

(٢٦) كانت خسارة «بيريز» في انتخابات مايو ١٩٩٦ فادحة، مع افتراض تقدم حزب العمل بعد موت «رابين» والتعاطف الشديد مع «طريقه نحو السلام»، ويمكن للمرء أن يستخلص من مختلف الشواهد أن محاولات «بيريز» المتكررة لإعادة النموذج الذي يظهر به كشخصية صارمة في

قالب «رابين»، كانت خطأ كبيراً. الصورة الجديدة ظهرت في جريمة قتل نكراء كان ضحيتها «يحيى عياش» الذي يزعم أنه صاحب قنبلة «حماس» الانتحارية، والذي قتل باتصال عن طريق تليفونه النقال في عملية تمت بأسلوب المخابرات الإسرائيلية في يناير ١٩٩٦، ونسب الفضل له «بيريز». بعد الاغتيال توعدت «حماس» بالانتقام له «عياش»، وكان من رأى المتشددين أن عملية «بيريز» كانت السبب المباشر في تفجير الحافلات في فبراير ومارس ١٩٩٦، أما رد «بيريز» على هذا الدرس بمزيد من العنف في لبنان، فكان دليلاً على أنه لم يتعلم من مغامرته الأولى ولا من موت أبرياء في حافلات تل أبيب والقدس.

(٣٧) وصف بعض أعضاء حزب العمل الشعار بأنه عنصري انظر: "Peres edges ahead" في عدد ٢٩ مايو ١٩٩٦ من The Guardian.

و"Labour and Likud Clash over what is Good for the Jews" في عدد ٢٨ مايو ٩٦ من: Jerusalem Post.

(٣٨) انظر الخطوط الإرشادية للحكومة الجديدة التي نشرها المكتب الصحفي للحكومة في ١٧ يونيو ١٩٩٦ عن التزام الليكود بالمضي في مفاوضات السلام في إطار أوصلو، ثم ظهرت المخاوف مجدداً عندما اتضح أن هناك أنواراً في حكومة «نيتانياهو» لكل من «رافائيل إيتان» و«أريل شارون» رئيس الأركان ووزير الدفاع - على التوالي - في حرب لبنان، وخاصة بالنسبة لدورهما في مذبحه قتل فيها مالا يقل عن ثمانمائة من اللاجئين الفلسطينيين كلهم من كبار السن والنساء والأطفال، وذلك في مخيمات صبرا وشاتيلا في بيروت في ١٦ سبتمبر ١٩٨٢، بينما تشير معظم التقديرات إلى أن عدد القتلى في المخيمات كانت أكبر بكثير من الأرقام التي أعلنتها إسرائيل رسمياً. يقدر Amnon Kapeliouk وهو صحفي إسرائيلي ومراسل سابق لصحيفة Le Monde، يقدر الرقم بـ ٣٥٠٠ قتيل.

انظر:

Sabra et Chatila: Enquête: Sur un massacre (Paris: Seuil, 1982) pp.93-4.

(٣٩) يحتوى تقرير (Palestinians in Wonderland) على تلخيص واف للأحداث التي أدت إلى العنف في سبتمبر، وانتهاك الجيش الإسرائيلي لحقوق الإنسان في أثناء الحرب نفسها. انظر الفصل الثالث - الهامش رقم ٥١ للمزيد عن سلوك الشرطة الفلسطينية في أثناء الاضطرابات، وانظر كذلك تقرير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "B'Tselem" بعنوان: «اللعب بالنار في ساحة الأقصى (Jerusalem, December 96) والذي ينتهي إلى أن أعمال الشرطة الإسرائيلية

فى القدس فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦، ؤال مظاهرة قتل فىها ثلاثة فلسطينيين بالرصاص وجرح أكثر من مائة شخص، هذه الأعمال «تقدم صورة بالغة البشاعة للاستخدام المفرط وغير القانونى للقوة، بما فى ذلك القوة التى تقضى إلى الموت».

(٤٠) للمزىء من التفاصيل عن خطة الفصل وتوزىع السكان فى ظل ترتيبات جديدة، انظر:

"A New Berlin on the West Bank", The Independent, 18 January 1997."

(٤١) انظر: "Bulldozers roll in", The Guardian, 19 March 1997. حيث يقدم Daoud Kuttab

فكرة عامة عن قضية "حارحوما - Har Homa" وذلك فى:

The Bulldozers arrive Los Angeles Times, 19 March 1997.

(٤٢) فى عدد ١٦ اكتوبر ١٩٩٧ من Jerusalem Report يوجد تحليل محكم عن قضية باب العمود

بعنوان: The mayor and the millionaire.

الفصل الثالث

صناعة السلام والسياسة

قبل بحث نتائج عملية أوسلو بالتفصيل، لابد من النظر بدقة في الظروف السياسية التي أنتجتها، وإذا كانت أوسلو قد فشلت فهل يمكن أن نعزو ذلك لأسباب سياسية معينة، أو لأطراف سياسية كان يمكن أن يكون لها تأثير لو أن الأحداث اتخذت مساراً آخر؟ لعل من الممكن أن نكون أكثر تفاؤلاً بالمستقبل لو استطعنا أن نحدد مصدراً للتفاؤل أو سبباً للتشاؤم في الأحداث الماضية، يمكن تحريكه في الاتجاه المعاكس. الذين يميلون للدفاع عن أوسلو يقولون إن هناك إمكانية سياسية لم تتحقق في المنطقة: حزب سياسي آخر قد يصل إلى السلطة، زعيم قد يغير سياسته أو سياستها، وإن مسار السلام سوف ينتصر في النهاية على مقتضيات النزاع السياسي.

والحقيقة أن التحليل الدقيق للوضع السياسي يكشف عن أن فشل أوسلو كان محتملاً دائماً، وأن هناك فرصة ضئيلة لإنقاذ العملية في إطار الظروف السياسية القائمة. أوسلو لم تفشل بسبب فوز «بنيامين نتنياهو» أو قتل «إسحاق رابين»، وإنما لأن أفكار وسياسات بعينها داخل إسرائيل ظلت ثابتة منذ ١٩٦٧ وما قبلها إلى الآن. أوسلو كانت البداية لمفردات جديدة لصنع السلام، ولكنها لم تقدم سوى القليل على طريق التفكير الحقيقي الذي يؤدي إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكما سنرى فإن لذلك متضمناته، ليس بالنسبة لفهمنا للأحداث الأخيرة فحسب، وإنما كذلك بالنسبة لآمالنا في اتفاق سلام في المستقبل يكون أكثر نجاحاً.

إسرائيل : بحثاً عن الحمائم

أحد الافتراضات الشائعة في تناول السياسة الإسرائيلية، سواء في داخل أو خارج إسرائيل، هو أن هناك تمييزاً بيناً في المجتمع الإسرائيلي بين تلك العناصر المؤيدة للسلام وأولئك الذين يريدون فقط احتواء العرب - الذين يتصورون أنهم أعداء - من حولهم، ومن الصعب أن نحدد بدقة بداية هذا الانقسام؛ ففي سنة ١٩٧٨ عندما

أعلنت حكومة إسرائيل اليمينية عن استعدادها للتضحية وتقديم صفقة «الأرض مقابل السلام» باسم التوسع في بناء المستوطنات، تجمع عدد من الجنود السابقين، وكونوا حركة «السلام الآن» المكرسة لإقامة علاقة بناءة مع العرب المحيطين بإسرائيل، وفي أثناء غزو لبنان وقصفها في ١٩٨٢، استطاعت حركة «السلام الآن» أن تقنع عدداً كبيراً من الإسرائيليين بتجاوزات حكومتهم، وبالرغم من أن قادة إسرائيل كانوا قد نجحوا في تقديم حروبها السابقة باعتبارها خطراً على وجود الدولة، فإن الهجوم من جانب واحد على لبنان جعل بعض الإسرائيليين يخرجون على ذلك كما لم يحدث من قبل، وسرعان ما استهدفت «السلام الآن» العناصر الأكثر تشدداً في برنامج الاستيطان، معتبرة - على نحو صحيح - المستوطنين الدينيين والقوميين متناقضين مع رؤيتهم الخاصة لإسرائيل تعيش في سلام مع نفسها على الأقل، وفي غمرة التذمر الدولي الغاضب بسبب الفظائع التي كانت ترتكب في لبنان، حظى أولئك الإسرائيليون الأكثر ليبرالية بالتقدير والمساندة، لاحتكامهم إلى ضمائرهم في وجه اعتداء عسكري وحشي. كان رئيس الوزراء «مناحيم بيجن - Menachem Begin» أنموذجاً أولياً للصقر، وكانت معارضة إستراتيجيته المتطرفة تعنى في الحال أنك «حمامة»^(١).

في وقت لاحق، برزت مرة أخرى المقارنة بين الأكثر والأقل ليبرالية من الإسرائيليين، وعندما أعلن إسحاق شامير Yitzhak Shamir، رئيس حكومة تحالف العمل والليكود من ١٩٨٧: ١٩٩٠، وإدارة الليكود من ١٩٩٠: ١٩٩٢، عندما أعلن عن توسع كبير في برنامج الاستيطان في أوائل التسعينيات، أثار بذلك احتجاجاً دولياً واسعاً، كما أكد أن المراقبين سوف يصنفونه «صقراً» دون جدال. «إسحاق رابين - Yitzhak Rabin» استغل اللحظة بمهارة لكي يعارض سياسة «شامير»، وبذلك أشبع حاجة المعلقين لموازنة نزعة «شامير» القتالية بحمامة إسرائيلية، ومنذ ١٩٩٢ بقي النموذج كما هو: معارضو أوصلو داخل إسرائيل «صقور» - «رابين» و«شيمون بيريز» - وخلفاؤهما «حمام»، وإلى حد كبير كانت الأحداث مسئولة عن هذا الإطار: «رابين» فاز على «شامير» في ١٩٩٢، هذا «انتصار للسلام»، «رابين» و«بيريز» صاغا أوصلو، وهذا هو السلام ذاته، الأكاديمية الملكية السويدية منحت مهندسى أوصلو جائزة نوبل للسلام مكرسة وضعهما باعتبارها «حمام»، «رابين» قتل بيد أحد الخصوم في تجمع حاشد من أجل السلام في تل أبيب، الآن هو شهيد السلام إلى جانب كونه

حمامة، «شيمون بيريز» خسر في انتخابات ١٩٩٦ أمام «نيتانياهو»، هذه «هزيمة للسلام»، والسبب المفترض لانتهيار أوصلو. هذا الفهم للسياسة الإسرائيلية متسق منطقياً ومقنع ويروق لكثيرين، ويُمكننا من الالتزام بأوصلو ومن أن نبني إستراتيجية لاستعادتها: إزاحة «نيتانياهو» من السلطة والعودة إلى «طريق السلام» الذي رسمه «رابين- بيريز»، ولكن لسوء الحظ، يصبح من الزيف ومن الخطر تقديم رؤية مشوهة للسياسة الإسرائيلية عندما يكون المطلوب فحص أولويات إسرائيل ومعتقداتها بكل وضوح.

إسحاق رابين - Yitzhak Rabin

حيث إن «رابين» كان هو أفضل من تم تقديمهم بقوة وبصورة محببة باعتباره حمامة سلام، ربما يكون من المناسب أن نبدأ به عند تناولنا للإسرائيليين «المعتدلين»، وهو الذي جاء إلى صناعة السلام في مرحلة متأخرة من حياته كما كان يقول. وباعتباره أشهر العسكريين في إسرائيل، فقد شارك في حملات ١٩٤٨، ٤٩، ٦٧ وأسهم في العملية التي أسفرت عن ترحيل أكثر من مليون فلسطيني من أرض أجدادهم، ويحسب له أنه حاول أن ينكر ذلك على الأقل في بداية عمله. في جزء من مذكراته، حذفته الرقابة العسكرية الإسرائيلية من الطبعة الأولى، اعترف بأنه قام «بتطهير» المناطق العربية في «الد والرملة» من حوالي ٥٠٠٠٠ من الفلسطينيين المدنيين عام ١٩٤٨، وبأن السكان «لم يغادروا البلاد بإرادتهم»، وبأن جنوده «لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى القوة»، وأن هذا العمل تطلب «نشاطاً دعائياً مطولاً» بعد الأحداث «لشرح» كيف كانت عملية الترحيل «ضرورية»، كما أن بدايات «رابين» - على الأقل - لم تشهد أي جهد لدّ يده نحو الفلسطينيين سوى لكي يدفعهم خارج أراضيهم^(٢).

حتى في الثمانينيات، لم يفعل «رابين» شيئاً يذكر يدل على أنه سيكون فيما بعد بطلاً للسلام والتعايش مع الفلسطينيين، في المرحلة الأولى خدم من عام ١٩٨٤ في حكومة تحالف الليكود والعمل التي قامت بتنفيذ برنامج استيطان ضخم في الأراضي المحتلة، والرجل الذي سيقدم نفسه فيما بعد في داخل إسرائيل وخارجها باعتباره صاحب فكرة تجميد الاستيطان، هذا الرجل كان - بكل سعادة - يلعب دوراً قيادياً في

حكومة تدفع بوجود إسرائيل في الضفة الغربية وغزة ليكون أقرب إلى الدوام، والأسوأ من ذلك أن «رابين» كان هو زعيم الرد القمعي الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية، في ١٩٨٧ وما بعدها، وبينما كانت معظم الانتقادات الدولية لأساليب إسرائيل القمعية من نصيب «إسحاق شامير» رئيس وزراء الليكود، كان «رابين» هو المسئول عن وضع إستراتيجية إسرائيل المتشددة وتنفيذها على الأرض^(٣)، وحتى نهاية عام ١٩٩١ كان الإسهام الرئيسى لـ «رابين» في السياسة الإسرائيلية باعتباره جندياً على استعداد أن يستخدم أية وسيلة كانت، لتقوية قبضة إسرائيل على مكاسبها في ١٩٤٩ وعلى الأراضي الإضافية التي استولت عليها في ١٩٦٧، وبالرغم من أن «رابين» ينتمى للجناح اليسارى في حزب العمل، فمن الصعب اعتباره «حمامة»^(٤).

بدأ ذلك كله يتغير في ١٩٩١ و ١٩٩٢ عندما كانت إسرائيل تقترب من الانتخابات العامة، إلا أن «شامير» بدأ نشاطاً جديداً في اتجاه الاستيطان. «رابين» تولى قيادة حزب العمل، ومستفيداً من تجربته مع الانتفاضة ودروس حرب الخليج، وجدها فرصة لأن يضفى طابعاً رسمياً على سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة وإعادة المناطق الأقل فائدة إلى السيادة الفلسطينية، وكما رأينا سابقاً فإن الانتفاضة كانت قد جعلت الإسرائيليين يدركون جيداً أن احتلالهم للمراكز الفلسطينية المدنية الكبيرة لا يمكن أن يستمر دون تكلفه، بالإضافة إلى حياة ومصادر معيشة كثير من الفلسطينيين. الإسرائيليون أيضاً يمكن أن يموتوا، وإن كان بأعداد أقل بكثير، لكي تستمر قبضة إسرائيل على مدن فلسطينية بالكامل مثل نابلس ورام الله^(٥)؛ فكان «رابين» من الذكاء لكي يرى أن قبضة الحكم الذاتى الفلسطينى فى المدن - وهى قبضة محدودة - تجعل مصالح الإسرائيليين والفلسطينيين متداخلة، وكانت تلك لحظة تحوله إلى قضية «السلام».

قبل أن تخرج أوصلو إلى حيز الوجود، أكد «رابين» أوراق اعتماده بوصفه صانع سلام بوقوفه بحزم ضد مخططات «شامير» الجديدة للاستيطان، ومع تردد «جورج بوش - George Bush» وزير الخارجية «جيمس بيكر» فى تمويل حكومة إسرائيلية عاكفة على التوسع فى المستوطنات، كانت دعوة «رابين» لتجميد الاستيطان سبباً فى إعجاب الرأى العام العالمى به. كان من بين قرارات «شامير» الأخيرة كرئيس وزراء قبل أن يفوز عليه «رابين»، الموافقة على إقامة ١١٠٠٠ مسكن جديد فى الأراضي

المحتلة، تتسع لحوالى ٥٠.٠٠٠ مستوطن، ويبدو من المعقول أن نتوقع أن يقوم «رابين»، وهو المنتخب على أساس برنامج للسلام ومعارضة لسياسة «شامير» فى الاستيطان، أن يقوم بإلغاء قرارات البناء، ويتعامل مع الفلسطينيين كواقع حقيقى، فى رغبة لتسوية الأوضاع ووضع حد للصراع.

الحقيقة أن «رابين» وافق على كل مسكن جديد، ولم يفعل شيئاً لتقليص خطة شامير للتوسع فى البناء^(٦)، كما أعطى إشارة البدء لإنشاء حوالى ١٠.٠٠٠ مسكن جديد فى القدس الشرقية، مرة أخرى على أرض تم الاستيلاء عليها فى ١٩٦٧ واحتلالها خرقاً للقوانين الدولية. هذه الحقائق غير العادية تؤكد عدة أشياء، عندما جلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين فى واشنطن للتفاوض حول الأراضى المحتلة، قبلت الحكومة الإسرائيلية الليبرالية الجديدة، حكومة الحمايم، خطة لتوسيع عملية الاستعمار اليهودى دون تعديل كبير، وإذا كان الفلسطينيون قد وضعوا ثقتهم، بأى درجة، فى الفارق بين الصقور والحمايم فى إسرائيل، فإن أعمال «رابين» أثبتت أن ذلك كان محض هراء، أما العذر المرتبك الذى أبداه رئيس الوزراء الجديد عندما تساعل بعض المعلقين عن معنى إضافة حوالى مائة ألف مستوطن جديد بالرغم من تجميد الاستيطان، كان العذر هو أن تلك العقود كان قد تم التوقيع عليها من الحكومة السابقة ومن الصعب إلغاؤها^(٧). هذا التفسير يشبه القول الأغرب منه، وهو أن «رابين» سوف يعرض اتفاقاً وشيكاً مع الفلسطينيين للخطر، وكذلك أفق سلام بعيد المدى؛ لأنه يخشى غضب صناعة البناء الإسرائيلية، كذلك من الصعب أن نصدق أن إلغاء عمليات البناء الجديدة كانت أكثر تكلفة من تنفيذها، أو أن الولايات المتحدة، التى ربطت معونتها لإسرائيل بنجاح جهود الأخيرة فى وضع حد للاستيطان، ستوقف ذلك^(٨). وليس أمامنا سوى أن نستنتج أن «رابين» بنى هذه المساكن الجديدة؛ لأنه - مثل «شامير» - كان يؤمن، وبكل حماسة، بمستقبل للمستوطنين والمستوطنات فى الأراضى المحتلة.

تأكد ذلك كله بوضوح فى تبريره لأعماله؛ فتجميده للمستوطنات تم فقط بالنسبة للجديد منها تماماً، وليس للمساكن الجديدة، وإنما لتلك التى كانت تبنى على أراض لم يسبق استيطانها أو ليست مجاورة لأراض مستوطنة، أما المستوطنات القائمة بالفعل والتى كانت حكومة «شامير» و«رابين» و«بيريز» الائتلافية قد وازبت على توسيعها فى الثمانينيات، فكان يتم تشجيعها على مواصلة «نموها الطبيعى». وبحلول عام ١٩٩٢

كان قد أصبح هناك كثير من المستوطنات فى الأراضى المحتلة لدرجة أن هذا «النمو الطبيعى» كان يمكن أن يستوعب من ٥٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ مستوطن جديد، وفى هذه المرة كان قد تم إرساء نموذج عملية الاستعمار على نطاق واسع، والحقيقة أنه من الصعب أن نتصور أن تتم عملية التطوير والبناء على نطاق واسع بعيداً عن المستوطنات القائمة بالفعل، وطالما كان المرء ملتزماً بتوسيع المناطق المجاورة، فإن أى تجميد للمستوطنات الجديدة كان بلا معنى^(٩).

هكذا كانت فترة «رابين» فى رئاسة الحكومة هى أكبر مرحلة فى اتساع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة منذ الاستيلاء عليها فى ١٩٦٧^(١٠)، ورغم أنه كان يمكن أن يجادل - بشكل مقبول ظاهرياً - ويقول إن أسلوبه كان مختلفاً عن أسلوب «شامير»، فقد كانت سياسته فى الاستيطان مثل سياسة «شامير» تماماً، وبما أن المستوطنات هى من صميم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فإن مزاعم «رابين» بأنه سيكون حماسة أو صانع سلام حقيقى تبدو - فى إطار رئاسته للحكومة - مزاعم مبتذلة؛ فهو لم يرفض فقط أن يزيل العقبات الرئيسية فى سبيل القيام بترتيبات عادلة مع الفلسطينيين بالنسبة للأراضى، وإنما عمل أيضاً وبكل همة، على وضع عقبات أكثر يمكن أن تُعقّد هذه الترتيبات فى المستقبل، وهكذا يمكن أن توصف تركته، على نحو أكثر دقة، بأنها إرباك لأفق السلام أكثر منها رؤية لتعايش سلمى نسبها إليه الذين قاموا بتأبينه.

الذين مازالوا يحتفلون بذكراه لابد من أن يشيروا إلى منحاه السياسى أو إلى إمكانية إزالة بعض المستوطنات، لو أنه كان قد عاش أطول من ذلك، ويشجبون الصورة التى ترسمه صقراً ويعتبرونها صورة مخادعة، على أنه يجب أن نتذكر أن «رابين» لم يرفض أن يزيل مستوطنة واحدة فحسب، وإنما أقام أكثر من مائة ألف مسكن جديداً على أراض فلسطينية محتلة، وقد حدث ذلك حتى فى أثناء زعمه للفلسطينيين أنه كان صادقاً فى سعيه للسلام، أما عن احتمال أنه كان يمكن أن يكون أكثر راديكالية فى مرحلة تالية من المفاوضات، فليس هناك دليل عليه، بل إن هناك دليلاً دامغاً على العكس. فى كلمته التى ألقاها فى الكنيسيت قبل وفاته بشهر، عندما كان يطلب التصديق على أوصلو الثانية، أعلن «رابين» بكل وضوح أن إسرائيل «لن تعود إلى خطوط يونيو ١٩٦٧» قبل وضع إطار تفصيلى لحل دائم تقبله إسرائيل:

... وهذه هي التغيرات الرئيسية، وليست كلها، التي نتصورها ونريدها في الحل الدائم:

(أ) أولاً وقبل شىء، أورشليم موحدة تضم كلاً من أدوميم Adumim وجيفات زئيف Givat Zehev كعاصمة لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية مع حفظ حق أبناء الديانات الأخرى، المسيحية والإسلام، بالدخول والعبادة في أماكنهم المقدسة طبقاً لتقاليد أديانهم.

(ب) حد الأمان لدولة إسرائيل سيكون مكانه في وادى الأردن، بالمعنى الواسع للكلمة.

(ج) التغيرات التي ستشمل إضافة بيتار Beitara وعفرات Efrat وجوش إترزيون Gush Etzion وغيرها من التجمعات التي يوجد معظمها في المنطقة شرق ما كان يعرف بـ «الخط الأخضر» قبل حرب الأيام الستة.

(د) إنشاء وحدات من المستوطنات في يهودا - Judea والسامرة Samaria مثل تلك الموجودة في جوش قطيف Gush katif^(١١).

طلب «رابين» الواضح امتد بالفعل إلى كل مستوطنة من المستوطنات القائمة، ولم يقدم أى تنازل من أى نوع للمطالب الفلسطينية بأن يخلى المستوطنون الأرض المحتلة، كما أكد أن حدود إسرائيل الجديدة، بموجب اتفاقية أوسلو، ليست مع فلسطين وإنما مع الأردن: وإشارته إلى «أورشليم موحدة» تشمل أراضى بعيدة في اتجاه الشرق من الحدود الحالية مع الضفة الغربية مقسمة إلى جزأين: المناطق الوسطى من الضفة الغربية والمستعمرة تحت اسم مستوطنات جوش إترزيون Gush Etzion تدخل رسمياً في إسرائيل، وحتى المستوطنات المكشوفة في جوش قطيف Gush katif تحظى بتأكيد الحماية الدائمة من «رابين». هذا أوضح وأدق وأحدث انطباع عن مفهوم «إسحاق رابين» للسلام، وهو لا يقدم أى أساس يجعلنا نعتقد سواء كان حمامة سلام، أو أنه كان يمكن أن يتوصل إلى اتفاق عادل مع الفلسطينيين، وبهذا الاعتبار لم تكن عملية أوسلو تحولاً متأخراً نحو قضية السلام، وإنما كانت تتويجاً لعمله طول حياته.

رغم أن ظروف موت «رابين» أكدت ارتباطه الوثيق بقضية السلام، يبقى خصمه وشريكه لمدة طويلة «شيمون بيريز» أشهر «حمامة» في إسرائيل، وبينما كان «رابين» يحتفظ بشهرته كجندى أولاً حتى في أثناء عملية أوسلو، نجد أن «بيريز» كان يقدم نفسه كرجل نولة وأحياناً كفيلسوف، وكانت شراكتها تقدم باعتبارها تجمع بين أفضل ما في العالمين: تعامل «رابين» القوى، جنرال الجيش الإسرائيلي موضع الثقة، وبعد نظر ورؤية «بيريز» المدني الجانح للسلام^(١٢). بعد اغتيال «رابين» في نوفمبر ١٩٩٥ أعاد «بيريز» تأكيد أسلوبهما المشترك في العمل وتعهد بمواصلة عمل «رابين» في أثناء فترة رئاسته للحكومة، وكانت خسارته بفارق ضئيل في يونيو ١٩٩٦ في نظر الإعلام الدولي ضربة قاصمة لعملية السلام، والآن كانت إسرائيل محرومة من ميزة إخلاص «بيريز»، ومضطرة للاعتماد على خصمه «نيتانياهو».. الصقر^(١٣). وكما كان «بيريز» نفسه قد حذر في مذكراته **Battling for peace** حدثت «فجوة تتأوب أيديولوجية واسعة» بين العمل والليكود، وكان من الممكن لهزيمة «بيريز» أن تمثل خطراً كبيراً على توقعات السلام الدائم^(١٤).

صورة «بيريز» ليست أكثر دقة من صورة «رابين»، ورغم أنه من الصحيح أن «بيريز» كان يستخدم لغة السلام أكثر من أي زعيم إسرائيلي آخر، وكان أكثر استعداداً لتلبية بعض مطالب الفلسطينيين من أسلافه كرئيس للوزراء، فإنه لم يقدم لهم شيئاً تستطيع إسرائيل أن تعيش بدونه، ومثل «رابين» كانت رؤيته لأوسلو هي أنها عملية لفك ارتباط تدريجي بين إسرائيل وتلك الأراضي المحتلة التي لا تحقق خطط إسرائيل في الاستعمار أو تخدم احتياجاتها الأمنية، كما كان يرى أن المستوطنات الموجودة بالفعل لابد من أن تبقى كلها، حتى لو حال ذلك دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، واستجابة للطرح الخطأ، وهو أن أوسلو قد أجبرت المستوطنين على التخلي عن منازلهم، أكد «بيريز» في الكنيست أن رؤيته للسلام متفقة مع فكرة الاستيطان الدائم:

الإجابة الواضحة هي أنه لم يُطلب من أحد أن يتخلى عن منزله، وعلى عكس كامب ديفيد أجرينا مفاوضات لا تتطلب إخلاء ولو مستوطنة واحدة، الصرح الضخم الذي نقوم ببنائه قائم على تغير في العلاقات،

وإذا كان الطرفان يريدان أن يطورا علاقتهما فإن المشكلة برمتها سوف تتخذ شكلاً جديداً، لا بد من أن يخلى الحقد مكانه لصوت العقل، لو تحسنت العلاقات فلن تكون هناك مشكلة، وإذا استمرت كما هي فلن يكون هناك حل^(١٥).

لم يكن «بيريز» مهندساً لمفاوضات «الأرض مقابل السلام» كما تسمى، وإنما لشكل مخادع من الدبلوماسية يبحث عن تغيير في «العلاقات وليس في المواقع»، وهو بهذه العبارة البسيطة يعبر عن تردده في تقديم التنازلات الحقيقية الضرورية لسلام مستقر. كيف يمكن أن تقنع السلطة الفلسطينية شعبها أن يقلبوا عداهم لإسرائيل إلى النقيض، إذا كان «بيريز» يبسط ويقنن الاحتلال الواسع للأراضي الفلسطينية؟ أساس الصراع كله ضم إسرائيل العدوانى «للمواقع»، ومع ذلك كان «بيريز» يحاول أن يقلل من أهمية هذا السبب الأولى ليعطى صوت صناعة السلام على صوت الأفعال، ولذلك لم تكن النتيجة أساساً ذات أهمية للتسوية، وإنما كانت قوقعة فارغة، خالية من أى تدابير عملية ضرورية لاتفاق حقيقى.

وبجانب سمعته المضللة بوصفه حمامة سلام، عُرف «بيريز» أيضاً بأجندة اقتصادية محددة لإعادة تشكيل العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ورغم أنه سعى للإبقاء على المستوطنات لم يكن مستريحاً لخط تقسيم غير محدد بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية، كان يريد بدلاً من ذلك رسم خطوط فصل جديدة، وأن يوقف تدفق الحركة من المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل، والتي كانت نتيجة لاعتماد الاقتصاد الفلسطينى تماماً على سيده الإسرائيلى. كان عشرات الألوف من الفلسطينيين يتدفقون إلى إسرائيل كل يوم للعمل فى المصانع الإسرائيلية، وكان بعضهم - بشكل غير قانونى - يمضى الليل فى العمل لمضاعفة أجورهم الهزيلة، وحيث إن «بيريز» كان قد تعهد بفصل فعال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خطط بدلاً من ذلك لنقل المصانع الإسرائيلية إلى الحدود بين إسرائيل ممتدة، ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى الجديدة على أمل ألا يؤثر عدم رضا الفلسطينيين عن أوصلو على فرص الاقتصاد الإسرائيلى أو أمن مدنها الرئيسية.

وبصرف النظر عن كون هذا الحل مشابهاً لمصانع جنوب أفريقيا البيضاء، واضطرار العمال السود إلى العمل بأجور متدنية في مصانع البيض، فإن مسار أوسلو قد أثبت أن: حتى هذه الصيغة من التعايش المزعوم غير ممكنة، وكما سنرى في الفصول القادمة فإن إسرائيل اختارت أن تستورد عمالة غير فلسطينية من أوروبا وآسيا لتحل محل قوة العمل الفلسطينية، وبقيت «المناطق الصناعية» وهماً في ذهن «رابين». الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في أثناء أوسلو، بما في ذلك حكومة «رابين»، كانت تفرض عمليات إغلاق على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتمنعهم من العمل داخل إسرائيل، وهكذا فإن حلم «بيريز» بشرق أوسط «متقدم اقتصادياً وعادل سياسياً» لم يتحقق منه شيء^(١٧).

أكثر من أي سياسي إسرائيلي آخر، يحتاج «شيمون بيريز» إلى دراسة دقيقة؛ فأحاديثه مشربة دائماً بإشارات ليس فقط إلى فوائد ومزايا السلام مع الفلسطينيين وإنما إلى متضمناتها الأخلاقية كذلك، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٥ بعد التوقيع على أوسلو الثانية مباشرة، أعلن «بيريز» أن إسرائيل قد «اتخذت الخيار الأخلاقي وهو ألا تهيمن على شعب آخر»^(١٨)، وبعد شهر واحد كان يقدم قضية أوسلو في الكنيست على نحو أقوى: «لقد كسبت إسرائيل التحرر الأخلاقي، وكسب الفلسطينيون الحرية الديمقراطية»، وفي الحديث نفسه صب هذا المعنى في نموذج غزة:

لقد استطاعت إسرائيل أن تمسك بالمبادرة السياسية وتعود إلى ذاتها الأخلاقية والسياسية، غزة في الواقع تبدو أفضل من غزة التي تصفها الاتفاقية، جنودنا ليسوا في حاجة للمخاطرة بحياتهم، وقذائف الكاتيوشا لم تعد تنطلق من غزة إلى مستوطنات أشكلون Ashkelon أو كريات جات Kiryat Gat، وإسرائيل بدون قطاع غزة هي أكثر إسرائيلية، وأقوى من إسرائيل مثقلة بغزة»^(١٩).

المشكلة الوحيدة مع هذه الفكرة العاطفية هي أن إسرائيل ليست «بدون قطاع غزة»، وإنما ما زالت تستحوذ على حوالي ٣٥٪ منه، وحتى رغم اعتراف «بيريز» في مذكراته «إن سيطرتنا على غزة كانت خطأ شنيعاً مستمراً»، وأنه «نادم في الواقع على

إقامة أية مستوطنات يهودية هناك»، رغم ذلك نجد أنه حارب هو و«رابين» في ١٩٩٤ للحفاظ على نفوذ الجيش الإسرائيلي، وبالطبع لضمان «الوجود الشنيع المستمر» لكل مستوطن إسرائيلي^(٢٠). هذه الحقيقة تسقط تماماً من مذكرات «بيريز»، وبالطبع يحل محلها تقديره «للخصال الحميدة» لشعب غزة كما جاء في إحدى «رحلاته البحرية الممتعة التي لا تنسى» مع صيادي غزة. (ويحتار المرء ما إذا كانت تلك الرحلات قد تمت قبل أو بعد التضييق المنظم على هؤلاء الصيادين أنفسهم، والقيود المفروضة عليهم من قبل حكومة العمل أي حكومة «بيريز» نفسه)^(٢١).

وإذا كانت تبجحات «بيريز» نفسها تجبرنا على مواصلة تحليلنا لإنجازاته في المجال الأخلاقي، يبقى من الصعب تجنب الإشارة إلى نفاق تصريحاته العلنية عن موضوع غزة ودفاعه عن المستوطنات الإسرائيلية الأخرى، جنباً إلى جنب تأييده لفكرة «الأرض مقابل السلام». تصريحه السياسي الأخير، على أية حال، وصل إلى أغوار بعيدة من القصور الأخلاقي: عملية «عناقيد الغضب»، قصف «بيريز» للناس والبنية التحتية في لبنان في ١٩٩٦، كان من نتائجها مقتل ما لا يقل عن مائتي شخص من المدنيين وإجبار حوالي نصف مليون شخص على ترك منازلهم^(٢٢)، ومرة أخرى تم تدمير الاقتصاد والبنية التحتية اللبنانية، ووجدت إسرائيل نفسها محل انتقاد من المجتمع الدولي، كما أن قصف الجيش الإسرائيلي لمبنى الأمم المتحدة في «قانا» في ١٨ يناير أحدث رد فعل عنيفاً. منظر حوالي مائة شخص وقد دفنوا أحياء أو تحولوا إلى أشلاء، وهم يحملون إلى خارج مبنى يرفع العلم الأزرق للأمم المتحدة، هذا المنظر دفع الكثيرين لإعادة تقييم مزاعم شيمون «بيريز» الحمائية^(٢٣). وعلى أية حال، كان رئيس الوزراء الجديد أكثر حماقة في الكنيست بعد أيام قليلة، وهو يفاخر بشكل فج بدقة الجيش الإسرائيلي الأشبه بدقة الجراح، وينحو باللائمة على المقاومه اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، ويعتبرها المسؤولة عما حدث في قانا:

العملية تعتمد على استخدام أسلحة حديثة ودقيقة، وهي تُظهر تفوق قوات الدفاع الإسرائيلية من الناحية البشرية والتكنولوجية والحركة والذكاء وتوجيه الضربات الدقيقة والمحكمة... مأساة قانا - وأي ضرر آخر حدث للمدنيين - هي قبل كل شيء مأساة إنسانية، ونحن في غاية

الأسف من أجلهم، ولكننا نعلم أن ذلك لم يكن مقصوداً، ولم يخدم أهدافنا، وهو على العكس من طبيعة العملية تماماً^(٢٤).

بالنسبة لمعظم المراقبين، كان القصف العشوائي لـ«قانا» متسقاً مع «طبيعة العملية»، وبالرغم من أن الأمر كان قد أُغلق بالنسبة لـ«بيريز»، فإن لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن توصلت في النهاية إلى أن الهجوم الإسرائيلي لم يكن نتيجة أى خطأ، وبفضل شجاعة أحد جنود الأمم المتحدة الذي قام بتهريب شريط فيديو يصور القصف إلى الصحافة، كان بالإمكان رؤية طائرة أمريكية بدون طيار - وبوضوح - فوق قاعدة الأمم المتحدة في أثناء الهجوم وهي توجه قصف المدفعية على المجمع^(٢٥)، وإلى جانب امتلاك الجيش الإسرائيلي للتفوق البشرى والتكنولوجيا على الشعب اللبناني الذي كان تحت القصف، فإن الجيش الإسرائيلي، بتوجيهات من بيريز، استغل تفوقه العسكرى الكبير لى يحول مائة من المدنيين الأبرياء إلى أشلاء، بينما كانوا يحتمون بأحد ملاجئ الأمم المتحدة، وبالرغم من أن هذا - بالتأكيد - يثبت «تفوقاً تكنولوجياً»، فإنه من الصعب أن نجد فى هذا الفعل أية ذرة من الإنسانية^(٢٦).

لو أن «شيمون بيريز» انتصر على «بنيامين نيتانياهو» فى انتخابات ١٩٩٦ كما كان يتمنى كثير من المراقبين الدوليين لما حدث أى تقدم فى قضية السلام؛ لأن سجل «بيريز» يوحى بذلك؛ فقد رفض أن يتحرك ضد مشروع الاستيطان، وبذلك يؤكد أن أى أرض يتم التنازل عنها للفلسطينيين ستكون ممزقة وبمساحات صغيرة، نموذجاً لإعادة النشاط للاقتصاد فشل تماماً وتوقعاته لنشاط اقتصادى إسرائيلى تبددت، ثم إن قصفه للبنان شكك فى قدرته على قيادة إسرائيل بعيداً عن ماضيها، نحو علاقة أكثر أخلاقية بجيرانها فى المستقبل، ورغم أن «بيريز» كان يتوق - بكل تأكيد - إلى أن يمجده التاريخ باعتباره رجل سلام، فإن أعماله تدمغه بأنه «صقر» مثل «نيتانياهو» فى معظم قضايا الخلاف مع الفلسطينيين، وكون «نيتانياهو» لم يرفض إطار عمل أوسلو الذى أورثه «رابين» و«بيريز» إياه، فإن ذلك يؤكد درجة الإجماع فى التوجه السائد فى السياسة الإسرائيلية، ويدحض الافتراض الشائع بأن حكومة جديدة برئاسة «بيريز» كان يمكن أن تتمخض عن سلام دائم. وبعد عملية التقييم هذه لكل من «رابين» و«بيريز» لابد من أن يستمر بحثنا عن حماسة حقيقية!

بعد رابين / بيريز: مستقبل اليسار الإسرائيلي

كلاهما - «رابين» و«بيريز» - غادر المشهد السياسي، ولكن خلفاءهما من قيادات حزب العمل تم تقديمهم في إطار المصطلحات نفسها تقريباً^(٢٧)، «إيهود باراك Ehud Barak» الزعيم الجديد للحزب رئيس أركان الجيش، والذي يقدم نفسه باعتباره جندياً، تحول إلى صانع سلام في قالب «رابين» نفسه، ونائبه «يوسى بيلن- Yossi Beilin» يتبنى دور «بيريز» نفسه بعد أن لعب دوراً مهماً في تطوير أوسلو، ويبدو رجل دولة أكثر منه جنرالاً، والاثنان في معارضتهما لـ «نيتانياهو» لا يمثلان أى تغير حقيقى عن موقف «رابين» و«بيريز». ليست هناك مبادرات جديدة، ولا تنازلات رئيسية، ولا اقتراب من أى نوع من الفلسطينيين، وهكذا تكون أوراق اعتمادهما كحمائم خاضعة للمنهج النقدى نفسه الذى تناولنا به معلمهم سابقاً.

إيهود باراك»، مثل «رابين» يدافع عن حق المستوطنين فى البقاء فى الأراضى المحتلة، ومثل «رابين» يتصور كياناً فلسطينياً خاضعاً لشروط برنامج الاستيطان الحالى (مع إمكانية «نموه الطبيعى» بطبيعة الحال):

لن نعود إلى حدود ١٩٦٧، نحن نتوقع أن يكون معظم الإسرائيليين فى الضفة الغربية تحت سيطرتنا حتى بعد الوصول إلى اتفاق حول الوضع النهائى^(٢٨).

وكما لخص «باراك» الأمر، فإن دولة فلسطينية ضعيفة على هذا النحو، من الصعب أن تكون ذات سيادة، سياسياً أو اقتصادياً، وبذلك يكون تصوره لوضع نهائى بالنسبة لفلسطين يعتمد على اندماجها مع بولة خارجية ذات سيادة وهى الأردن:

وأنا شخصياً أعتقد أن الحل الصحيح هو وجود نوع من الاندماج بين الفلسطينيين والأردنيين قبل أن نقوم بالخطوات النهائية فى المفاوضات أو نقرر نوع العلاقات التى يجب أن تكون، كما أفضل اتحاداً كونفيدرالياً بين الفلسطينيين والأردنيين ككيان يمكن أن نتعامل معه، ولكن الأمر متروك لهم^(٢٩).

كانت أعين القادة الإسرائيليين على الأردن منذ فترة طويلة، عندما أغرقت عمليات طرد الفلسطينيين فى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ - على يد إسرائيل - الدولة المجاورة

بالسكان، لدرجة أن أصبح الهاشميون أقلية بها، و«باراك» مثل الكثيرين ممن سبقوه، لا يتمنى أكثر من إضفاء الصفة الرسمية على ارتباطات الفلسطينيين بالأردن؛ حيث إن وضعهم كلاجئين قد يتأثر^(٣٠)، وهو يريد أن تكون الأردن وطناً للفلسطينيين؛ لأن إسرائيل قد احتلت أراضيهم الأصلية، ولو استطاعت أوصلو أن تقنع القيادة الفلسطينية بالدخول في اتحاد كونفيدرالى مع الأردن، فسوف ينزاح عن كاهل إسرائيل عبء إنكار مسئوليتها عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين خلقتهم في عمرها القصير. وكما يشير «باراك»، فإن من المهم أن يبدو هذا القرار كأنه «متروك لهم» في حال إذا ما رأى المراقبون المشككون أن إسرائيل تقوم بتدبير رفض نهائى ودائم لحقوق اللاجئين في ظل القانون الدولى^(٣١).

حلم «باراك» الأردنى، لا يوحى بأنه سوف ينحو منحى «حمائياً» لو أن حزبه عاد إلى السلطة، والمثير للدهشة أن منافسه الرئيسى «بنيامين نيتانياهو» يشاركه المخطط نفسه؛ فقد كتب كثيراً عن وثيقة صلة الأردن بقانونية المطالب الفلسطينية وتصوره لحل عادل للصراع يبدو غريباً مثل تصور «باراك»:

أرض فلسطين تضم الدولتين الحديثتين الأردن وإسرائيل، وهى كبيرة بما يكفى لكى تسع دولة يهودية صغيرة وهى إسرائيل، ودولة كبيرة لعرب فلسطين وهى ما تسمى الآن بـ «الأردن»، وجود «دولتين» هو الحل لصراع بين شعبيين.

بهذا التوافق بين «باراك» و«نيتانياهو» على المسار المطلوب لأوصلو، من الصعب أن نتطلع بأى تفاؤل لعودة حزب العمل إلى السلطة، وإذا كان هناك حل أكثر عدلاً من الجانب الإسرائيلى، فلن يكون نابعاً من الأحزاب الرئيسية فى المستقبل القريب.

مع الاستمرار فى النظر نحو اليسار، والتحرك فى داخل جماعات السلام على أطراف المجتمع الإسرائيلى، بالإمكان أن نرى تحسناً ضئيلاً فى موقف «العمل» وإن كان لا يوجد أى سبب مباشر للأمل، حزب ميرتز Meretz يقع على حافة الجدل السياسى المقبول فى إسرائيل، وأعضاؤه يقاومون إساءات وتهديدات كثير من الإسرائيليين الذين يجدون درجة تعاطفهم مع الفلسطينيين غير مقبولة^(٣٢)، ورغم أنهم حصلوا على ٩ مقاعد فى انتخابات الكنيست فى مايو ١٩٩٦، لا يمكن اعتبارهم قوة

رئيسية فى السياسة الإسرائيلية. راديكالية «ميرتز» تعتمد على اقتراحهم بإزالة عدد من المستوطنات على الأقل، وإعادة تسكين المستوطنين داخل إسرائيل ١٩٤٩، وبالرغم من أن «ميرتز» يدعى أنه «يعارض تماماً» الاستيطان فى الأراضى المحتلة، فإن البرنامج الأخير للحزب يعلن التزامه بـ «إزالة المستوطنات الصغيرة والمتفرقة» فقط^(٢٤)، وهذا الوعد لا يشمل مستوطنات "Efrat" و "Ariel" و "Ma'ale"، وهى أكبر مستوطنات الضفة الغربية^(٢٥)، وبالمثل فإن «ميرتز» ليس مؤهلاً للاستجابة أو الرد على مطلب فلسطينى رئيسى: شكل من السيادة على القدس. ومع الوضع فى الاعتبار الامتداد الكبير للمدينة فى ظل الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٦٧، يصبح من الضرورى أن يكون هناك شكل من السيطرة السياسية المشتركة من أجل حل مستقر، وذلك بقيام دولتين. التوسع الإسرائيلى فى القدس «كعاصمة موحدة» لها، قسم الضفة الغربية إلى جزأين واستبعد الفلسطينين من قاطرة حيوية نحو سيادة اقتصادية فى المستقبل، وحتى مع الافتراض بأن «ميرتز» قد يستطيع أن يوسع قاعدة تأييده، إلا أن غياب هذا الحق بالنسبة لفلسطين جديدة يمكن أن يهدد أفق أى اتفاق سلام على نحو خطير^(٢٦).

الحيرة نفسها أمام موضوع القدس قد استولت على حركة «السلام الآن» التى تواصل فهرسة التوسع الاستيطانى خارج «القدس الكبرى»، إلا أنها حذرة من إزعاج أكثر من ١٥٠٠٠٠ مستوطن فى المناطق الفلسطينية شرقى المدينة. الحماسة التى تبديها الحماة مثل «السلام الآن» فى تأييدهم لحل يعتمد قيام دولتين، هذه الحماسة لا تجاريتها عملية تقويم عادلة للأمور المتعلقة بالأراضى حسب هذا التصور، وخطاب «السلام الآن» يشبه إلى حد كبير التوجه العام لبرنامج حزب العمل، بينما برنامج الاستيطان مستمر^(٢٧). تحليل أوراق أوسلو، إن كان هناك شىء يمكن تحليله، يبدو أنه دفع ببعض أشهر الليبراليين الإسرائيليين ناحية اليمين. «عاموس عوز - Amos Oz» على سبيل المثال، الذى لمع كثيراً فى صورة «ضمير إسرائيل الجديدة» رد على اتفاق الخليل فى ١٩٩٧ الذى أبقى على الجيب الاستيطانى فى قلب المدينة الفلسطينية، بتزكية إقامة مستوطنة بديلة يقيم فيها نشطاء السلام الإسرائيليون.

الآن، وقد قبل الفلسطينيون - طبقاً لاتفاقية أوسلو بوجود جزء يهودى فى الخليل - فدعنا نحن الحماة نجده، دع الإسرائيليين من

أتباع السلام الآن، والجماعات الراشدة التي تعمل من أجل السلام
وحمام الحركة الدينية، دعمهم يتناوبون الإقامة في الحي اليهودي في
الخليل^(٣٨).

مع الوضع في الاعتبار الذكرى التي ما زالت حية لمجزرة «باروخ جولدشتاين-
Baruch Goldstein» والتزام «عوز- Oz» الطويل بحل مفترض وهو قيام دولتين، فإن
هذه الخطة لتوطين «حمائم» تبدو شديدة الغرابة بالرغم من أنها تكشف عن أزمة
وارتباك حركة السلام في إسرائيل، وخطأ «عوز» مثال على الخطر الأوسع الذي يهدد
كل الجهود المبذولة لإيجاد مخرج من هذا المأزق: إن الخلط بين أفراد لا خلاق لهم
وأعمال مبتذلة يعنى العماء عن رؤية السبب الجذرى للمشكلة. ليست أيديولوجية
مستوطنى الخليل وحدها الخطأ، وإنما الخطأ هو وجودهم ذاته فى داخل مدينة تضم
١٢٠٠٠٠ فلسطينى، واستبدالهم بإسرائيليين أكثر ليبرالية لن يكون له أثر على الخلاف
الرئيسى، وهو أن أى استيطان هو عمل غير قانونى وعبء كره على فلسطينى الخليل،
وبالمثل فإن «بنيامين نيتانياهو» ليس هو الذى يعوق قيام سلام حقيقى، وإنما أعماله
كرئيس للوزراء، ولو اقترح أحد إزاحته من المنصب مع قبول كل سياساته تجاه
الفلسطينيين فليس هناك احتمال لأن يبدو سلام الحمام مختلفاً عن سلام الصقور.

مصرع «رابين» أخر قضية السلام، ولكن ليس بسبب افتقاد حكمته فى
السنوات الصعبة القادمة؛ فقد كان اغتياله بالغ الضرر لأنه أجّل الجدل حول التقدم
الذى حققه وقيمه رؤيته السياسية، وكثيرون داخل وخارج إسرائيل من المتعاطفين مع
فكرة السلام كانوا عاجزين عن الرؤية عبر الظل الذى تركه «رابين» على خلفائه، وعن
التعامل نقدياً مع سياساته. وكما رأينا، فإن برنامج «رابين» لم يكن يعتمد على سلام
عادل ودائم، وإنما على ضم أجزاء كبيرة من الأراضى المحتلة، بالإضافة إلى
المستوطنات، إلى إسرائيل. و«رابين» مثل أية شخصية سياسية بارزة أخرى فى
السياسة الإسرائيلية، لم يستطع أن «يتمخص» عن أية شىء سوى المشروع المتواضع
«الأرض مقابل السلام»، وبالتالي فإن سياسته لم تسفر سوى عن القليل من السلام،
كما اكتشف «شيمون بيريز» فى الأشهر الأولى من ١٩٩٦.

بصرف النظر عن كونه الشرير في مواجهة بطل «رابين»، كان سلوك «بنيامين نيتانياهو»، منذ أن أصبح رئيساً للوزراء، متطابقاً تماماً مع أهداف «رابين» و«بيريز»؛ فعندما اصطدم بالفلسطينيين كما حدث حول افتتاح مدخل جديد للنفق تحت القدس القديمة في سبتمبر ١٩٩٦، أو حول بناء مستوطنات في القدس الشرقية في ١٩٩٧، كان ذلك في سياق التوجه الرئيسى للأفكار السياسية الإسرائيلية. وحيث إن القدس - بكلمات «رابين» - هي «عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة»، و«تحت سيادتنا إلى الأبد» كما صرح «إيهود باراك» مؤخراً، أو حتى «عاصمة إسرائيل التي لا تتجزأ» كما يقول برنامج «ميرتز» اليساري؛ حيث إن هذا هكذا، فما الذي يمنع إسرائيل من فتح العدد الذي تريده من الأنفاق، أو أن تبني حيثما تريد؟ مستوطنات «حارحوما» و«رأس العمود» ككلاهما داخل نطاق القدس الموسعة، و«حارحوما» وافقت عليها حكومة «رابين» كما أوضح «نيتانياهو» ساخراً بعد شلال النقد الذي وجه لبناء المستوطنة الجديدة، قائلاً إن بناءها كان يمكن أن يثير استياء رابين!^(٢٩)

اعتبار «نيتانياهو» مسئولاً عن فشل أوسلو فيه تجاهل للدليل الواضح على الإجماع الواسع في السياسة الإسرائيلية حول مسار العمل الذي اتخذه «نيتانياهو»، ومن الغباء أن نعزو فشل أوسلو لفوزه في انتخابات مايو ١٩٩٦، مثلما سيكون من الخطأ أن نقول إن الأحداث التالية كان يمكن أن تتخذ مساراً مختلفاً لو أن «بيريز» كان قد فاز على منافسه. إن مشكلة السياسة الإسرائيلية ليست في الأفراد ولا حتى في برامج الأحزاب، المشكلة كامنة في سلسلة من الافتراضات الأعمق عن شرعية برنامج الاستيطان، واستمرار ضم إسرائيل للقدس الشرقية الفلسطينية، وإلى أن يتم تحدى هذه الافتراضات، الأمل ضئيل في انبثاق سلام أفضل، بصرف النظر عن كون السياسيين حمماً أو صقوراً.

الفلسطينيون وأوسلو

بالرغم من أننا استعرضنا حتى الآن عملية أوسلو في إطار الأهداف والسياسات الإسرائيلية، فلا بد من أن نواجه قضية علاقة الفلسطينيين باتفاقيات السلام، إذا كنا نريد أن نفهم حجم فشل أوسلو، بداية وقبل أن نقدم قائمة بمختلف السبل التي استهانت بها أوسلو بالشعب الفلسطيني ومطالبه على نحو كارثي، قبل ذلك

لا بد من التفكير فى كيفية وأسباب تورط القيادة الفلسطينية فى عملية السلام فى المقام الأول، وإلى أى درجة يمكن اعتبار الشعب الفلسطينى مسئوفاً عما حدث له.

كما رأينا سابقاً، أخفت أوسلو جيداً حقيقة ضرورة من أجل فهم صحيح للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين: الطرفان لم يدخلوا المفاوضات كأنداد أو على أى نحو من المساواة، ورغم أنه يمكن القول بأن الانتفاضة كانت قد أعادت للشعب الفلسطينى كبرياءه وشرفت مقاومته، فإنه كان لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلى، الفلسطينيون لم يكن لديهم جيش ولا بحرية ولا قوات جوية، إسرائيل كانت تتباهى بقوات مسلحة جيدة التدريب وعلى أعلى مستوى من التقدم التكنولوجى فى العالم. فى مقابل ترك الإسرائيليين للأراضى المحتلة، ليس لدى الفلسطينيين ما يقدمونه سوى التوقف عن رمى الحجارة. من ناحية أخرى يمكن أن تعرض إسرائيل على الفلسطينيين عدة خيارات تصل إلى، وتتضمن، دولة مستقلة، وهى تمتلك القوة لفرض أى خيار بموافقة أو دون موافقة الفلسطينيين. القوة المحتلة لم تُجبر على الخروج، ولكنها كانت تترك الأرض برغبتها وبشروطها، وربما يكون أبسط تفسير لسبب دخول الفلسطينيين عملية سلام ضارة كهذه هو أنه لم يكن أمامهم خيار آخر، كما لم تكن لديهم أية قوة أو وسيلة تنجز محادثات السلام لصالحهم بعد أن بدأت^(٤٠).

بالنظر فى المحادثات الباكورة بين الطرفين، حتى فى إعلان المبادئ فى ١٩٩٣، يمكن أن يلتبس المرء العذر للمفاوضين الفلسطينيين فى تفاؤلهم آنذاك، بالرغم من أن أوسلو كانت أقل من توقعاتهم. وبصرف النظر عن كلمات الاتفاقيات نفسها، كان الطرفان (والوسيط الأمريكى للاتفاقيات) يشيران إلى «الروح»، بالإضافة إلى خطاب أوسلو، بما يوحى بأن الطرفين سيكونان ملتزمين بما هو أكثر مما تم التعبير عنه حرفياً وبمسئوليات كثيرة مختلفة^(٤١). وحتى بالرغم من أن التفسير الأمريكى الإسرائيلى للقرار رقم ٢٤٢ لم يضمن انسحاباً كاملاً من الضفة الغربية وغزة، كانت هناك آمال بأن إسرائيل، مع الوقت، سوف تقبله، ولم يستبعد الفلسطينيون هذا الاحتمال، إلا بعد أن تبين لهم بالدليل أن بناء المستوطنات كان مستمراً فى أثناء عملية أوسلو: كان على «رابين» أن يثبت لهم أن فهمه لـ«روح» أوسلو لا علاقة له بفهمهم.

ويعيداً عن سوء الفهم البريء، أدخلت إسرائيل عدة عوامل في الموقف التفاوضي كان القصد منها الإضرار بالفلسطينيين، من اليوم الأول لمصادات السلام في مدريد وواشنطن؛ حيث رفض الإسرائيليون فريقاً فلسطينياً صعب المراس، وراحوا يبحثون عن بديل مطاوع لين العريكة، كان الإسرائيليون مسيطرين على شريكهم في التفاوض. وحيث إن الطرفين كانا مجتمعين - لأن إسرائيل أرادت ذلك - لإقرار ظروف انسحاب إسرائيلي محتمل، فلا يثير الدهشة أن تحاول إسرائيل أن تنظم الوفد الفلسطيني لمصلحتها، أكثر الأمثلة وقاحة على ذلك، جاء مع الانتخابات الفلسطينية في يناير ١٩٩٦ التي قدمها «رابين» باعتبارها تنازلاً إسرائيلياً كبيراً من جانب إسرائيل في أوصلو الثانية، ورحب بها المجتمع الدولي كخطوة عظيمة من أجل الحرية والديمقراطية في المنطقة، وأجريت الانتخابات لاختيار رئيس ومجلس تشريعي، وأدلى الفلسطينيون بأصواتهم للجهاز الجديد، إلا أن أوصلو الثانية اختارت بعناية ألا يكون هناك توازن بين الجانبين، وإنما تضع «التشريعي» تحت رحمة «التنفيذي» بالكامل. كان على «عرفات» أن يسيطر على السلطة الفلسطينية بواسطة من عينهم بون انتخاب، والمجلس التشريعي أكثر قليلاً من مجرد مجلس للكلام^(٤٢)، أدلى الفلسطينيون بأصواتهم لكل من الرئيس والمجلس، ولكن الأخير لم يكن له تأثير من أي نوع على أهم قضية تواجه الفلسطينيين وهي عملية السلام. وحيث إن نتائج اتفاقيات أوصلو شجعت على المزيد من النقاش والجدال بين الفلسطينيين، فإن أوصلو الثانية فرضت عليهم نظاماً «ديمقراطياً» همّش الحوار البرلماني ومنح امتيازات للسلطة التنفيذية، وكنتيجة مترتبة على بنية أوصلو تم قمع المعارضة الداخلية لسياسات «عرفات»، وهكذا تم خلق تعددية الآراء الفلسطينية تجاه أوصلو، عندما أصبحت مهمة^(٤٣).

انتخابات الرئاسة في ١٩٩٦ أكدت صيغة معينة في السياسة الإسرائيلية، نقلت «ياسر عرفات» من خانة العدو اللدود والإرهابي إلى خانة شريك إسرائيل والراغب في أن يكون رجل دولة، وبعد عقود من كونه رمزاً لمقاومة إسرائيل، لم يكن مفاجئاً أن يختاره الفلسطينيون ليكون أول رئيس لهم، إلا أن إسرائيل باستعدادها للاعتراف بـ «عرفات» زعيماً شرعياً للفلسطينيين قد حولت خصمها السابق إلى علاقة تبعية، وبعد موافقته على عملية أوصلو اكتسب عرفات قبولاً على المسرح الدولي بالإضافة إلى الشهرة والدفء نتيجة وضعه الجديد، وكان ذلك كله يعتمد على إذعانه المستمر في

عملية من إملاء إسرائيل. لو وقف في وجه الإسرائيليين لأوقفوا ترتيباتهم الخاصة بالحكم الذاتي للفلسطينيين وأعادوه إلى المنفى، وربما إلى ما هو أسوأ، وإذا قبل ما هو معروض فلسوف يزدريه شعبه. ولذلك وجد من الضروري أن تجرى المفاوضات سرّاً، وأن يقمع المعارضة الداخلية لأسلوبه في تناول عملية السلام، وبعد أن قامر بشرعيته في الداخل والخارج على عملية أوصلو، لم يكن على استعداد، أو لعله لم يكن قادراً على التمرد على العيوب الأساسية لهذه العملية عندما أصبحت ظاهرة للعيان في ١٩٩٥ و١٩٩٦، وهكذا بدا زعيماً دمية، مما يؤكد أن التصور الإسرائيلي لأوصلو كان مفروضاً على الشعب الفلسطيني^(٤٤).

كانت صورة القيادة الفلسطينية قد تلطخت بالفعل في ١٩٩٦ عندما أجل «بيريز» و«نيتانياهو» جدول الانسحاب الإسرائيلي المحدود، وفي بداية ١٩٩٧ بدأت تظهر دلائل على انتشار فساد واسع داخل السلطة الفلسطينية، واتهمت صحيفة بريطانية «ياسر عرفات» بعقد صفقة سرية مع إسرائيل لزيادة حسابه البنكي الخاص على حساب السلطة الفلسطينية^(٤٥)، وبعد ذلك - في العام نفسه - أعلنت لجنة التحقيق التي شكلها «عرفات» نفسه أن الفساد في مختلف الوزارات قد بلغ مستويات غير مقبولة، وأن بعض المسؤولين لابد من أن يراجعوا أوضاعهم^(٤٦)، ومع الأخذ بالاعتبار أن الموظفين والسياسيين الفلسطينيين كانت تنقصهم الخبرة، كان من المؤكد أن هناك درجة ما من سوء الإدارة إن لم يكن الفساد، ولكن الحديث عن صفقات سرية مع إسرائيل يوحى بأن مؤسسة الكفاح الفلسطيني عن طريق إقامة السلطة الفلسطينية جاءت معها بمشكلاتها. كثير من الفلسطينيين الذين عملوا مع السلطة الفلسطينية كانت أمامهم الفرصة الآن لأن يقدموا مكاسبهم الشخصية على مصالح شعبهم: مع وجود المدن الخاضعة للحكم الذاتي وتوفر درجة من التحرر من الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ووجود مسئولى السلطة الفلسطينية الذين يتمتعون بحرية حركة أكثر من الشعب الذي يمثلونه، بوجود ذلك كله تآكلت إلى حد كبير روح الوحدة التي كانت سبب تماسك الشعب الفلسطيني في أثناء الاحتلال، ومع الأخبار التي انتشرت في مايو ١٩٩٧ عن أن بعض الفلسطينيين كانوا يقومون بدور الوكلاء لبيع الأراضي لليهود الإسرائيليين، بدا واضحاً أن أسلوب النجاة الشخصي والاستفادة أصبح خياراً أسهل للبعض من الاستمرار في الالتزام بالنضال المشترك، وكان من النتائج الطبيعية المحزنة

للحكم الذاتي المحدود، أن اليأس الذي ولّده الاحتلال الإسرائيلي المستمر، استطاعت أقلية ضئيلة أن تخفف منه لصالحها بالإثراء من بيع الأراضي أو الاختلاس، بينما كان الشعب الفلسطيني يزداد فقراً^(٤٧).

كانت عملية أوصلو كارثة على الشعب الفلسطيني، وبالرغم من أن المزايا كانت كلها لصالح إسرائيل منذ البداية، فإن مشاركة القيادة الفلسطينية في المفاوضات والاتفاقيات لم تجعل الأمر الواقع للاحتلال شرعياً فحسب، بل والمزيد من ضم الأراضي الفلسطينية، وشهد العقد الذي تلا الانتفاضة آمال الفلسطينيين وهي تتبدد نهائياً.

كما رأينا، كان أحد أهداف إسرائيل من بدء المفاوضات أن تخفى درجة انفرادها بالسيطرة والتحكم، وباعتبارها المحتل والقوة المتفوقة (بشكل مطلق)، كانت هي الوحيدة التي تستطيع أن تقرر نطاق انسحابها من الأراضي المحتلة، وهكذا لم يكن الانسحاب يعتمد على التفاوض، وبركوب الفلسطينيين سفينة التفاوض كانت إسرائيل تستطيع أن تصوغ إستراتيجيتها لإعادة الانتشار، باعتبارها تنازلاً عن الأرض وتساهم على قطع تطلب تعويضاً عنها. لم يكن لدى الفلسطينيين ما يقدمونه أو ما يهددون به إسرائيل، وبالرغم من ذلك بدا واضحاً مع استمرار أوصلو أن إسرائيل كانت تريد الحصول على موافقة الفلسطينيين على استمرار احتلالها لبعض المناطق مقابل انسحابها من البعض الآخر. في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كانت التقارير تشير إلى أن «عرفات» قدم تنازلات مهمة لإسرائيل سراً في مقابل «تنازلات» إسرائيلية كانت من حق الفلسطينيين: يقال إن «عرفات» وافق على كثير من الطرق الفرعية التي أنشأها «رابين» في ١٩٩٥، في «مقابل» سماح إسرائيل بالانتخابات الفلسطينية، وزعمت حتى بعض المصادر أنه كان مستعداً للمساومة في صيف ١٩٩٧ بخصوص مستوطنة «حارحوما»، بأن يتوقف عن الاعتراض عليها لو سمحت إسرائيل بفتح ميناء ومطار غزة اللذين وعدت بهما طويلاً. الحالتان تتركنا أمام صورة لـ «عرفات» كرجل يأس على استعداد أن يقبل بتسوية مذلة للقضية الفلسطينية سراً، لكي يتنفس حياة جديدة في رئاسته المحتضرة^(٤٨).

بإدعائها أن الفلسطينيين «شركاؤهم» في عملية السلام، كانت إسرائيل تحاول أن تمحو تاريخها في الاحتلال والاستعمار العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة، كان الشعب الفلسطيني قد عانى من الحرمان الرهيب على مدى ثلاثة عقود تقريباً، ومع ذلك كان موقف إسرائيل التفاوضي في أوسلو يزعم أن الطرفين يتناولان قضية الأراضي المحتلة باعتبارهما نديين، سياسياً ومعنوياً. حتى في يسار السياسة الإسرائيلية كان هناك تجاهل للضرر الكبير الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة: «عاموس عوز»، مثلاً، كان يقول بأعلى صوت إن على الفلسطينيين أن يقدموا تنازلات في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الضئيل، ولكن مطالبته كانت تتجاهل الخسائر الفادحة التي كبدتها إسرائيل للفلسطينيين وسوء المعاملة الرهيب الذي تعرض له الفلسطينيون منذ ١٩٦٧، ناهيك عن نزاع ملكياتهم وطردهم في ١٩٤٨ و ١٩٤٩، كل ذلك سقط من التاريخ^(٤٩).

هكذا قيّدت المشاركة في أوسلو الفلسطينيين بالتخلي عن حقوقهم التاريخية والمعنوية في مقابل مكسب محدود بالنسبة لأرضهم. حقهم الطبيعي والمُعترف به دولياً في الأراضي المحتلة وُضِعَ على طاولة المفاوضات وتحت المساومة عليه: لو تمكن الطرفان من توقيع اتفاق يتنازل عن بعض هذه الأراضي لإسرائيل، يتم نسيان الحق السابق، مسئولية إسرائيل في أن تكفر عن جرائمها ضد الفلسطينيين تلاشت، في مقابل تمكين محدود للسلطة الفلسطينية، وبالرغم من أن عملية أوسلو قد جاءت ببعض المكاسب المحدودة قصيرة المدى للفلسطينيين، فإنهم تخلّوا عن أهم مصادر قوتهم في صراعهم ضد الاحتلال: المقاومة المستمرة والمنظمة ضد انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وضمها لأراضيهم.

كما رأينا، كانت لإسرائيل مصلحة في حكم ذاتي فلسطيني محدود بعد تجربتها مع الانتفاضة، وبقبول السلطة الفلسطينية لاتفاقيات تقوم على هذا النموذج من الحكم الذاتي، تكون قد ساعدت بالفعل على تحقيق أهداف إسرائيل، وبدأت تعمل في خدمتها دون وعي. والآن لن تكون مقاومة احتلال إسرائيل لما يقرب من ٩٧٪ من أراضي الضفة الغربية موجهة ضد الجيش الإسرائيلي الذي أعاد نشر قواته في ضواحي المدن الفلسطينية بأمان وحصن نفسه هناك، وإنما ستكون المقاومة ضد السلطة الفلسطينية

وقوات الشرطة التابعة لها. وقد كشفت صدامات سبتمبر ١٩٩٦ عن الوضع الشاق للشرطة الفلسطينية، وبالرغم من أن بعض الضباط اختاروا أن يكونوا إلى جانب الشعب الفلسطيني في مقاومة الجيش الإسرائيلي خارج المدن، كانت هناك أوامر لآخرين بأن يكبحوا عواطفهم حتى يمكن استئناف مفاوضات أوسلو مرة أخرى^(٥٠).

ويقولها مسئولية أن يتولوا أمر أنفسهم من ناحية الأمن الداخلي مع الفشل في السيطرة على أهم المؤثرات على الوجود الفلسطيني، تكون السلطة الفلسطينية قد مكنت إسرائيل من الانسحاب إلى مسافة آمنة، وأجبرت المقاومة الفلسطينية على الانهيار.

تركز السلطة في يد «عرفات»، وجو الحصار المفروض على المدن الفلسطينية التي كان يحكمها الآن، أدى بالضرورة إلى تشقق الوحدة الفلسطينية، كما شجع على انقسامات رئيسية في النضال الفلسطيني، وبالرغم من الخصومات الكثيرة في حركة المقاومة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات، كان الفلسطينيون متفقين على الأقل على كون نولة إسرائيل هي خصمهم الرئيسي. وفي ظل أوسلو، وبمصافحة «عرفات» لكل من «رابين» و«نيتانياهو» بالرغم من أن ضم الأراضي كان مستمراً في الضفة الغربية، أصبحت الانقسامات الداخلية الفلسطينية أكثر وضوحاً، والأسوأ من ذلك أن «عرفات» نفسه، باعتباره رئيس الشرطة المعين من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة، كان هو المسئول عن تطويق واحتجاز خصوم إسرائيل وأوسلو، الذين كانت إسرائيل تعتبرهم متشددين وإرهابيين. السجون التي كانت إسرائيل قد قامت ببنائها في المدن الفلسطينية الكبيرة سلمت لـ«عرفات» الذي قام بإلقاء القبض على كثير من نزلائها السابقين، وذلك تحت ضغط من شريكه في السلام. قبول «عرفات» لهذه المسئولية الشرطية أسهم إلى حد كبير في تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وإضعاف الوحدة الفلسطينية^(٥١).

على المستوى العام، فإن مشاركة الفلسطينيين في أوسلو مكنت إسرائيل من تقديم نفسها بمظهر الجدية والسماحة في رغبتها في السلام، واستغل «شامير» و«رابين» و«بيريز» و«نيتانياهو» وجود عملية سلام للتدليل على أن إسرائيل قد حققت تقدماً في اتجاه استرضاء فلسطينيي الأراضي المحتلة، وفي المقابل، فقد خفف المجتمع

الدولى من نقده السابق لأعمال إسرائيل ودعمها سياسياً واقتصادياً^(٥٢)، ويعقد اتفاقية سلام مع الملك «حسين» ملك الأردن، تكون إسرائيل قد أزالَت من طريقها خصماً رئيسياً آخر وعزلت الفلسطينيين مرة أخرى، ومن المحتمل أن يضعف التأييد الذى كان الفلسطينيون قد حظوا به فى الثمانينيات، وكذلك الاعتراف الواسع بحقوقهم المعنوية فى الأراضى المحتلة وفى الحرية السياسية، بسبب الانطباع العام، وهو أن إسرائيل كانت تعاملهم معاملة عادلة عن طريق أوصلو. أما حقيقة استمرار احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية ومحاولاتها لتثبيت وجودها الدائم فيها، فقد تم التعتيم عليها بواسطة المناورات السياسية وتردد الإعلام فى التمييز بين «عملية السلام» والسلام نفسه.

المجتمع الدولى:

إسرائيل لا تعمل فى فراغ سياسى، وإنما تعتمد على دعم أو، على الأقل، لامبالاة دول أخرى كثيرة بالنسبة لتأييد أهدافها. ومع الوضع فى الاعتبار أن معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين كانت دائماً محل انتقادات من المجتمع الدولى، فلا مفر من أن تصيبنا الدهشة للسهولة النسبية التى تستطيع أن تتعامل بها إسرائيل مع بقية دول العالم. الدول الأخرى التى أدينَت بسبب ضمها لأراضى غيرها - مثل العراق وصربيا مؤخراً - كانت تشعر بقوة العقوبات الدولية، وربما التدخل المسلح رداً على مكاسبها العسكرية، أما إسرائيل فلم تواجه سوى القليل من الكلمات شديدة اللهجة منذ غزوها للضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ وغزوها للبنان فى ١٩٨٢، حتى هذه الإدانة اللفظية قد تراجعت إزاء أوصلو، كما سنرى، بالرغم من احتفاظ إسرائيل بالأراضى المحتلة وقيامها بضم المزيد منها.

السياسة الإقليمية:

لقيت إسرائيل أقوى معارضة من جيرانها العرب، وهو أمر لا يثير الدهشة، والدول الأقرب إلى إسرائيل - الأردن ولبنان وسوريا ومصر - دخلت كلها فى حروب مع الجار الجديد، وخرجت منها فى كل مرة أسوأ مما كانت عليه، فألى جانب الفلسطينيين الذين خسروا معظم أراضيتهم فى ١٩٤٨ و١٩٤٩، كذلك خسرت الأردن الضفة الغربية

(التي كانت تحتلها) فى حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل، وخسرت سوريا مرتفعات الجولان فى ١٩٦٧ ثم خسرت أرضاً أكبر فى ١٩٧٣، لبنان خسرت جزءاً كبيراً من حدودها الجنوبية فى ١٩٨٢ لإقامة ما يسمى بمنطقة أمان إسرائيلية. ميراث هذه الهزائم والخسائر المتعددة كان رفض نزعة إسرائيل التوسعية العدوانية، والشك فى صدق رغبتها فى السلام مع جيرانها.

كانت النتيجة، أن قامت هذه الدول العربية وغيرها بحشد مواردها للضغط على إسرائيل. فى الخمسينيات، ثم فى الستينيات بخاصة، حاول الزعيم المصرى «جمال عبد الناصر»- الذى كان يتمتع بجاذبية جماهيرية ساحرة- أن يبرز صورة العرب باعتبارهم شعباً واحداً تجمعهم مصالح مشتركة، كان أحد هذه الأهداف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المنفيين. وهكذا ظهرت فكرة المقاومة الجماعية لإسرائيل، وكان السياسيون الإسرائيليون يبررون إحرازهم لعتاد عسكري كبير، يصل إلى- ويحتوى على- الأسلحة النووية، بادعائهم أن العرب يريدون «إلقاء إسرائيل فى البحر»، وأصبح الشرق الأوسط فى لعبة الخيار صفر، على إسرائيل إما أن تقهر جيرانها وإما أن يقهروها هم^(٥٣).

عرض الأمر على هذا النحو قابل للمناقشة فى أحسن الأحوال، وخاصة بعد امتلاك إسرائيل لقدرة ذرية فى ١٩٦٧^(٥٤)، وبعد هجوم إسرائيل الناجح فى ١٩٦٧ بدأ حلم «جمال عبد الناصر» بالوحدة العربية يتقوض، حتى النجاح النسبى للجيش المصرى فى حرب يوم كيبور فى ١٩٧٣، التى استعادت فيها مصر جزءاً صغيراً من أراضيها، لم يستطع أن يقنع جيران إسرائيل بأنهم يمكن أن يردوا على انتصاراتها، وبدلاً من الدخول فى تهديدات متبادلة مع الإسرائيليين، أصبح القادة العرب بعد ١٩٦٧ يتحدثون بشكل متزايد عن رغبتهم فى السلام، كما أن خطط «عبد الناصر» (١٩٧٠) و«السادات» (١٩٧١) كانت تعرض الاعتراف الكامل بإسرائيل شريطة انسحابها الكامل من الأراضي المحتلة. ويقصر ضغوطها على المجال الاقتصادى بذلت الدول العربية، وخاصة مصر، جهداً حقيقياً لجذب إسرائيل نحو المفاوضات، وكان هذا الجهد يلقى صدىً باستمرار^(٥٥)، والواقع أن محادثات السلام لم تبدأ إلا عندما قبل «أنور السادات» تصور الولايات المتحدة الجديد للسلام، والذى تم تدبيره وتقديمه من قبل

وزارة خارجية يرأسها «هنرى كيسنجر - Henry Kissinger»، وباعتبار تحول موقف الولايات المتحدة من المطالبة بانسحاب إسرائيل كامل من الأراضي المحتلة، إلى تصور انسحاب جزئى فقط، أدخل هذا التوجه الجديد العالم العربى فى حالة من التشوش، وحطم سلام السادات «المنفرد» مع إسرائيل الجبهة المتحدة للدول العربية، التى كانت تمارس الضغط من قبل، كما أن قبول مصر لمعونات أمريكية كبيرة فى مقابل السلام مع إسرائيل، كان بمثابة نموذج للدول العربية الأخرى فى المستقبل، فإذا كانت دولة ما مستعدة لأن تتخلى عن التزاماتها السابقة حسب تغير السياسة الإسرائيلية، فلا بد أن تكون المكافأة سخية^(٥٦).

كان الشرق الأوسط يُعرّف دائماً بمؤثرات إمبريالية واستعمارية كثيرة، وسرعان ما وصلت فترة التضامن الظاهرى القصيرة بين الدول العربية إلى نهاية مفاجئة؛ ففي الثمانينيات أصبحت المؤثرات الخارجية - مرة أخرى - هى العوامل الحاسمة التى تقرر السياسة الداخلية: كانت مصر تتلقى إحدى أكبر المعونات الأمريكية التى تحصل عليها أى دولة، والعراق تحت حكم «صدام حسين» كانت تحصل على بلايين الدولارات الأمريكية بزعم دعم مقاومتها لجارتها إيران التى أطاحت فى سنة ١٩٧٩ بحاكمها الشاه الذى كان مدعوماً من الولايات المتحدة، والسعودية إلى جانب الدول الأخرى المنتجة للنفط فى المنطقة، انتقلت من التأييد الفعال للقضية الفلسطينية إلى إذعان سلبى للتصور الأمريكى للشرق الأوسط^(٥٧).

كانت ذروة هذه التحولات السياسية هى حرب الخليج، التى تحطمت فيها البقية الباقية من آثار الوحدة العربية على رأى من جمهور تلفزيونى باتساع العالم، الذين أيدوا الجانب الخطأ - بمن فيهم الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية - خرجوا فى وضع أشد ضعفاً بعد الصراع، وكلا الطرفين كانا على استعداد لأن يتركا الولايات المتحدة تملئ شروط إعادة تأهيلهما بوليا. كان على الملك «حسين»، ملك الأردن، أن يعقد سلاماً مع إسرائيل، وأن يشارك فى خططها الاقتصادية المختلفة، وكان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقبل السلام الذى أُملئ فى أوصلو. فى الوقت نفسه لم يكن لدى الدول الأخرى فى «الجانب المنتصر» ما تفخر به، مصر أكدت موقفها كحليف رئيسى للولايات المتحدة وإسرائيل، وتخلت تماماً عن دورها السابق كمؤيد للحقوق الفلسطينية، الكويت

والسعودية صنعتا سابقة فريدة، وهى السماح لقوات الولايات المتحدة بأن تقيم على أرضيهما على أساس شبه دائم، بينما كانتا تطردان الجماعات الفلسطينية التى كانتا تأويانها ذات يوم^(٥٨).

وفى النهاية بقى العراق تحت قيادة «صدام حسين»، عميل الولايات المتحدة فى الثمانينيات، الذى سُمحَ له أن يكمل دوره فى التسعينيات. والآن مع انتهاجها سياسة «الاحتواء المزبوج»، فرضت الولايات المتحدة عقوبات شديدة الوطأة على العراق بهدف إبقائها هى وإيران فى حالة انهيار فعلى^(٥٩).

هكذا يتقدم العالم العربى نحو أوسلو وهو فى حالة قريبة من التبعية التامة والضعف، وعلى الرغم من اعتزاز الولايات المتحدة بإسرائيل باعتبارها «الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط»، فإنها تقدم المعونات والدعم العسكرى لكثير من الدول العربية الأوتوقراطية والدكتاتورية^(٦٠).

الدول خارج مدار الولايات المتحدة، من الصعب أن تكون مصدر أمل كبير للفلسطينيين، «صدام حسين» أحدث منقذ سياسى لفلسطين كان على استعداد للحاق بالخط الأمريكى فى الثمانينيات مثل أى عميل آخر للولايات المتحدة، والحكومة الإيرانية منذ ١٩٧٩ رغم انتقاداتها الحادة لإسرائيل، تفتقر إلى النفوذ أو اللغة الصحيحة التى تضع بها القضية الفلسطينية فى المجال الدولى بشكل مقنع، ومع الأخذ بالاعتبار تقديم الثورة الإسلامية فى العالم فى هيئة شيطانية، فإن الربط بين إيران والقضية الفلسطينية عادة ما يظهر فى الإعلام الغربى بصورة ازدرائية، وفى الوقت نفسه فإن سوريا لا هى ديمقراطية، ولا من المحتمل أن تمارس ضغطاً مؤثراً على إسرائيل، كما أن انشغالها بخسارتها لمرتفعات الجولان يجعلها غير قادرة على متابعة أجندتها الخاصة، ناهيك عن أجندة عربية أوسع، وآخر محاولاتها لاسترداد الأراضى التى استولت عليها إسرائيل انتهت بخسارة أوسع مدى، ولذلك فإن مزاعم قائدها الكهل حافظ الأسد بأنها تمثل خطراً على الوضع القائم من الصعب تصديقها^(٦١).

شهدت أوسلو نهاية المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، كما شهدت اندماجاً مؤثراً للاقتصاد الإسرائيلى فى منظومة إقليمية وتعميقاً للتبعية الاقتصادية والسياسية العربية للولايات المتحدة، كما شهد العقد الأخير تحولاً مهماً من لغة التضامن العربى

نحو وجهة نظر سياسة تحددها نزعة المحافظة على الذات؛ فالولايات المتحدة تساند عدداً من الأنظمة الفاسدة غير الديمقراطية التي تعتمد على هذه الحماية الخارجية لكي توازن رفض شعوبها، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تحدى هذا التوجه على المدى المتوسط، ولذلك من الصعب أيضاً تصور معارضة ذات معنى لأوسلو، تكون نابعة من هذه المصادر نفسها.

الاتحاد الأوروبي

منذ عام ١٩٦٧ على الأقل، كانت الدول الأوروبية تعبر عن رفضها للممارسات الإسرائيلية وخاصة استمرار احتلالها واستعمارها للأراضي الفلسطينية، وقد جعل هذا الموقف كثيراً من الفلسطينيين يرون ضرورة إعطاء أوروبا دوراً أكبر في أوسلو وخاصة في إطار تركيز القوة الاقتصادية والسياسية في أوروبا في التسعينيات، إلا أن هناك عقبات كثيرة في سبيل ذلك، تجعل من المحتمل أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور مهم في المستقبل المنظور.

معظم الدول الأوروبية الكبرى مثلاً، واقعة في شباك تحالفات ومعاهدات مختلفة مع الولايات المتحدة، وبالرغم من الخطوات الأخيرة نحو التركيز في أوروبا، فإن هذه الشراكة أبعد ما تكون عن المساواة. وكما أظهرت حرب الخليج فإن أمريكا قادرة على أن تقود العالم نحو مبادرات تتعلق بالسياسة الخارجية، وفي أحسن الأحوال يكون الأوروبيون مشاركين فيها عن طيب خاطر، وفي أسوأها مجرد متفرجين، وقد ألفت حرب البوسنة بظلال كثيفة من الشك على إمكانية أن يفرز الاتحاد الأوروبي صيغة متماسكة حتى أمام أبوابه، وكان فرض حل أمريكي لمشكلة أوروبية أمراً يدعو للسخرية على نحو لافت في حينه. وبالرغم من أن إرث أوروبا الاستعماري قد ترك وصية دائمة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة قد اغتصبت سلطة أوروبا السياسية بشكل فعال في العقود الأخيرة، تاركة الدول الأوروبية للتنافس فيما بينها على بعض صفقات الأسلحة الضخمة التي يفضلها حكام المنطقة المستبدون^(٦٢).

توحى الشواهد الأخيرة بأن أوروبا يمكن أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في الشرق الأوسط، وخاصة كوسيط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد كان القادة الأوروبيون

أكثر صرامة من الولايات المتحدة في دعمهم (اللفظي) للقانون الدولي، كما أن زيارة بعض كبار المسؤولين للمنطقة قدمت نوعاً مختلفاً من الدبلوماسية بالنسبة للمستوى الأمريكي؛ ففي زيارة لإسرائيل في نوفمبر ١٩٩٦، صرح «مالكولم ريفكند - Malcolm Rifkind» وزير الخارجية البريطاني الأسبق أن سياسة حكومته ظلت دون تغيير منذ ١٩٦٧: جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية، وكان «ريفكند» قد تكلم بحدة أيضاً قبل ذلك في العام نفسه، مطالباً بدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، مذكراً إسرائيل بأن بريطانيا تعتبر قطاع غزة والضفة الغربية وكذلك القدس الشرقية «تحت الاحتلال العسكري»، كما تركت زيارة الرئيس الفرنسي «جاك شيراك - Jacques Chirac»، للأراضي المحتلة أثراً كبيراً في أكتوبر ١٩٩٦، عندما أعلن عن دعمه للحقوق الفلسطينية وعبر عن ضيقه الواضح، من محاولة الإسرائيليين السيطرة على جولته المرتجلة في القدس الشرقية، وكان مشهد زعيم أوروبي كبير وهو نافذ الصبر من تضيق أفراد الجيش والشرطة الإسرائيليين عليه في الأراضي المحتلة، كان هذا المشهد يصور بوضوح اتساع الهوة بين تفكير أوروبا وتفكير أمريكا؛ فمن المستحيل أن نتخيل أن يصدر عن أي رئيس أمريكي مثل هذا التعنيف^(٦٣).

إذا كان الضغط الأمريكي والضعف الأوروبي النسبي بمثابة حوافز قوية لدول الاتحاد الأوروبي لكي تظل بعيدة عن النزاع الإسرائيلي الأوروبي، فربما يكون الأثر الباقي للهولوكوست عاملاً حاسماً في هذا الابتعاد. منذ الجدل حول تأسيس دولة إسرائيل إلى اليوم، كان هناك دائماً ربط لا سبيل للخلاص منه بين السياسات الشرق أوسطية والتاريخ الأوروبي، وكانت الدول الأوروبية - كما رأينا - مجبرة على النظر بعين العطف لإمكانية قيام دولة يهودية؛ لأن التطورات السياسية الأوروبية كانت تدفع في هذا الاتجاه، بمنطق إجبار اليهود على الهجرة إلى فلسطين في أثناء وبعد الهولوكوست، وكانت دول المحور السابقة بقيادة ألمانيا تتحمل الجانب الأكبر من هذه المسؤولية المروعة، ولكن حتى الدول التي حاربت النازية واجهت اتهامات بالتواطؤ مع «هتلر» في الثلاثينيات، أو الفشل في إغلاق معسكرات الموت في السنوات الأخيرة للحرب، فكيف يمكن أن تجمع الحجج السياسية أوروبا، ناهيك عن الحجج الأخلاقية، على ضوء إبادة الشعب اليهودي؟

لقد ظل الهولوكوست بأشكال مختلفة، وبقيت آثاره ملموسة على نحو مباشر أو غير مباشر، والدول التي قدمت الفاشية وجدت من الأصعب عليها أن تهرب من جرائم السلف. ألمانيا أكبر دول الاتحاد الأوروبي والأكثر تقدماً في بعض المجالات لم تكن قادرة على قيادة حملة أوروبية لدعم القانون الدولي في الشرق الأوسط. ومادياً، كانت ألمانيا تدفع تعويضات لإسرائيل (بما في ذلك أسلحة) حتى السبعينيات، بينما، تظل غير قادرة سياسياً على انتقاد إسرائيل دون أن يؤدي ذلك إلى إيقاظ شبح ماضيها المفزع. يتحدث المؤرخون الألمان عن «الجمهور الكبير المؤيد لإسرائيل» في المجتمع الألماني فيقولون - «بسبب ميراث أوشوتز - Auschwitz» - إن الألمان هم آخر شعب في العالم يمكن أن يقول للدولة اليهودية كيف تتصرف»^(٦٤).

علاوة على هذا الذنب المباشر، هناك قيد كابح آخر أكثر فساداً وهو الجدل الدائر حول معاداة السامية في أوروبا، والذي يعمل على إبقاء ذكرى الهولوكوست، كما يحدد المسؤولية في الفترة الحالية. الخلاف الحديث حول كتاب «دانييل جولدهاجن - Daniel Goldhagen»: «جلادو هتلر الطوعيون - Hitler's Willing Executioners» مثلاً، أعاد الجدل حول المشاركة الواسعة في الهولوكوست، وعلى نحو غير مباشر عزل دولة إسرائيل التي هي من نتاج الهولوكوست، لتكون بمنأى عن نقد أوروبا. مثال آخر أكثر وضوحاً على تسييس الهولوكوست، ذلك الخلاف الطويل الدائر حول اشتراك سويسرا في جريمة النظام النازي، وخاصة الزعم بأن بنوك سويسرا كانت تقبل إيداعات النازي المسروقة من ضحايا الهولوكوست، وبالرغم من أن هذه الأحداث وقعت قبل أكثر من خمسين عاماً، فإن الجدل تصاعد إلى مستوى شديد الغضب لدرجة إقامة دعوى ضد شخصية رفيعة المستوى مثل سفير سويسرا لدى الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، ومع مطالبات إسرائيل بتعويضات والانتهاكات الجديدة بمعاداة السامية في أوروبا من جانب الحكومة السويسرية أو بعض الأفراد، كانت إسرائيل تحذر الدول الأوروبية مرة أخرى بأن رصيدها الأخلاقي قد نصب بشكل خطير منذ الأربعينيات^(٦٥).

خلاصة القول أن دول الاتحاد الأوروبي، بالنسبة لقضية إسرائيل وفلسطين، تجد نفسها محصورة بين كارثة من الماضي وتبعية في الحاضر، ولو نجح السياسيون الأوروبيون في الهروب من دائرة النفوذ الأمريكي، وقاموا بصياغة خط سياسي قوى تجاه إسرائيل، سيكون عليهم أن يبذلوا جهداً كبيراً لتجنب تركة الهولوكوست، وخاصة

ضد اللوبي الإسرائيلي القوى الخبير باستغلال الإبادة الجماعية التي حدثت قبل أكثر من نصف القرن لتحقيق أهداف سياسية الآن، وبالرغم من أن الكثير من الدول الأوروبية يجمعها القلق السياسى نفسه فى علاقتها بالولايات المتحدة، هناك كذلك فروق واضحة عبر الأطلنطى. وكون أمريكا الوسيط الدولى الوحيد فى أوصلو، وغياب مراقب أوروبى نشط، لا شك أنه قد أفقر عملية السلام.

الولايات المتحدة

تظل الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر مؤثر خارجى على الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الإسرائيلى الفلسطينى، كما أنها هى التى كانت تحدد تأثير الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى دائماً، وهى التى تستخدم نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى لتحقيق مصالحها فى المنطقة.

وبشكل عام، بقيت هذه المصالح ثابتة على مدى عدة عقود: الاحتفاظ بإمكانية الوصول السريع إلى الاحتياطى النفطى فى الشرق الأوسط (إن لم يكن بغرض الاستخدام المدنى فى الولايات المتحدة فليكن بغرض تحقيق أرباح للمؤسسات الأمريكية والبريطانية الكبرى)، واحتواء الشيوعية (على الأقل حتى سنة ١٩٨٩)، وتقديم إسرائيل. وعلى امتداد تاريخ الولايات المتحدة كقوة كبرى، كانت هذه الأهداف دائماً وراء صنع سياستها، إلا أنه ليس معنى ذلك أنها أهداف متسقة داخلياً؛ فدعم إسرائيل على وجه الخصوص كان يتم على حساب بعض التعاطف العربى، حتى بين أولئك العرب الذى كانوا يستطيعون أن يقدموا للولايات المتحدة أولويتها الأخرى وهى النفط، ومنذ عام ١٩٥٦ على الأقل، كانت الولايات المتحدة تستخدم مصلحة ضد أخرى، باذلة أقصى جهد لتجاهل تنافر طبيعتهما وتحقيق كل أهدافها^(٦٦).

فى فترة ما من الخمسينيات، كانت الولايات المتحدة تدعم «جمال عبدالناصر» باعتباره رجلها فى المنطقة، على افتراض أنه كان يستطيع أن يحتوى الشيوعية، وأن خطابه عن الوحدة العربية - فى الوقت نفسه - إن لم يسفر عن فعل محدد فهو لا يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية، ومع ذلك أصبح واضحاً فى الستينيات أن وزارة الخارجية لم تعد مستعدة للاعتماد عليه، وخاصة عندما هدد النظام الملكى

السعودى المدعوم من الولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك تدفقت المساعدات الأمريكية على إسرائيل بكميات هائلة، وعلى مدى العقود الثلاثة التالية كانت الأموال تنهمر على تل أبيب، مع بذل جهد كبير لتهدة الدول العربية المعارضة لتوسع إسرائيل، بتقديم الأموال إليهم كذلك^(٦٧).

وبالرغم من أن هذه السياسة حققت قدراً من النجاح، وخاصة في حالة مصر، لم تحقق للولايات المتحدة رسوخ قدم في المنطقة؛ فقد كانت المساعدات الأمريكية تقدم لأنظمة بعينها وليس للجماهير، كما كانت الأموال الأمريكية مرتبطة بالدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان أو صنع ثروة للفقراء، والنتيجة أن أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كانوا في الغالب أفراداً وليس دولاً، مثل شاه إيران الذى خلف سقوطه المدوى أكثر الأنظمة عداء للولايات المتحدة في العالم^(٦٨). بلايين الدولارات التى وصلت للشاه لم تتحرك أبعد من ذلك كثيراً، وكان شعبه أميل لاحتقار صرافه منهم عن شكر الولايات المتحدة على هداياها. كان شبح قيام شعب آخر بثورة أخرى يخيم على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، الأمر الذى شجع على مثل تلك التحالفات البغيضة بين «رونالد ريجان - Ronald Regan» و«صدام حسين»، وهو ما جعل الولايات المتحدة تعطى أسلحة للعراق في الثمانينيات. وإذا كان «الشاه» قد سقط، و«صدام» انقلب على سادته، يصبح من الواضح أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تنطوى على خلل خطير^(٦٩).

لو افترضنا، ولو بقدر، أن السياسة الأمريكية قد ضعفت بسبب عدم اتساق دوافع الولايات المتحدة الثلاثة لتورطها في الشرق الأوسط، يكون من السهل أن نرى حرب الخليج ١٩٩١ تمثل نجاحاً كبيراً. من ناحية، أكد الصراع مع «صدام» سقوط الاتحاد السوفيتى ووضع نهاية لسياسة توازن القوى التى كانت في الماضى تكبل العمل الانفرادى للولايات المتحدة في المنطقة. قوات التحالف تقدمت مجتمعة خلف جيش أمريكى جرار، بينما كان الاتحاد السوفيتى قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التفسخ مع عدم وجود أى دور له، والأهم من ذلك أن الحرب أحدثت انشقاقاً في داخل العالم العربى، وتركت ثغرة تم ملؤها سريعاً بقوات أمريكية. لفترة طويلة كانت العربية السعودية تابعاً سرىاً للولايات المتحدة، حكامها ينظرون غرباً من أجل وسائل الترف

والأسلحة المتقدمة بالحماسة نفسها، ولكن أحداً لم يكن يستطيع أن يفكر في السبعينيات أو حتى في الثمانينيات بأن دولة عربية مهمة مثل السعودية يمكن أن تسمح لجنود أمريكيين بدخول أراضيها، إلا أنه في مواجهة جيش «صدام» وبالرغم من عشرات البلايين من الدولارات التي أنفقت على الأسلحة الأمريكية والأوروبية، سمحت العائلة الملكية السعودية للولايات المتحدة باستخدام أراضيها كقاعدة للهجوم على جار عربي.

اتضح تماماً متضمنات هذا القرار مع الحرب ونتائجها، انقسم العالم العربي، العربية السعودية ومصر (أغنى دولة بترولية وأهم دولة عربية على التوالي) اختارتا الجانب الأمريكي. والعراق، التي كانت في السابق قوة لا يستطيع صناع السياسة الأمريكية التنبؤ بها، انتهى بها الأمر، وهي ليست في حالة دمار فحسب، وإنما في ظروف تجعل شعبها في حال ضعف ومعاناة لا تنتهي. كانت مفاجأة لقادة الجيش المسؤولين عن قوات التحالف أن يتوقف الهجوم الأمريكي على بغداد فجأة رغم أن شيئاً لم يعترضه، ويتم الإبقاء على «صدام» ليحكم شعباً كان بالفعل يسومه العذاب، وباسم «الاحتواء المزدوج» خضع العراق لنظام عقوبات شديد القسوة، أعاق أية محاولة للعودة إلى وضع سوى، وأدى إلى وفاة مئات الألوف من الأطفال العراقيين^(٧٠).

في الوقت نفسه، كان المسرح تم إعداده للتوفيق بين أكثر هدفين من أهداف الولايات المتحدة تناقضاً: دعم الدول العربية للحفاظ على إمدادات النفط، وتأييد إسرائيل، وحيث إنه كان قد تم إقناع الحكومة الإسرائيلية بعدم التدخل في صراع الخليج، ظهرت إسرائيل باعتبارها ضحية أخرى من ضحايا عدوان «صدام حسين». ربما يكون منظر المدنيين في كل من الرياض وتل أبيب وهم يضعون الأقنعة الواقية من الغازات، قد أصاب مشاهدي الـ «CNN» بالرعب، لكن المؤكد أنه كان منظرًا مثيراً بالنسبة للمسؤولين عن التخطيط الإستراتيجي الأمريكي بعيد المدى. المملكة العربية السعودية، أكبر الدول الغنية بالنفط في العالم كانت مثل إسرائيل في ذلك، بالرغم من أعمال الأخيرة في الأراضي المحتلة. ولا عجب كبيراً في أن يبدو «جيمس بيكر - James Baker»، وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، شديد الثقة يعلن بعد الحرب عن عملية سلام جديدة في المنطقة، كما لا عجب كبيراً أيضاً في أن يبشر رئيسه «جورج بوش - George Bush» بنظام عالمي جديد^(٧١).

من السهل أن نفهم رغبة أمريكا في الحصول على النفط وتبنيها لإستراتيجيات تضمن لها ذلك، لكن دعمها الراسخ لإسرائيل، كغاية في حد ذاته أكثر منه وسيلة لتحقيق هدف آخر، ليس من السهل إدراكه للوهلة الأولى. لا شك في أن إسرائيل تدخل في نطاق رؤية الولايات المتحدة للاستقرار كما هي في أذهان صانعي السياسة الأمريكيين، أي وضع جيوبوليتيكي يدفع بالمصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس كان يقال دائماً إن إسرائيل واق ضد الشيوعية في المنطقة، وحليف أمريكا الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه، وبالمثل يمكن أن يقال إنها عطلت زحف القومية العربية كما تريد أمريكا أيضاً، هذا الفهم الثاني يمكن أن يضع إسرائيل بالمثل إلى جوار إيران في عهد الشاه والمملكة العربية السعودية كتابع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويفسر بدرجة ما كيف استطاعت الولايات المتحدة أن توفق بين دعمها لإسرائيل ودعمها الانتقائي للأنظمة العربية المجاورة لها^(٧٢). إلا أننا لا نستطيع أن نفهم تماماً العلاقة بين أمريكا وإسرائيل دون أن نأخذ بالاعتبار عاملاً محلياً آخر داخل الولايات المتحدة. منذ بداياتها كانت إسرائيل مستفيدة من لوبي نشط وعالي الصوت في الولايات المتحدة، يستخدم الأموال بكفاءة وذكاء للتأثير على السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة. من تأييد ترومان لإنشاء إسرائيل في ١٩٤٨، في المعارضة المباشرة لنصيحة وزارة الخارجية، وبعين على تأييد صهيوني محتمل لحملته الرئاسية الضعيفة، إلى الجهود غير الملائمة لكل من الديمقراطيين والجمهوريين للحصول على أصوات وتمويل في انتخابات ١٩٩٦، في ذلك كله كان اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة واحداً من أقوى جماعات الضغط^(٧٣)، بعد ذلك لم يكن اللوبي يمول مؤيديه في الكونجرس الأمريكي فحسب، بل كان يهدد من يعارضون أعمال إسرائيل بالوقوف ضدهم مباشرة في إعادة انتخابهم، وكانت مجموعة من لجان العمل السياسي تقوم بتمويل الحملات الدعائية للمرشحين المستعدين لخوض الانتخابات ضد الأعضاء الذين يبدوون أقل درجة من القلق تجاه أعمال إسرائيل^(٧٤)، مع هذا التهديد لن يكون غريباً أن يرفض كثير من السياسيين الأمريكيين توجيه النقد لإسرائيل، وأن يمرر الكونجرس التشريعات دعماً لإسرائيل التي تنتهك القانون الدولي، وأن يكون ذلك غير وارد في أوروبا^(٧٥).

يقال عادة لجمهور الناخبين الأمريكيين إن هدف المعونات الضخمة لإسرائيل هو دعم الديمقراطية في البلاد وحماية إنجاز سياسى من المفترض أنه نادر في الشرق الأوسط، إلا أننا حتى إذا وافقنا على أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وهو زعم تكذبه معاملتها لمواطنيها العرب الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال؛ فمن الصعب أن نجد دليلاً وحيداً على دعم أمريكا للديمقراطية في المنطقة، ومن الواضح أن إقامة ديمقراطيات أو حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون جزءاً من الأجندة الأمريكية، حتى بالرغم من أن هذه القيم تلعب دوراً كبيراً في تقديم السياسة الخارجية للشرق الأوسط إلى الشعب الأمريكى^(٧٦).

عملياً، تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل سنوياً معونة تقدر بثلاثة بلايين دولار، معظمها عتاد عسكري من إنتاج الولايات المتحدة يموله دافع الضرائب الأمريكى، بالإضافة إلى ذلك تضع الولايات المتحدة بشكل منتظم مبالغ أكبر كضمانات لكي تتمكن إسرائيل من الحصول على قروض أكبر من البنوك، ومن الناحية السياسية فإن الحكومة الأمريكية تعتبر من بين مهامها تعطيل أى إجماع دولى على عدم شرعية ما تقوم به إسرائيل من أعمال، وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تستخدم الولايات المتحدة باستمرار حق الفيتو ضد القرارات التى تنتقد سلوك إسرائيل، بما يؤكد تجاهل آراء كل الدول الأخرى. مراراً وتكراراً وبشكل مريب، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تجدان نفسيهما في مواجهة كل الدول الأخرى في الجمعية العامة التى تنجح فى اتخاذ قرارات تدين إسرائيل، ولكنها ليس لها سلطة حقيقية بخلاف مجلس الأمن، وبالرغم من أن هذا الدعم السياسى ليس ملموساً بنفس درجة المعونة، فهو مفيد جداً لإسرائيل حيث يبطل إمكانية القيام بأى عمل دولى منظم ضد معاملتها للفلسطينيين، كما يمنح إسرائيل ميزة الدعم المعنوى الأمريكى، وبهذا الدعم الأمريكى لا تكون إسرائيل دولة مارقة، وإنما مقاتل مقدام يحارب «جيراناً قساة»، من أجل قيم أمريكية، على الأقل، إن لم تكن عالمية^(٧٨).

عملت إدارة «كلينتون» الكثير لتعزيز أوسلو، إلا أن الموقف الأمريكى كوسيط أمين فى الصفقة شديد الضعف، طوال السبعينيات والثمانينيات كانت الولايات المتحدة تساعد إسرائيل عسكرياً وسياسياً ومالياً، بل إنها حتى كانت تقف إلى جانب إسرائيل

فى كل المنابر لإدانة منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها جماعة إرهابية أو لإلقاء الشكوك حول حقوق الفلسطينيين فى الأرضى المحتلة، حتى بعد أوصلو عندما اعترفت الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وقدمت الدعم المالى لـ«عرفات»، فإنها تواصل تقديم عشرات الأضعاف لإسرائيل، وتستخدم حق القيتو ضد قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية التى تدعمها كل الدول الأخرى. إن أحداً – حتى من الملمين بالحقائق أحياناً – لا يستطيع أن يدعى أن الولايات المتحدة عادلة أو كانت عادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي فإن أوصلو تعتمد إلى حد كبير على مجرد وموضوعية الوسيط الرئيسى، وقد كان «دينيس روس – Dennis Ross»، آخر مبعوث سلام أمريكى، كان هو نفسه سبب انهيار المفاوضات؛ حيث يقول الفلسطينيون إن انحيازه لإسرائيل لا يترك لهم فرصة للمناورة^(٧٩).

أحياناً، كان المسئولون الأمريكيون يشعرون بالارتباك وربما بالخرج بسبب انحيازهم الواضح لرغبات إسرائيل، وفى كثير من المواقف كانت إسرائيل تبدو كما لو كانت هى القوة الكبرى والولايات المتحدة هى التابع، وقد اعتاد مسئولو الخارجية الأمريكية على تقديم السياسة الخارجية للولايات المتحدة بلا موارد. فى أثناء حرب الخليج كانت تتم تنقية وتبسيط الدوافع والأهداف الخبيثة للتدخل الأمريكى للاستهلاك المحلى: «صدام» وحش لابد من إيقافه فى الكويت قبل أن يستولى على دول أخرى، أما بالنسبة لموضوع إسرائيل وغزوها غير المشروع – بالمثل – للضفة الغربية وغزة، فقد كان المسئولون الأمريكيون أقل ثباتاً، وعندما طلب من «كريستين شيلى – Christine Shelly»، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، أن تدلى بتصريح واضح عن سياسة «إسحاق رابين» بخصوص الاستيطان فى الأرضى المحتلة فى ١٩٩٤، بدت مرتبكة وهى تقول بصعوبة شديدة:

بخصوص – تعرفون، لم يتغير شىء بخصوص ذلك بالنسبة لموقفنا،
وتعرفون، أعتقد أنه – تعرفون، يمكن أن أشير – تعرفون، إلى تصريحات
سابقه للمسئولين عن ذلك، لكن ليس لدى أى شىء – تعرفون – أقصد
أنكم تعرفون – نحن – أعتقد – ليس لدى – تعرفون – أنا – نحن –
دائماً نحاول أن يكون – تعرفون – بعض الشىء فى هذا، لست متأكدة
من أن ذلك سيكون – تعرفون، بالتحديد ما تبحثون عنه، تعرفون بوجه

عام، موقفنا بالنسبة للمستوطنات، إن الفلسطينيين والإسرائيليين قد اتفقا على أن مفاوضات الوضع النهائي ستغطي هذه القضايا وتعرفون، أن هذا - هذا رأينا^(٨٠).

لعثمة «شيلي» دالة، كان من الصعب شرح ما تقوم به إسرائيل، ناهيك عن تبريره، وهي حقيقة لا تخفى على بقية المجتمع الدولي في نقده للاحتلال المستمر، في الأمم المتحدة وغيرها. وأياً كانت مصداقية الولايات المتحدة في الشؤون العالمية فلا شك أن دعمها المفرط وغير المحتمل أحياناً لكل شيء وأى شيء تقوم به إسرائيل، يقلل من هذه المصداقية.

بالرغم من أن النظام العالمى الجديد الذى يقول به «بوش» قد أفاد بالتأكيد تصور أمريكا للشرق الأوسط على المدى القصير، فإن سياسة تقوم على التأييد الأعمى لإسرائيل لا بد من أن تكون سياسة قلقه وغير مستقرة، إذا نظرنا أبعد قليلاً. الاحتلال الإسرائيلي جمع العرب طويلاً حول قضية واحدة، كما أن بروز المقاومة الإسلامية للوجود الأمريكى فى المنطقة لا يبشر بالخير بالنسبة لتوقعات أمريكا على المدى الطويل، عمليات الهجوم الأخيرة على القواعد العسكرية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية التى قامت بها المعارضة الإسلامية، هى بمثابة صورة للمقاومة التى يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى المستقبل^(٨٢)، وكما أشار عدد كبير من المعلقين فإن الدعم المطلق لإسرائيل يتعارض مع المصالح الأمريكية؛ حيث إنه يشجع إسرائيل على المبالغة فى أهميتها الإقليمية، ويؤدى إلى تطرف العرب ضد كل من إسرائيل والولايات المتحدة، ومن أسف أنه ما دامت الولايات المتحدة تتهرب من هذه الحقيقة بعقد صفقات مع الحكام العرب، فإن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ستواصل تحديها للسلام الحقيقى.

وأخيراً: «نحن نفاوض أنفسنا»

بعد تأمل المشهد السياسى لإسرائيل والفلسطينيين والمجتمع الدولى، يمكن أن ندفن بعض الافتراضات عن أوصلو، تلك الافتراضات التى تصرف الانتباه عن حقيقة الوقت الراهن، وتمنعنا من تحديد العقبات الحقيقية فى طريق السلام.

بدايةً، لم يدخل الفلسطينيون والإسرائيليون عملية أوصلو على قدم المساواة؛ فإسرائيل - وهي قوة الاحتلال - لم يجبرها أحد على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في ١٩٩١، بل إنها، بالأحرى، دخلت في مباحثات للسلام من موقع القوة، بينما لم يكن لدى الفلسطينيين أى وسيلة سياسية أو عسكرية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي أو إيقاف برنامج الاستيطان، كما أن الإسرائيليين لم يأتوا تحت ضغط من المجتمع الدولي لتقديم صفقة السلام وطبقاً لإملاءات القانون الدولي، وتوسع «رابين» الهائل في بناء المستوطنات لم يلق أى اعتراض من إدارة «بوش» أو إدارة «كلينتون»، كما لم تتدخل أى قوة خارجية لكي تحمل إسرائيل مسئولية أعمالها.

ثانياً، كانت درجة الجدل والخلاف في إسرائيل أقل مما ظهرت عليه، ومع «فجوة التناوب الأيديولوجي» حسب مذكرات «بيريز» التي وصلت إلى ما هو أكبر من اختلاف في التقديم عنه في السياسة. فوز حزب «العمل» بقيادة «إسحاق رابين» على «الليكود» بقيادة «شامير» تم إبرازه في الإعلام باعتباره انتصاراً للحمائم على الصقور، بالرغم من أنه لم يكن هناك فرق كبير بين أفكار الحزبين حول التوسع في المستوطنات أو القدس أو دولة فلسطينية في المستقبل. حتى في يسار حزب العمل، في حركة السلام التي ارتبط بها «رابين» أخيراً، لم يكن هناك أى استعداد لتقديم تنازلات حقيقية فيما يتعلق بالمستوطنات أو القدس، قد تكون ضرورية من أجل حل يعتمد على قيام دولتين، وإذا كانت إسرائيل قد تركت لتحديد شروط اتفاق سلام كما تراه مع الفلسطينيين، فإن طيفها السياسى لم يقدم أى أمل في أن تتخذ المسار الصعب - الذى يتضمن إزالة المستوطنات والتوقف عن تحويل القدس إلى أسطورة - الذى يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

وأخيراً، فقد عانى المجتمع الدولي من شلل بخصوص إسرائيل التي منعت احتجاجاً جماعياً دفاعاً عن القانون الدولي، وبالرغم من أن جميع أعضاء الأمم المتحدة قد أدانوا احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وقيامها بضم القدس الشرقية، فإن عوامل كثيرة منعت القيام بضغط فعال. الدول العربية أضعفها الانقسام الداخلى والاعتماد الخارجى على الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب الخليج، كان الاتحاد الأوروبى يحاول الخروج من الظل الأمريكى وميراث الهولوكوست، والولايات المتحدة

تواصل دعمها لإسرائيل وتسبغ الشرعية على أعمالها دون تردد، هذا العامل الأخير كان هو الأكثر تدميراً؛ لأنه أضعف رغبة أية دولة أخرى في أن تواجه إسرائيل، وقلل من شأن أى جهد يبذل لاعتبار إسرائيل مسئولة أخلاقياً عن معاملتها للفلسطينيين، وما دام الشعب الأمريكى مستمراً فى دعم السياسيين الذين يمنحون الامتيازات لإسرائيل إلى هذا الحد، ويعفيها من معايير الاستقامة الدولية التى تقيد بها الولايات المتحدة الدول الأخرى، ما دام الحال هكذا، تظل الإمكانية محدودة جداً لأن يقوم المجتمع الدولى بمشاركة إيجابية فى السلام الإسرائيلى الفلسطينى.

فى الفصول المتبقية من هذا الكتاب، حيث نتأمل آثار أوصلو على الفلسطينيين ومسارها المحتمل فى السنوات القادمة، يجب ألا ننسى هذه القيود السياسية المفروضة على تكوين عملية السلام الحالية. فى حديث له فى عام ١٩٩٤، عبر «شيمون بيريز» بصراحة عن افتقار الفلسطينيين إلى القوة فى عملية أوصلو:

من وجهة نظرنا، هى فى الحقيقة ليست مفاوضات خذ وهات؛ لأن منظمة التحرير الفلسطينية ليس لديها سوى القليل الذى يمكن أن تعطيه لإسرائيل، ليس لديهم أرض، ليس لديهم سلطة، ليس لديهم موارد، من نواح كثيرة هى مفاوضات مع أنفسنا؛ لأن ما يدفعنا هو السؤال: أى إسرائيل، تلك التى نريد أن تكون لنا فى المستقبل؟^(٨٢)

دليل شروط «رابين» أو «بيريز» كرئيس للوزراء يوحى بأن «الحمامتين» كانت لديهما فكرة واضحة عن نوعية إسرائيل التى يريدان رؤيتها: إسرائيل الكبرى التى تضم مساحات كبيرة من الضفة الغربية وربما قطاع غزة، مع قدس موسعة فى القلب منها، المستوطنات تبقى، والفلسطينيون يكسبون فى مناطق محددة، ويجبرون على مشاركة الأردن فى سيادة ضعيفة. هذا التصور للسلام لن يكون مألوفاً لمن قرأ «تجميد الاستيطان» لرابين فى ١٩٩٢ أو مراثى القائد السابق أو افتتاحيات الصحف فى الإعلام العالمى بعد فوز «نيتانياهو» على «بيريز» فى ١٩٩٦، إلا أنه كان مألوفاً تماماً لـ«دان ميريدور - Dan-Meridor»، وزير المالية الجديد فى حكومة الليكود فى ١٩٩٦، الذى قدم الشكر لأسلافه الذين أبقوا على حلمهم المشترك حياً فى الوقت الذى كان فيه الليكود خارج السلطة:

بهذا الخصوص، فإن «إسحاق رابين» عليه رحمة الله و«شيمون بيريز» يستحقان كل الثناء؛ لأنهما زادا عدد اليهود في چوديا وساماريا (الضفة الغربية) بنسبة ٤٠٪ في السنوات الأربع الماضية. في أثناء فترة وجودهما في السلطة تم بناء آلاف المساكن لليهود في چوديا وساماريا، وارتفع عددهم من ١٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ ألف، ولكنهما لا يستحقان الشكر وحدهما. الشكر أيضاً واجب لليسار الإسرائيلي الذي لم يقل كلمة واحدة عن ذلك خلال السنوات الأربع الماضية، وللحكومة الأمريكية التي كانت تعلم ولم تتدخل، وشكر خاص للسلطة الفلسطينية التي كانت ترى عملية البناء وتعرف أن عملاً هائلاً يجري ومنحته الشرعية بعدم إيقاف عملية السلام^(٨٣).

ثناء «ميريدور» المنهمر تذكرة مروعة بأننا حين نحكم على «رابين» و«بيريز» على أساس سياساتهما وليس وعودهما، نجد هما يشتركان في أشياء كثيرة بخصوص أعدائهما، وأكثر مما قد يعترف به المراقبون الخارجيون، من هذا المنظور فإن أوصلو هي سيادة إسرائيلية مجتاحة لا يوقفها شيء، وأفاق فلسطينية تنقلص. التزام «ميريدور» بالاستيطان في إطار حكومة «نيتانياهو» ليس أقل من التزام بدعم تراث في السياسة الإسرائيلية لا يمكن الخروج عليه:

من الواضح أننا في هذا المجال، لن نفعل أقل مما فعل حزب العمل، ولقد أبلغت السفير الأمريكي بالفعل بأن يكون مطمئناً بخصوص أمر واحد: لن نغير سياسة حكومة العمل الحقيقية، وهي التوسع في الاستيطان.

هذه الصورة لـ«ميريدور»، الوزير في النظام «الصقوري» الجديد وهو يبلغ السفير الأمريكي بالتزام الحكومة الجديدة باتباع «السياسة الحقيقية» لسلفها، هذه الصورة تعبر تماماً عن المأزق الذي انزلت إليه عملية أوصلو، نقاط ضعفها وكوارثها نتيجة مباشرة للمناخ السياسي الذي أفرزها، ولا يمكن أن نتوقع تغييراً كبيراً في تنفيذها إلى أن يتغير هذا المناخ، وحيث إن ذلك يتطلب تحولاً أساسياً في الفكر الإسرائيلي وتغييراً في السياسة الأمريكية، فلا بد من أن نعد أنفسنا للمزيد من تعمق الأزمة الحالية أكثر من انفراجها.

هوامش الفصل الثالث

(١) للمزيد عن نشأة حركة «السلام الآن» انظر:

Mordechai Bar-On. In Pursuit of Peace: A History of the Israeli Peace Movement (Washington: US Institute of Peace Press, 1996), pp.99-107.

يقول "Bar-On" إن أول احتجاج عام للحركة كان في ١ أبريل ١٩٧٨، وفي أثناء غزو لبنان في ١٩٨٢ انتقدت الحركة أعمال إسرائيل بشدة بالرغم من أن تذبذبها عند بدء الهجوم - كما يقول - جعلها عرضة للانتقاد داخل حركة السلام نفسها (ص ١٤٤-١٤٦).

(٢) الجزء الذي حذفته الرقابة من الطبعة الأولى،

Yitzhak Rabin, Memoirs (Berkeley. University of California Press, 1996, expanded edition)

(ص ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) تعهد «رابين» نفسه تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد أن فشلت محاولات إسرائيل الأولى لقمع الانتفاضة:

McDowall, Palestine and Israel: The Uprising and Beyond p.7; F. Robert Hunter, The Palestinian Uprising. A War by Other Means (Berkeley: University of California Press, 1993), pp.85-97; Don Peretz, intifada (Boulder, Co.: Westview Press, 1990), pp.44-45.

قتل ما لا يقل عن ١٨٠ فلسطينياً بالذخيرة الحية في السنة الأولى من الانتفاضة إلى جانب وفيات أخرى بسبب الطلقات المطاطية وقنابل الغاز، وقد قال «رابين» نفسه أمام تجمع كبير في «بيرشيبا» في الثامن من أكتوبر ١٩٨٨: إن أكثر من ٧٠٠٠ فلسطيني قد أصيبوا خلال هذه الفترة.

انظر تقرير «جماعة الحق» لحقوق الإنسان بعنوان:

Punishing a Nation (Ramallah: Al Haq. 1988), pp.11-12.

كما تم قمع الانتفاضة بطريقة وحشية في عامها الثاني، وبنهاية عام ١٩٨٩ كان هناك ما لا يقل عن ٦٢٦ قتيلاً من الفلسطينيين وأكثر من ٢٧٠٠٠ مصاب وحوالي ٤٠٠٠٠ سجين، ويصف

Hunter هذه الأرقام بأنها «صاعقة»، كون الفلسطينيين كانوا يعتمدون على الحجارة فقط في مقاومتهم:

The Palestinian Uprising, pp. 215-16.

(٤) هذه الحقيقة يسلم بها حتى الذين رثوا «رابين»، انظر على سبيل المثال كلمة الختام في الطبعة الموسعة من مذكرات رابين: "Memoirs"، بقلم Yoram Peri، الذي يقول إن «رابين» لم يتردد في استخدام سياسة «القبضة الحديدية» لقمع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي رأيه أن «رابين» سياسى توازن قوى من الطراز الأول؛ لأنه كان يرى أن بالإمكان اللجوء إلى القوة لتحسين الموقف السياسى للدولة. ويقول Peri إن أستاذ «رابين» فى ذلك هو «هنرى كيسنجر» الذى كان لديه دراية واسعة بسياسة القبضة الحديدية، وباعتباره زميلاً له فى الحصول على جائزة نوبل للسلام، ربما كان يستطيع أن يلحق «رابين» درساً مفيداً فى كيفية تقديم نفسه كحمالة سلام: Memoirs, pp. 346-7, 374.

(٥) على سبيل المثال، كان هناك ٤٣ قتيلاً من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين بنهاية عام ١٩٨٩، وبالرغم من معدل الوفيات بين الفلسطينيين كان ٣٧ ضعفاً، فإن هذه الخسائر بين الإسرائيليين، كانت تصاعداً كبيراً بعد الوفيات الخمس فى ١٩٨٧-١٩٨٨، Hunter, p.215.

(٦) للمزيد عن قبول «رابين» لمجمل خطة «شامير» فى التوسع وإعفائه منطقة «القدس الكبرى» كلها من أى تجميد، انظر:

Partial Settlement Freeze, Middle East International, 7 August 1992;

وانظر أيضاً:

Rabin Government inaugurates new era in Settlement Policy", Report on Israeli Settlement, vol.2, No.5 (September 1992).

(٧) يرى Robin، كاتب سيرة «رابين»، أن «التجميد» الذى قام به رئيس الوزراء الجديد كان «عملية تبريد» أكثر من أى شىء آخر، ويقول Slater إن «رابين» أخبر «جيمس بيكر» أن «إيقاف عملية البناء أكثر من ذلك لم يكن ممكناً فى تلك المرحلة لأسباب قانونية».

Rabin of Israel (London: Robson Books, 1993) p.426.

(٨) أخيراً، فى يناير ١٩٩١ قدمت مؤسسة السلام من أجل الشرق الأوسط، ومقرها واشنطن، اقتراحات عملية لإلغاء عملية بناء الـ «١١.٠٠٠» مسكن فى الضفة الغربية، التى كان «رابين» قد استثنىها من «التجميد». انظر:

Is Rabin's figuring better than Shamir's?" Report on Israeli Settlement, Vol.3, No 1 (Jan.93).

(٩) يلفت Meron Benvenisti النظر إلى أن حكومة العمل ورثت ١٢٧ مستوطنة في عام ١٩٩٢ (غير المناطق اليهودية الجديدة في القدس الشرقية) وتعهدت بحمايتها وتوسيعها:

Intimate Enemies (Berkeley: University of California Press, 1995), pp. 61-3.

(١٠) يقول Geoffrey Aronson إن «رابين» «حقق لمستوطنات الضفة الغربية قدراً من الاعتراف بها ومن الدوام، لم يستطع أى زعيم إسرائيلي آخر أن يحققه»، انظر:

Israeli Government adopts Policy of accommodating settlers", Report on Israeli Settlement, Vol.6, No,1 (January 1996).

وانظر كذلك بداية الفصل الثانى، الهامش رقم (١٠).

(١١) كلمة «إسحاق رابين» فى الكينيست الإسرائيلى عند التصديق على الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى المرحلى (أوسلو)، فى ٥ أكتوبر ١٩٩٥، لاحظ أن «رابين» لا يقول إن هذه المساحات الكبيرة من الأراضى المحتلة سوف تظل تحت السيطرة الإسرائيلى فى اتفاق نهائى فحسب، بل إن تلك التغيرات الرئيسية «ليست هى كل» الأراضى الإسرائيلى المتخلى عنها، حسب تفكيره، وبعد عامين كان «بنيامين نيتانياهو» يذكر مشاهدى إحدى المحطات التلفزيونية الأمريكية بهذه الحقيقة الغريبة رداً على الانتقادات الموجهة لخطط الليكود الاستيطانية: «لقد وقف الراحل «إسحاق رابين»، الذى وقع على اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وقف بكل فخر أمام الكينيست وهو يقدم اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وقال إننا نستطيع أن نبني، وأنه لا قيود هناك، لا فى القدس ولا فى المستوطنات، وقد رفضت حكومة العمل أى قيود على مقاولات البناء فى أى مكان. مقابلة مع «بنيامين نيتانياهو»:

The News-Hour with Jim Lehrer, 3 November 1997.

(١٢) كان «رابين» مغرمًا بتقديم «حمائمه» فى قوالب عسكرية، على سبيل المثال: فى كلمته عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلى الأربنية فى واشنطن (٢٦ يوليو ١٩٩٤) قال: أنا حامل البطاقة الشخصية العسكرية رقم ٢٠٧٤٣، الضابط المتقاعد فى قوات الدفاع العسكرية الإسرائيلى سابقاً، أعتبر نفسى اليوم جندياً فى جيش السلام:

Laqueur and Rubin (eds), p.664

كما يذكرنا Robert Slater جيداً بأن الإسرائيليين لم يكونوا واهمين عندما اختاروا «رابين» في عام ١٩٩٢: لقد اختاروا «رابين» لسجله العسكري وليس لحمايته، كانوا يريدون رجلاً يستطيع أن يتصدى للعرب عند الضرورة». Rabin of Israel, p.408.

(١٢) انظر:

- "Faithful servant makes way for raffish hardman", Sunday Telegraph, 2 June 1996.

- "Peres backers and peace activists left in gloom", New York Times, 4 June 1996.

حيث كان هناك انفراج عن خيبة الأمل هذه لفوز «نيتانياهو» كان دافعه الحماسة لليكود ورؤيته المحدودة للسلام، أكثر مما هو التشكك في أوراق «بيريز» الحماثية. أثنى A.M. Rosenthal على الـ ٥٥٪ من اليهود الإسرائيليين الذين أيدوا «نيتانياهو» وانتقد بقسوة «حكما» الولايات المتحدة الذين أيدوا «بيريز».

انظر: That 55% of Jews" New York Times, 5 June 1996.

(١٤) Shimon Peres, Battling for Peace, p.231.

(١٥) ملاحظات Shimon Peres في افتتاح دورة الكنيست الشتوية - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥، لا نستطيع أن ندرك جيداً المراد بـ «فجوة تناوب أيديولوجي» بين «العمل» و«اليكود»: حيث نشهد «بيريز» وهو يحاول هنا أن يهاجم ضعف حزب اليكود في القيام بدور الوسيط في اتفاقيات كامب ديفيد؛ حيث إن تلك الاتفاقيات (على خلاف أوصلو) اضطرت حكومة إسرائيل لإزالة مستوطنة، وإذا كان كل زائدنا هو كلمات مثل «صقور» و«حماثم»، يكون من الصعب علينا أن نفهم ملاحظات «بيريز» جيداً.

(١٦) لخص «بيريز» تصوره «لثمانى مناطق صناعية» على امتداد «الخط الفاصل بيننا وبين الفلسطينيين» في كلمته أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ أكتوبر ١٩٩٥، كان «بيريز» يتباهى، بون أى شعور بالحر، بأن البنية الجديدة للفصل الجغرافى والإخضاع الاقتصادى تعنى أن «الفلسطينيين لن يكون عليهم أن يعبروا الحدود ويمروا عبر نقاط المراقبة الإسرائيلية، بل إن العمل سيأتى إليهم، وأنتا سوف نستثمر معاً، وسوف نتقدم معاً».

(١٧) عرض «بيريز» حلمه بالتقدم والعدل في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ أكتوبر ١٩٩٥، أما قضايا الإغلاق وفشل سياسة «بيريز» الاقتصادية فسوف تناقش بالتفصيل في الفصل السادس.

(١٨) كلمته في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ أكتوبر ١٩٩٥.

(١٩) شيمون بيريز، كلمة الكنيست، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥.

(٢٠) انظر: Battling for Peace, p.322. الغريب أن «بيريز» بالرغم من إشارته مطولاً إلى وضع مسودة اتفاق غزة - أريحا في ١٩٩٤، لا يشير بالمرة سواء إلى خمسة آلاف مستوطن يهودي المقيمين في غزة ولا إلى مساحة الـ ٦٥٪ - ٣٥٪ المجتزأة من قطاع غزة التي جادل هو و«رابين» من أجلها على ضوء الوجود المستمر للمستوطنين وسط حوالي مليون فلسطيني معظمهم يعيشون في مخيمات اللاجئين البائسة.

(٢١) للمزيد عن حنين «بيريز» الغريب لرحلاته البحرية مع الصيادين في غزة، انظر:

Battling for Peace, p.323.

بالرغم من «خصالهم القريبة من القلب»، منع «بيريز» هؤلاء الصيادين أنفسهم من النزول إلى البحر في مارس ١٩٩٦، وفي النهاية سمح لهم بطرح شباكهم ثانية في مساحة محدودة على ساحل غزة أقل من تلك التي كانت محددة لهم، وحيث إن أكثر من ثلث الشاطئ في غزة كان قد أعطى للمستوطنين اليهود، كما كان لحظر الصيد أولاً وللقيود ثانياً تأثير سيئ على الصيادين وأسره. انظر:

- The Gaza Strip: "Costs of the Closure", Middle East Economic Digest, Vol.40, No.15 (12 April 1996).

- "Israeli Blockade Takes Toll" New York Times, 21 March 1996.

(٢٢) تقدر منظمة العفو الدولية عدد اللبنانيين الذين ماتو «بأكثر من ٢٥٠ شخصاً من المدنيين». انظر:

Israel's Forgotten Hostages: Lebanese detainees in Israel and Khiam Detention Centre", (London, July 1997), p.3.

كما قدرت منظمة Christian Aid عدد اللاجئين نتيجة القصف الإسرائيلي بحوالي نصف المليون شخص، انظر البيان الصحفي في ١٩ أبريل ١٩٩٦.

(٢٣) أبلغ تقرير عن قصف «قانا»، ذلك الذي قدمه الضحايا أنفسهم، الذين سجل شهاداتهم المروعة الصحفي البريطاني Robert Fisk في تقرير بعنوان: "Seventeen minutes in Qana" ونشر في صحيفة: "Independent on Sunday"

بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٦، وفي أوروبا شجعت هذه المجزرة على إعادة تقييم موقف «بيريز» والشك في مزاعمه «الحمائية». انظر: Carnage at Qana", Sunday Times, 21 April 1996.

أما الصحف الأمريكية فلم تكن على استعداد للوصول إلى الاستنتاج نفسه، بعد مرور ستة أسابيع على المجزرة التي وقعت في المجمع التابع للأمم المتحدة، ذيل كاتب «نيويورك تايمز»، «وليم سافاير - William Safire» مقالاً عن مستقبل «شيمون بيريز» بعد هزيمته في الانتخابات أمام «نيتانياهو»، ذيله بالاقتراح الغريب التالي: «الآن، وبعد أن تعرض منصب الأمين العام للأمم المتحدة للاغتصاب، ما رأيكم في «حماسة» إسرائيلية؟

Netanyahu's new way, New York Times, 3 June 1996.

(٢٤) خطاب «شيمون بيريز» عن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) في لبنان في ٢٢ أبريل ١٩٩٦.

(٢٥) نشر المجلس تقرير المستشار العسكري للأمين العام في ٧ مايو ١٩٩٦ مع تصديق «بطرس غالي» الأمين العام عليه، كما كرر «بطرس غالي» نفسه النهاية الحاسمة للتقرير وهي: «أسلوب الضرب المركز في قانا يجعلنا نستبعد أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة كان نتيجة لخطأ فني أو إجرائي»، كما ذكر التقرير أيضاً أنه كانت هناك طائرات هليكوبتر وطائرة بدون طيار فوق المبنى أو بالقرب منه (ص٦)، كما أكد ذلك بالصور التي ظهرت في شريط فيديو حصل عليه «روبرت فيسك - Robert Fisk» من أحد ضباط الأمم المتحدة في جنوب لبنان لم يذكر اسمه: "Massacre film puts Israel in dock", Independent, 6 May 1996.

كما ذاع على نطاق واسع أن رفض «بطرس غالي» لأن يحول دون إصدار قرار الأمم المتحدة عن القصف كان سبب إزاحته في العام التالي، عندما رفضت الولايات المتحدة أن تدعم إعادة انتخابه أميناً عاماً، لو تحقق ما كان يقول به «وليم سافاير» لحل «شيمون بيريز» محل «بطرس غالي»، قمة المسخرة!

(٢٦) عندما طلب من «شيمون بيريز» أن يرد على التقرير رفضه مستنكراً، بكلمات لـ «ديفيد بن جوريون - David Ben-Gurion» مؤسس إسرائيل، «ليس مهماً ما يقوله الغوييم (غير اليهود)، المهم ما يقوم به اليهود»، ولخص Arieh Shavit، الكاتب الصحفي، أعمال «بيريز» واستقامته الأخلاقية في مقال شديد الرعونة في «ها آر تيز - Ha'aretz»: «إذ كتب يقول بكل بساطة: «لقد ذبحناهم بكل سهولة دون أن نذرف دمعة واحدة»، انظر:

"Anatomy of a tragedy", Time vol. 147, No.21 (20 May 1996).

(٢٧) انظر: Daily Telegraph, 5 June 1997.

"A leader in the footsteps of Rabin, Barak takes up Labour Struggle for peace.

(٢٨) ملاحظات «إيهود باراك» أمام معهد الصحافة العالمى International Press Institute بالقدس
فى ٢٧ مارس ١٩٩٦.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) للمزيد عن تأييد هذه الخطة نفسها من قبل «أكبر حماسة إسرائيلية»، انظر: كتاب «شيمون
بيريز»: "Battling for Peace" (ص ٣٥٢) بيريز، الذى كان ضحية شكل من أشكال الترحيل
يزعم أن «الفلسطينيين ما زال لديهم آمال بالاستيلاء على الأردن يوماً ما».

(٣١) «باراك - Barak» يقول ذلك بذكاء: إذا طرحنا هذه الأفكار [عن أردن فلسطينية] سيبدو ذلك
وكأنه نوع من الرعاية وربما التواطؤ أو التآمر، وأعتقد أن ذلك طبيعى جداً ويشكل أكثر تعبيراً
مما تقع عليه العين من أول نظرة»، باعتبار أن التعايش «الطبيعى» بين الأردنيين والفلسطينيين
كان بمجمله نتيجة طرد إسرائيل للفلسطينيين، إلى الأردن فى ١٩٤٨ و١٩٦٨، وليس غريباً أن
يتناول «باراك» ذلك بحذر.

(٣٢) انظر:

Binyamin Netanyahu, A Place among the Nations: Israel and the World (New
York: Bantam Books, 1993) p.343.

(٣٣) يشير «موردخاي بار - أون - Mordechai Bar-on» فى دراسته عن حركة السلام الإسرائيلية
عن جهود الجماهير: لأن تصور «السلام الآن» و«ميرتس» على أنهما على هامش المجتمع
الإسرائيلى. الاتهامات بالخيانة تصاعدت، ليس من قبل اليمين المتطرف فحسب، بل أحياناً من
قبل شخصيات عامة: "In Pursuit of Peace", pp. 322-4.

(٣٤) انظر: Peace with the Palestinians بيان سياسة الحزب فى ١٩٩٧.

(٣٥) بالإضافة إلى ذلك قدم «يوسى ساريد - Yossi Sarid» زعيم «ميرتس» ووزير البيئة فى حكومة
العمل السابقة برئاسة «رابين»، قدم جائزة البيئة لمستوطنة «معاليه أدوميم - Ma'ale Adumin»،
أكبر مستوطنات الضفة الغربية فى ١٩٩٢. انظر:

"Israeli Settlements past, present and future", Middle East International, 10 June
1994.

(٣٦) سياسة الحزب بخصوص القدس موجودة فى بيان ١٩٩٧، المذكور سابقاً، على نحو واضح:
«القدس، عاصمة إسرائيل، ستبقى موحدة»، وفى سنة ١٩٩٦ كتب «السير أنتونى پارسونز -

Sir Anthony Parsons «سفير بريطانيا الأسبق لدى الأمم المتحدة، عن القدس قائلاً: «حتى لو جاءت حكومة إسرائيل من «السلام الآن» فلن توافق على إعادة تقسيمها أو أن تزيل أسوار المستوطنات التي يقيم فيها الآن ٢٠٠٠٠٠ فرد، أو على أنها لن تكون عاصمة أبدية لإسرائيل». انظر:

Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No.1 (Autumn 1996), p.17

وانظر أيضاً افتتاحية «ها آرتيز Ha'aretz» في ٩ نوفمبر ١٩٩٧ التي كتبها «جدعون ليفي» - Gideon Levy بعنوان «مسمار آخر في النعش: Another nail in the coffin»، وهي رد على فشل «ميرتس» في أن تضمن برنامجها الأخير التزاماً بقيام عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية، وفي رأي «ليفى» أن جبن «ميرتس» جعل الحزب يبدو مثل حزب العمل تماماً، ويعنى أن «الناخب الإسرائيلي الذي يعتقد أن السلام الحقيقي - وليس سلام الشموع في الميدان - لن يتحقق دون شكل من العودة إلى حدود ١٩٦٧، لا وطن سياسياً له اليوم».

(٢٧) انظر مقال Tania Reinhart بعنوان: "Shooting and crying" في «يدعوت أحرنوت» بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٥، الذي تنتقد فيه دعم حركة السلام الآن الإسرائيلية لحزب العمل ودفاعها عن «أقل الشرور».

(٢٨) انظر: "A way to ease the pain of Hebron" المنشور في "The Guardian" بتاريخ ١٦ يناير ١٩٩٦ مقال «عوز-OZ»: «نداء من أجل السلام» الذي كتبه بعد الهجمات الانتحارية في كل من تل أبيب والقدس في فبراير ومارس ١٩٩٦، هذا المقال يقدم لمحة عن المسافة الضخمة بين دعاة السلام الإسرائيليين والأسلوب الحقيقي لاسترضاء الفلسطينيين؛ فهم «عوز» لاتفاقيات أوسلو - «نحن نوقف السيطرة عليكم وقمعكم» - هو فهم وهمي مثل القول: «لقد تخلينا حتى الآن عن...»، وفي إطار انسحاب إسرائيل من ٢,٧٪ من الضفة الغربية فإن تحذير «عوز» للفلسطينيين يبدو مفرطاً: هل يعتقد أى منكم أن بإمكانكم أن تأخذوا دون أن تعطوا، أو أن إسرائيل يمكن أن تعطى دون أن تأخذ؟». من «رسالة إلى صديق فلسطيني»: "Letter to a Palestinian Friend"، المنشورة في: The Guardian, 5 March 1996.

(٢٩) «حقيقة بالفعل، أن الحكومة السابقة التي وقعت على أوسلو، حكومة العمل برئاسة «إسحاق رابين»، قد أجازت، في إطار أوسلو وبما يتفق معها، مشروع «حارحوما»، هكذا صرح «بنيامين نيتانياهو» في مؤتمر صحفى بفندق ماديسون - واشنطن، في ٧ أبريل ١٩٩٧، وللمزيد عن موافقة حكومة «بيريز» على مشروع «حارحوما» انظر تصريح «حاييم رامون» - Haim Ramon، وزير داخلية إسرائيل الذي نقلته وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) في ٢٠ فبراير ١٩٩٦.

(٤٠) لخص «بيل كلينتون» بشكل دقيق ندرة الخيارات أمام الفلسطينيين عندما طُلبَ منه التعليق على احتمال الرفض الواسع لأوسلو من الجانب الفلسطيني بعد أن بدأ الإسرائيليون البناء في مستوطنة «حارحوما» في جبل أبو غنيم: سيكون شيئاً رهيباً أن يعترض الفلسطينيون على البلوزرات بالقوة: لأن درس الماضي يقول إن «الأمر سينتهي بهزيمتهم». انظر:

"US pledges support for 9% West Bank pullback", Jerusalem Post, 10 March 1997.

وانظر كذلك كتاب محمود عباس: Through Secret Channels, p.114.

الذي يقول فيه مبعوث «عرفات» عن قناة أوسلو «لم يكن فيها أي مخاطرة بالنسبة لنا»، وهذه العبارة ربما تشير بدقة إلى منظمة التحرير الفلسطينية أكثر مما هي إلى الشعب الفلسطيني بعامة، كما أثبتت الأحداث التالية.

(٤١) انظر الكلمات التي ألقيت في حفل توقيع أوسلو في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، «إسحاق رابين» ادعى أن من «المقرر للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا معاً على التراب نفسه، في الأرض نفسها»، يعيشون «كبشر جنباً إلى جنب في كرامة وألفة». «بيل كلينتون» كان أكثر عاطفة في تعبيره: «بعد أن أنعشنا روح اللحظة، وانتعشت آمالنا واسترشدنا بحكمة الرب، التي أوصلتنا إلى هذا اليوم السعيد نمضي في سلام، ونواصل المسيرة كصانعي سلام». انظر: Laqueur and Rubin (eds), 612-13.

وبالطبع، كان أن ظهرت «روح» الاتفاقية فيما بعد في نقضها أكثر مما هو في التقيد بها.

(٤٢) لتقييم سلطات المجلس انظر: «زياد أبو عمرو»: المجلس التشريعي الفلسطيني: تقييم نقدي، مجلة دراسات فلسطينية (Summer 1997) (Vol. XXVI, No.4) (ص ٩٠-٩٧).

(٤٣) يشير تقرير وكالة الأنباء الفرنسية (٢٣ يناير ١٩٩٦) إلى أن ٤٠٪ من الفلسطينيين، طبقاً لأحد استطلاعات الرأي، كانوا يريدون أن يكون المجلس أقوى من «عرفات»، بينما كان ٣٩٪ يريدون أن يكون في مثل قوته على الأقل، وفي الوقت نفسه كان «خليل الشقافى» - خبير بشئون الانتخابات ومحلل سياسى - يعلق القليل من الأمل على تحقق هذه الرغبات: «أتوقع أن يكون المجلس ضعيفاً، وسيواصل عرفات تسلطه كالعادة». للمزيد من التفاصيل عن محاولات «عرفات» السيطرة، إن لم يكن التلاعب بانتخابات يناير ١٩٩٦ انظر:

- "Arafat tinkers with polls", The Guardian, 2 January 1996.

- "Arafat's bully- boys take the vote", Sunday Telegraph, 21 January 1996.

- "Autocrat Arafat's crown of thorns", The Observer, 21 January 1996.

ويقول Norman Finkelstein إن «الهدف الحقيقي من انتخابات يناير ١٩٩٦ في الضفة الغربية وغزة كان أن يصادق السكان «ديمقراطيا» على إلغاء حقوقهم الأساسية، وتتصيب قيادة عملية بشكل ديمقراطي كذلك» انظر:

(Whither "the Peace Process"? p.45.)

ومن المفارقات الساخرة ألا يظهر المجلس على مسرح الأحداث سوى في صيف ١٩٩٧، في محاولته لمقاضاة الأعضاء المتهمين بالفساد في السلطة الفلسطينية.

(٤٤) انظر: "Secret Channels", pp.431-2، يصف «محمد حسنين هيكल» مأزق «عرفات» وحيرته بين قبول أو سلو والاستمرار فيها، كان بإمكانه أن يدعم استقلال القضية الفلسطينية ويظل منبوذاً على رأس حركة مفلسة تقريباً، أو أن يقبل ما لا يقبل ويصبح أميراً للسلام في نظر أجهزة الإعلام.... إغراء اختيار السلام والشهرة كان لا يمكن أن يكون أكبر.

(٤٥) "Shameless in Gaza", The Guardian, 21 April 1997.

(٤٦) "Arafat puts off resignations". وكالة الأنباء الفرنسية "AFP" ٢ أغسطس ١٩٩٧.

(٤٧) للمزيد عن قتل تجار الأراضي انظر: Kol Israel, 11 and 19 May 1997.

رد «عرفات» الذي أكد فيه عقوبة الإعدام في القانون الفلسطيني/ الأردني ضد التجار الذين يقومون ببيع الأراضي الفلسطينية لليهود، جاء في مقابلة مع «يدعوت إحرנות» الإسرائيلية في ٢١ مايو ١٩٩٧. وإنصافاً للسلطة الفلسطينية فإن رقم ٢٢٩ مليون دولار الذي تصدر عنوان الفساد، كان يتضمن العائد من فرص ضاعت بسبب سوء الإدارة أو ممارسات خاطئة. الرقم الحقيقي للاختلاسات كان كسراً من هذا الرقم الكبير.

انظر تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية في ٥ يونيو ١٩٩٧، والذي تم تقديمه في واشنطن لتبديد مخاوف الدول المانحة من أن تذهب أموالهم إلى حيث لا يريدون، ويوضح التقرير أن الفساد كان وراء جزء ضئيل جداً من إجمالي الكمية «المفقودة».

(٤٨) الاتفاق بين «عرفات» وإسرائيل على تسهيل عملية إنشاء الطرق الفرعية والجانبية تم اكتشافه مصادفة، في قضية دفاع عن أحد الملاك الفلسطينيين ضد إسرائيل، علمت جماعة حقوق الإنسان "LAW" عن طريق المحامي الإسرائيلي، أن العمل في إنشاء الطرق كان قد بدأ بموجب اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وكان «عرفات» قد أكد ذلك في رسالة بالفاكس إلى LAW في ٦ أغسطس ١٩٩٥. انظر: تقرير LAW حول برنامج الطرق:

"Bypass road construction in the West Bank; the end of the dream of Palestine sovereignty", p.17.

كما ترددت شائعات في مارس ١٩٩٧ عن صفقة تربط بين «حارحوما» ومطار غزة، أنكرها «نبيل شعث» أحد المفاوضين الفلسطينيين، ثم مرة أخرى في شهر أغسطس.

انظر ترجمة الـ BBC لتقرير أذاعه راديو الجيش الإسرائيلي في ١٩ مارس ١٩٩٧.

(٤٩) «رسالة إلى صديق فلسطيني»

"Letter to a Palestinian friend", The Guardian, 5 March 1996.

(٥٠) من أجل أمثلة على ذلك، انظر:

- "Palestinian police quell protestors", Associated Press, 29 September 1996.
- "The untold story of the Battle of Joseph's Tomb", London Evening Standard, 30 September 1996.

(٥١) انظر:

- "The politics of internal security in Palestine" by: Graham Usher, Middle East International, 1 march 1996.
- The Amnesty's report: "Palestinian Authority: prolonged political detention, torture and unfair trials", London, December 1996).

(٥٢) الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تعود على إسرائيل نتيجة مشاركتها في عملية السلام (أو على الأقل ما يشبه ذلك)، قام بإيضاحها وكيل وزارة التجارة الأمريكية «ستيوارت. إي. إيزينشتات - Stuart E. Eizenstat» وذلك في كلمة رسمية له أمام غرفة التجارة في تل أبيب في ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وعندما تكلم عن إمكانية أن يصبح اقتصادها أشبه باقتصادات النمرور الآسيوية بعد أوصلو، راح يعدد النجاحات الاقتصادية التي حققتها إسرائيل منذ عام ١٩٩٢، والتي يمكن اعتبارها من عائدات السلام الحقيقية، كما أكد ضرورة أن يواصل «نيتانياهو» عملية أوصلو لأسباب اقتصادية، كما هو لأسباب سياسية: «العملية السياسية حققت الكثير، ويظل هناك الكثير رهن تقديمها».

(٥٣) جمع Rubin و Laqueur كل ما استطاعا أن يجمعه من تهديدات «جمال عبدالناصر» في:

The Israeli- Arab Reader, pp. 117-20.

مع التركيز على الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٣، وبالرغم من أن «عبد الناصر» كان يتبنى «تحرير فلسطين»، تجدر الإشارة إلى أنه كان يرى كلاً من إسرائيل والصهيونية نتاجاً للاستعمار وليساً ظاهرة يهودية، وظل ذلك عاملاً ثابتاً في كل هجوم للعرب على إسرائيل حتى ١٩٦٧ وما بعدها، أما إسرائيل فقد حاولت جاهدة أن تجعل القومية العربية معادلاً للعداء للسامية، إلا أن خطاب الزعماء العرب، بمن فيهم «عرفات»، كان يؤكد أن القضاء على إسرائيل لا يعنى قتل السكان، بل على العكس، يمكن أن يكونوا جزءاً مهماً من الدولة العلمانية الجديدة. انظر: لقاء مع «عرفات» في عام ١٩٦٨، أعيد نشره في (Laqueur and Rubin (eds) (ص ٢٢٤-٢٢٨).

(٥٥) انظر:

- Noam Chomsky: "The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians", pp. 66-7.

- Robert D. Hormats: "The politics and limitations of economic leverage" in the Middle East in Global Perspective", ed. Judith Kipper and Harold H. Saunders (Boulder, Co: Westview Press, 1991).

وبخاصة الصفحات من ٢٢٥ إلى ٢٤٢.

(٥٦) تحصل مصر الآن على حوالى ٢,٢ بليون دولار أمريكي سنوياً كمنح مباشرة من الولايات المتحدة مقابل السلام مع إسرائيل، وهى ثانياً أكبر منحة مباشرة من الولايات المتحدة بعد ثلاثة بلايين وأكثر، تعطى لإسرائيل نفسها.

(٥٧) يُسلّم Hormats بأن «المعتدلين العرب كان لهم حصة سياسية واقتصادية فى علاقتهم بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة، جزء كبير من مواردهم المالية مودع فى البنوك الغربية، ويحتاجون إلى التكنولوجيا الغربية لتنمية اقتصاداتهم، كما أنهم كانوا فى حاجة إلى الأسلحة الأمريكية لتقليل النفوذ السوفيتى فى المنطقة».

(The Middle East in Global Perspective, p.239)

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن تراجعها عن المواجهة المباشرة مع إسرائيل كان مرتبطاً باعتمادها الجديد على الولايات المتحدة من أجل السلاح (٢٤ بليون دولار ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ مقارنة بـ ١,٢ بليون ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٢) وخوفها من ثورة داخلية بعد سقوط شاه إيران المدعوم من الولايات المتحدة فى ١٩٧٩، انظر:

Bahgat Korani, "Defending the faith amid change: the foreign policy of Saudi Arabia", in the Foreign policies of Arab States (Boulder, co: Westview Press, 1991) pp.337-4.

أخذت المعونة الأمريكية للعراق عدة أشكال بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠، واشتملت على منح وقروض لشراء الغذاء والأسلحة، وفي عام ١٩٨٨ كانت العراق قد أصبحت أكبر متلق في العالم لمعونات الغذاء من الولايات المتحدة.

انظر:

Amatzia Baram, "US input into Iraqi decisionmaking 1988-1990", in David W.Lesch (ed.), "The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment (Boulder, Co.: Westview Press, 1996), p.326.

(٥٨) احتشد عدد كبير من المطلعين في سنة ١٩٩١ لإثارة الحماس لنتائج الحرب وامتلات صفحات Foreign Affairs، وهي المجلة الخاصة بمؤسسة صنع القرار الأمريكية، بكتابات متفائلة تقيم النتائج. انظر:

Peter W.Rodman: "Middle East Diplomacy after the Gulf war", Foreign Affairs, Vol. 70, No.2 (Spring 1991), pp. 1-18.

ويكشف هذا المقال عن تبعية الملك حسين الكاملة للولايات المتحدة.

وانظر:

Martin Indyk: "Watershed in the Middle East", Foreign Affairs, Vol.71, No.1 (Summer 92), pp.78-93,

وفيه إشارة، بابتهاج، إلى محاولات مصر الفاشلة في «تجميع حطام الوحدة العربية». وللمزيد عن الأحداث نفسها من خارج واشنطن، انظر:

- The "Afterword" to Noam Chomsky's "Deterring Democracy" (London: Vintage, 1992), pp.407-40.

وللمزيد عن طرد الفلسطينيين من دول الخليج، انظر:

- Nadim Jaber, "Writing on the wall for Kuwait's Palestinians", Middle East International, 28 June 1991.

(٥٩) تم التنظير لسياسة الاحتواء المزدوج - Dual Containment، هذه، وهي الإبقاء على إيران والعراق ضعيفتين سياسياً واقتصادياً، في عهد إدارة «كليتتون» فقط. ويصف «أنتوني ليك» - Anthony Lake مستشار «كليتتون» للأمن القومي هذه السياسة بأسلوب المافيه قائلاً: كانت سياسة الاحتواء المزدوج تستهدف الدول المتمردة والخارجة على القانون التي اختارت الخروج على الأسيرة، والاعتداء على قيمها الأساسية» انظر:

"Confronting backlash states", Foreign Affairs, Vol.73, No.2 (March/ April 1994), pp. 45-55.

(٦٠) للمزيد عن تقاليد التلاعب في الانتخابات في مصر. انظر:

- "Money calls the tune in Egyptian election", Independent, 30 November 1995.

- "Mubarak faces Islamic Wave", Newsday, 21 December 1995.

- واحدة من أحدث عمليات تدخل الملك حسين في «العملية السياسية» الديمقراطية في الأردن، إقالة رئيس وزرائه «عبدالكريم الكباريتي» في مارس ١٩٩٧، وحيث إن «الكباريتي» كان مديناً بالمنصب للملك «حسين» الذي اختاره لذلك، لم يفاجأ بإزاحته.

"Hussein fires kabariti", Reuters, 19 March 1997.

- أزمة شرعية الأسيرة الحاكمة في السعودية، والتي تفاقم بسبب الفساد والنفاق والتواطؤ مع الولايات المتحدة، كانت موضوع مقال حديث في:

New Affairs: Milton Viorst, "The storm and the citadel", Vol.75, No.1 (January/ February 1996), pp. 93-107.

- للمزيد عن أحدث مشتريات دول الخليج من السلاح، والتي تصل إلى مئات الطائرات وعشرات البلايين من الدولارات، انظر التقرير الخاص المنشور في:

Middle East Economic Digest, "The United States and the Middle East", 26 September 1997.

(٦١) بالرغم من أن إسرائيل تتكلم عن حرب مع سوريا، الأمر الذي يتطلب دعماً إضافياً من الولايات المتحدة لمواجهة «الخطر»، فإن قوة الترسانة التقليدية والنووية الإسرائيلية تجعل تلك الخطوة غير واردة من قبل السوريين.

Christian Science Monitor, 30 July 1997.

(٦٢) يرى Friedman Buttner و Martin Landgraf أن الاتحاد الأوروبي «أضباع فرصته» في ١٩٩٠/١٩٩١ ليجعل لنفسه دوراً جديداً في دبلوماسية الشرق الأوسط «على مدى الأزمة، لم يقدم الاتحاد الأوروبي، في أي وقت، بديلاً صالحاً للسياسة التي كانت تتم صياغتها بشكل حصري في واشنطن ونيويورك»:

- "The EC's Middle Eastern policy", in Tareq Y. Ismail and Jacqueline S. Ismael (eds), "The Gulf war and the New World Order", (Gainsville: University Press of Floride, 1994), pp.77-115.

وكتب المؤرخ البريطاني Noel Malcolm في Foreign Affairs لكي يلفت الانتباه إلى كارثة البوسنة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويهاجم مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية المتكاملة، وذهنه على البوسنة، من أجل إحياء حلف شمال أطلنطي تقوده الولايات المتحدة:

"The Case against Europe" Foreign Affairs, Vol.74, No.2 (March/ April 1995), pp.52-68,

وهذا الطرح بالتحديد تم تناوله في العدد نفسه من المجلة وذلك من مصدر قابل للتنبؤ به،

Kissinger - Manque Richard Holbrooke: 'America, a European Power" pp.38-51.

وكانت المملكة المتحدة قد حاولت جاهدة في الثمانينيات والتسعينيات الحصول على عقود تسليح في الشرق الأوسط، بالرغم من أن إمدادها السري والعلني للعراق وشبح الفضيحة الذي كان يحوم حول صفقة سلاح ضخمة مع المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة لإدارة «مارجريت تاتشر»، بالرغم من أن ذلك كان قد أدى إلى اتهامات قانونية وشعبية. للمزيد عن هذه السياسة انظر ما كتبه "Gerald James" - وهو مصدر مطلع - في:

In the Public Interest, (London: Little, Brown, 1995).

(٦٣) أيد «ريفكيند - Rifkind» قيام دولة فلسطينية في كلمة على العشاء في لندن في مايو ١٩٩٦: «لا تستبعدوا فكرة الدولة الفلسطينية، المملكة المتحدة تبلغ إسرائيل»، Reuters, 23 May 1996، وبعد ذلك في العام نفسه كان «ريفكيند» على الموقف نفسه حتى خلال زيارة لإسرائيل: انظر: "The Times" في ٤ نوفمبر ١٩٩٦: "Rifkind tells Israel all settlements on Arab land: illegal" وكانت زيارة «شيراك» قبل ذلك بأسبوعين قد أثارت كثيراً من الجدل:

"Chirac uses Israel visit to call for radical change in Policy".

(شيراك يستغل زيارة إسرائيل للدعوة إلى تغيير جذري في السياسة، كما نشرت وكالة الأنباء الفرنسية في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦.

Thomas Risse- Kappen, "Muddling through mined territory: "German foreign (٦٤) policy- making and the Middle East", in Sharam Chubin (ed.), "Germany and the Middle East: Patterns and Prospects", (London: Pinter Publishers, 1992), p.183.

(٦٥) أفضل تناول لحجج Goldhagen والمعنى السياسى للاستقبال الحار للكتاب فى الولايات المتحدة وأوروبا، ما قدمه Norman G.Finkelstein فى:

"Daniel Jonah Goldhagen's "crazy" thesis: a critique of Hitler's Willing Executioners", New Left Review, No.224 (July/ August 1997), pp.39-88.

كما كادت قضية البنوك السويسرية و«ذهب النازى» أن تكون سبباً فى دعوى قضائية ضد وزير الاقتصاد السويسرى فى يناير ١٩٩٧ عندما أشار إلى محاولات إسرائيل والجماعات الصهيونية، «ابتزاز» الحكومة السويسرية للإسراع بتسوية ادعاءات الهولوكوست.

("Swiss apologise to Jews", Reuters, 15 January 1997), pp. 39-88.

أما السفير السويسرى لدى الولايات المتحدة Carlo Jametti فلم يكن أسعد حظاً؛ حيث أجبر على الاستقالة عندما أشار إلى «حرب» الدعاية التى كان ينبغى على الحكومة السويسرية أن تشنها لو أنها حاولت أن تتصدى للضغوط المنظمة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة:

"Swiss envoy to US resigns", New York Times, 28 January 1997.

كان هناك تنسيق تام فى الهجوم على سويسرا بين إسرائيل والجماعات اليهودية الأمريكية بالتزامن مع استجابات برعاية الكنيسيت الإسرائيلى، وعلى أساس أن «ليس كل يهودى موجود فى إسرائيل أو الولايات المتحدة»، كان بعض المعلقين يتسألون بحدة ما إذا كان بعض الفقراء من ضحايا الهولوكوست، والناجون الذين بقوا فى أوروبا يمكن أن يحصلوا على نصيب عادل من مطالب المنظمات اليهودية الموجودة، والتى تعمل فى إسرائيل والولايات المتحدة:

"Brutal Irony", Jerusalem Post, 25 May 1997).

(٦٦) قام «ريتشارد فولك – Richard Falk» بتجميع هذه الأهداف الثلاثة فى صيغة واحدة: «سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة كان يوجهها اقتناع أساسى، وهو أن أى توجهات سياسية راديكالية يمكن أن تشكل خطورة على مصلحة الغرب فى الوصول إلى مصادر النفط الوفير والرخيص، الذى هو أساس الازدهار الاقتصادى فى الشمال بعد الحرب العالمية الثانية»:

"US foreign policy in the Middle East: the tragedy of persistence", in Hooshang

Amirahmadi (ed.), "The United States and the Middle East: A search for new perspectives", (New York: State University of New York Press 1993), p.67.

أما "Paul Findley" فيقول عكس ذلك في: "Deliberate Deceptions"، وهو أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل لا يتماشى مع مصالحها الأخرى، وهو الرأي نفسه لدى عدد من الشخصيات في واشنطن، الذين يقبلون شرعية ضمان الوصول إلى النفط، ومحاربة «الخطر الشيوعي» Findley, pp. 218-86

Malik Mufti, "the United States and Nasserist pan-Arabism", in "the Middle East (٦٧) and the United States", pp.167-68.

(٦٨) للمزيد عن الدور الأمريكي الكبير في دعم «الشاه» من ١٩٥٤ وما بعدها، والغضب الشديد الذي تلى ذلك في عهد ثورة «الخميني»، انظر:

Nikki R.Keddie, "Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran", (New Haven: Yale University Press, 1981), pp.142ff.

(٦٩) تميزت السياسة الأمريكية تجاه إيران في العقود الماضية بكارثتين فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية، (هناك كوارث كثيرة أخرى بالطبع وإن كانت آثارها مقصورة على المدنيين في المنطقة)؛ فالولايات المتحدة لم تدعم «الشاه» حتى كان سقوطه المذموم فحسب، ولكن إدارة «ريجان» كانت تمد إيران بالأسلحة سراً وبطريقة خرقاء لكي تحصل على بعض التأييد داخل نظام «الخميني». أخطاء السياسة الأمريكية منذ ١٩٧٩ يعدها "Mansour Farhang" في:

"US Policy towards the Islamic Republic of Iran: A case of misperception and reactive behaviour", in "The United States and the Middle East", pp.151-75,

وفي الوقت نفسه، فإن هذه الدراسة، وهي الأكثر جدارة حتى الآن عن تورط الولايات المتحدة مع العراق في الثمانينيات والتسعينيات، تتوصل في النهاية إلى أن «السياسة الغربية في تسليح ومساندة العراق إبان الحرب مع إيران وتسهيل البرنامج الواسع لإعادة تسليحه فيما بعد، هي التي أدت بشكل غير مباشر إلى قيام العراق بغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ونشوب حرب الخليج في ١٩٩١» انظر:

Mark Phythian, Arming Iraq: "How the US and Britain Secretly Built Saddam's War Machine", (Boston: Northeastern University Press, 1997), p.291.

وهذا الكتاب ضمن: "The Mortheastern Series in Transnational Crime".

(٧٠) كان تصرف جيش التحالف تحت القيادة الأمريكية عند نهاية حرب الخليج مثيراً لدهشة كثيرين، وخاصة بعد اعتراف «نورمان شوارزكوف Norman Schwarzkopf»: «تركناهم (يقصد العراقيين) في حالة هزيمة تامة»:

Norman Polmar (ed.), "War in the Gulf", (Atlanta: Turner Publishing Inc. 1991) p.214.

وعلى أساس أنه لم يكن هناك ضرورة لاستمرار عمليات الهجوم واعتقال «صدام»، بات من الواضح أن واضعي السياسة الأمريكية كانوا قد قرروا الإبقاء على حياة الزعيم الشارد، ويوضح كل من «لورانس فريدمان - Laurence Friedman» و«إفرايم كارش - Efraim Korsh» في تأريخهم لحرب الخليج أن المسؤولين في وزارة الخارجية كانوا يريدون أن يخرج «صدام ضعيفاً» أو «منزوع السم» ليكون أمامهم أمل كبير للحفاظ على مصالح أمريكا في المستقبل.

"The Gulf Conflict: 1990-1991", (London: Faber and Faber, 1991), pp. 410-14).

ولكن من سوء الحظ أن «صدام» لم يخرج من الحرب ضعيفاً، ولم يمنع شىء من ذبح أعداد كبيرة من شعبه ثاروا عليه بعد انتهاء الحرب، وقد ساعدته الولايات المتحدة في ذلك. انظر تقرير:

Human Rights Watch, Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and its Aftermath", (New York, 1992), pp.38-43.

كما تكذب شهادات حركة المقاومة مزاعم الولايات المتحدة بأن «الفوضى سوف تعم لو سقط صدام». للمزيد عن طائفة من وجهات نظر قادة المقاومة العراقية، انظر:

- "Iraq Since the Gulf War: Prospects for Democracy" (London: Zed Books, 1994), pp. 97-117.

وللمزيد عن آثار نظام العقوبات على المدنيين العراقيين انظر:

- "Counter- Productive sanctions kill half a million Iraqi Children", The Guardian, 1 December 1995.

- New York Times, 29 October 1996

حيث يقول رئيس منظمة الـ UNICEF إن آلاف الأطفال يموتون في العراق.

(٧١) اسخدم «بوش» هذه العبارة للمرة الأولى فى حديث فى الكابيتول فى ٢٩ يناير ١٩٩١، «لقد أثبتت الأحداث الأخيرة (بما فى ذلك الهجوم الجوى على العراق) ظهور نظام عالمى جديد يقوم على احترام الفرد وحكم القانون، نظام عالمى جديد يمكن أن يؤدى إلى السلام الدائم الذى نريده جميعاً».

"White House briefing", Federal News Service, 30 January 1991.

(٧٢) يقول «دوجلاس ليتل – Douglas Little» إن «المسؤولين الأمريكين» بعد عام ١٩٤٥، أصبحوا يدركون أن ضمان الوصول إلى نفط الخليج الفارسى هو هدفهم الرئيسى فى الشرق الأوسط، وحاولت أمريكا أن تكسب أو أن تصنع حلفاء لها فى المنطقة»، وكما يقول إن «الولايات المتحدة مع أوائل السبعينيات كانت قد نجحت فى صف ثلاثة أعمدة لها هى إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية، وكانت تأمل أن تتمكن بمساعدتهم لها أن تبعد نفط المنطقة عن أيدي الراديكاليين العرب وأصدقائهم فى الكرملين»، "Gideon Band: America and the Middle East since 1945, Diplomatic History, Vol.18. No.4 (Fall 1994), pp. 513-40).

كما أشار «نعوم تشومسكى» مؤخراً إلى رغبة الولايات المتحدة فى أن تكون هذه الدول الثلاث ضمن مجال نفوذها. انظر كتابه:

"World Orders Old and New", pp. 204-5.

(٧٣) للمزيد عن أنشطة اللوبي منذ «ترومان – Truman» وبعده انظر:

Donald Neff's, "Fallen Pillars: US policy towards Palestine and Tsrael since 1945".

الجهود الحثيثة لكل من «بوب دول – Bob Dole» و«بيل كلينتون – Bill Clinton» لكسب تأييد اليهود فى حملة ١٩٩٦ الرئاسية أدت بهما إلى تبني مواقف متشددة على نحو متزايد لصالح «بنيامين نيتانياهو – Binyamin Netanyahu»، وهو تحرك مفاجئ فى حالة «دول»؛ حيث كان النائب شديد القسوة فى نقده لإسرائيل قبل ذلك.

انظر مقال «چوناثان فريدلاند – onathan Freedland» بعنوان:

"Jews to give clinton early Hanukkah gift"

فى عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦ من: The Observer يقول «فريدلاند» إن فشل «دول» فى الحصول على أصوات اليهود كان مرده لتبنيه السابق لسياسات شديدة الانتقاد لإسرائيل، ولا بد من أن يكون ذلك درساً لآى سياسى صغير يريد أن يشق طريقه فى النظام السياسى الأمريكى.

(٧٤) «بول فندلى – Paul Findly»، الذى فقد مقعده فى الكونجرس لصالح منافس مدعوم من اللوبي الإسرائيلى، ينتقد هذا الأسلوب فى كتابه:

“Deliberate Deceptions”, pp.95-107.

(٧٥) على سبيل المثال: التصويت الذى تم فى مجلس النواب الأمريكى بنسبة ١٧:٤٠٧ لصالح نقل سفارة الولايات المتحدة فى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، تم تسجيله فى يونيو ١٩٩٧ فى الذكرى الثلاثين لاحتلال إسرائيل للقدس الشرقية (خرقاً للقانون الدولى)، ومن الغريب أن يمرر ذلك فى قاعة برلمانية ناهيك عن الإجماع الذى حظى به، وبالرغم من أن الإجراء لم يكن ملزماً، وأنه كان للاستهلاك المحلى داخل الولايات المتحدة، فقد أدى إلى إثارة مشاعر أكثر عداء للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، كما أدى إلى قيام تظاهرات حاشدة فى الأراضى المحتلة. انظر:

“How a House vote on Jerusalem backfired”, Chicago Tribune, 18 June 1997.

(٧٦) يقول «إيريك ديفز – Eric Davis»: «إن أحد العيوب الرئيسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم الثالث بشكل عام، يكمن فى الميل لدعم الأنظمة الاستبدادية وليس الديمقراطية»، وترى شعوب المنطقة أن الولايات المتحدة أصبحت «مرتبطة بالوقوف ضد التغيير الاجتماعى»، انظر:

“The Persian Gulf War: myths and realities”, in “The United States and the Middle East”, p.251.

وانظر كذلك:

Richard Falk, “Democracy died at the Gulf”, in “The Gulf War and the New World Order”, pp. 536-48.

(٧٧) بلغت معونات الولايات المتحدة حوالى ٢,٥ بليون دولار على هيئة منح مباشرة و٢ بليون على هيئة قروض، وذلك خلال السنة المالية ١٩٩٦،

Washington Report on Middle Eastern Affairs, Issue 14, No.8 (April 1996), p.49.

(٧٨) خط «الجوار الصارم» الذى يطبق فى إسرائيل عادة لتبرير الأعمال التى تتعارض مع القانون الدولى ومبادئ الدول الديمقراطية (مثل الاغتيالات والتعذيب وقصف المدنيين) أصبح مرتبطاً تماماً بـ«بنيامين نيتانياهو» الذى استبعد – مستهزئاً – أى خوف من العراق فى حرب الخليج، The Guardian, 26 May 1996.

(٨٠) "In the loop", Washington Post, 14 March 1994.

(٨١) «أحد السعوديين المنفيين يحذر من هجمات جديدة يجرى التخطيط لها».

New York Times, 11 July 1996.

هاجمت المعارضة الإسلامية القواعد الأمريكية في السعودية في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ محدثة خسائر كبيرة في الأرواح، وكان رد الفعل الفوري من قبل الولايات المتحدة هو التراجع إلى مناطق صحراوية بعيداً عن المناطق التي توجد بها مبان، وزيادة تحصين مراكز المراقبة الخارجية. انظر:

"US military in Saudi Arabia digs into the sand", New York Times, 9 November, 1996.

(٨٢) ملاحظات «شيمون بيريز» على المؤتمر الرابع عشر لعمدة القدس، القدس في ١٥ مارس ١٩٩٤.

(٨٣) Dan Meridor في مقابلة أجراها معه Ari Shavit لجريدة هآرتز Ha'aretz - ١٩ يوليو ١٩٩٦.

الفصل الرابع

الحياة فى ظل أوصلو

مع بدء عملية أوصلو بشكل رسمى، بدأ الأمل يراود الفلسطينيين ليس فى عودة الأرض فحسب، وإنما كذلك فى إدارة شئون حياتهم اليومية، وحيث إن الاحتلال الإسرائيلى قد انتهى، يمكن للفلسطينيين أن يحكموا أنفسهم، وأن يعيشوا فى حرية بعيداً عن السيادة الإسرائيلية، إلا أن الموقف الفعلى - على الأرض - خلال عملية أوصلو كان يقدم صورة مخالفة تماماً عن هذا الحكم الذاتى، حتى بعد قيام سلطة فلسطينية و«تحرير» جزء صغير من الأراضى الفلسطينية، ما زالت إسرائيل هى التى تحدد حالة الوجود الفلسطينى، وما زالت تعامل الفلسطينيين معاملة غير عادلة لصالح الأهداف والضرورات اليهودية، هذا النفوذ الإسرائيلى المستمر، كما سنرى، هو مصدر الأسى الشديد الذى يشعر به سكان الأراضى المحتلة، كما أنه سبب عدم الثقة فى عملية أوصلو بالنسبة لعامة الفلسطينيين.

نظام التصاريح

حيث إن إسرائيل قد تركت جزءاً صغيراً من الضفة الغربية، فقد أحكمت إغلاق قطاع غزة بواسطة الأسوار والجنود ضد أى قوة خارجية، واستمر العمل بنظام التصاريح وبطاقات الهوية الذى كان مطبقاً وقت الاحتلال لكى يكبل الحياة الفلسطينية. وقد كانت التصاريح وبطاقات الهوية دائماً وسائل فعالة تستطيع إسرائيل أن تسيطر بها على السكان الفلسطينيين وإخضاعهم. بداية، لا وجود لجنسية فلسطينية بالفعل فى الأراضى المحتلة، وبدلاً من ذلك قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية (المعروفة بشكل مخفف باسم الإدارة المدنية)، بتقسيم الفلسطينيين إلى ثلاث مجموعات، لكل منها وضع خاص وحقوق مختلفة فى التنقل^(١): فلسطينيو القدس هم الأكثر حظاً؛ حيث إن بطاقات هويتهم تمكنهم من الدخول والخروج من القدس وزيارة المناطق الفلسطينية المختلفة. فلسطينيو الضفة الغربية أقل حظاً؛ حيث يتمتعون بحرية نسبية فى التنقل بين المدن الكبرى، إلا أنهم لا يستطيعون دخول القدس دون تصريح خاص، ويسبب المغزى

الوجدانى والأهمية الدينية والتجارية للعاصمة، كان لذلك أثره البالغ على كثير من الفلسطينيين الذين يعيشون على بعد أميال قليلة من المدينة المقدسة، كما أنه أضعف مزاعم إسرائيل بأن الأماكن المقدسة فى القدس على اختلافها ستكون مفتوحة فى النهاية أمام الجميع - يهوداً ومسيحيين ومسلمين - فى ظل خطة إسرائيل لتوحيد المدينة.

فى الوقت نفسه فإن فلسطينى غزة هم الأكثر معاناة، ولأنهم يحتاجون إلى وثائق لى يقوموا بزيارة الضفة الغربية وللإقامة هناك، وجد أهالى غزة أن نظام التصاريح ليس سوى حكم بالسجن. واكتشاف أى منهم، أمام نقاط التفتيش فى الضفة الغربية دون تصريح كان يعنى الترحيل والغرامة وربما السجن. صعوبة الحركة بالنسبة لأهالى غزة جعلت منها مكاناً أكثر راديكالية، كما أدت إلى إضعاف عرى الوحدة بين الضفة والقطاع بدرجة ما^(٢)، والحقيقة أن نظام التصاريح الإسرائيلى كله يحقق هذه الغاية. وبالرغم من أن الفلسطينيين كانوا قد حصلوا على ضمانات فى إطار أوصلو الثانية بالإبقاء على وحدة أراضى الضفة والقطاع، فإن تأثير نظام التصاريح كان عكس ذلك تماماً؛ فالعائلات والأصدقاء والزملاء الذين يعيشون فى مناطق فلسطينية مختلفة أصبحوا بعيدين عن بعضهم البعض، وتضاغت فكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة نفسها^(٣). وابتداء من السلطة الفلسطينية إلى أصغر مؤسسة تجارية، فإن تقسيم الهوية الفلسطينية إلى أجزاء منفصلة قد زاد من صعوبة أى عمل فلسطينى موحد، كما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة.

كذلك، فإن عدم وجود هوية فلسطينية رسمية قد زاد من صعوبة قيام الفلسطينيين بزيارة الدول الأجنبية، وبذلك أصبحت جميع الفرص التعليمية والسياسية والاقتصادية مقيدة، وبالرغم من إصدار جواز سفر فلسطينى دائم مؤخراً، فلا توجد نقاط أو مراكز للخروج أو الدخول الدولى لهذه الوثيقة، سوى تلك الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وإسرائيل تواصل تقييدها لحرية الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة^(٤)، وبالتالي لا يستطيع الفلسطينيون السفر إلى الخارج سوى بالحصول على التصريح بذلك من السلطات الإسرائيلية، وهو إجراء رسمى ضرورى، وحتى مع ذلك يبقى السفر إلى الخارج مغامرة محفوفة بالمخاطر؛ إذ قد لا تسمح إسرائيل للمسافر بالعودة، وهو

ما يحدث كثيراً بالنسبة لمن يريدون الدراسة في الخارج أو يريدون الغياب لفترة طويلة ويرغبون في العودة إلى القدس بالذات؛ حيث إن إسرائيل حريصة على تقليل الوجود الفلسطيني بها، ومن المفارقات الساخرة أن يتمتع الأجانب بحقوق في الأراضي الفلسطينية أكثر من الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يكفي جواز سفر وتأشيرة سياحة عادة للدخول إلى كل المناطق الفلسطينية، وهو ترف محروم منه السكان الفلسطينيون.

هذه القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر هينة، مقارنة بالإجراءات الإضافية التي تعنى قيام إسرائيل «بإغلاق» الأراضي المحتلة؛ ففي هذه الأحوال تقل إلى حد كبير الحقوق الهزيلة الممنوحة لسكان الضفة الغربية، حيث تحاول إسرائيل إحكام إغلاق حدود مناطق ١٩٤٩ عن الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، هذا الإغلاق «الخارجي» يمنع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة من زيارة القدس حتى وإن كانوا يحملون تصاريح صالحة، كما يمنع أو لا يشجع سكان القدس على المخاطرة بزيارة الضفة الغربية؛ إذ ربما لا يسمح لهم بالعودة، كما أنه يضع قيوداً مماثلة على سكان غزة الذين لا يستطيعون دخول إسرائيل للعمل، وبالتالي لا يملكون تكلفة الانتقال حتى وإن كان مسموحاً به، وهكذا فإن الإغلاق الخارجي يشدد القيود القائمة على الفلسطينيين، ويجعل حياتهم في غاية القسوة، ويظل الأسوأ من ذلك الإغلاق «الداخلي»، وهو نظام التفتيش على السكان المفروض على الفلسطينيين بعد أي عمليات عسكرية داخل إسرائيل، وعلى الخلاف من الإغلاق الخارجي الذي قد يكون فيه الانتقال بين المدن الفلسطينية ممكناً من الناحية الفنية على الأقل، فإن الإغلاق الداخلي يفصل كل مدينة فلسطينية عن المدن الأخرى ويفرض حظر التجوال على جميع السكان. آثار هذا الإغلاق مدمرة: الاقتصاد ينهار، وبوصول معدل البطالة إلى ٦٠٪، وربما أكثر من ذلك تتوقف الحياة الفلسطينية؛ فالإغلاق الذي تم في شهرى مارس وأبريل ١٩٩٧، كلاهما ضاعف من الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين، إلا أنه فشل أيضاً في تعزيز أمن إسرائيل؛ إذ بعد الإغلاق الذي فرض في شهر مارس ١٩٩٦، استطاع مسلحون دخول إسرائيل والقيام بعمليات هجوميتين، وهكذا واصل مفجرو القنابل حملتهم، تاركين الفلسطينيين يعانون من العقاب الإسرائيلي الجماعي^(٥).

لقد ضمن نظام التصاريح أن يظل الفلسطينيون يشعرون بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة في أثناء عملية أوصلو، ولم يحقق سوى القليل لتشجيع نمو المجتمع الفلسطيني أو لتحقيق الطموحات الوطنية للفلسطينيين. والفلسطينيون يعيشون كالأغريباء في أراضيهم وحقوقهم في الحركة والتنقل أقل من تلك التي تمنحها إسرائيل للسائحين في الأراضي المحتلة، فرض الإغلاق بهذا الشكل المستمر والمدمر زاد من إحباط المجتمع الفلسطيني، وهو وضع يستنكره كل من الفلسطينين و المنظمات الدولية باعتباره عقاباً جماعياً، وخاصة على ضوء الهجمات الإرهابية المستمرة على إسرائيل^(٦)، وبينما تتجه لغة الخطاب في أوصلو نحو استقلال فلسطين وقيام الدولة، فإن نظام التصاريح وسياسة الإغلاق الإسرائيلية يجعلان عامة الفلسطينيين يفهمون أوصلو على نحو مختلف.

الاعتقال والتعذيب

بعد استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، تم إعلان قانون الأحكام العرفية لتثبيت مكاسب إسرائيل والسيطرة على حياة السكان الفلسطينيين، وبعد وقت قليل أعلنت الأحكام العسكرية الأولى من قبل الجيش الإسرائيلي، وبعد ثلاثين عاماً كانت تلك الأحكام لا تزال مطبقة^(٧). وبصرف النظر عن محاولات بعض الإسرائيليين تقديم الاحتلال في صورة معتدلة، إلا أنه كان يعتمد دائماً على القوة الغاشمة والقوانين العسكرية لكي تستمر، وخاصة أن الفلسطينيين لم تشملهم مواد نظام قانوني واضح ومسئول: أولاً، لم يكن بالإمكان تحقيق الكثير من أهداف السياسة الإسرائيلية بسرعة وبإنجاح عن طريق نظام قانوني عادي (مثل مصادرة الأراضي الفلسطينية ومصادر المياه أو السيطرة عليها)، ثانياً: الاحتلال الإسرائيلي يعتمد دائماً على مستويات من الخوف والقسر لا يمكن تحقيقها إلا من خلال القانون العسكري^(٨).

استمرار إسرائيل في تطبيق هذه الأحكام العسكرية يؤكد أن أي فلسطيني يعيش وهو مهدد بإلقاء القبض عليه من قبل الجيش الإسرائيلي أو الشاباك (الشرطة السرية)، حتى لو أغفلنا الدليل الذي يوحى بأن عملاء إسرائيل يعملون داخل المنطقة A، التي من المفترض أنها منطقة محرره، فإن طبيعة هذه المناطق «الآمنة»، وهي مبعثرة

ومنفصلة، يؤكد أن جميع الفلسطينيين - عاجلاً أو آجلاً - سيكون لهم احتكاك مباشر بجنود إسرائيليين عند نقاط التفتيش أو الدوريات المتحركة بين المدن^(٩)، إلى جانب أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقتين B وC؛ حيث السيطرة الإسرائيلية كاملة، يمكن إلقاء القبض عليهم في أى وقت ودون سابق إنذار، وقد حدث بعد تفجير الحافلات في فبراير ومارس ١٩٩٦، أن ألقى القبض على مئات الطلاب من جامعة بيرزيت بالقرب من القدس، في حملة اعتقال واسعة تمت فجراً، وهم في مبنى السكن الداخلى، وحيث إن جامعة بيرزيت تقع في المنطقة B، لم يستطع الطلبة أن يفعلوا شيئاً، وبالرغم من نقل الصلاحيات «المدنية» في المنطقة للسلطة الفلسطينية، فلم يكن بإمكان الشرطة الفلسطينية أن تتدخل^(١٠).

بعد الاعتقال، يواجه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة مشكلتين: الأولى هي طبيعة احتجازهم، وبفضل القانون العسكرى فإن إسرائيل ليست مضطرة إلى محاكمة المعتقلين أو إطلاق سراحهم؛ فإذا كان لديها ما يجعلها تشتبه بهم على أى نحو، يمكن الإبقاء عليهم رهن الاعتقال الإدارى إلى فترة غير محددة، وهكذا فإن أى فلسطينى لا حول له ولا قوة تقريباً أمام القانون العسكرى، وقد يجد نفسه (أو تجد نفسها) محتجزاً (أو محتجزة) نتيجة اتهام زائف وبلا أى دليل، أو إمكانية للإفراج عنه، كما أن أوامر الاحتجاز الإدارى تتم دون أى سند قضائى ما دام ذلك لمدة تقل عن ستة أشهر، إلا أنها يمكن أن تجدد وبلا حدود، الأمر الذى أدى إلى بقاء كثير من الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية دون معرفة أى شىء عن الحكم الذى يمكن أن يصدر ضدهم فى المستقبل أو موعد الإفراج عنهم^(١١). وباسم «محاصرة» الإرهابيين، فإن إسرائيل تستخدم هذا الأسلوب بشكل منتظم لسجن النشطاء السياسيين الفلسطينيين، وخاصة الذين عارضوا أو سلوا، أو لعقاب وتخويف مجموعات بعينها (مثل طلبة جامعة بيرزيت)^(١٢)، وبالرغم من أن أوسلو الثانية كان لابد من أن تؤكد أن يكون السجناء فى سجون فلسطينية وتحت الإشراف القضائى الفلسطينى، تواصل إسرائيل القبض على من تشتبه بهم فى الضفة الغربية وغزة، وتقوم بترحيلهم إلى سجون داخل إسرائيل، فى انتهاك فاضح للقانون الدولى^(١٣).

الاستخدام الواسع للتعذيب فى داخل السجون الإسرائيلية لا يقل وطأة ودماراً عن نظام الاعتقال الإدارى الاستبدادى؛ فإسرائيل هى الدول الغربية الوحيدة التى

تسمح ليس باستخدام التعذيب فحسب، ولكنها أيضاً تسلكه فى إطار النظام القانونى الإسرائيلى؛ فالمحققون فى السجون الإسرائيلية وأقسام الشرطة مخولون باستخدام «الضغط البدنى المعتدل» للحصول على معلومات من سجنائهم حتى وإن لم يكونوا متهمين بأى جريمة، والأساس المنطقى لهذا القانون غير العادى أو الشاذ، هو أن الإرهاق البدنى والإصابات التى تحدث للمحتجز ربما تكون تضحية مجدية للحصول على معلومات قد توصل إلى الإرهابيين أو حتى إلى ما يسميه الإسرائيليون بـ«منبه قنبلة»؛ أى الفلسطينى الذى قد تكون لديه معلومات يمكن أن تحبط هجوماً انتحارياً لم يحدث بعد^(١٤)، والواقع أن التعذيب قد أصبح وسيلة أخرى يستطيع بها الجيش الإسرائيلى أن يرعب السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويسيطر عليهم^(١٥)، وكثيراً ما يلقى القبض على فلسطينيين بالاشتباه فى أنهم ينتمون إلى جماعات إرهابية ثم يتم تعذيبهم على أمل أن يعترفوا بأسماء «زملاء» لهم، أما احتمال أن يكون هذا الشخص بريئاً فلا يمنع من تعذيبه أو حتى تأجيل ذلك، وفى سنوات الانتفاضة كان التعذيب ملمحاً عاماً فى حياة المحتجزين، كما كان الحرمان من النوم والضرب والتعريض لدرجات حرارة أو برودة شديدة من الوسائل التى تهدف إلى تحطيم روح المتظاهرين وقمع الانتفاضة، ومؤخراً قدمت إسرائيل دليلاً آخر على استخدام التعذيب كعقاب جماعى؛ فقد تم وضع أسر المشتبه بأنهم انتحاريون محتملون، تم وضعهم تحت «الضغط البدنى المعتدل» على أمل الإدلاء بمعلومات عن الأشخاص المشتبه بأنهم يخططون لأعمال إجرامية^(١٦).

إلى جانب المعاملة الفظة للفلسطينيين تحت القانون العسكرى، تميز إسرائيل بين السكان الأصليين والمستوطنين فى الأراضى المحتلة عن طريق نظامين قانونيين منفصلين للمجتمعين؛ إذ بينما يواجه الفلسطينيون احتمالات المعاملة بالقوانين والمحاكم العسكرية، يُحاكَمُ المستوطنون بالقانون المدنى الإسرائيلى، كما أنهم ليسوا عرضة للإجراءات القانونية المفصلة سابقاً؛ فإذا قتل أحد المستوطنين فلسطينياً تتم محاكمته أمام محكمة مختلفة وتحت ظروف مختلفة، عما إذا قتل فلسطينى أحد المستوطنين أو أصابه بأذى، وقد حدث بالفعل أن كانت هناك حالات كثيرة تم فيها عقاب مخالقات المستوطنين بشكل مخفف، إن لم يكن قد تم التغاضى عنها تماماً، أما الفلسطينيون فيمكن أن يتوقعوا عكس هذه المعاملة من الجيش، وعادة ما يكون هناك إطلاق نار قد

يفضى إلى الموت قبل إلقاء القبض على مواطن فلسطينى بسبب مخالفة ما . وحيث إنه مسموح للمستوطنين بحمل الأسلحة فى الضفة الغربية، تكثر أحداث العنف مما يجعل الفلسطينيين يشعرون بالدونية، ليس هناك طريقة مستقلة أو عادلة للتحكيم بين المستوطنين والفلسطينيين ما دامت الأطر القانونية التى تطبق على كل جماعة قد تم تصميمها على نحو خاص، وبما يضمن التمييز بين الجانبين^(١٧).

وبالرغم من معاناة الفلسطينيين من التمييز فى تطبيق النظم القانونية فى الأراضى المحتلة، تحاول إسرائيل أن تؤمن حصتها القانونية من السلام على حساب القوانين والمطالب الفلسطينية؛ ففي ١٩٩٧ قدم الكنيست الإسرائيلى قراءة أولى لمشروع قانون مخصص لتأمين المواطنين والمؤسسات الإسرائيلية ضد أية دعاوى فلسطينية حول الأعمال الوحشية لقوات الجيش أو الشرطة فى أثناء الانتفاضة، وبسبب الكم الهائل من الإصابات التى تسببت فيها «القبضة الحديدية» لوزير الدفاع «رابين» رداً على الانتفاضة، يطالب كثير من المدنيين الفلسطينيين بتعويضات عن طريق النظام القانونى الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة، رغم أنه احتمال بعيد. والآن، على ضوء واقع أوصلو الجديد والحلول المفترضة للسلام، تحاول إسرائيل أن تشطب هذه الدعاوى وتنكر مسئوليتها عن أعمالها السابقة، وهكذا ... مرة أخرى تقدم الواجهة الكاذبة لأوصلو فرصة لإسرائيل لكى تؤيد احتلالها حقيقة، وأن تطالب بمزايا صانع السلام أمام شعبها وأمام المجتمع العالمى^(١٨).

وكما لاحظت جماعات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، فإن عملية أوصلو قد أدخلت عنصراً جديداً للخوف بالنسبة للوجود الفلسطينى هو الأساليب القضائية الخاصة بالسلطة الفلسطينية؛ فلدهشة كثير من المراقبين، فإن الظروف داخل السجون الفلسطينية والأساليب التى يتم التعامل بها مع الناس هناك ليست أفضل بكثير من الحكم العسكرى الإسرائيلى^(١٩)، وبالرغم من أن هذا التطور مستخدم للإيحاء بأن «ياسر عرفات» مسئول - على الأقل - عن حالة شعبه مثل المحتلين الإسرائيليين، فمن الجدير بالملاحظة أن الشرطة الفلسطينية والنظم القانونية قد أنشئت كجزء من عملية أوصلو، وأن انتهاكات «عرفات» الفظيعة لحقوق الإنسان نابعة إلى حد ما من أجندة أوصلو، وحيث إن مسئوليته الوحيدة فى ظل أوصلو كانت أن «يعالج مسألة الإرهاب

الفلسطيني»، فإنه خضع للمطالب الإسرائيلية والأمريكية؛ فكان يقوم بحملات اعتقال واسعة، ويمارس ضغوطه على السكان الفلسطينيين^(٢٠).

ومما يُذكرُ بشدةً باعتماد «عرفات» على توجيهات الولايات المتحدة وإسرائيل، ما حدث في مارس ١٩٩٥ عندما زار «آل جور - Al Gore» نائب الرئيس الأمريكي مدينة «أريحا»، اقتصر لقاء بينهما على الاتفاق على شيء في مقابل شيء: «جور» جاء بأموال ومساعدات من الولايات المتحدة و«عرفات» قدم للولايات المتحدة وإسرائيل نظاماً جديداً للمحاكم العسكرية شديد القسوة، لمحاكمة أولئك الذين كان يدعوهم «جور» بـ «أعداء عملية السلام»^(٢١)، هذه المحاكم العسكرية شجبتها جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية والدولية باعتبارها تتعارض مع المعايير القانونية الأساسية، إلا أنها كانت مصممة بهدف تلبية مطالب ما يفترض بأنها حكومات ديمقراطية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وقد كتب «كريستوفر جورج - Christopher George» المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، إلى وزير الخارجية «وارن كريستوفر - Warren Christopher» محتجاً على هذه المحاكم، مندداً بتأييد «آل جور» «للعدالة» العسكرية، ومضماً على أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تشجع على إخضاع حقوق الإنسان للمعركة الدائرة ضد الإرهاب^(٢٢).

لم تتغير سوى أشياء قليلة منذ زيارة «آل جور»؛ فالولايات المتحدة تواصل دعمها لانتهاكات «عرفات» للقوانين، وعمليات الاعتقال على نحو اعتباطي لمن تعتبرهم «أعداء السلام»، وكلما ضيق «عرفات» الخناق على من يشتبه بأنهم إرهابيون، يحظى ما يقوم به بكل التأييد من اللاعبين الآخرين في عملية أوصلو، حتى وإن كانت عمليات القبض والاعتقال التي يستخدمها تتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ إذ إن كل ما يهم إسرائيل والولايات المتحدة هو النتائج، مثل اعترافات الانتحاريين المزعومين أو مجرد سجن أو احتجاز «المقاتلين الإسلاميين»، كما أن حكوماتهم لا تهتم كثيراً بالوسائل التي تُنتزع بها الاعترافات، حتى وإن كانت هذه الوسائل هي التي تحدد درجة الثقة في شهادة المتهم^(٢٣).

وبالمثل، لو أطلق «عرفات» سراح مجموعة ممن يفترض أنهم مؤيدون لحماس، الذين كان قد اعتقلهم دون اتهام، تخرج التقارير في كل من إسرائيل والولايات المتحدة

متهمة إياه بالتهاون مع الإرهاب؛ ففي أبريل ١٩٩٧، بعد التفجيرات التي حدثت في مقهى «أبروبوس» في تل أبيب، كانت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الإسرائيلية للصحافة تدعى أن «عرفات» قد أعطى الضوء الأخضر للعمليات الإرهابية^(٢٤)، وهذا يعنى من الناحية العملية أن «عرفات» قد أهمل في إبقاء بعض المشتبه بتأييدهم لحماس أو الجهاد الإسلامى رهن الاحتجاز الإدارى دون اتهام^(٢٥)، وحدث شيء مماثل بعد ذلك في صيف ١٩٩٧، عندما تردد أن «عرفات» كان يعامل نشطاء حماس والجهاد بأسلوب «الباب الدوار»؛ بمعنى إطلاق سراحهم بمجرد إلقاء القبض عليهم^(٢٦)، وهكذا مرة أخرى كانت الحقيقة وراء هذه العبارة العفوية تتعلق بحقوق الإنسان والعملية القانونية السليمة: إذا كان «الباب الدوار» يعنى الالتزام بإطلاق سراح السجناء الذين لا يوجد أى دليل ضدهم، فإن مخالفة «عرفات» في الحقيقة ليست سوى مراعاة صحيحة لمعايير حقوق الإنسان المطبقة في كل الدول المتحضرة.

كان ينبغي تشجيع «عرفات» والسلطة الفلسطينية على بناء مجتمع حر ومنفتح في الضفة الغربية وغزة، على افتراض أن الراديكالية والنزعة القتالية سوف تُضعف من مناخ الحوار الليبرالى والحرية السياسية، ولكن بدلاً من ذلك كان يتم الاحتفاء بـ«عرفات» ومكافأته في إسرائيل وفي واشنطن كلما كان يقمع شعبه. العلاقة بين عدد المعتقلين في السجون الفلسطينية وأحداث التفجير في داخل إسرائيل واضحة: عملية إرهابية تؤدي إلى عمليات اعتقال فورية على مئات الفلسطينيين، وكلهم بالفعل من معارضى عملية السلام الجارية^(٢٧)، وهكذا يستطيع «عرفات» أن يتعامل مع المعارضة الداخلية له، والإسرائيليون يتلقون تأكيدات زائفة بزيادة أمنهم، وعملية أوصلو تزداد تحصيناً ضد إنعام النظر، بزعم أن معارضيه إرهابيون وقتلة، ويستحقون الاعتقال الأبدى من المحاكم العسكرية و«الضغط البدنى المعتدل» ذاته المطبق في سجون ومعتقلات إسرائيل. السلطات التي منحتها أوصلو لـ«عرفات»، والتصورات الإسرائيلية والأمريكية لكيفية التعامل الأمثل له مع المعارضة الداخلية، تؤكد أن الفلسطينيين يخشون السجن وسوء العذاب، ليس من القوات الإسرائيلية فقط، وإنما من إخوانهم الفلسطينيين كذلك.

مصادرة الأراضي

بالرغم من أن إسرائيل قامت بالاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، فإنها تحاول منذ ذلك الحين إضفاء شرعية على حقها في المطالبة بهذه الأراضي بمختلف الوسائل القانونية، وبالرغم من أنها تمتلك القوة لضم المساحة التي تريدها من الأراضي المحتلة واستيطانها، فإن الحكومات المتعاقبة كانت تدرك أن مثل هذه المصادرة المكشوفة لن تكون في صالح سمعة إسرائيل في الخارج، كما أنها لن تكون مرضية للعناصر الليبرالية في الداخل، ومن هنا شرعت الدولة عملية قانونية تأخذ بها الأراضي من أصحابها الفلسطينيين (بشكل قانوني)، وتستخدمها لبناء الطرق أو المستوطنات اليهودية، وهكذا تبدو كأنها تتصرف على نحو سليم وأمن، حتى وإن كان ذلك سبباً في تدمير حياة السكان الأصليين في الأراضي المحتلة^(٢٨).

كانت الخطوة الأولى لإسرائيل بعد ١٩٦٧ هي أن تتبنى بعض عناصر النظم القانونية التي كانت مطبقة في فلسطين في السابق، أي القوانين العثمانية والأردنية، وتدمجها في أسلوب يخدم مصالحها، وحيث إن الاحتلال قد استمر طويلاً، وحيث إن أوصلو قد منحت الفلسطينيين سيادة قانونية على جزء ضئيل من الأراضي، لم يحل قانون فلسطيني أحدث محل تلك القوانين التي أعادت إسرائيل فرضها من جديد على نحو انتقائي. القوانين العثمانية والأردنية قدمت لإسرائيل مفهوماً عما يسمى بالأراضي «غير المستخدمة»، والذي أدى إلى عمليات مصادرة واسعة.

هذه القوانين السابقة كانت تسمح بنزع ملكية الأراضي غير المزروعة من أصحابها «الأفراد»، واستخدامها لصالح المجتمع ككل، وكان ذلك بمثابة فرصة لإسرائيل لكي تدعى حقاً للدولة الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية وغزة، عن طريق مقاضاة أصحاب الأرض الأصليين لإهمالهم لأراضيهم، ثم بدأت إسرائيل تجعل زراعة الأرض عملية بالغة الصعوبة لتلقى بعبء البنية على صاحب الأرض أكثر مما هو على مقتصبها، وحسب مفهوم إسرائيل كان إثبات زراعة قطعة من الأرض على مدى عشر سنوات متصلة، يكفي لكي تعترف الحكومة الإسرائيلية بملكية صاحب الأرض لها، وأن تسقط دعواها، وكان عام واحد لم تزرع فيه الأرض يكفي دليلاً على إهمال صاحب الأرض كما يكفي لكي تعلن الإدارة الإسرائيلية في الضفة الغربية أو غزة أن هذه

الأرض أصبحت من «أراضي الدولة»، وتنتقل ملكيتها الدائمة للدولة اليهودية، وكان التصوير الجوي للأراضي المحتلة يُمكنُ إسرائيل من مراقبة استخدام الأراضي في مناطق معينة لكي تضمن تسجيل كل حالات عدم الزراعة واستخدامها ضد الملاك^(٢٩).

هذه الإجراءات لها تأثير مدمر على الفلسطينيين، الشيء الأول: أنها أجبرت عدداً كبيراً من أصحاب الأراضي على زراعة المحاصيل السهلة (من ناحية زراعتها)، ولكنها غير مفيدة أو ضرورية للاقتصاد الفلسطيني، كان الهدف من زراعة مثل هذه المحاصيل هو حماية الأرض من المصادرة ليس إلا، أكثر مما هو لاستخدامها على أفضل نحو، وبشكل عام كان من المستحيل أن يضمن أحد استمرار الزراعة لمدة عشر سنوات متصلة؛ فصعوبة المناخ وعدم توفر المياه بشكل مستمر وعادات الفلسطينيين في الزراعة، كل ذلك لا يمكن أن يحقق الشروط الإسرائيلية المفروضة؛ فبعض الفلسطينيين وخاصة البدو كانت حياتهم تعتمد على اقتصاد مختلط، أى على المحاصيل وتربية الحيوانات ورعيها في أراضيهم بالتناوب عاماً بعد عام، وجاء إعادة تفسير إسرائيل للقوانين القديمة ليشكل تهديداً لأسلوب الحياة، إن لم يكن للأرض ذاتها التي تعتمد عليها هذه الحياة^(٣٠).

من السخرية أن تلجأ إسرائيل إلى استخدام قانون كان هدفه الأصلي إعادة الأراضي المهملة للفلسطينيين بشكل عام، لتجعل ملاك الأرض الفلسطينيين يفقدونها وتنقلها إلى المستوطنين اليهود، نظام المصادرة هذا يعتمد على افتراض بسيط، وهو أن الشعب اليهودي هو الذى ينبغى أن تُعاد إليه الأرض غير المستخدمة، وليس إلى الفلسطينيين، وربما لا يكون غريباً أن يدعم النظام القانوني الإسرائيلي هذا التفسير انتهاءً بالمحكمة العليا نفسها، ورغم أن المحكمة مضطرة إلى التأكد من أن الإجراءات الإسرائيلية تتم على النحو الصحيح، فإن الطبيعة التمييزية لجهاز أراضي الدولة خارج اختصاصها^(٣١)، ولا يجد الفلسطينيون أمامهم وسيلة يلجأون إليها لإثبات حقوقهم ما دامت درجات التقاضى الإسرائيلية كلها مقيدة بدوافع الإقصاء ذاتها، مثل الدولة الإسرائيلية، وهكذا يحاول كثير من الفلسطينيين أن يدافعوا عن أراضيهم شخصياً وليس عن طريق المحاكم، وهو القرار الذى أدخلهم فى صراع مع الجيش الإسرائيلى مُخلفاً عواقب وخيمة^(٣٢).

مصادرة الأراضي تضر بالفلسطينيين على المستويين الشخصي والمجتمعي؛ فالأسر التي تفقد أراضيها لا تجد نفسها دون مكان تعيش عليه فحسب، وإنما تفقد مصدر معيشة أجيالها القادمة؛ فقطعة الأرض التي كانت تعول أسرة ممتدة على مدى عقود، من المؤكد أن ضياعها يمثل تهديداً لوجود هذه الأسرة، وبشكل عام فإن مصادرة الأراضي أدت إلى تمزيق المساحات الزراعية في الضفة الغربية بدرجة جعلت زراعتها أكثر صعوبة، والزراعة أحد أكبر القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، وهي توفر على الأقل بعض الإمكانية لتنمية مستقلة، إلا أن المصادرة قلبت موازين النظام الطبيعي للأراضي بتجزئة بعض المناطق؛ مما جعل الوصول إلى بعضها أمراً شاقاً، كما أن منظومة الطرق الفرعية والجانبية التي شقت على أراضٍ مصادرة في أثناء عملية أوصلو، تعرض للخطر حياة الفلسطينيين الذين يضطرون إلى عبور هذه الطرق للوصول إلى الأجزاء المختلفة من أراضيهم، كما أنها قد استهلكت آلاف الأفدنة من الأراضي الخصبة التي كان يمكن أن تحسن حياة الفلاحين وحياة المجتمع الفلسطيني بصفة عامة.

استمرت مصادرة الأراضي على مدى عملية أوصلو بالرغم من طبيعتها التمييزية وآثارها المدمرة، وكثير من الفلسطينيين الذين عارضوا أوصلو منذ مراحلها الأولى ثبتوا على معارضتهم لها نتيجة التماهي في المصادرة في غمار عملية سلام مزعوم. إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتمحور إلى حد كبير حول ملكية الأرض، وأن تسمح عملية أوصلو باستمرار نزع الملكية عن طريق القوانين العنصرية والقوة العسكرية، لا شك أنه كان أمراً شديداً الوطأة على كثير من الفلسطينيين المضارين. هذا الإطار يمكننا من أن نفهم بشكل أفضل، الجدل الذي دار في شهر مايو ١٩٩٧ حول تجار الأراضي الفلسطينيين وإعدام «ياسر عرفات» المزعوم لهم؛ فقد تم اكتشاف جثث لبعض الفلسطينيين المشتبه بتورطهم مع المشتريين اليهود، وأعلنت إسرائيل أن الشرطة السرية الفلسطينية قد قتلتهم بأوامر من «عرفات» بسبب بيع الأرض لليهود، وقد أثار ذلك موجة من الاستياء في العالم، ليس ضد ما اعتبروه وحشية من «عرفات» فحسب، وإنما ضد عنصريته أيضاً لأنه يحاول إقصاء اليهود عن ملكية الأرض، وتعالى الأصوات في الولايات المتحدة لوقف المعونات للسلطة الفلسطينية عقاباً لها على معاداتها للسامية وممارساتها غير القانونية^(٣٣).

وبالرغم من أن هذا الجدل قد طرح بعض الأسئلة الصحيحة عن أجهزة «عرفات» السرية وغياب حكم القانون في فلسطين؛ فإن إسهامه الحقيقي كان تضليل الجمهور الأمريكي والأوروبي وإلحاق المزيد من الأضرار بالفلسطينيين، فإذا كان دافع السلطة الفلسطينية لجعل بيع الأرض الفلسطينية لليهود يبدو مخالفة جسيمة، وإذا كان ذلك يوحى بالعنصرية، فلا بد من أن يكون مفهوماً في إطار العنصرية الأشمل المتمثلة في مصادرة إسرائيل للأراضي. منذ أن بدأ برنامج الاستيطان في ١٩٦٧، تم انتزاع مساحات كبيرة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعب الفلسطيني لصالح اليهود بشكل حصري، لا يوجد فلسطينيون في أي مستوطنة يهودية، كما يفترض ألا يمر أي فلسطيني على الطرق التي تربط بين المستوطنات، وعلى هذا الضوء فقط يصبح الحرص الفلسطيني على تقييد بيع الأراضي ذا معنى؛ لأن أية دولة فلسطينية محتملة لا يمكن أن تتحمل فقدان ولو بوصة واحدة من الأرض بينما هي محرومة من مئات الأفدنة، بالإضافة إلى أن دولة إسرائيل تتعهد بأن تظل الأراضي داخل إسرائيل ملكية أبدية لاستخدام الشعب اليهودي، وباختصار شديد: الفلسطينيون لا يستطيعون أن يملكوا أراضي داخل إسرائيل ولا اليهود يبيعون الأرض ثانية للفلسطينيين، وافترض وجود سوق حرة، وأن الفلسطينيين قد أفسدوها لأسباب عنصرية، افترض فيه تجاهل تام لأيديولوجية إسرائيل الإقصائية وممارستها، للاحتفاظ بالأرض لفائدة اليهود فقط. إن الفلسطيني الذي يبيع الأرض ليهودي إسرائيلي، إنما يبيع في الوقت نفسه حق أي فلسطيني في أن يعيش أو يعمل على هذه الأرض في المستقبل أو حتى يعبرها، ولهذا السبب وحده يعتبر بيع الأرض المحتلة لليهود جريمة نكراء في نظر الغالبية العظمى من الفلسطينيين^(٢٤).

هدم المنازل

إلى جانب البندقية، هناك وسيلة إسرائيلية أساسية أخرى للسيطرة على الأراضي المحتلة وهي البلدوزر؛ ففي المواقع التي تدعى فيها إسرائيل ملكية الأرض التي تدعم البنى القائمة، يمكن أن يستخدم الجيش والإدارة المدنية البلدوزرات لهدم المباني وإفساح المجال للاستيطان اليهودي الجديد، ويكثر مما يحدث في حالات

مصادرة الأراضي، يؤدي ذلك إلى تشريد ويأس أولئك الفلسطينيين الذين يقفون في طريق الوجود اليهودي المتزايد في المناطق الفلسطينية^(٣٥).

وقبل بحث عملية هدم المنازل كوسيلة لتسهيل التوسع في المستوطنات، لابد من أن نحاول فهم الوسائل القانونية التي تخول استخدام البلدوزرات لهدم منازل الفلسطينيين. من الناحية الفنية، من حق إسرائيل أن تهدم أى منزل في الأراضي المحتلة يكون قد بنى دون وثائق سليمة و/أو تصريح إسرائيلي، والإدارة المدنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من المفترض أنها هي التي تصدر تصاريح البناء بطلب من الفلسطينيين، وبما يتفق مع خطط المدينة التي تحدد استخدام الأرض كما تحدد المناطق السكنية والتجارية والزراعية، إلا أن عملية منح التصاريح وتخطيط المدن أبعد ما تكون عن القواعد والقوانين كما سنرى في الفصل القادم عن القدس، وحيث إن قوات الاحتلال الإسرائيلي هي المسئولة عن تحديد شكل المجتمعات الفلسطينية المحيطة، فإنها تسعى دائماً في تخطيطها للمدن أن تُحدِّد من النمو الفلسطيني، وأن تحتفظ بالأراضي لاستخدام اليهود في المستقبل، ويعنى هذا من الناحية العملية أن الفلسطينيين الذين يمكنهم إثبات ملكيتهم القانونية لقطعة من الأرض، محظور عليهم البناء فوقها، وحتى إذا كانت منطقة فلسطينية ما، على مسافة أميال من مستوطنة قائمة أو مستقبلية، يصبح نموها مقيداً من قبل المخططين الإسرائيليين^(٣٦).

تقييد عمليات البناء جعل كثيراً من الفلسطينيين يلجئون إلى البناء بشكل غير قانوني كخيار وحيد، ومع النمو السكاني السريع للفلسطينيين، والمصادرة بهدف الاستيطان، التي تقلل من المساحة المتاحة لإعالة هذا العدد الكبير من السكان، كان لابد من الاستفادة بكل فدان على أحسن صورة ممكنة، ومع ذلك فالمباني التي ترتفع في هذه الظروف، هناك دائماً احتمال لهدمها، وكلما أرادت سلطات الاحتلال استعراض سيطرتها على الفلسطينيين تنقضُّ على أحد المنازل التي تكون قد بنيت بشكل غير قانوني، في أى وقت، وتطرد سكانه بكل بساطة، وعندما تنتقل وسائل الإعلام أخبار عمليات الهدم، تصرف إسرائيل الانتباه عن الطبيعة العنصرية لهذه السياسة بادعائها أن البلدوزرات إنما تنفذ القانون، والمشكلة أن القانون نفسه عنصري، الأمر الذي نادراً ما ينتبه إليه كثير من المعلقين والمراقبين. وحيث إن السلطات عادة ما تعطى

إنذاراً بالهدم قبل ٢٤ ساعة فقط من التنفيذ، يظل آلاف الأسرى في حالة خوف دائم وشعور بعدم الاستقرار، وقدرت «LAW» عدد المنازل التي كان من المقرر هدمها في الضفة الغربية بنهاية أغسطس ١٩٩٧ بألف منزل، وأن إسرائيل قد أعدت مخططاً للهدم بمعدل خمسين منزلاً في الشهر (٣٧).

بالإضافة إلى أن عمليات الهدم تنفذ لبث الرعب في قلوب الفلسطينيين، ولكي تؤكد لهم سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم استخدام البلدوزرات يستهدف المنازل ذات القيمة بالنسبة لإسرائيل، وحيث إن المستوطنات قد اتسع نطاقها في ظل عملية أوصلو، زاد كذلك كم المواجهات بين المستوطنين (بمشاركة الجيش الإسرائيلي) والفلسطينيين الذي يعيشون في القرى المجاورة، كما أن خطة توسيع أي مستوطنة يهودية تجبر السلطات الإسرائيلية على مراجعة خطة التطوير الخاصة بالمناطق الفلسطينية المجاورة، وفي حال وجود أي تعارض يصدر الأمر بهدم المنازل الفلسطينية، وحيث إن هذا الأمر يؤكد للملاك أن إسرائيل عازمة على فرض قانونها الجائر ضد وجودهم الدائم، لا يصبح أمام السكان سوى أن يتركوا العقار، وهكذا من الطبيعي أن تكون نتيجة استخدام البلدوزر، هي نقل الفلسطينيين بعيداً عن منطقة الهدم (٣٨).

تحت مظلة أوصلو، أخذت عمليات الهدم شكلاً وتوجهاً لم يكونا موجودين من قبل، احتفظت إسرائيل بسلطة التخطيط الكاملة في المنطقة «C»، التي تضم حوالي ٧٥٪ من الضفة الغربية، ومكنت السلطة الفلسطينية من إصدار التصاريح في المنطقتين «A» و«B»، وقد أعطى إسرائيل ذلك حافزاً حقيقياً لهدم المنازل في المنطقة «C» على اعتبار أن ذلك سوف يضطر السكان إلى اللجوء إلى المنطقتين «A» و«B» وترك المنطقة «C» ليتبقى فيها أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين (٣٩)؛ ففي أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧ بدأت إسرائيل في ترحيل قبيلة «چاهالين» من بدو فلسطين من مساكنهم في المنطقة «C» إلى موقع جديد في المنطقة «B»، مخفية بذلك مساحة من الأرض تم استخدامها على الفور لتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم»-Ma'ale Adumim، وهي أكبر مستوطنة يهودية في الأراضي المحتلة، كما تم هدم مساكن أبناء القبيلة ليس لتوسيع المستوطنة فحسب، بل لتحقيق فصل فعال بين الفلسطينيين والمستوطنين في المنطقة، وإذا أمكن تطهير المنطقة «C» جيداً من غير اليهود، فسوف يجد اليهود في المراحل

التالية من أوصلو أن من الأسهل عليهم المطالبة ببقاء المنطقة «C» في يد إسرائيل، وحيث إن الوجود الفلسطيني في المنطقة «C» لا يمكن إثباته إلا بالمباني والزراعة، يصبح هدم المنازل ضرورياً لاستكمال برنامج الاستيطان. والسياسة الصارخة لإزالة أى دليل على وجود الفلسطينيين، بالإضافة إلى بعثرة سكان المنازل التي تم هدمها في مناطق أخرى، هذه السياسة تتفق تماماً مع عملية «التطهير العرقي» التي تتصف بها صراعات أخرى حدثت مؤخراً في أماكن مختلفة عن العالم وأدانها المجتمع العالمى دون تردد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطهير العرقي ليس نتيجة مباشرة لانتهاك إسرائيل لاتفاقية أوصلو، وإنما هو نتيجة للاتفاقية نفسها كما تمت صياغتها والتوقيع عليها^(٤٠).

هناك عمليات هدم أخرى غير ذات صلة بالمستوطنات أو البناء دون تصريح؛ فمنذ الانتفاضة لجأت إسرائيل إلى هذا الأسلوب لعقاب بعض الفلسطينيين على جرائم ارتكبوها بحق الدولة الإسرائيلية، وكثيراً ما كان يتعرض الفلسطينيون في الانتفاضة لهدم منازل أسرهم وليس للاعتقال فقط^(٤١)، ولم يبن بعض هذه المنازل مرة أخرى وخاصة في مخيمات اللاجئين حيث يمكن مشاهدتها اليوم على حالتها بعد هدمها، كما طبقت إسرائيل هذه السياسة مؤخراً ضد عائلات وأقارب الانتحاريين في عمليات القدس وتل أبيب. بعد تحديد الشخص الانتحارى (سواء أكان ذلك دقيقاً أم لا)، يعين الجيش الإسرائيلى موقع منزله، ويطرد السكان، ويعزله عن المنازل المجاورة، وعادة يتم هدمه بعد ذلك كرادع للآخرين الذين قد يفكرون فى القيام بعمليات هجومية ضد إسرائيل، أما كون عائلة الانتحارى بريئة تماماً من جريمته فلا يغير من هذه السياسة أو يمنع الهدم. فى شهر مارس ١٩٩٧، كان منزل «موسى غنيمات» المتهم بالهجوم الانتحارى على المقهى فى تل أبيب، على جدول الهدم، تقدمت أرملته - ٢١ سنة - وأطفاله الأربعة - بين سنة ونصف وثمان سنوات - بعريضة دعوى للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد قرار الهدم؛ حيث إنه يعنى إلقاؤهم فى الشارع ومضاعفة سوء أحوالهم، وكان رد «أهارون باراك - Aharon Barak» رئيس المحكمة، وهو أستاذ زائر فى جامعة «يال» الأمريكية، أن الهدف من قرار الهدم ليس عقاب أسرة «غنيمات»، وإنما ردع الآخرين، وبالتالي فهو قرار له ما يبرره مهما تكن النتائج، وبالرغم من اعتراض أحد القضاة الثلاثة، الذى كان يرى أن الهدم بمثابة عقاب جماعى، تم هدم المنزل فى اليوم التالى، وشردت الأسرة^(٤٢).

الاستغلال البيئي والاقتصادى

رغم كثرة ما قيل وكتب عن الصهيونية وأثر الأيديولوجية على الجوانب السياسية فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، فيجب ألا تصرف حصيرة اليهودية اهتمامنا عن الجوانب والدوافع الاقتصادية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلى. صحيح أن الضفة الغربية وقطاع غزة تمثلان أهمية بالنسبة لإسرائيل بسبب قيمتهما التاريخية أو العاطفية المزعومة فى التاريخ اليهودى، إلا أنهما يحتويان على مصدرين تحرص إسرائيل على الحصول عليهما، وهما: الأرض والمياه، ورغم كل ما يقال عن الأولويات التوراتية أو الأمنية وراء الاستيطان اليهودى، يربط فلسطينيو الضفة الغربية وغزة زحف إسرائيل على أراضيهم، عادةً، بدافع واحد وهو الجشع.

كانت إسرائيل - وما زالت - تقدم تاريخها دائماً باعتبارها تجربة مثيرة لبناء دولة تحت أشد الظروف صعوبة، كما أن الأساطير التى تروى عن المستوطنين الصهاينة الأوائل كانت توحى دائماً بسعى ملحمى للتغلب على أية عقبات طبيعية من أجل إقامة دولة، وكما يقول هذا التاريخ فإن الإسرائيليين الأوائل «خَضَرُوا وجه الصحراء» بفضل براعتهم وتفانيهم، إلا أن الواقع مختلف عن ذلك تماماً؛ فعلى مدى ثلاثين عاماً الماضية كانت إسرائيل تعتمد على مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح سكانها، ومع تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وتشجيعهم على تبنى أسلوب حياة غربى فى إسرائيل، زاد الطلب على المياه، ولتأمين ذلك، نجحت إسرائيل فى السيطرة التامة على مصادر المياه عن طريق الأوامر العسكرية العديدة منذ ١٩٦٧ و١٩٦٨ بعد احتلالها للأراضى الفلسطينية؛ فاعتباراً من عام ١٩٦٧ أصبحت كل الآبار الموجودة تحت الإشراف الإسرائيلى مع حظر حفر أى آبار جديدة إلا بتصريح منهم^(٤٣).

كان هدف عملية أوصلو هو أن تعكس وضع السيطرة الإسرائيلية هذا، وإرساء بداية لهيئة فلسطينية تكون مسئولة عن المياه، إلا أن السؤال الأكبر عن المالك الحقيقى للنطاق المائى تحت أراضى الضفة الغربية وغزة ظل دون حسم، وتم تأجيله إلى محادثات الواضع النهائى، وهكذابقى الفلسطينيون يعانون من نقص المياه فى أثناء فترة أوصلو كلها كما كان الحال فى أثناء الاحتلال، وفى أشهر الصيف تتفاقم الأزمة سواء بالنسبة للاستخدام الشخصى أو الزراعة.

المستوطنات الجديدة التي أقيمت في أثناء أو سلبو لا تعاني من هذه المشكلة بالطبع؛ فالسلطة الإسرائيلية المسئولة عن المياه والمتحكمة في البنية الأساسية اليهودية والفلسطينية تعطي الأولوية لليهود، وعلى الفلسطينيين أن يعيشوا على ما يتبقى من المياه بعد ذلك، مهما يكن بذخ استهلاك الجانب اليهودي^(٤٤).

سيطرة إسرائيل على مصادر المياه تمثل وجهاً للاحتلال لا علاقة له بالأيديولوجية، وكانت الحكومات السابقة تراعى ذلك باعتباره سبباً قوياً للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضي المحتلة، وفي ١٩٩٠ نشرت إدارة «إسحاق شامير - Yitzhak Shamir» إعلاناً غير عادي على صفحة كاملة من «جيرزاليم بوست» يقول:

من الصعب تصور أي حل سياسي يتسق مع بقاء إسرائيل لا يتضمن السيطرة الإسرائيلية المستمرة على شبكات المياه والصرف (في الأراضي المحتلة) والبنية التحتية المتصلة، بما في ذلك إمدادات المياه وشبكة الطرق^(٤٥).

واستمر الإعلان في تقرير «مؤيدي التنازلات الإسرائيلية» في أية عملية للسلام، مؤكداً بإصرار أن «دعوى إسرائيل للسيطرة المستمرة على إيهودا وساماريا لا تقوم على تعصب أو تطرف أو تصورات دينية، وإنما تعتمد على غريزة للبقاء، منطقية وصحية ومعقولة»، وهذا الدافع «الحصيف» نفسه تجده وراء مصادرة الأراضي بهدف إقامة المستوطنات.

وكما رأينا من قبل، فإن الكثير من المستوطنات كان يستهدف الإسرائيليون الذين يمكن أن تغريهم الدوافع الاقتصادية؛ فدعم الإسكان في المناطق القريبة من القدس في الضفة الغربية، كان يلقي إقبالا شديداً من الموظفين صغار السن الذين يمكنهم الذهاب إلى أعمالهم بسهولة أو العودة إلى منازلهم بسرعة بعد قضاء ليلة في المدينة، وقد بيعت مستوطنة «معاليه أدوميم» - وهي أكبر المستوطنات خارج القدس الشرقية - إلى أمثال هؤلاء بالتحديد، مع استثمار ضخم في البنية التحتية قامت به الحكومة الإسرائيلية لتحسين وسائل الاتصال بين المستوطنة ووسط المدينة^(٤٦).

وفي جميع الأماكن الأخرى، يتم تصميم وبناء المستوطنات لأهداف اقتصادية أشمل على الأرض التي تنتزع من الفلسطينيين لإثراء الإسرائيليين اليهود، ومستعمرة

«حارحوما» الجديدة التي أقيمت في منطقة التل العربى على جبل أبو غنيم مثال دال على ذلك، وقد عمل كل من «إسحاق شامير» و«إسحاق رابين» و«نيتانياهو» على الدفع بمخطط «حارحوما»، ولكن «نيتانياهو» هو الذى أصدر الأمر ببدء عمليات البناء فى ١٨ مارس ١٩٩٧، والمعنى المباشر لذلك هو أن الفلسطينيين يفقدون المزيد من أراضيهم لصالح إسرائيل؛ حيث كان المخطط أن تغطى المستوطنة جبل أبو غنيم، بينما السبب الحقيقى لاهتمام إسرائيل بهذا الموقع كان أكبر من مجرد الرغبة فى بناء منازل لليهود. جبل أبو غنيم يحتل بقعة جميلة بين القدس وبيت لحم. تاريخياً، كان محطة توقف للحجاج فى طريقهم إلى مكان ميلاد المسيح، ويشهد على الأهمية التاريخية والجغرافية للجبل وجود أحد الأديرة والكثير من المواقع القديمة، خطة مستوطنة «حارحوما» الجديدة تعتمد على هذا التراث، وتحاول الإفادة منه واستثماره بشتى الوسائل وإلى أبعد مدى يمكن تخيله.

بالرغم من أن إسرائيل تسيطر على بيت لحم منذ ١٩٦٧، فإن الأعداد الكبيرة من السائحين الذين يفدون من أنحاء العالم لزيارة المدينة كانوا دائماً يجدون أمامهم التجار والمرشدين الفلسطينيين - أكثر من الإسرائيليين - ويدفعون لهم، وعودة بيت لحم إلى السيادة الفلسطينية فى ١٩٩٥ كانت تعنى أن بإمكان الفلسطينيين تعزيز مواردهم السياحية، والإفادة اقتصادياً من الواقع السياسى الجديد، إلا أن هذا الأمل لم يتحقق، والسبب واحد هو أن إقامة بانتوستان فلسطينى فى بيت لحم أعطى الإسرائيليين فرصاً أكثر لعزل المدينة، وإمكانيات أكبر لذلك مما كان بالإمكان عمله لو أن الجيش الإسرائيلىبقى محتلاً لمواقع رئيسية. الإغلاق المتكرر لمداخل المدينة ضرب سوق السياحة بشدة كما ضاعف من مصاعب المرشدين وأصحاب المحال السياحية^(٤٧)، وهكذا يكون من أهداف «حارحوما» حرمان الاقتصاد الفلسطينى من دولارات السائحين، بجعلها مركزاً لزوار بيت لحم الفلسطينية لتكون أول ما يقابلونه قبل دخولهم إلى الأراضى الفلسطينية وضمن أن تكون كل مشترياتهم فى داخل إسرائيل. تقع حارحوما على مسافة كيلومتر واحد من المواقع المقدسة فى بيت لحم، وقد اختير لها هذا المكان بعناية شديدة لاستغلال الفرص السياحية للمدينة الفلسطينية، وبالإضافة إلى ما بها من مساكن، هناك أيضاً فنادق وعدد من المناطق المصممة على طراز بيت لحم يمكن للسائحين أن يستمتعوا بها دون المجازفة بالذهاب إلى المناطق

العربية القذرة، ينزل السائحون في ضيافة أصحاب الفنادق الإسرائيليين، ويستمتعون بما فيها من ترف نسبي، ويذهبون إلى كنائس بين لحم «الحقيقية» (بإشراف المرشدين السياحيين اليهود في حافلات سياحية يهودية)، ثم يعودون هاربين مرة أخرى إلى الأمان والراحة في أحضان «بيت لحم إسرائيل» أو «حارحوما»^(٤٨).

هذه المستوطنة الجديدة ستصيب بالشلل اقتصاد بيت لحم المتهاك بالفعل، مغلفة بذلك مجالاً محتملاً آخر للتنمية؛ ففي أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧ تعرضت بيت لحم لعملية إغلاق شديدة الوطأة بعد التفجيرات التي وقعت في سوق القدس في شهر يوليو، بالرغم من أن المدينة لم يكن لها أية علاقة بالأحداث. هكذا كانوا يقدمون للمجتمع الفلسطيني تصوراً عن مستقبله الاقتصادي والسياسي؛ حيث إن عمليات البناء تواصلت بكل قوة في هذا المركز الجديد المنافس «حارحوما»، وأصبح تجار بيت لحم محرومين من استقبال السائحين الذين كان الجيش الإسرائيلي يعيدهم عند مفترق الطرق قبل أن يصلوا إلى المدينة، وعند الانتهاء من إنشاءات «بيت لحم الإسرائيلية»، لن تكون لدى الفلسطينيين في بيت لحم الحقيقية أية فرصة لتقديم خدماتهم لزائريها، وربما تكون منافستهم بعد ذلك على الحصول على صدقاتهم وإحسانهم، وباستكمال إنشاءات «حارحوما» المخطط لها أن تتم قبل عام ٢٠٠٠ سيكون لدى رجال الأعمال الذين وقفوا وراء الخطة والحكومة الإسرائيلية التي نفذتها، سيكون لديهم فرصة للإفادة من توافد ألوف الزائرين المتوقع مجيئهم إلى بيت لحم بمناسبة ألفية مولد المسيح.

هذا المشروع، بكل متضمناته الكارثية المحتملة بالنسبة للفلسطينيين، سُمح له بالاستمرار تحت مظلة أوسلو، كما أصبح بمقدور الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن «حارحوما» متسقة تماماً مع كل اتفاقيات السلام^(٤٩).

العيش في غزة

لن يكون أي وصف في ظل أوسلو كاملاً، دون الإشارة إلى قطاع غزة الذي يختلف في جوانب كثيرة عن الضفة الغربية؛ فهو يشغل منطقة ضيقة جداً على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وموطن لما يزيد عن مليون فلسطيني، وهي نسبة من أكبر المعدلات السكانية كثافة في العالم. عانت غزة كثيراً وبخاصة تحت الاحتلال، ثم وجدت

نفسها غير مهيأة للتعامل مع نمو سكاني كثيف مكث في مساكن ومخيمات رديئة للاجئين، وكانت سياسات إسرائيل تهدف إلى زيادة تأخر المنطقة، ليس بحرمانها من تحقيق إمكانياتها الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً بتفكيك البنية التحتية المتواضعة والمصادر التي خلفتها الإدارة المصرية قبل ١٩٦٧، وأن تضمن بقاء غزة متخلفة. وعندما أعيد القطاع إلى السيادة الفلسطينية في ١٩٩٤ بموجب اتفاقية أوسلو، انتعشت آمال أهالي غزة في سرعة التخلص من تبعات الاحتلال الإسرائيلي^(٥٠).

واقع غزة المحررة لم يكن بمستوى هذه الآمال، والسبب الرئيسي لذلك هو أن انسحاب إسرائيل من القطاع كان مقيداً بشروط^(٥١)؛ فالفلسطينيون حصلوا على ٦٥٪ فقط من الأرض، وظل الباقي في يد إسرائيل؛ الأمر الذي مكّن إسرائيل من إبقاء العدد القليل من مستوطناتها في القطاع بالرغم من الصعوبات الأمنية والإدارية الناجمة عن ذلك، وبالرغم من أن هناك ما لا يزيد عن خمسة آلاف مستوطن يعيشون في «نيزانيم-Nezanim» و«كفار داروم-Kefar Darom» و«جوش قطيف-Gush Katif» ظلت إسرائيل محتفظة بحوالي ثلث أراضي القطاع (بما في ذلك قطاع ساحلي متميز) لإعالة هذا العدد القليل، بينما يتكدس أكثر من مليون فلسطيني في التلّين الباقيين، ويعيشون في ظروف لا يمكن أن تقارن بما يعيش فيه المستوطنون من راحة وترف^(٥٢). إمكانيات التجارة والزراعة والترفيه التي يحتاج إليها الفلسطينيون في غزة معطلة بسبب المستوطنين الموجودين هناك، وليس لضرورة اقتصادية، وإنما بأوامر من حكومتهم^(٥٣).

هذا الوجود السكاني الاستيطاني الضئيل، يجيء معه بوجود كرية للجيش الإسرائيلي الذي يقوم بدوريات في شوارع مدن القطاع القريبة من المستوطنات. وإلى جانب الشعور التاريخي بالظلم والضميم تجاه هؤلاء الجنود، والقمع الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية، وإفقار الفلسطينيين تحت مظلة أوسلو، بالإضافة إلى كل ذلك يمثل المستوطنون أنفسهم نقاط اشتعال جديدة لأعمال الاحتجاج والمقاومة العنيفة. الجيش الإسرائيلي في وضع حرج وغريب؛ إذ عليه أن يدافع عن خمسة آلاف مستوطن يعيشون في راحة تامة على حساب مليون فلسطيني بؤساء، وبالتالي يصبح المستوطنون وحماتهم أهدافاً للغضب الفلسطيني. رفضُ الحكومة إجلاء المستوطنات وإعادة الأرض التي احتلتها له جانبان كلاهما سييء: الفلسطينيون يشعرون بالعداوة لاستمرار ضياع أراضيهم، كما أنه يقدم لهم مادة مباشرة وواضحة للشكوى^(٥٤).

إلى جانب الأرض التي أقيمت عليها المستوطنات، تسيطر إسرائيل أيضاً على شريط ضيق ملتف حول حدود غزة الأرضية الثلاثة مباشرة، وهذه «المنطقة الأمنية» تم تحصينها جيداً لضمان عزل غزة، ليس عن إسرائيل ١٩٤٩ فحسب، وإنما عن مصر كذلك، ورغم أن غزة من المفترض أنها قد تحررت من السيادة الإسرائيلية في ١٩٩٤، يظل سكانها محددى الإقامة داخل القطاع، لا يغادرونه إلا بموافقة الإسرائيليين، وبالإضافة إلى تبديد المزيد من الأرض الجيدة، فإن هذه الإجراءات الأمنية تسهم في تأكيد الانطباع عند بعض أهالي غزة بأن القطاع قد أصبح سجنًا كبيراً، حراسه فلسطينيون ومفاتيحه مع إسرائيل، وكما يقول الناس في غزة يتزايد الاعتقاد الآن بأنهم لم يتحرروا بقدر ما تم إدخالهم إلى المصيدة.

وحيث إن غزة معزولة عن الضفة الغربية بجزء من إسرائيل ١٩٤٩، أصبحت هي الأكثر تعرضاً وسهولة للإغلاق من بقية الأراضي المحتلة، وبينما يستطيع الفلسطينيون التنقل بين المدن في أثناء الإغلاق «الخارجي»، فإن أى إغلاق لحدود غزة يحرم كل سكانها من زيارة المناطق الفلسطينية الأخرى، كما أن إسرائيل قد وضعت قيوداً خاصة على أبناء غزة باعتبارهم أكثر راديكالية من نظرائهم في الضفة الغربية، ويمثلون خطراً أمنياً أكبر. منذ توقيع اتفاقية أوسلو الأولى في ١٩٩٣ إلى اليوم مثلاً، فرضت إسرائيل قيوداً شديدة القسوة على تنقلات الطلاب من أبناء غزة المسجلين في جامعات الضفة الغربية، وحيث إن جامعات القطاع مكتظة، كان الألوف من الطلاب يذهبون إلى الضفة الغربية للدراسة، وفي السنوات الأخيرة كانت إسرائيل تقوم بإلغاء التصاريح الممنوحة لهم مما أدى إلى انقطاع كثيرين عن الدراسة أو التخلي عن فكرة الدراسة الجامعية بالمرّة^(٥٥).

مأزق طلاب غزة نموذج للصراع الأوسع لفلسطيني غزة من أجل الحصول على حقوقهم في ظل أوسلو؛ فقد كان من المفترض أن يضمن الاتفاق المرحلي في ١٩٩٥ حرية الانتقال من غزة إلى الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك تنفيذاً لسياسات لا يمكن أن توصف سوى بأنها عقاب جماعي، بعد تفجيرات الحافلات في فبراير ومارس ١٩٩٦ مثلاً، تم إلغاء كل تصاريح الانتقال والإقامة لجميع طلاب غزة، وأصبح الانتقال إلى الضفة أو الإقامة الدائمة هناك أمراً مستحيلاً، وبدون أى تفكير

أو تدقيق قررت إسرائيل تعطيل (وفى كثير من الأحيان إلغاء) دراسة ألوف الأبرياء من الطلاب الفلسطينيين، وقد استهجن كثير من الطلاب والأكاديميين داخل إسرائيل هذا القرار وأدانوه واعتبروه بمثابة عقاب جماعى، وطالبوا الحكومة الإسرائيلية بضمان تنقل طلاب غزة، ولكن دون جدوى؛ فقد رفض كل من «شيمون بيريز» أولاً، و«بنيامين نتنياهو» ثانياً، رفع هذا الحظر لأسباب «أمنية»^(٥٦).

الصنغويات التى واجهها طلاب غزة، عرفها - وربما على نطاق أوسع - الألوف من أبناء غزة الذين يحاولون الذهاب إلى إسرائيل للعمل كل يوم. مستغلة وجود قوة عمل معطلة فى غزة، ونمواً صناعياً عند حدوده الدنيا، لم تتردد الشركات الإسرائيلية فى إقامة مصانع وورش داخل الحدود الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك فإن عمليات إغلاق الحدود المتكررة والممتدة - لنواع أمنية أيضاً - كان لها أسوأ الأثر على الأحوال الاقتصادية للقطاع، فارتفعت نسبة البطالة إلى ٦٠٪ وربما أكثر فى أثناء فترات الإغلاق مما أدى بالتالى إلى ظهور أشباح المرض وسوء التغذية، وربما المجاعة بين الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة^(٥٧). تجربة البطالة والفقر أقنعت الكثيرين من أهالى غزة بأن أوصلو لم تقربهم من السلام، وخاصة لأنه لا يوجد فى القطاع أى عوامل تبدو قادرة على تحسين ظروف المعيشة وفرص العمل، وهذه التجربة - مصحوبة ببنية تحتية مهترئة ومشكلات اقتصادية خلفها الإسرائيليون وراهم - هذه التجربة قد أسهمت حتماً فى عدم رضا أهالى غزة عن أوصلو وإلى نمو التوجهات الراديكالية^(٥٨).

من هذا الوصف الموجز للحياة الفلسطينية فى ظل أوصلو، يتضح لنا أن كثيراً من ممارسات إسرائيل الجائرة والمدمرة، ظلت عاملاً مستمراً فى حياة الفلسطينيين، حتى خلال فترة كان يفترض أنها فترة «سلام». غالباً ما تهمل وسائل الإعلام تفاصيل الأعمال وحجمها التى يقوم بها الاحتلال؛ حيث إن معظم القضايا التى تناولناها متكررة وغير لافتة للنظر، ولكن عندما تنفجر قنبلة فى تل أبيب أو القدس سرعان ما ينتقل الخبر لنصبح على علم بالثمن الذى تدفعه إسرائيل مقابل أوصلو، ولكن الجزية الباهظة التى تنتزع من الشعب الفلسطينى بأكمله عن طريق المصادرة والهدم والإغلاق والاعتقال... إلخ، نادراً ما تصل إلينا أخبارها. الحياة فى إسرائيل فى ظل أوصلو مصابة بصدمة قوية، مؤقتة ولكنها عادية: اليهود الإسرائيليون يتنقلون بحرية، يعملون

ويستجمعون دون إزعاج، ويستمتعون بمزايا موارد تم اغتصابها عنوة من شعب آخر، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد طبعت أوسلو كل جوانب حياتهم: أعمالهم، مساكنهم، أسرهم، كل ذلك تأثر بالقدر الضئيل من التنازلات التي قدمتها إسرائيل والكثير الذي رفضت أن تقدمه. وعندما تكون هناك جوانب كثيرة من آثار الاحتلال الطويل ما زالت باقية في إطار عملية أوسلو، مدمرة للفلسطينيين بعمق، عندما يكون هذا هو الوضع، لن يكون من المستغرب أن ينهار تأييد الفلسطينيين لأوسلو.

هوامش الفصل الرابع

(١) يعتمد هذا الملخص عن نظام التصاريح على تقرير بعنوان:

"The politics of placelessness", The Society of St. Yves (Jerusalem, September 1996)

وانظر كذلك:

"Life and Travel coloured by pass laws", The Guardian, 20 November 1996.

(٢) أثر هذه القيود القاسية على سكان غزة تناولته: Sara Roy في: "The Gaza Strip", p.309ff.

وانظر كذلك: "Left to rot in a siege economy", The Guardian, 2 November 1996

(٣) انظر الفقرة الثامنة من المادة XXXI من الاتفاق المرحلي - ص ٢٨: «يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة على أن يراعى هذا الوضع خلال الفترة الانتقالية».

(٤) انظر تقرير Alternative Information Centre, Bethlehem, بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧ بعنوان: Misleading information on Palestinian ID cards.

الذي يشير إلى أنه «بالرغم من أن إصدار بطاقات هوية فلسطينية عن السلطة الفلسطينية قد يتم قريباً، فإن الأمر ما زال حتى الآن تحت سيطرة إسرائيل بالكامل، ما دامت هي التي تسيطر حتى الآن على نقاط التفتيش في الأراضي المحتلة».

(٥) للمزيد عن امتحان الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم نتيجة عمليات الإغلاق انظر:

- "Middle East Economic Digest", "Special report on Palestine", 22 August 1997.

وانظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية،

Appendix 85th Session (Geneva, 1997), pp. 4ff.

(٦) انظر عدد Washington Post في ٨ أغسطس ١٩٩٧، للاطلاع على الانتقادات التي توجهها منظمة العمل الدولية لسياسة الإغلاق، وانظر كذلك عدد: Chicago Tribune في ٧ يونيو ١٩٩٧.

(٧) للمزيد عن الأوامر العسكرية في الأراضي المحتلة انظر كتاب: Raja Shehadeh

"Occupier's Law: Israel and the West Bank" (Washington: Institute for Palestine Studies, 1988, 2nd edition), pp.76ff.

وانظر كذلك تقرير: "Shehadeh and Jonathan Kuttab "Law in the Service of Man": Civil Administration in the occupied West Bank, Ramallah, Jan. 82).

(٨) استولت إسرائيل على إمدادات المياه الفلسطينية بثلاثة أوامر عسكرية (٩٢، ١٥٨، ٢٩١) في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، انظر التقرير الذي كتبه «شوقي عيسى» و«Gert de Bruijne» الذي نشرته LAW:

Existing Water laws and regulations in Palestinian territory", (Jerusalem, September 1995).

(٩) لا تحاول إسرائيل أن تخفي قيامها بعمليات سرية داخل الأراضي الفلسطينية التي من المفترض أنها تتمتع بسيادة، انظر على سبيل المثال عملية اغتيال «يحيى عياش» في قطاع غزة في يناير ١٩٩٦، يشير Derek Brown في The Guardian, 6 January إلى أن المسؤولين الإسرائيليين يسعدونهم بشكل عام أن يؤكدوا صورتهم باعتبارهم قوة لا تقهر، مستعدة وقادرة دائماً على تتبع أعدائها - وتصفياتهم.

(١٠) انظر بيان جامعة بيرزيت في ٢٠ مارس ١٩٩٦.

(١١) انظر، كمثال حديث على ذلك، البيان الصحفي الذي أصدرته LAW في ١٧ يوليو ١٩٩٧.

(١٢) انظر تقرير منظمة العفو الدولية بخصوص إسرائيل والأراضي المحتلة:

"Administrative detention: despair, uncertainty and lack of due process", (London, April 1997)

الذي يلخص عدداً من الإجراءات التي تلجأ إليها إسرائيل لكي تستخدم الاعتقال وسيلة لاحتجاز الفلسطينيين لأطول فترة ممكنة. أولاً: الوسائل القانونية القليلة المتاحة للمعتقل (مثل حقه في الادعاء ضد أمر الاعتقال) ليست كافية أو مؤثرة، ويؤكد ذلك مقاطعة جميع الفلسطينيين المعتقلين للجلسات المخصصة لذلك منذ أغسطس ١٩٩٦، ثانياً: تؤكد منظمة العفو الدولية أن الاعتقالات تتم كوسيلة عقابية وليس وقائية، ١٧٥ رغم ادعاء إسرائيل العكس، وأخيراً تزايد عدد المعتقلين دون أي اتهام أو اشتباه في أي نشاط عسكري أو إرهابي، والحقيقة أنهم «سجناء ضمير»، يتم سجنهم أو احتجازهم لأسباب سياسية هي معارضة أو سلو أساساً.

(١٣) للمزيد عن عدم شرعية عمليات الإبعاد، والآثار الضارة للاعتقال أو الاحتجاز الإداري، انظر تقرير جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية B'Tselem بعنوان:

"Prisoners of peace: administrative detention during the Oslo process", (Jerusalem, July 1997).

ويشير التقرير إلى أن القانون الدولي يجيز الاعتقال الإداري بشرط واحد، وهو أن يكون «إجراءً وقائياً استثنائياً»، وافتراضات قصيره، كما يقول إن «الاعتقال الإداري في الأراضي المحتلة لا تنطبق عليه هذه الشروط».

(١٤) توقف استخدام التعذيب بقرار غير عادي من المحكمة الإسرائيلية العليا في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦، كان قد طُلب من المحكمة الموافقة على طلب من «الشاباك» لاستخدام أساليب للتعذيب أكثر صرامة ضد طالب فلسطيني اسمه «محمد حمدان» كان محتجزاً في الاعتقال الإداري دون اتهام، لمدة أربعة أسابيع، والمحكمة - مضطرة - اتفقت في الرأي مع الشرطة السرية على أن التعذيب كان ضرورياً لإنقاذ أرواح كثيرين، وكان ما أطلق عليه «قرار حمدان» سبباً في موجة جديدة من الضغوط من جماعات حقوق الإنسان الدولية على هذه المصادقة الإسرائيلية المؤسسية على التعذيب. انظر تقرير LAW:

“Israel High Court sanctions torture of palestinian”, 19 November 1996).

(١٥) قدمت لجنة الأمم المتحدة لمقاومة التعذيب دليلاً إرشادياً حديثاً عن ممارسات الإسرائيليين الذين قاموا بعمليات تعذيب وتبريرات الوزراء، وقد أدانت اللجنة بعد تقصى الحقائق، أعمال إسرائيل بسبب انتهاكاتها العديدة لاتفاقية ١٩٨٧ ضد التعذيب التي وقعت عليها إسرائيل. انظر: “Conclusions and recommendations of the Committee Against Torture, (295th and 296th meetings), 7 May 1997.

وانظر كذلك:

“Oral statement to the United Nations Commission on Human Rights in the Israeli occupied Territories”,

الذي قدمته منظمة العفو الدولية في ١١ مارس ١٩٩٧.

(١٦) على سبيل المثال، تم القبض على سبعة من أقارب محيي الدين الشريف المشتبه بعضويته لحماس، وتعرضوا للتعذيب في فبراير ١٩٩٦ بعد أول تفجير للحافلات.

The Observer, 18 February 1996.

(١٧) انظر: Occupier's Law, pp.91-100

وذلك للاطلاع على الإطار القانوني الخاص الذي يحكم المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، وتصف المؤلفه R.Shehadeh المستوطنات بأنها «توسعات الأمر الواقع الإسرائيلية»، والحقيقة أن تطبيق إسرائيل لبعض جوانب القانون الأردني وأحياناً العثماني في حالة مصادرة

الأراضي، يعنى أن هناك نظامين قانونيين يتم استخدامهما فى الأراضي المحتلة واتهام إسرائيل بازواجية المعايير لا يكفى لوصف الواقع.

(١٨) انظر:

- Human Rights Watch report: "The Draft Law to halt Palestinian torture claims", (Washington, July 1997).

- B'Tselem urgent action report, "Law denying palestinians compensation passes first reading in Knesset", 31 July 1997.

(١٩) انظر تقرير منظمة العفو الدولية:

Amnesty International: "Palestinian Authority: prolonged political detention, torture and unfair trials", (London, December 1996).

الذى يوضح أن أجهزة الاستخبارات الفلسطينية كثيراً ما كانت تقوم بالأدوار التى كانت تقوم بها إسرائيل فى السابق؛ فقد وجد بعض السجناء أنفسهم فى السجون نفسها فى المرحلتين، فى المرحلة الأولى كانت إسرائيل هى التى اعتقلتهم وفى الثانية السلطة الفلسطينية، والاحتجاز فى المبنى نفسه.

(٢٠) يعترف تقرير منظمة العفو الدولية Amnesty International بأن تأثير «الضغط السياسى الخارجى وخاصة من إسرائيل والولايات المتحدة»، كان عاملاً مساعداً على تشجيع انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان «مرارا وتكرارا كانت هناك مطالبات باتخاذ إجراءات واسعة لمنع الاعتداءات على أهداف إسرائيلية كشرط لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه أو للمضى قدما نحو المرحلة التالية من عملية السلام، مثل هذا الضغط كان، بلا شك، عاملاً مساعداً فى تشجيع السلطة الفلسطينية للقيام بعمليات اعتقال واسعة على مدى العامين الماضيين»، (ص١)، انظر كذلك تقريراً بعنوان:

"Freedom of press and opinion under the Palestinian Authority", (Jerusalem, June 1996), pp. 46-7.

كتبه «سمير محسن» لمنظمة "LAW"

(٢١) وصف Gore المحاكم العسكرية بأنها «خطوة مهمة إلى الأمام تساعد على بناء الثقة فى عملية السلام»، رغم أن جماعات حقوق الإنسان كانت قد احتجت بقوة على طبيعة هذه المحاكم القسرية والظالمة.

انظر: "PLO crackdown": Arafat was to squeeze saboteurs of peace", Newsday, 25 March 1995.

وبعد أربعة أشهر كانت «حنان عشراوي» العضو الفلسطيني السابق في وفد المفاوضات، تتحدث عن الانتهاكات الأولى لهذه المحاكم بفرع: «أجدها مفارقة ساخرة أن يهنئ «آل جور» الرئيس «عرفات» بإنشاء محكمة لأمن الدولة يراها الفلسطينيون خطراً كبيراً على حرياتهم وحقوقهم المدنية».

انظر: "PLO accused of human rights abuses in Gaza", Reuters, 2 July 1995)

(٢٢) أشارت رسالة George إلى أن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان كانت - على الأقل - تستحق الإدانة مثل «الإرهاب الفلسطيني»، وخاصة باعتبارها عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني في أثناء الإغلاق الكامل في شهرى فبراير ومارس ١٩٩٦، كما يرى أن «الولايات المتحدة لابد من أن تكون سباقة في إدانة العقاب الجماعي والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال العشوائي وإنكار الحقوق الأساسية، وهي الممارسات التي تقوم بها الدول التي تدعى الالتزام بحكم القانون».

انظر: (Letter to Warren Christopher, Human Right Watch press release, 3 April 1996).

(٢٣) انظر تقرير نيويورك تايمز في ١٣ سبتمبر ١٩٩٧، عن زيارة «مادلين أولبرايت - Madeleine Albright» لإسرائيل والأراضي المحتلة؛ حيث توجز مطالب الولايات المتحدة وإسرائيل في كلمات قليلة، وهي أن على عرفات «أن يكون صارماً مع الإرهاب»، ويسجل التقرير أيضاً غضب المسؤولين الفلسطينيين لهذا الطلب المتكرر، كما تظهر الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية أن كثيراً من «الاعترافات» التي تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب، لم يكن الذين يقومون بالتعذيب يعتبرونها إقراراً بالذنب، وإنما هي مادة مفيدة سياسياً يمكن أن تهدى إسرائيل، ويتذكر أحد المعتقلين هذا التوضيح من المحقق الذي كان يقوم بتعذيبه: نريد أن نظهر لإسرائيل أننا قد ألقينا القبض على قاتل المستوطن اليهودي، إذا اعترفت سيكون الحكم ضدك «خفيفاً»، عشر سنوات تقريباً، وبعد شهر سوف نطلق سراحك.

("Palestinian Authority" Amnesty Report, p.20).

(٢٤) «موشيه فوجل - Moshe Fogel»، المتحدث الرسمي باسم «نيتانياهو» هو صاحب «اتهام الضوء الأخضر»، وقد جاء ذلك في مقابلة صحفية في يوم الاعتداء الذي وقع في تل أبيب:

(AP, 21 March 1997)، بعد ذلك التقط «نيتانياهو» العبارة (Reuters 23 March 1997)، ثم حرفتها «مادلين أولبرايت» على نحو غريب فى مقابلة تلفزيونية مع شبكة "CBS" (Face the Nation: 23 March): «يبدو أن هناك ضوءاً أخضر، إلا أنه لا يوجد دليل ملموس»، مجرد احتمال وجود ضوء أخضر كان يكفى لإصابة الكونجرس الأمريكى المنحاز لإسرائيل بسكتة دماغية، بمن فى ذلك «أرلن سبيكتر - Arlen Specter» رئيس لجنة الاستخبارات، و«نيوت جنجرتش - Newt Gingrich»، والمطالبة بإيقاف المساعدات عن السلطة الفلسطينية إلى أن يستطيع فريق أمريكى تحديد «لون الضوء» الذى يقال إن «عرفات» قد أعطاه (Arutz7 (Hebrew) 26 March 97)، وفى اليوم التالى نشرت "Arutz 7" أن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت اعتذاراً لإسرائيل - سرّاً - عن عدم قبولها لاتهامات الضوء الأخضر على نحو أسرع من ذلك.

(٢٥) تعتبر إسرائيل المعتقلين المفرج عنهم أكثر خطورة. بالطبع؛ ففى حديثه عن الضوء الأخضر - كما ذكر فى الهامش السابق - قال «موشيه فوجل» إن أكثر من مائة إرهابى تركوا زنازينهم فى الأيام العشرة الماضية، وسوف يتوجهون دون شك إلى مناطق المشاة فى المدن الإسرائيلية.

(٢٦) انظر مقابلة «مادلين أولبرايت» مع «مارجريت وارنر - Margaret Warner»:

The News Hour with Jim Lehrer, PBS, 7 August 1997.

قالت «أولبرايت» إن الولايات المتحدة تريد من «عرفات» أن يبذل مائة فى المائة من جهده فى عمليات القبض على الناس وعدم إطلاق سراحهم، وأن يتخلى عن سياسة «الباب الدوار»، ولم تتكلم وزيرة الخارجية عن المتضمنات القضائية «لعدم إطلاق سراحهم»، وهى ممارسة تنطوى على مخالفة جسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(٢٧) يشير تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن «الاعتقال السياسى الطويل والتعذيب والمحاكمات غير العادلة» التى تقوم بها السلطة الفلسطينية، كل ذلك يتبع العمليات الهجومية ضد إسرائيل؛ فقد اعتقل «عرفات» حوالى ١٢٠٠ من الفلسطينيين بعد تفجيرات الحافلات فى فبراير ومارس ١٩٩٦ فقط، وإذا كانت إسرائيل قد اعتقلت ٣٠٠ آخرين فى المناطق التى تسيطر عليها، تصبح العملية كلها مشابهة لحملة الاعتقالات الإسرائيلية الواسعة منذ أيام الانتفاضة عندما كان الألوف من الفلسطينيين فى الاعتقال الإدارى فى أى وقت، إلا أن هذا الكم الكبير من الاعتقالات أصبح من نصيب الفلسطينيين أنفسهم تحت مظلة أوسلو.

(انظر: ص ٢ وص ١١ من التقرير الصادر فى أبريل ١٩٩٧ عن «الاعتقال الإدارى» الذى تقوم به إسرائيل، وذلك لمعرفة المزيد عن أعداد المعتقلين فى أثناء الانتفاضة).

(٢٨) يعتمد هذا الملخص على المصادر التالية:

- Shehadeh's "Occupier's Law and the Law of the Land", (Jerusalem: PASSIA, 1993).
- Emma playfair (ed.), "International Law and the Administration of Occupied Territories", (Oxford: Oxford University Press, 1992).
- Ian Lustick's, "Israel and the West Bank after Elon Moreh: the mechanics of de-facto annexation" in Lustick (ed), Economic, Legal and Demographic Dimensions of Arab-Israeli Relations (London: Gerald Publishing, 1994).
- John Qnigley, "Palestine and Israel: A Challenge to Justice (Durham: Duke University Press, 1990), especially pp.174-81.
- Aronson. "Israel, Palestinians and the Intifada", pp.108-16.

(٢٩) كان أسلوب «أراضي الدولة» هو أهم وسيلة للحصول على أراضي الفلسطينيين، والحقيقة أنه كان الوسيلة الوحيدة أيضاً. للمزيد عن تفاصيل القضية وأساليب المصادرة انظر:

Anthony Coon: "Town planning under Military Occupation (Aldershot, England: Darmouth Publishing, 1992), pp. 158-67.

(٣٠) كان البدو الذين يعيشون بالقرب من مستوطنة «معاليه أوميم» اليهودية شرقي القدس، ضحايا هذه السياسة بما أن أراضيهم كانت تستخدم للزراعة والرعى بالتناوب، وقد قام الجيش الإسرائيلي بإجلائهم من المنطقة. انظر:

"Israel evicts Bedouin to expand Jewish settlement", Reuters, 19 February 1997.

(٣١) للمزيد عن إدعان المحكمة العليا وقبولها لعمليات المصادرة المجحفة للأراضي انظر:

Shehadeh's "The legislative stages of Israeli military occupation" in International Law and the Administration of Occupied Territories, pp.151-67.

وانظر كذلك:

- Washington post, 10 February 1981.
- New York Times, 12 September 1982.
- Jerusalem Post, 4 May 1992.

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

"Dying for the land", Newsday, 25 November, 1996.

لمعرفة ما حدث للفلسطيني عطا الله عميرة الذي أصيب بجرح نافذ في الصدر بعد أن أطلق الجيش الإسرائيلي النار عليه وهو يحتج - سلمياً - على مصادرة أرضه بالقرب من قرية Na'alين ومستوطنة «كريات سيفر» الإسرائيلية الجديدة.

(٣٢) على سبيل المثال، هاجم «نيوت جنجرتش»، المتحدث باسم مجلس النواب، ممارسات السلطة الفلسطينية وشبهها بممارسات النازية، وطالب بإيقاف المساعدات، وبكل جدية كان يشير إلى الأعمال الفلسطينية باعتبارها «انتهاكاً فاضحاً لحقوق الإنسان والقواعد الدولية»، وهو الاتهام الذي توجهه عادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية لإسرائيل بسبب احتلالها الطويل والوحشي واستعمارها للضفة الغربية وقطاع غزة: ("Gingrich slams killings of land dealers", Jerusalem post, 12 June 1997).

(٣٤) هذه النقطة تبرزها على نحو جيد البيانات الصحفية لمنظمة LAW بهذا الخصوص:
- "LAW's statement on the death penalty and land sales", 21 May 1997.
- "LAW's statement on the prohibition of the sale of palestinian land to Jews", 7 June 1997.

تدين المنظمة استخدام عقوبة الإعدام وإن كانت تؤيد نظاماً قانونياً يعتبر بيع الأراضي الفلسطينية لليهود الإسرائيليين جريمة كبرى.

(٣٥) انظر تقرير LAW عن هدم المنازل:
"Bulldozed into the cantons: Israel's policy of house demolition in the West Bank since Oslo", Jerusalem, November 1997).

(٣٦) انظر: Coon, pp.107 ff.

يوضح تقرير LAW بعنوان: Bulldozed into the cantons كيف رفض المخططون الإسرائيليون منح تصاريح للقرى بالاتساع أبعد من الحدود المقررة في أوائل الثمانينيات أو قبلها، وعليه تكون جميع المنازل عرضة للهدم، وهذا عكس إصرار إسرائيل تماماً، على أن مستوطناتها (وهي قد بنيت بشكل غير قانوني) يجب أن تحصل على المزيد من الأراضي بسبب «النمو الطبيعي».

(٣٧) بعد هدم تسعة منازل في يوم واحد في أغسطس ١٩٩٧، خرج ناطقون رسميون باسم الإدارة المدنية الإسرائيلية وبلدية القدس ليقولوا للصحافة إن البلدوزات إنما كانت «تطبق قوانين البناء» في مناطق «غير مخصصة للسكنى»

(BBC World Service News, 13 August, 1997)

والمزيد عن القانون العنصرى الذى تخطط به إسرائيل لعمليات الهدم وتنفيذها فى الأراضى المحتلة، انظر:

"Bulldozed into the cantons"

(٣٨) زادت عمليات الهدم بشكل يدعو للانزعاج فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧، الأمر الذى جعل بعض المراقبين يستنتجون أن إسرائيل تهدف إلى «تطهير» المنطقة "C" تحت غطاء الإغلاق الكامل للأراضى المحتلة، والمجتمع الدولى غير منتبه لذلك، والفلسطينيون ممنوعون من الاحتجاج بسبب خطر التجول الداخلى.

انظر تقرير LAW:

"The current closure", Jemsalem, August 1997).

(٣٩) «يبدو أن إسرائيل قد فهمت السيطرة المسموح لها بها على المنطقة "C" - والمفترض أنها مؤقتة - على أنها ضوء أخضر لمنع التوسع الفلسطينى أبعد من هذه المقاطعات (المنطقتان "A" و"B")، وهدم المنازل يلعب دوراً مهماً فى ذلك»

(Bulldozed into cantons)

(٤٠) "Israel evicts bedouin to expand Jewish settlement", Reuters, 17 January 1997.

وانظر أيضاً البيان الصحفى لمنظمة "LAW" عن هدم المنازل فى المنطقة "C" بالقرب من «الخليل».

"Ethnic cleansing campaign intensifies", 6 August 1997.

وينتهى تقرير "LAW" إلى أن:

سياسة هدم المنازل التى تمارسها إسرائيل ليس لها أى مبرر قانونى معقول، ويمكن اعتبارها مجرد فعل سياسى، كما أنها جزء من إستراتيجية أوسع لتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات حكم ذاتى عربية منفصلة، على أساس عنصرى، محاطة بمناطق يغلب عليها الاستيطان الإسرائيلى والوجود العسكرى بحيث يكون من السهل ضمها فى أى تسوية نهائية.

Aronson, p. 338. (٤١)

(٤٢) انظر:

- "IDF destroys TA bomber's home", Jerusalem Post, 1 April 1997.

- LAW's press release, "Israel High Court approves demolition of house of alleged bomber", 30 March 1997.

كان «باراك» يقول إن عمليات الهدم ليست شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وإنما هي رادع مشروع ضد أي اعتداء في المستقبل.

للمزيد عن دور المحكمة العليا وجامعة يال الأمريكية، انظر:

Chomsky, Deterring Democracy, pp. 428-9.)

(٤٣) انظر:

Sharif S. Elmousa, "The Israeli- Palestinian water dispute can be resolved",
Palestine- Israel Journal, Vol.1, No.3 (Summer 1994), pp. 18-26.

(٤٤) انظر تقرير LAW:

"Water quality in the West Bank: a scientific report on the status of West Bank groundwater", (Jerusalem, October 1996).

"Israel- the land and its significance", Jernsalem post, 10 August 1990 (٤٥)

وانظر كذلك:

Noam chomsky's, "World Orders Old and New", p.211.

(٤٦) انظر:

David Newman, "Population, Sttlement and Conflict: Israel and the West Bank
(Cambridge: Cambridge University Press, 1991), esp. pp. 31 and 36-7.

(٤٧) انظر:

"After four weeks, Israel ends its blockade of Bethlehem", International Herald
Tribune, 28 August 1997.

وذلك للمزيد عن آثار الإغلاق على بيت لحم واقتصادها المعتمد على السياحة.

(٤٨) انظر:

- "Arafat says israeli settlements pulverise peace", Reuters, 1 March 1997.

- "Israeli isolation squeezes the life and peace out of Bethlehem", Independent,
27 Aygust 1997.

(٤٩) نشرت الحكومة الإسرائيلية دفاعاً عن مستوطناتها الجديدة: "Har Homa: legal aspects" في ٣ مارس ١٩٩٧، تقول فيه إن «الموافقة على مشروع «حارحوما» وتنفيذه لا تمثل أى خرق لهذه الاتفاقيات»، (والمقصود اتفاقيات أوسلو).

(٥٠) انظر: Sara Roy's", The Gaza Strip, pp.323 ff.)

(٥١) انظر: Uri Davis, "Why Gaza is still under Israeli control", Middle East International, 21 October 1994.

(٥٢) تقول «روى» إن التباين في حصص الأراضي يظهر بشكل سيريالي في التناقض الصارخ بين المناطق السكنية: المستوطنات بما فيها من حمامات سباحة ومساحات خضراء وإصطبلات الخيول، محاطة بأسوار أمنية مكهربة أو أسلاك كونسرتينا، وكأنها تعزلها عن القذارة والعشوائية في بقية القطاع. The Gaza Strip, p. 176.

(٥٣) المصدر السابق: pp. 175-81

(٥٤) بصرف النظر عن الانتفاضة التي بدأت في المنطقة المجاورة مباشرة لإحدى المستوطنات اليهودية في غزة بعد مقتل أربعة فلسطينيين بواسطة شاحنة يقودها جندي إسرائيلي، كانت مستوطنة «جوش قطيف – Gush Katif» نقطة اشتعال دائمة في أثناء عملية أوسلو.

وللمزيد من اضطرابات «جوش قطيف» منذ «انسحاب» الجيش الإسرائيلي من القطاع في ١٩٩٤، انظر:

- "Government demands PA quell riots", (Jerusalem Post, 3 July 1997).

- "Gaza bombs latest in string of deadly blasts", (Reuters, 1 April 1997).

(٥٥) انظر:

"Background guide to the issues confronting Gaza Students", (Bir Zeit, November 1996)

حيث يوجد أفضل تقديم لمشكلة طلاب غزة في جامعة بيرزيت، وقد حظيت الحملة من أجل ضمان الحرية الأكاديمية للطلبة بتأييد جماعات إسرائيلية (مثل B'Tselem) بالإضافة إلى منظمات دولية، (مثل Human Rights Watch).

(٥٦) استمرت سياسة الإغلاق الكامل حتى بعد احتجاجات الأكاديميين والطلاب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل، وفي اليوم نفسه الذي قدمت فيه عريضة دولية لسفارات إسرائيل

فى العالم تدين سياسة العقاب الجماعى، فى اليوم نفسه كان متحدث رسمى باسم «نيتانياهو» يقول لـBBC، إنه لن يسمح لأى من طلاب غزة بالدراسة فى الضفة الغربية؛ حيث إن «لهم مواصفات الإرهابيين».

(BBC World Service, 4 March 1997).

(٥٧) انظر الهامش رقم ٥.

(٥٨) للمزيد عن الظروف الخاصة لإفقار اقتصاد غزة فى ظل أوصلو انظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية: Report of the Director- General of the ILO, pp. 22 ff.

الفصل الخامس

القدس

القدس هي لب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالمعنيين الحرفي والرمزي؛ فبالمعنى الحرفي تقع المدينة بين الضفة الغربية وإسرائيل ١٩٤٩، كما كانت موقع قتال عنيف في ١٩٦٧ عندما استولت إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وبالمعنى الرمزي فإن التراث الديني والتاريخي يؤكدان أهميتها لكلا الشعبين؛ مما يغري القيادتين باتخاذها عاصمة يدير كلاهما دولته منها، وقد أكدت الأحداث الأخيرة أن وضع القدس المتنازع عليه يظل مصدراً للصراع، وبدءاً من التفجيرات التي مزقت المناطق اليهودية إلى أعمال العنف في سبتمبر ١٩٩٦، التي راح ضحيتها عشرات المدنيين من الفلسطينيين، بات من الواضح، حتى للمراقب العابر، أن لا وجود لاتفاق متكافئ بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبالرغم من طبيعة الترتيبات السياسية غير المحسومة في القدس، والتي كانت تقوم بها إسرائيل بالكامل على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة، فإنه يبدو غريباً ألا تمثل المدينة جزءاً رئيسياً من اتفاقيات أوسلو الحالية؛ فالقدس قضية «وضع دائم» أخرى مؤجلة إلى الجولة الأخيرة من المحادثات، ولا يغطيها في الوقت الراهن أى من اتفاقيات أوسلو^(١)، أما سبب هذا الاستبعاد فهو أن إسرائيل لا تعترف باحتلالها للقدس الشرقية العربية باعتباره أمراً مؤقتاً كما فعلت، على الأقل، في بعض أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكما سنرى فإن، حتى، أكثر السياسيين الإسرائيليين ليبرالية يصرون على بالاحتفاظ بالسيطرة على القدس كاملة بصرف النظر عن المطالب الفلسطينية أو نداءات المجتمع الدولي. ولو أننا صدقنا هؤلاء السياسيين وتأملنا تلك الأعداد الضخمة من الأحياء اليهودية التي تم بناؤها منذ ١٩٦٧ على الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس، لتعذر علينا أن نجد أجندة للحوار عند محادثات الوضع النهائي؛ فمصير القدس مقرر بالفعل في أذهان حكامها، وبالمنازل التي تبني في ضواحيها الجديدة.

هدف هذا الفصل من شقين: الأول، النظر إلى القدس باعتبارها مثلاً على سياسات إسرائيل الأوسع تجاه الفلسطينيين وخاصة في المناطق التي يعيش فيها اليهود الإسرائيليون والفلسطينيون في تقارب مكاني. والثاني، النظر إلى مصير القدس المقرر - والفلسطينيون يعيشون في ظروف سيئة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة - كنموذج للترتيب النهائي للأراضي المحتلة كلها. وحيث إن أحد أوجه الجدل في هذا الكتاب حتى الآن هو أن مسار أوسلو لم يحقق أى اتفاق دائم حول قضايا بالغة الأهمية، كذلك تقدم لنا القدس لمحة عن الوضع الذي سيكون على الفلسطينيين الجدل بشأنه بعد أوسلو، وعلى ضوء الأمثلة التالية من الصعب أن نخلص إلى أن الوضع بعد أوسلو سيكون أكثر إنصافاً أو استقراراً مما هو عليه الآن.

بناء القدس

كما رأينا، فإن الجنرالات والسياسيين الإسرائيليين الذين استولوا على الأراضي الفلسطينية في يونيو ١٩٦٧ قرروا، على وجه السرعة، أن يكون احتلالهم للقدس دائماً، وبالرغم من ذلك أصابت الدهشة الجمهور الإسرائيلي إلى حد كبير عندما اتضح هذا القرار، حتى وإن كان الرأي العام أصبح وراء هؤلاء الرواد الذين اتخذوا خطواتهم الأولى في المدينة القديمة في شهر يونيو^(٢). وبالرغم من الأهمية الدينية للقدس ومركزيتها في التاريخ اليهودي القديم، لم تكن المدينة تبدو ضرورية أو لازمة للمشروع الصهيوني؛ فبصرف النظر عن استعداده للتفكير في مواقع لدولة يهودية خارج الشرق الأوسط كله، كان «تيودور هرتزل - Theodor Herzl» مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة نادراً ما يذكر القدس في كتاباته أو أحاديثه^(٣)، كما أن التقارير والكتابات عن حرب ١٩٦٧ ونتائجها تبين أن الحماسة لقدس واحدة «موحدة»، لم تظهر إلا بعد الاستيلاء على النصف الشرقي، وكانت جسارة العملية نفسها قد أسهمت في بلورة مفهوم جديد عن مركزية القدس في الحياة اليهودية وعدم قابليتها للانقسام^(٤).

إلا أن مشكلة واضحة سدت الطريق أمام القيام بعملية ضم واستيعاب ناجحة للقدس من قبل إسرائيل، هذه المشكلة هي السكان الفلسطينيون؛ ففي سنة ١٩٦٧ كانت المدينة الموحدة حديثاً تضم حوالي ٢٠٠٠٠٠ يهودي وما لا يقل عن ٧٠٠٠٠ فلسطيني وعددًا آخر في رام الله وبيت لحم، وهي مدن كبيرة تقع على مسافة أميال قليلة من

القدس القديمة^(٥)، ولو تم طرد الفلسطينيين برمتهم سيبدو احتلال القدس غير شرعى، وقد يقوم المجتمع الدولي ليقرب أوضاع الأراضي التي تم احتلالها، ولو سمح للفلسطينيين بالبقاء سيكون ذلك خطراً على الأكثرية اليهودية فى المدينة وعلى مخططات حكمها لصالح اليهود، كما سيكون بمثابة حالة قوية لوجود سياسى فلسطينى إلى جانب اليهودى، وهكذا لم يتوافق مبدأ الحصرية اليهودية مع خطط إسرائيل التوسعية مما أجبر السياسيين على حلول وسط وترتيبات خاصة فى أعقاب الانتصار العسكرى الحاسم.

هذا الحل الإسرائيلى كان يعتمد على تناولين عامين لموضوع القدس: الأول خاص بالوضع السياسى القانونى للفلسطينيين، والثانى يتعلق بالمساحة الإقليمية للمدينة. بنهاية عام ١٩٦٧ كان من الواضح أن إسرائيل لن تنجح فى ترحيل الفلسطينيين بشكل حذر، حتى بالرغم من أنها كانت تقدم وسائل الانتقال المنتظمة والمجانية إلى الأردن لمن استطاعت إقناعهم بالمغادرة من سكان القدس^(٦).

وبدلاً من ذلك بسطت إسرائيل السلطة القضائية والبلدية لمجلس المدينة اليهودية لتشمل النصف الفلسطينى من المدينة، ودعت الفلسطينيين ليصبحوا من مواطنى القدس اليهودية إن لم يكن الدولة اليهودية، وبالرغم من أن عرض المواطنة الإسرائيلية قد يبدو متناقضاً مع مسار الحصرية اليهودية التى أوضحناها، فإن الظروف الخاصة بالقدس تفسر هذا الالتباس. فى سنة ١٩٦٧ كان من المهم جداً بالنسبة لإسرائيل أن تحكم قبضتها على المدينة، وذلك فى مواجهة المطالب الأردنية والفلسطينية المتنافسة، أما مسألة النقاء الدينى والعرقى لإسرائيل فكان يمكن تناولها فيما بعد، ولو أمكن إقناع الفلسطينيين بقبول المواطنة الإسرائيلية يصبح من السهل على إسرائيل أن تشير إلى وضعهم الجديد، دليلاً على الطبيعة المعتدلة للحكم الإسرائيلى، بل يمكن وصف الفلسطينيين بأنهم قد «تحرروا» من الهيمنة الأردنية، والأهم من ذلك كله أن الجدل حول عاصمة فلسطينية سوف يجف ويتلاشى بدمج الفلسطينيين فى الدولة اليهودية، ويتأكد دوام ما تقوم به إسرائيل^(٧).

الجزء الثانى من خطة إسرائيل للسيطرة على القدس كان يتضمن إعادة رسم حدود المدينة؛ فلو قبل فلسطينيو القدس الشرقية عرض إسرائيل بالمواطنة، أو حتى

ظلوا مقيمين بالقدس دون وضع محدد، فإن عددهم سيكون بمثابة تحد للأغلبية اليهودية اللازمة للحفاظ على الحصرية «الديمقراطية»، وعليه فقد أعلنت حكومة حزب العمل في ديسمبر ١٩٦٧ أن القدس «الموحدة» ستكون أكبر من القطاعين اللذين كانا تحت الإدارة الإسرائيلية والأردنية قبل ١٩٦٧، وقام رسامو الخرائط برسم الحدود الجديدة بعناية وبعد نظر، مستبعدين مراكز الوجود السكاني الفلسطينية في الضفة الغربية مع الإبقاء على الأراضي الزراعية الفلسطينية. وبإعلانها أن هذه القدس الجديدة أصبحت الآن ملكية أبدية للشعب اليهودي، شرعت إسرائيل على الفور في إقامة المستوطنات في «النصف» الشرقي من المدينة الذي كان، قبل ذلك، الضفة الغربية. وباقتصارها على اليهود فقط، تصبح هذه «الأحياء الجديدة» - أسقط المخططون كلمة مستوطنات - ضماناً لأغلبية يهودية وقيداً على التوسع الفلسطيني^(٨).

وبالرغم من وضع الأساس في ١٩٦٧ و ١٩٦٨، حاولت إسرائيل أن تخفى حجم خططها حتى سنة ١٩٨٠ عندما تمت المصادقة على قانون في البرلمان الإسرائيلي يضيف الطابع الرسمي، ويجيز استكمال عملية الضم التي كانت قد بدأت في ١٩٦٧^(٩)، وكانت كل خطوة تقوم بها إسرائيل تلقى معارضة من المجتمع الدولي، كما تدل على ذلك القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبلغت هذه القرارات كان قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية «ليس له أى سند قانوني»، وأن عاصمة إسرائيل المفترضة «تحت الاحتلال العسكري»، وأن الحكومة الإسرائيلية «ينبغي أن تكف تحديداً عن نقل جزء من سكانها إلى الأراضي العربية المحتلة»^(١٠)، وبالرغم من أن هذه الانتقادات العنيفة قد أحبطت آمال إسرائيل في أن يعترف العالم بالقدس عاصمة «أبدية» للدولة اليهودية، بالرغم من ذلك لم تنجح كل عبارات الإدانة في إعادة شبر واحد من الأراضي المحتلة للسيادة الفلسطينية، أو حتى استطاعت أن تضع قضية احتلال القدس الشرقية على أجندة أوصلو، وفي مواصلة لمخططاتها العام من أجل خلق «حقائق على الأرض»، تركز إسرائيل منذ ثلاثين عاماً على القيام عملياً بضم القدس، وهو موضوع لاحتجاج المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه «أمر واقع» يتم تنفيذه^(١١).

بالنسبة لفلسطيني القدس، فقد شهدوا زيادة كبيرة في عدد سكان المدينة من اليهود بالتوازي مع ركود نموهم، ومع التوسع اليهودي الناتج عن وجود السلطة

والبلدية فى يد اليهود، ظلت أرقام الزيادة السكانية الفلسطينية، فى حالة سكون لدرجة أنه فى سنة ١٩٩٢ فاق عدد السكان اليهود عدد السكان الفلسطينيين حتى فى القدس الشرقية^(١٢)، وفى الوقت نفسه كان الفلسطينيون من سكان القدس عاجزين عن تحسين أوضاعهم سياسياً بسبب ترددهم فى الإقرار بشرعية الحكم الإسرائيلى. قلة من الفلسطينيين قبلوا المواطنة الإسرائيلية، معتبرين ذلك اعترافاً بتعنت إسرائيل والتخلى عن حقوقهم فى قيام دولة فلسطينية فى المستقبل، وبالمثل فقد حصل قلة على فرصة للتصويت فى انتخابات بلدية القدس رافضين الرضوخ للسيادة الإسرائيلية المطلقة، وهكذا أصبح السكان الفلسطينيون فى وضع ضعيف، وأصبح الإسرائيليون يستطيعون، على المستويين القومى والمحلى، أن يواصلوا العمل لتحقيق المصالح اليهودية حصرياً ودون أى خوف من عقاب^(١٣). وبالرغم من أن مجرد وجود فلسطينى القدس يتعارض مع فلسفة إسرائيل الهادية وأهداف تأسيسها، فإن القدس الكبرى التى بنيت حول المناطق السكنية الأصلية فى القدس الشرقية، قد نجحت فى احتوائهم، وكبحت إمكاناتهم السياسية، وبعد أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على الفلسطينيين، شرعت فى تنفيذ سياساتها الحصرية فى عاصمتها الجديدة «الموحدة».

تخطيط المدينة

احتلال إسرائيل للضفة الغربية فى ١٩٦٧ أكد خضوع الأراضى الفلسطينية للقانون العسكرى، ولكن الأهم من ذلك كان قيامها بضم القدس فى العام نفسه الذى منح فيه الاحتلال سلطة التخطيط للدولة اليهودية. طبقاً للقانون الدولى لم تكن إسرائيل تستطيع أن تعبت بالمجتمعات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة أو أن تحاول نقل سكان إسرائيليين إليها، ولكن إذا استطاعت أن تترك انطباعاً بأن أجزاءً من الضفة الغربية موجودة داخل إسرائيل، فإن مجال «خلق الحقائق» يمكن أن يتسع كثيراً^(١٤)، وفى قدس «موحدة»، يمكن أن يضطلع حكم محلى بمسئولية التخطيط وتقسيم المساحات إلى مناطق تحت سلطته القانونية، بما يتيح فرصاً جيدة للملتزمين بهندسة السيادة اليهودية على الأراضى العربية السابقة.

على مدى ثلاثين عاماً، استخدمت بلدية القدس سلطاتها الواسعة لتخطيط أحياء جديدة لليهود ولتنع اتساع المناطق الفلسطينية. ويرفض الفلسطينيون للتصويت فى

انتخابات ممثلى البلدية كانت العملية تتم بنجاح كبير وقليل من المعارضة^(١٥). تبدأ العملية بافتراض أن حكومة المدينة ينبغي أن تشرف على كل أوجه تنميتها، وبزعم أن التنمية المخططة جيداً يمكن أن تفي باحتياجات المدينة، أصرت البلدية على عدم القيام بأى عمليات بناء دون تصريح من «مشروع تخطيط المدينة»: **Town Planning Scheme (TPS)** الذى يحاول الموازنة بين الأولويات السكنية والتجارية (وبخاصة النقل) والمحافظة على البيئة، وأنه لن يُسمح بتطوير وتنمية القدس دون تنسيق، وإنما لابد من أن تفيد من التخطيط الهندسى الواعى الذى تقوم به الدولة للصالح العام^(١٦).

ظاهرياً، قد يبدو إجراء التخطيط هذا معقولاً، ومع الأخذ بالاعتبار طبيعة مدينة القدس قد يكون التناول المنهجى لتوسعها ضرورياً للسيطرة على عمليات تطويرها، إلا أن هذا الترتيب يضع فى يد المسؤولين عن تخطيط المدينة سلطات كبيرة، ويجعل السكان المحليين يشكون فى عدم تدخل المصالح الشخصية، وبالنسبة للقدس كانت هناك توجيهات لتوسيع المناطق اليهودية وتقليص المناطق الفلسطينية، وكان تنفيذ ذلك ممكناً بموجب ما لديهم من سلطات، وحيث إن خطط المدينة كانت تطبق على الأرض بصرامة، كان من السهل أن يفقد الفلسطينيون حقهم فى البناء على أراضيهم، وربما يفقدونها بسبب إنشاء طريق أو أى «مشروع عام»^(١٧).

بداية، ليس مسموحاً بأى أعمال بناء فى القدس دون تصريح، والتصريح لا يمكن أن يصدر إلا مقترناً بإذن مشروع تخطيط المدينة "TPS"، ولكى يقوم أى فلسطينى بالبناء على أرضه عليه أن يتقدم بطلب فردى، ويبدل جهداً كبيراً مع البلدية، لابد من أن يذهب إلى مسئولى التخطيط لاستخراج "TPS"، ويكون ذلك عادة على نفقة المدينة ونفقة الملاك، يتناول المخططون خريطة حى عربى ويقسمونها إلى مناطق؛ أى أنهم يقررون أغراض الاستخدام، ثم يحددون مناطق الإسكان والتجارة ومتطلبات المنشآت الخدمية والطرق والمساحات الخضراء التى تحافظ على جمال مناطق معينة، وبعد أن توافق كل أقسام البلدية المعنية على الـ "TPS" يمكن إصدار الإذن بالبناء حسب استخدام الأرض فى الغرض المحدد لذلك، ولا يوجد أسلوب محدد لتقديم الطلبات، كما أنه ليس من السهل الحصول على تعويض^(١٨).

وإذا كنا نرى قى هذا النهج أسساً لنظام تخطيط مسئول، فإننا نرى فيه كذلك إمكانية كبيرة للتمييز وتقسيم المناطق لصالح فئة بعينها، وهذا ما حدث فى القدس. وبفضل جهود بعض العاملين السابقين فى البلدية لكشف عنصرية أساليب التخطيط، يمكن أن نتتبع عمليات التمييز المنظمة للحصول على التصاريح وأنون البناء. صحيح أنه يتم التخطيط للأحياء اليهودية والفلسطينية بهذا الأسلوب نفسه، وهذا هو وجه الشبه الوحيد؛ فالأحياء اليهودية التى نمت بسرعة فى الثلاثين عاماً الأخيرة هى تلك الموجودة فى المنطقة الشرقية المحتلة من المدينة، والتى بنيت على أراض مصادرة، ولأن إسرائيل تدعى الآن أن هذه المناطق من حقها، قامت بلدية القدس بدفع تكلفة مشروعات التخطيط بالكامل، وعن طريق تصريح خاص يتم بناء مساكن لليهود ولا تقوم البلدية بالتخطيط «لمناطق مختلطة»، ولذلك يصبح التصريح الخاص بالبناء فى منطقة يهودية معينة ضماناً للنمو اليهودى. المخططون يركزون على بناء مناطق سكنية باختصار المساحات المخصصة لأغراض تجارية أو أنشطة صناعية، وقد تترك بعض المساحات الخضراء لتجميل مناطق الشقق السكنية، وإن كان الحفاظ على البيئة ليس أولوية بالنسبة لمن يقومون بالتخطيط، كما يتم تشجيع عمليات البناء بغرض الإسكان أفقياً ورأسياً مع مبان متعددة الطوابق لضمان وجود كثافة يهودية فى مساحة محدودة. يحدث كل ذلك بون أى مجهود من المقيم النهائى الذى يظهر فى المرحلة الأخيرة، ويدفع قيمة الإيجار أو ثمن الشقة السكنية، كما تبذل البلدية كل الجهد لتجعل الحصول على مسكن فى ضاحية يهودية عملية سهلة ومريحة بقدر الإمكان، وهو اعتبار يمكن أن يفسر توسع المناطق اليهودية فى القدس بعد ١٩٦٧^(١٩).

وبالرغم من أن المسئولين عن التخطيط يتناولون المناطق الفلسطينية بالدرجة نفسها من الاهتمام والتفاصيل، فإن هدفهم هنا هو العكس تماماً: إسكان أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، مستخدمين خريطة تفصيلية للملكية الأراضى فى منطقة ما، يشجعون فى تقليل نمو المجتمع الفلسطينى إلى أدنى مستوى من خلال عمليات تقسيم عدوانية ومدمرة؛ فنسبة المباني السكنية فى التصريح "TPS" أقل منها فى المناطق اليهودية، ثم إن القيود المصاحبة على النمو الرأسى تمنع الفلسطينيين من إقامة مبانٍ متعددة الطوابق مثل تلك التى تمتلئ بها الأحياء اليهودية^(٢٠).

وبدلاً من الموافقة على المزيد من البناء بغرض الإسكان يوافق مسئولو التخطيط بسرعة على الطرق أو المباني الإدارية، وغالباً ما يختلقون مساحات خضراء غير منطقية أو مؤقتة، ويدافعون عن هذا التوجه بالإشارة إلى مقترحات بناء طرق أو مدارس جديدة بزعم أنهم يخططون لصالح المجتمع ككل وليس لحساب الأفراد بالرغم من أن هذه الطرق أو المباني الإدارية قد تكون غير ضرورية أو غير مفيدة، وقد يقوم المخططون بتخصيص أراضٍ أكثر لطرق أو مدارس، وهم يعلمون تماماً أنها ستظل معطلة، والبلدية لا تتحرك، ورغم أن الأرض تظل خالية لا يمكن تغيير الغرض من تصريح البناء، وأى إنشاءات «غير قانونية» حتى على الأرض المملوكة «بشكل قانوني» يتم إزالتها^(٢١).

وبينما يكون النص في التصريح على إقامة طريق بمثابة عقبة، عندما لا ينفذ ذلك حتى بعد تطبيق الخطة بسنوات، فإن تحديد مناطق خضراء في الأحياء يضع نهاية لنمو المناطق الفلسطينية دون أى التزام من جانب البلدية، وعليه ليس من الغريب أن يكون هذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في تخطيط المناطق الفلسطينية، وبالرغم من أن الفكرة من وراء المناطق الخضراء هي حماية مناطق الجمال الطبيعي والحفاظ على طبيعة المنطقة، فإنها تستخدم لتطويق وتحجيم المناطق السكنية وحرمان الملاك الفلسطينيين من البناء على أراضيهم، وأحياناً يكون الخلل في هذا المعيار واضحاً، وفي أحيان أخرى تتضح نية المخططين في وقت لاحق؛ فعلى سبيل المثال لم يكن مسموحاً للملاك الفلسطينيين بالبناء فوق جبل أبو غنيم لعدة عقود بسبب المنطقة الخضراء التي تمثلها الغابات، ومع ذلك قامت البلديات فيما بعد بإزالة هذه المنطقة الخضراء بموجب الحصول على تصريح بإقامة مستوطنة «حارحوما» على التل نفسه، لخدمة مشروعات الإسكان والتجارة اليهودية. والخلاصة الوحيدة هي أن تقسيم المناطق في القدس عملية سياسية بالدرجة الأولى، ولا تتم لخدمة كل المقيمين، وإنما لمصلحة اليهود قبل الفلسطينيين^(٢٢).

خطط المدينة بالنسبة للأحياء الفلسطينية يُراعى فيها خدمة مصالح المجتمع الإسرائيلي، كما أنها تُسهم في تحقيق أهداف الحصرية اليهودية حتى قبل الموافقة عليها وإعلانها؛ فكما رأينا، لا يستطيع الملاك الفلسطينيون أن يقوموا بالبناء على

أراضيهم إلا بعد الحصول على تصريح، كما أن البلدية تعمل بشتى الأساليب البيروقراطية على تأخير صدور التصاريح للمناطق الفلسطينية؛ فالأحياء اليهودية عادة لا تنتظر أكثر من ثلاث سنوات، حتى بالنسبة للأحياء الجديدة تماماً، والتي تبدأ من الصفر، بينما تنتظر الأحياء الفلسطينية خمس سنوات على الأقل وبعضها بقي لمدة عشر سنوات وخمس عشرة سنة للحصول على التصريح، وهو ما يؤخر عملية النمو الفلسطيني أكثر مما هي عليه، ويحرم الملاك الفلسطينيين من الاستفادة من أراضيهم. وحيث إن المالك الفلسطيني الذي يدفع تكلفة الحصول على التصريح لا يضمن ذلك حتى بعد مرور كل سنوات الانتظار، نجد الكثيرين منهم لا يسلكون الطريق القانونية ويقومون بالبناء دون تصريح، ولا تجد إسرائيل صعوبة في هدم هذه المباني مدعية - طبعاً - أن الحق مع البلديات (٢٣).

وعندما يبرر المتحدثون الرسميون عمليات هدم المنازل، يشيرون دائماً إلى الشروط القانونية وإلى المساواة التي تراعى بين الأحياء اليهودية والفلسطينية في المدينة، في محاولة للتمويه على التمييز بين الجانبين، المرتبط بالقوانين والأساليب التي تحكم عملية البناء في القدس. في كل مرحلة من المراحل تواجه الفلسطينيين المصاعب وتلحق بهم الأضرار، ويضطر كثيرون منهم إلى البناء بشكل غير قانوني؛ لأن القنوات القانونية مسدودة أمامهم، وعلى عكس المزاعم الإسرائيلية، لا يمكن فرض قانون عنصري بالتساوي، ما دامت اللامساواة هي المبدأ الذي يحكمه (٢٤).

نوع الحياة

كان لهذه القيود المفروضة على الفلسطينيين بالنسبة للبناء في القدس أثرها الكبير على حياتهم؛ فقد اضطر كثير من الأسر على مغادرة المدينة بسبب النقص الشديد في المساكن، والذي يقدره أحد العاملين السابقين في التخطيط في البلدية بحوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية (تستوعب من ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة تقريباً) (٢٥)، أما الأسر التي بقيت فهي مضطرة أيضاً للعيش في أماكن شديدة التكدس. وبينما تعيش الأسر اليهودية في القدس بنسبة ١,١ شخص في الغرفة، نجد النسبة لدى الفلسطينيين ٢,٢ (٢٦)، وتصل الكثافة إلى أكثر من ذلك في الأحياء التي لم تصدر لها تصاريح بالبناء؛ حيث يزداد نقص المساكن حدة، وهكذا يتم توجيه الزيادة السكانية

بين الفلسطينية لتكون خارج القدس؛ حيث تضطر الأسر إلى ترك مساكنها بدلاً من توسيعها، وهكذا استطاعت إسرائيل أن تُثبت عدد السكان الفلسطينيين في القدس عند نسبة ٢٥٪ تقريباً بالرغم من الميزة الديموغرافية لهم^(٢٧).

البنية الأساسية والخدمات المحيطة بمساكن الفلسطينيين في القدس من الصعب أن تشجعهم على البقاء في المدينة. عندما قننت إسرائيل ضم القدس في ١٩٦٧ أصبحت مسئولة عن الشؤون البلدية، إلا أنها لم تحاول تنمية المناطق اليهودية والفلسطينية بدرجة متساوية، وهذا أمر واضح ويمكن الاطلاع عليه بسهولة في الصحافة الإسرائيلية نفسها؛ ففي لقاء مع جريدة «معاريف - Ma'ariv» سنة ١٩٩٠، تحدث «تيدي كوليك - Teddy Kollek»، عمدة المدينة لمدة ٢٥ سنة بعد «توحيدها» في ١٩٦٧، والمعروف في الدوائر الإسرائيلية وفي الخارج بسياساته الليبرالية تجاه الفلسطينيين، تحدث عن أعماله ووضعها في الإطار الصحيح عندما قال:

لقد صنعت شيئاً من أجل القدس اليهودية في الخمسة وعشرين سنة الماضية، أما بالنسبة للقدس الشرقية فلم أصنع شيئاً. ماذا صنعت؟ لا شيء! أرصفة مشاة؟ لا شيء. مؤسسات ثقافية؟ ولا مؤسسة. نعم، قمنا بتركيب منظومة الصرف الصحي وتحسين إمدادات المياه، ولكن هل تعرفون لماذا؟ هل تعتقدون أن ذلك كان من أجلهم؟ أو لصالحهم؟ لقد كانت هناك بعض حالات كوليرا، وكان اليهود يخشون الإصابة بالعدوى، ولذا كانت مشروعات الصرف الصحي والمياه في مواجهة الكوليرا^(٢٨).

وبسبب التقارب المكاني بين اليهود والفلسطينيين، كان من الضروري أن تقوم البلدية ببعض أعمال الصيانة الحيوية في الجانب الشرقي، ولكن الهدف دائماً كان لمنع كارثة صحية أو غيرها قد تكون خطراً على اليهود، وبالرغم من أن البلدية لم تترك الحياة الفلسطينية تنهار تماماً، فإنها كانت حريصة دائماً على استمرار معدل التدهور.

يعني هذا، من الناحية العملية، أن ظروف المعيشة في المناطق الفلسطينية لا يمكن مقارنتها بمثلها في الجانب الغربي من المدينة؛ فالطرق في حالة سيئة هذا إذا كانت ممهدة أصلاً، وإضاءة الشوارع غير كافية وعمليات المياه والصرف الصحي في حاجة إلى استثمار سريع وكبير رغم كل ما يقوله «كوليك»^(٢٩)، الإنفاق على الخدمات

التعليمية ضعيف والنتيجة تكس في الصفوف وتعليم غير كفاء ونسبة تسرب عالية بين التلاميذ، وبالرغم من أن الفلسطينيين يدفعون ضرائب للبلدية مقابل هذه الخدمات، فإن ما يحصلون عليه هو الفتات. ويقدر مركز الإعلام البديل، ومقره القدس، ما دفعه الفلسطينيون للبلدية في سنة ١٩٩٤ بما يعادل حوالى ٢٠٪ من تكلفة هذه الخدمات (عن طريق الضرائب طبعاً)، ولم يحصلوا سوى على ٥٪ منها^(٢٠)، وكما توضح العبارة المقتبسة من حديث «كوليك»، فإن ذلك هو النتيجة المنطقية لأيديولوجيا الحصرية^(٢١).

في ٣ مارس ١٩٩٧ أعلنت بلدية القدس، وسط مظاهر احتفالية، عن ضخ ٣٩ مليون دولار إضافية في القدس الشرقية (العربية) خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لتلبية بعض الاحتياجات السابقة، ولكن يبدو أن مبلغاً ضئيلاً كهذا لا يمكن أن يفي باحتياجات المجتمع الفلسطيني المتراكمة، والتي ألحقت به ضرراً بشكل منتظم على مدى ثلاثين عاماً^(٢٢)، وقد تم الإعلان عن هذه الخطة لصرف الانتباه عن تخريب إسرائيل للمنطقة الخضراء فوق تل «أبو غنيم» موقع مستوطنة «حارحوما» التي كان «نيتانياهو» على وشك المصادقة عليها، كما ذكر المتحدث الرسمي باسمه أن هناك نية لبناء مساكن فلسطينية في أماكن أخرى من القدس الشرقية، والمقارنة بين هذه المشروعات كلها تكشف عن زيف أى زعم بالمساواة في المعاملة؛ فالملاك الفلسطينيون في «أبو غنيم» يفقدون أراضيهم دون أى تعويضات، بينما يقوم اليهود ببناء حتى مقصور عليهم بدعم وتمويل من الدولة، وما على سكان «حارحوما» سوى الانتقال للسكنى في العمارات العالية التي تم بناؤها لهم، في مقابل ذلك نجد أن «ثلاثة آلاف وحدة سكنية» التي أعلن عنها في البيان الصحفي للبلدية لم تلزم إسرائيل سوى بإصدار ثلاثة آلاف تصريح بناء للبيع للفلسطينيين (ثمن التصريح يصل إلى آلاف الدولارات)، الذين سيقومون بالبناء على نفقتهم دون أية مساعدة من الدولة. ومن شروط منح التصاريح أن تقوم إسرائيل بتطبيق كل الشروط الخاصة بذلك، وتشق طرقاً جديدة عبر الأراضي الفلسطينية، تحد من النمو الفلسطيني، وتقلل ملكية بعض الملاك الفلسطينيين إلى حد كبير، ولو افترضنا أن إسرائيل ستفى بهذا الوعد - وهو بيع ثلاثة آلاف تصريح بناء؛ فهناك احتمال كبير ألا يتبقى لدى الملاك الفلسطينيين أى قدرة مالية على البناء في أى مناطق أخرى بعد أن يكونوا قد دفعوا تكلفة إنشاء الطرق ورسوم التخطيط، وهكذا لم يحدث أى تحسن في مستوى معيشة المجتمع الفلسطيني بالرغم

من وعود التصاريحات الصحفية، التي تطلقها بلدية القدس أو الحكومة الوطنية عن قيامها ببناء المزيد من المساكن أو إنشاءات البنية التحتية^(٣٣)، بالإضافة إلى أنه يمكن أن نتوقع المزيد من السياسات المجحفة، وخاصة بعد انتخاب اليميني «إيهود أولمرت-Ehud Olmert» عمدة جديداً للمدينة؛ فهو الذي كان وراء خطط افتتاح النفق في المدينة القديمة مما أدى إلى أحداث العنف في سبتمبر ١٩٩٦، وهو الذي دافع عن تنفيذ مشروع مستوطنة «حارحوما» في أوائل ١٩٩٧، وبالرغم من أنه طلب تقارير عن حالة البنية التحتية الفلسطينية بعد تولي منصبه، فلا يبدو أن خطته سيكون لها أثر كبير في تحسين الأوضاع^(٣٤)، وفي الوقت نفسه ظهر مدى حسن نواياه في يوليو ١٩٩٧، بتشجيعه بناء حي يهودي جديد في المنطقة الفلسطينية في «رأس العمود»، وكانت خطة استفزازية لدرجة أن «نيتانياهو» نفسه عارضها، ولا يبدو أن الأحوال المادية للفلسطينيين في القدس الشرقية يمكن أن تتحسن تحت إدارة «أولمرت»^(٣٥).

التصاريح و«الترحيل الهادئ»

بالرغم من أن إسرائيل كانت تجد دائماً وسائل غير مباشرة كثيرة للسيطرة على الفلسطينيين المقيمين في القدس، فإنها استخدمت لذلك أيضاً أكثر الوسائل مباشرة. وهي نظام التصاريح. وفي خضم الحديث عن قدس «موحدة» و«غير مقسمة» في ١٩٦٧، لم يكن هناك سوى القليل من الكلام عن العلاقة الجديدة بين القدس والضفة الغربية. قبل ١٩٦٧ كان الإسرائيليون يتنقلون بكل حرية بين تل أبيب والضفة الغربية مثلاً، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون العبور إلى الجانب الشرقي، وبالمثل كان بإمكان الفلسطينيين أن ينتقلوا من أريحا ورام الله إلى شرق المدينة، بينما لا يستطيعون دخول الجانب الغربي، ولكن انتصار ١٩٦٧ لم يقض على هذا القيد، ولم يسمح للشعبين أن يختلطا بحرية، بل خلق بالأحرى ظروفاً لا يستطيع معها الفلسطينيون زيارة الشرق ولا الغرب إلا إذا كانوا من المقيمين بالمدينة. قيام إسرائيل بضم المدينة دفع بحدودها في اتجاه الضفة الغربية، وقسم الأراضي الفلسطينية، وصنع حدوداً جديدة لا يمكن للفلسطينيين أن يعبروها بسهولة، وكانت القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى المدينة «غير المقسمة» ملمحاً عاماً منذ ١٩٦٧ مع حظر تام على الدخول إلا لحاملي التصاريح الخاصة المعمول بها منذ مارس ١٩٩٢ إلى اليوم.

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون داخل القدس، فقد وافقت إسرائيل في ١٩٦٧ بصفة عامة على بقائهم في منازلهم، ولكن عرض المواطنة الإسرائيلية، والذي كان يهدف إلى طمس المطالبة السياسية الفلسطينية بالمدينة، فلم يتم المضي فيه على نطاق واسع، وهكذا أصبح الفلسطينيون في القدس يعيشون مثل غرباء مقيمين في الدولة الإسرائيلية، ووضعهم يشبه وضع أقرانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشر من الدرجة الثالثة أو الرابعة، وإذا كانت إسرائيل تأمل في أن تؤدي الظروف المتردية والتمييز المنظم إلى إفراغ القدس من سكانها الفلسطينيين على نحو سريع، فإنها لم تحقق مبتغاها إلى الآن^(٣٦).

إلا أن نظام التصاريح يهيئ بعض الفرصة لمحاولات إسرائيلية لكي تقوم «بتطهير» المدينة التي ترغب في أن تكون عاصمة لها، وفي سنة ١٩٦٧ أجرى إحصاء رسمي سريع للمقيمين بغرض إرساء حقوق المواطنة في القدس، ومنذ تلك اللحظة والفلسطينيون يصارعون تعريفات إسرائيل لمؤهلات الإقامة، بحثاً عن بطاقة هوية، وبخاصة بطاقة هوية لمدينة القدس، أما الذين كانوا خارج المدينة في ١٩٦٧ ويستطيعون إثبات صلتهم الطويلة بالقدس فقد حاولوا أيضاً، ودون جدوى تقريباً، وصاروا ضد تصنيفهم كمقيمين في الضفة الغربية أو قطاع غزة وليس من أهالي القدس، ومع قيام إسرائيل بإحكام الأمن حول المدينة «غير المقسمة» وعزلها التام عن الضفة الغربية، أصبح السعي للحصول على بطاقة هوية للقدس أمراً ميؤساً منه، رجال الأعمال لا يستطيعون العمل في القدس دون بطاقة هوية المدينة؛ لأنهم قد يجدون أنفسهم فجأة منقطعين عن مجالهم ومكاتبهم في حالات الإغلاق، وهم دائماً تحت رحمة نظام التصاريح إذا كانوا يعيشون على أطراف المدينة، الأسر التي تعتمد على بعضها البعض لا يضمنون أن يتيسر لهم الوصول من الضفة الغربية إلى القدس، فإما أن يعيشوا معاً في القدس أو أن ينتقلوا إلى الضفة الغربية عندما تضطرهم مشكلات التصريح ونقص المساكن لذلك، كل هذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل جعلت المدينة تبدو مقسمة أكثر منها موحدة، بالنسبة لهؤلاء الناس الذين هم سكان القدس الأصليين^(٣٧).

وعلى افتراض أن سياسات إسرائيل تجاه القدس والضفة الغربية جعلت مواطنة القدس أمراً مرغوباً أو مطلباً ضرورياً، فقد تأخر ظهور النزوح الفلسطيني الذي تتمناه

إسرائيل، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في إستراتيجيتها بالنسبة لحقوق الإقامة في القدس، وتتبنى نهجاً أقل تسامحاً مع فلسطينيي القدس؛ فبعد عشرين عاماً كانت تصدر فيها بطاقات هوية القدس بشكل روتيني لأعضاء الأسر التي كانت مقيمة في ١٩٦٧، قامت إسرائيل بتغيير سياسة التصاريح تماماً في أواخر الثمانينيات، مع الإصرار على أن البقاء لفترة طويلة خارج المدينة يؤدي إلى فقدان بطاقة هوية القدس. كان الهدف من هذا الحكم أو القانون أن يغلق تماماً إمكانية زيادة عدد السكان غير اليهود، وفي الوقت نفسه يشجع الفلسطينيين من أبناء القدس على الخروج من المدينة بشكل نهائي. وحيث إن المواطنة الإسرائيلية لم تكن مرغوبة، كانت الحكومات المتوالية على مدى العقود الأخيرة تحاول أن تحكم الشبكة على من تسميهم «الغريباء المقيمين» الذي يعيشون في القدس، والذين يرفضون بشكل رسمي تعريف أنفسهم باعتبارهم من مواطني دولة إسرائيل.

وهكذا، تتبع إسرائيل منذ سنة ١٩٩٦ سياسة لإبطال وإلغاء التصاريح، الأمر الذي أسمته جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية بـ«الترحيل الهادي»، مستغلة حالة أبناء القدس الذين تركوا المدينة بشكل مؤقت للعمل في الخارج أو في الضفة الغربية، بدأت إسرائيل تراجع مفهومها الخاص بمواطنة القدس «الدائمة» بالإصرار على أن يقيم كل حاملي التصاريح بالمدينة، وتتم عمليات الطرد من خلال قنوات شبه قانونية مثل طلب بعض الأسر جمع شملهم في موقع واحد؛ ففلسطينيو القدس الذين كانوا يعيشون خارج المدينة مع زوجاتهم، فوجئوا بسحب تصاريح زوجاتهم وبإلغاء هويات القدس الخاصة بهم أيضاً، أما الذين اضطرتهم ظروف نقص السكن ومشكلات التصاريح للخروج من المدينة ويقدر عددهم بـ ٦٠٠٠٠ فلسطيني من أبناء القدس، فكان من الصعب أن يعودوا حيث اعتبرت إسرائيل غيابهم الاضطرابي تخلياً طوعياً عن روابطهم بالمدينة^(٣٨).

هذه السياسة تمثل محاولة مقصودة من جانب حكومتى «بيريز» و«نيتانياهو» لإحكام قبضة إسرائيل على القدس عشية محادثات الوضع الدائم؛ حيث تستطيع إسرائيل أن تبطل أية فكرة عن عاصمة مشتركة على أساس أن عدد المواطنين الفلسطينيين قليل جداً في المدينة، وفي مقابلة مع «إيلي سويسا - Eli Suissa» وزير

داخلية إسرائيل، في مايو ١٩٩٧، تأكد أن رفض التصاريح كان بهدف «منع ذلك الفيضان الفلسطيني في القدس» و«تحقيق زيادة في عدد السكان الإسرائيليين»، ومشيراً إلى الإجراءات التمييزية الكثيرة التي في متناول بلدية القدس، كان «سويسا» يحذر بأن الحكومة الإسرائيلية: «سنقاتل بكل قوتنا في الحرب على القدس عن طريق هذا القانون، أو عن طريق قانون التخطيط والبناء، أو عن طريق أى قانون آخر، ولا تهم الوسيلة التي أستخدمها أو يستخدمها غيرى من الوزراء»^(٣٩). وهكذا يواجه فلسطينيو القدس احتمال الطرد السريع والفوري من المدينة، وهو المصير نفسه الذى واجهه ألف مقيم في العام الأول لتطبيق هذه السياسة. ومثلما هو الحال بالنسبة لقوانين التخطيط، سيكون تأثر السكان الفلسطينيين بشكل أكثر هدوءاً عما إذا قررت إسرائيل تقديم حافلات مجانية لرحلة وحيدة الاتجاه إلى خارج المدينة، وإن كانت نتائج الأسلوبين واحدة. وإذا تواصلت السياسات الإسرائيلية الحالية، سيؤدي «الترحيل الهادئ» إلى تطهير القدس نهائياً من ألوف أخرى من الفلسطينيين، ويقوى المزاعم اليهودية ومطالبتها بالمدينة كلها.

من المستوطنات إلى الضواحي

بالرغم من أن المستوطنات أنشئت في أرجاء الضفة الغربية بعد انتصار ٦٧ مباشرة، فقد كان واضحاً منذ المراحل الأولى أن القدس الشرقية المحتلة سيكون لها وضع خاص وأولوية خاصة في خطط التوسع اليهودي. وعند اتخاذ القرار بشأن حدود القدس الجديدة الموسعة «الموحدة» في ١٩٦٧، كانت الحكومة الإسرائيلية حريصة على أن تضمنها مناطق من الأراضي الخالية يمكن أن تصبح مستوطنات يهودية في المستقبل، وقد كانت سياسة الحكومات المتعاقبة على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة تحاول أن تكون على مستوى رؤية ١٩٦٧ للقدس بأن تملأ المساحات الخالية (أى المملوكة للفلسطينيين) داخل الحدود الجديدة للقدس بأحياء يهودية حضرية، وعلى اعتبار أن المنطقة التي تم ضمها من الضفة الغربية كانت ثلاثة أضعاف الجزء الأردني من القدس الشرقية، كانت رؤية ١٩٦٧ قد قدمت فرصاً عديدة لوزارات الإسكان والبنية التحتية في العقود الحديثة، والآن فقط بدأت تتحقق الخطة من أجل وجود قدس يهودية بالكامل سواء في الجانب الشرقى أو الغربى^(٤٠).

وعلى خلاف الكثير من مستوطنات الضفة الغربية التي كان اختلافها وعزلتها عن المدن المحيطة تجعلها تبدو غريبة، كانت المستوطنات اليهودية في القدس على طراز تم تنفيذه بعناية لكي تبدو كأنها امتداد طبيعي لمدينة يهودية موجودة بالفعل. المناطق اليهودية الجديدة لها وضع المستوطنات البعيدة نفسه المنتشرة في غزة أو وادي الأردن في نظر القانون الدولي، علاوة على مراعاة أن تبدو - من ناحية منظرها - متسقة مع مبانى القدس الغربية بحيث يصعب تمييزها أو فصلها عن المناطق اليهودية الأخرى^(٤١)، وقد اختفى الخط الأخضر الذي كان يفصل بين الأراضي الفلسطينية واليهودية قبل ١٩٦٧ تحت الطرق والمساكن اليهودية الجديدة، كما تحاول إسرائيل مستقنلة أن تقدم المناطق اليهودية الجديدة في «التل الفرنسي» و«جيلو» أو «نيث ياكوف» باعتبارها ضواحي أكثر منها مستوطنات، وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير. فكرة فصل هذه «الضواحي» عن بقية القدس، أو إخلائها لإفساح مكان للملكيات فلسطينية جديدة، هذه الفكرة أصبح من الصعب جداً تخيلها، وعليه فقد خلقت إسرائيل «حقائق» مرة أخرى، تحدد الواقع السياسى وتقيّد أى بدائل للوضع الحالى^(٤٢).

نوافع إسرائيل لبرنامج الاستيطان في القدس كثيرة ومتنوعة، رغم أن ما يوجهها كلها هو مبادئ الحصرية اليهودية والرغبة في عزل الفلسطينيين. ومن الواضح جداً أن ضواحي القدس الشرقية تقوى من قبضة إسرائيل على المدينة وتدعم طلبها أو ادعائها السيادة المنفردة على المنطقة كلها، وهذا يعنى من الناحية الديموغرافية أن إسرائيل لابد من أن تحتفظ بنسبة عالية من عدد اليهود أكثر من الفلسطينيين في المدينة، وكانت نسبة ١:٣ قد تحققت في أوائل السبعينيات، وتم المحافظة عليها منذ ذلك، هذه الضواحي الاستيطانية الجديدة تجعل من السهل معادلة أية زيادة في عدد السكان الفلسطينيين؛ حيث إنها لا توفر السكن لليهود فحسب، بل تمنع بناء مساكن للفلسطينيين على أراضٍ يملكها فلسطينيون. جغرافيا المدينة المتسعة أيضاً تخدم فكرة القدس اليهودية؛ فالفلسطينيون في القدس الشرقية أصبحوا محاطين باحزمة من المستوطنات، من «قلنديا» في الشمال إلى «حارحوما» و«جيلو» في الجنوب، كما أن التجاور السابق بين الفلسطينيين في المدينة والضفة الغربية قد انقطع، والذين كانوا يطالبون بعاصمة فلسطينية في القدس، عليهم الآن أن يقبلوا بجزء عريبى في وسط

المدينة، هو نفسه محاصر بأحياء يهودية؛ فقد كانت إسرائيل حريصة على أن تمنع نمو القدس الشرقية الفلسطينية، وأن تُحكَمَ عزلها، وأن تُقَوَّى من مطالبها هي، وتعزل عاصمتها المفضلة عن أى مؤثرات غير يهودية.

بالرغم من أن عزل القدس عن الضفة الغربية الفلسطينية قد خدم مصالح إسرائيلية حيوية، فإن العلاقة الحقيقية بين المدينة الممتدة وبقية الأراضي الفلسطينية أكثر تعقيداً مما قد تبدو للوهلة الأولى؛ فمتلما كان توسيع القدس فى الأصل فى ١٩٦٧ لى تضم مواقع محتملة لإنشاء مستوطنات يهودية وإقصاء أى مناطق فلسطينية، فإن مستوطنات الضفة الغربية خارج الحدود التى تم ضمها، تشكل جزءاً من قدس أكبر يصبوا إليها سياسيو الليكود والعمل بمن فيهم الراحل «إسحاق رابين»، وحيث إن إسرائيل قد نجحت فى تقديم المدينة «غير المقسمة» باعتبارها ليست أرضاً محتلة، كان السياسيون يحلمون بتوسيع الحدود لى تستوعب فى نطاقها المستوطنات اليهودية التى يتهدها خطر أى انسحاب إسرائيلى من الضفة الغربية، ولو نجحت إسرائيل فى ضم «معاليه أدوميم» - وهى أكبر مستوطنة فى الضفة الغربية - فإنها تضمن بذلك ألا يؤدى أى اتفاق نهائى إلى عملية تفكيك واسعة للمستوطنات، كما أن نموذج القدس قد يساعد إسرائيل على أن تحول بعض أكبر مستوطناتها فى الضفة الغربية إلى «ضواح»، مضيئة بذلك شرعية على أعمالها غير القانونية، لى يصبح احتمال أو إمكانية قيام دولة فلسطينية أكثر بعداً.

هذه الإجراءات ستجلب المزيد من الكوارث للفلسطينيين؛ فلو صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي فى القدس الشرقية سوف تزداد أزمة الإسكان حدة، وتصبح عصية على الحل، وسوف تتدهور أحوال فلسطينيى القدس أكثر مما هى وينقص عدد السكان العرب فى المدينة، وفى الوقت نفسه سيكون لاتساع القدس اليهودية عواقب وخيمة على الضفة الغربية: المصادرة والإسكان الإسرائيلى والبنية التحتية اليهودية ستقضى على الأراضي الزراعية القريبة من القدس، الإمكانيات السياحية للضفة الغربية (وخاصة فى بيت لحم) سوف تضيع، وذلك لصعوبة وصول السائحين الأجانب إلى القدس، وسيظل الهدف السياسى، وهو قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس حُلماً، بعد أن يصبح «نصف» المدينة مدفوناً تحت طبقات من المستوطنات

اليهودية في إسرائيل جديدة.. ممتدة.. الضفة الغربية أصبحت مقطعة الأوصال بالفعل على أثر التمدد اليهودي حول «معاليه أنوميم»، كما قامت إسرائيل ببناء طريق جانبي ضخم ملتف لانتقال الفلسطينيين من رام الله إلى بيت لحم يؤدي إلى طريق يبعد عدة أميال شرق القدس ويضاعف الرحلة عدة مرات، ولكنه يبعد غير اليهود عن المدينة الجديدة التي تم تهويدها، وعلى الفلسطينيين أن يتوقعوا المزيد من القيود والمنغصات المشابهة في السنوات القادمة، ما دام قادة العاصمة اليهودية «غير المقسمة» يفعلون كل ما يستطيعون لإقصاء غير اليهود عن نطاقها.

التعاطف والرمزية

ليس من قبيل المصادفة أن تكون القدس موقع اثنتين من أكبر وأهم المناسبات الاحتفالية لإسرائيل في السنوات الأخيرة؛ فعلى نحو اعتباطي تم إعلان سنة ١٩٩٦ مناسبة للاحتفال بالآلفية الثالثة للقدس حيث يحتفل اليهود بتأسيس الملك داود للمدينة اليهودية، وضمناً، للمصادقة التاريخية على سيادة يهودية جديدة على المدينة. لا يهم إن كان التاريخ ليس دقيقاً، أو أن اليهود كانوا غائبين عن القدس لما يزيد عن ثلثي المدة، المهم أن الاحتفالية ستساعد إسرائيل في سعيها للمطالبة بالمدينة كلها، وتأتي بكل مستلزمات الاحتفال ومظاهره^(٤٣)، وقد أشاد بعض المراقبين الأذكيا إلى عبثية الاحتفالية لدرجة أنهم حاولوا أن يذكروا المسؤولين أن الحكومة الإسرائيلية كان قد سبق لها الاحتفال بالآلفية القدس الثالثة عام ١٩٥٤، إلا أن المهرجان استمر دون مبالاة^(٤٤).

منتشية بنجاح احتفالات الآلفية الثالثة، قررت بلدية القدس الاحتفال بذكرى أحدث، وأكثر التباساً في سنة ١٩٩٧: وهي «القدس ٣٠» - أو الاحتفال بالذكرى الثلاثين لحرب الأيام الستة وقيام إسرائيل «بإعادة توحيد» المدينة، الاهتمام الكبير بالحدث يعبر تماماً عن تصديق إسرائيل لنفسها واهتمامها بالرأي العام الخارجي، وكان المرء يتوقع أن تمر ذكرى يونيو ١٩٦٧ في صمت داخل إسرائيل؛ حيث إن المجتمع العالمي لم يعترف باستيلاء إسرائيل على أراض عربية وقيامها بضمها إليها، كما تكررت إدانتها في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، أما منظمو احتفالية «القدس ٣٠» فوجدوا أن أفضل طريقة لمواجهة هذا الاستنكار العالمي هي

المضى فى الهجوم، وكانت الأعلام التى أغرقت شوارع المدينة فى صيف ١٩٩٧ تعلن عن زهو إسرائيل بإنجازاتها وعن نيتها فى التمسك بما حققته^(٤٢).

الحدثان يعبران على نحو ما عن الأساليب التى تغلف بها إسرائيل احتلالها للقدس الشرقية، وثقتها فى أن الدفاع عن أعمالها والتباهى بها من شأنه أن يقلل الضغط العالمى عليها لى تغير توجهها؛ فالقدس التى تريد إسرائيل أن تصدرها: قدس يديرها أوروبيون ديمقراطيون أذكاء، تألفهم وتفهمهم شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية.

وكما يشهد السائحون الأوروبيون، القدس مفتوحة للجميع، ولم تعد التحصينات ولا خطوط المواجهة تقسم وسطها، وسوف يتولى الشعب اليهودى أمر الأماكن المقدسة بكل عناية مستنديين فى ذلك إلى تراثهم الخاص وإلى سجايا الغرب فى التسامح والحس الثقافى التى تجعلها تحافظ - حتى - على تلك المناطق الخاصة بالعقائد الأخرى، وفى الوقت نفسه سيشعر المسيحيون بالرضا لعودة اليهود إلى القدس، ليس للإيمان المشترك بالنصوص الكتابية نفسها فحسب، وإنما بسبب الرؤيا النبئية فى «العهد الجديد» التى تتوقع «عودة» يهودية قبل القدوم الثانى للمسيح، لدرجة أن الصهاينة المسيحيين فى الولايات المتحدة وفى غيرها كانوا يجمعون التبرعات للاستيطان اليهودى فى القدس، متأثرين بمشهد المجتمع اليهودى المتجدد، ومتطلعين إلى السماء انتظاراً للمرحلة الثانية من تحقق وعد الرب^(٤٦).

لقد استطاعت إسرائيل - إلى حد ما - أن تقنع عدداً كبيراً من غير اليهود، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن عاصمة إسرائيلية حصرية يمكن أن تكون مكاناً أفضل وأكثر أماناً من القدس المقسمة فى ١٩٦٧ أو عاصمة مشتركة فى المستقبل، وعلى مدى السنوات الماضية كانت إسرائيل تسعى للحصول على اعتراف الدول الأجنبية بالقدس، وليس تل أبيب، عاصمة لها، وبالرغم من ذلك ظلت سفارات الدول فى تل أبيب ويظل تمسك إسرائيل بقدس «موحدة» دون اعتراف^(٤٧)، ولكن الولايات المتحدة على وشك الاعتراف بذلك، وهى خطوة لا شك أنها ستؤدى إلى تحول كبير فى موقف الدول الأخرى، ومنذ عدة سنوات تقوم لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية بتعبئة سياسيين لهذه المهمة التى حققت بعض النتائج فى الفترة الأخيرة، فهذا «بوب دول - Bob Dole» الذى كان شديد الانتقاد لسياسات إسرائيل الاستيطانية، يتحول إلى مؤيد لقضية القدس «الموحدة» فى حملة ١٩٩٦ للانتخابات

الرئاسية، ويهاجم «بيل كلينتون» لعدم قيامه بنقل السفارة من تل أبيب، وفي الوقت نفسه نجد مجلس النواب يوافق بالإجماع على إجراء لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو ١٩٩٧، دون أن يعارض ذلك أى من النواب لمخالفته للقانون الدولي^(٤٨). ما ينسأه كثيرون في غمرة الاندفاع للثناء على إسرائيل، هو الثمن الإنساني لما تقوم به من جهود لتهويد القدس؛ فالسائحون الذين يعجبون بالطابع العربي للمدينة والأماكن المقدسة التي تحظى باهتمام ورعاية، لا يلاحظون، بالرغم من ذلك، أن المسيحيين المقيمين في المنطقة يتعرضون لمعاناة شديدة بسبب سياسات التفرقة والتمييز. المسيحيون الفلسطينيون يتعرضون للظلم والاضطهاد من البلدية نفسها التي ترحب بالحجاج الأجانب وتباهي بأمجاد مدينتها غير المقسمة، وبالنسبة للمسلمين كذلك نجد المدينة مفتوحة ومرحبة بزائريها أكثر منها بالنسبة لسكانها المسلمين. وراء كل نجاح يهودي، هناك فشل فلسطيني، وخطاب حكام القدس يكذبه يأس أهل المدينة الأصليين.

إذا نظرنا أبعد من الشعارات عن القدس «الموحدة» و«الأبدية»، نجد الانقسام والفرقة في كل جانب؛ فالفلسطينيون على الأقل لهم بنية تحتية منفصلة، يعاملون على نحو مختلف من اليهود عندما يحاولون البناء على أراضيهم، كما أنهم معزولون عن أهاليهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك ربما لا يكون غريباً أن تحاول إسرائيل أن تفصل الفلسطينيين عن القدس تماماً، وهو إجراء من شأنه أن يحسن فرصة إسرائيل كي تطابق خطابها مع واقع المدينة الفعلي، وطالما بقي الفلسطينيون هناك، سيكونون عرضة للتمييز والقسر والاضطهاد في قدس مكرسة لوحدة يهودية كلية. درس «القدس ٢٠٠٣» لمن على استعداد لأن يقرأه، هو أن القدس الإسرائيلية تسعى لتوحيد نفسها مع الماضي وفيه، أكثر مما هي مع الحاضر، والإقامة الفلسطينية مفارقة تاريخية في هذا المشروع السابق، ورغبة إسرائيل الشديدة لربط نفسها بقدس يهودية تماماً لن تقيدها أو تكبحها مطالب واحتياجات السكان غير اليهود الذين يعترضون طريقها.

هوامش الفصل الخامس

(١) انظر: الاتفاق المرحلي:

Interim Agreement Chapter 5, Article XXXI, paragraph 5, p.27.

(٢) انظر: Avishai, pp. 244 ff.

(٣) في كتابه «الدولة اليهودية - The Jewish State»، (ص ٩٥) يقول «هرتزل - Herzl» إن «فلسطين أو الأرجنتين» يمكن أن تبقى بطموحات اليهود القومية: «سوف نقبل ما يعطى لنا»، حتى عندما بدأ يفضل فلسطين كان يقول إن القدس ليست الهدف، كما يسجل في مفكرته لقاء جمعه بالبابا في روما في يناير ١٩٠٤، ورداً على قلق البابا بسبب طموحات الصهيونية المتعلقة بالأراضي قال هرتزل: «نحن لا نطالب بالقدس، وإنما بفلسطين، بالجزء غير المقدس من البلاد».

"Excerpts from His Diaries", ed. Mordecai Newman (New York: Scopus Publishing Company, 1941), p.120.

(٤) انظر: Leshem's, "Israel Alone".

«أدت الحرب إلى اكتشاف جديد للفضاء الجغرافي والقوة الجيوبوليتيكية... لن تكون القدس مدينة مقسمة مرة أخرى، والحقيقة أنها الآن ستكون عاصمة أكثر خلوداً بالنسبة لإسرائيل عما كان الأمر عند المطالبة بالنصف الغربي فقط»، ص ١٧٢-١٧٣.

(٥) هذه الأرقام مأخوذة من إحصاء إسرائيلي تم في سبتمبر ١٩٦٧ كما نشر في "Dumper" (ص: ٧٤)، العدد الإجمالي للفلسطينيين لا يشمل الآلاف الذين هربوا من المدينة بعد حرب يونيو.

(٦) يشير Dumper إلى كل من عمليات الترحيل المحدودة اعتباراً من سبتمبر ١٩٦٧ وبدايات تدفق اللاجئين الذين بلغ عددهم ١٥٠٠٠ : ٢٠٠٠٠ من الفلسطينيين (ص ٧٤).

انظر كذلك:

Donald Neff, "Warriors for Jerusalem" (New York: Linden Press/ Simon and Schuster, 1984), pp.289-90, 323-4.

كما يعتبر كتاب Nur Masalha بعنوان A Land without a people أفضل تقرير عن سياسة الإبعاد التي اتبعتها إسرائيل في القدس الشرقية بعد حرب الأيام الستة، كما يشير

الكتاب إلى الخيارات التي تطرحها إسرائيل في عملية الترحيل بدءاً من تقديم خدمة المواصلات المجانية إلى الأردن وانتهاء بعمليات الإجلاء بالقوة عن طريق الجيش (ص ٦٦)، وفي ١٩٩١ اعترف «حاييم هرتسوج» Chaim Herzog رجل الدولة المعروف والرئيس السابق لإسرائيل بأنه كان ينسق عمليات الترحيل من القدس الشرقية والضفة الغربية في ١٩٦٧، وكانت الحافلات الموضوعة تحت تصرف «هرتسوج»، «تنتظر بالقرب من باب دمشق (في القدس الشرقية) لنقل أي عربي يريد أن يرحل إلى الأردن بشرط أن يوقع كل من يريد الرحيل إقراراً بأنه يفعل ذلك بمحض رغبته». A Land without a People, p.85.

(٧) انظر ثناء «تيدى كوليك» على «ميرون بنقينيستي» (مساعد العمدة في ١٩٦٧) لجهوده من أجل المساواة بين الفلسطينيين واليهود بقدر الإمكان: الإجراءات السريعة التي اتخذها «ميرون» لتحقيق ظروف متساوية للعرب تم تصويرها من قبل النقاد - عمداً أو بالخطأ - على أنها «موالاة للعرب»، رغم أنها أذكى موالاة لإسرائيل واليهود يمكن أن يقوم بها المرء.

(Teddy and Amos kollek, "For Jerusalem", New York: Random House, 1978, p.207).

(٨) اعترف «ميرون بنقينيستي» فيما بعد: «عند تعيين حدود المدينة، كان يتم إقصاء الأحياء التي يسكنها عرب بضمان أن تكون هناك أغلبية يهودية» "Warriors for Jerusalem" p.317

وانظر كذلك:

Jan de Jong, ' "Israel's Greater Jerusalem" engulfs the West Bank's core', in "A Jerusalem primer", a report of the Foundation for Middle East Peace (Washington, 1994)

(٩) في البداية، بسط الكنيسيت القانون الإسرائيلي في ١٩٦٧ على كل منطقة القدس «الكبرى»، ولكن القانون لم يكن بمثابة ضم رسمي، الضم جاء بعد ذلك في سنة ١٩٨٠ عندما أصدر الكنيسيت تشريعاً يعترف بالقدس «الكبرى»، التي تضم المناطق التي تم الاستيلاء عليها من الأردن في ١٩٦٧، عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

للمزيد من التفاصيل حول المعاني المختلفة «للضم» في الجدل حول القدس، انظر:

Moshe Hirsch, Deborah Housen- Couriel and Ruth Lapidoth (eds), "Whither Jerusalem?, Proposals and Positions concerning the Future of Jerusalem", (The Hague: Martinus Nijhoff, 1995), pp. 145-6.

وانظر:

Eliyahu Tal's, "Whose Jerusalem?", (Jerusalem, International Forum for a United Jerusalem, 1994), pp.114-15.

ويوحى العنوان المضلل للكتاب (قدس من؟) بأن مضمونه سوف يطرح سؤال ملكية القدس، ولكن الإجابة معروفة قطعاً بالنسبة لمؤلفه.

(١٠) هذه الكلمات مأخوذة من قرارات مجلس الأمن ٢٧١ (١٥ سبتمبر ١٩٦٩) و٤٤٦ (٢٢ مارس ١٩٧٩)، وانظر كذلك القرارات رقم ٢٥٢ (مايو ١٩٦٨) و٤٦٥ (١ مارس ١٩٨٠)، وعلى نحو خاص القرار رقم ٤٦٨ (٢٠ أغسطس ١٩٨٠) الذي يدين بشكل رسمي إضفاء إسرائيل الصفة الرسمية على عملية الضم، بإصدار القانون الأساسى الذى يقر بأن القدس عاصمة لإسرائيل.

(١١) منذ ١٩٨١ كانت الجمعية العامة تصدر قرارات سنوية تؤكد قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ وتدين ضم القدس بشكل رسمي فى ١٩٨٠، انظر - مثلاً حديثاً على ذلك - قرار الجمعية العامة رقم ٢٧/٥١ فى ١١ فبراير ١٩٩٧.

(١٢) تحدد مؤسسة سلام الشرق الأوسط ظهور الأغلبية اليهودية بعام ١٩٩٣ على الأكثر، وتسجل تعداد المدينة فى ذلك العام: ١٦٠٠٠٠ يهودى إسرائيلى و١٥٤٠٠٠ فلسطينى. ("A Jerusalem Primer")

(١٣) يقدر Dumper (ص ٨٤)، عدد الفلسطينيين فى القدس الشرقية الذين قبلوا عرض المواطنة الإسرائيلية بأقل من ١٪ وعدد الفلسطينيين الذين أدلوا بأصواتهم فى انتخابات البلدية اليهودية بما لا يزيد عن ٢٠٪.

(١٤) انظر: "Warriors for Jerusalem", p.312

سياسة خلق الحقائق هذه كانت محل تقدير وثناء «موشى دايان» الذى كان يدافع عن الضم الفورى كأمر واقع. انظر: Kollek, p.200.

(١٥) اعتمدت فى تلخيص ممارسات تخطيط المدينة على دراسة Sarah Kaminker، مسئولة التخطيط السابقة فى البلدية، المنشورة فى:

Palestine - Israel Journal of Politics, Economics and Culture, Vol. II, No.2 (1995).

وكذلك على:

Dumper, "The Politics of Jerusalem since 1967; and B'Tselem report, "A policy of discrimination- Land expropriation, planning and building in East Jerusalem", (Jerusalem, January 1996).

انظر كذلك مقال Sara Kaminker بعنوان:

"For Arabs Only: Building restrictions in East Jerusalem", Journal of Palestine Studies, vol. XXVI, No4 (Summer 1997), pp.5-16.

(١٦) انظر: Dumper, p.97 «مفهوم القدس الكبرى باعتبارها عاصمة للدولة اليهودية يفرض أولويات في التخطيط، ضارة بثلاث السكان وهم العرب الفلسطينيون.

(١٧) انظر: Kaminker, p.60 و Dumper, p.98 للمزيد عن «التخطيط الإستراتيجي».

(١٨) Kaminker, p.60 و "A policy of discrimination" pp.71-91

(١٩) انظر Dumper عن الإغراءات التي تقدم لمن يفكرون في الاستيطان في القدس الشرقية، وكذلك العامل الذي تعتمد عليه عملية التخطيط (pp. 109 ff) وعلى نحو خاص p.119.

(٢٠) على سبيل المثال، خطة المدينة بالنسبة لمنطقة رأس العمود في القدس الشرقية (الموقع المختلف عليه لإقامة مستوطنة) تشتمل على إقامة مساكن لليهود بارتفاع أربعة طوابق، بينما المساكن الفلسطينية القريبة محددة بطابقين (Kaminker, p.61)

(٢١) قرية «العيساوية» الموجودة داخل حدود القدس الكبرى هي خير مثال على القيود في استخدام الأراضي، التي تفرضها البلدية على جانب واحد.
انظر تقرير LAW:

House demolition and the control of Jerusalem", (Jerusalem, June 1995), p.6.

وانظر أيضا: A policy of discrimination", pp. 79-82.

(٢٢) Kaminker, pp.61-3 أسلوب تخصيص أراض فلسطينية لتكون «مناطق خضراء»، ثم تحويلها بعد ذلك لبناء مستوطنات يهودية، أمر شائع في القدس، فسكان «شعفاط»، على سبيل المثال، فقدوا حوالي خمسمائة فدان من أراضيهم في سنة ١٩٦٧ بعد ترك «مساحة خضراء» ضخمة، وبعد ذلك حولتها إسرائيل لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية لمستوطنة Reches Shufaa الجديدة.

انظر: Eastern Gate swallows up Shufaat", in the Jerusalem Times, 5 July 1996.

كما يشير Kaminker كذلك إلى اجتماع اللجنة المالية لبلدية القدس في ١٩٩١، شرح فيه Kollek الهدف من «تخصيص شعفاط»، ونقرأ في محضر الاجتماع: «قال السيد كوليك إن

منطقة Reches Shufaat كانت منذ البداية محددة باللون الأخضر لمنع الفلسطينيين من البناء على الأرض إلى أن يأتي الوقت المناسب لبناء حي جديد لليهود». (Kaminker, pp.62-3)، وانظر أيضا: Dumper, p.123

(٢٣) في سنة ١٩٧٥ لم يكن هناك أى تصاريح بناء للمناطق الفلسطينية في القدس الشرقية (وعدها ١٩ منطقة)، بما يعنى أن أى عملية بناء كانت غير قانونية، وبعد عشرين سنة أى فى ١٩٩٥، لم تحصل سوى ٧ مناطق على مشروعات تخطيط، وإلى جانب الأماكن المحددة داخل هذه المشروعات السبع المحظور البناء عليها (لأسباب الخضراء وغيرها)، كانت أى عملية بناء فى المناطق الاثنى عشرة الأخرى تعتبر غير قانونية. (Kaminker, p.65)، ويقول: (Dumper, pp.125-6) «ولأن الفلسطينيين كان من الصعب أن يحصلوا على التصاريح اللازمة للبناء، لم يكن أمامهم سوى البناء بشكل غير قانونى»، انظر كذلك:

"A policy of discrimination", pp.87-90.

(٢٤) هذا هو الاستنتاج الذى توصلت إليه منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية: "B'Tselem"، التى عرفت عملية تخطيط المدينة بأنها «وسيلة إضافية، قانونية ومؤثرة، لوضع حد للنمو وتقليل المناطق المخصصة لمبانى الفلسطينيين وتقوية نفوذ اليهود فى كل أرجاء المدينة» انظر: "Building a Jewish neighborhood on Har Homa", (Jerusalem, February 1997).

Dumper, p.126 (٢٥)

(٢٦) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:

The truth about the "unification of Jerusalem", (Jerusalem, June 1997).

للمزيد عن الكثافة السكانية الفلسطينية الحالية واحتياجات المجتمع الفلسطينى فى المستقبل.

وانظر أيضاً: "Dumper, p.109"، كما ترى B'Tselem أن التفاوت قد تضاعف ثلاث مرات.

"A policy of discrimination", p.39.

(٢٧) يقول Dumper إن هذه النسبة كانت «معروفة منذ فترة طويلة»، إلا أن بحثه قد كشف عن دليل على أن حصص الإقامة الفلسطينية فى «المناطق العربية كانت محددة فى وثائق البلدية (ص ١٢١).

(٢٨) لقاء مع «معاريف - Ma'ariv»، فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٠.

(٢٩) انظر على سبيل المثال، اعتراف Amir Heshin مستشار عمدة القدس للشئون العربية: «لا يوجد نظام صرف صحي في نصف الأحياء الفلسطينية تقريباً، كما أن المناطق الأخرى في حاجة ماسة إلى عمليات إصلاح، ونصف توصيلات المياه في حاجة إلى أن تستبدل»

Ha'aretz, 4 May 1994.

AIC report, "Urgent issues of palestinian residency in Jerusalem", (Jerusalem, (٢٠) 1994).

(٢١) للمزيد عن التمييز في خدمات البنية التحتية انظر:

Dumper, Chapter 5, "Servicing the city", pp.128-59.

(٢٢) "Building and infratructure development in East Jerusalem- plans for immediate implementation", Jernsalem municipality press release, 3 March, 1997.

(٢٣) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:

"Building a Jewish neighborhood on Har Homa", (Jerusalem, February 1997).

ومقال Patrick Cockburn بعنوان:

"Another sting in the tale of the city of scorpions", The Independent, 4 March 1997.

يرى «كوكبيرن» أن تلميح «نيتانياهو» بالمساواة المزعومة لم يكن سوى «وسيلة للتسويق»، ولم يكن لدى رئيس الوزراء أي خطط لبناء مساكن جديدة للفلسطينيين. وانظر أيضاً:

"Netanyahu wins first round of battle for Jerusalem", Report on Israeli Settlement, vol.7, No.3 (May- June 1997).

(٢٤) "Struggle for Jerusalem land and soul", Christian Science Monitor, 27 November 1996.

(٢٥) "Netanyahu opposes Jerusalem housing plan", New York Times, 25 July 1997.

كانت معارضة «نيتانياهو» - كما رأينا - قصيرة الأجل، وانظر مقالاً بعنوان:

"The Mayor and the millionaire", Jerusalem Repot, 16 October 1997.

للمزيد عن العلاقة بين «إيهود أولمرت» و«إيرقننج موسكوفتز» ومخطط الاثنين بعد رأس العمود للإسراع بمشروعات مماثلة في مناطق أخرى من القدس الشرقية، ويرى المقال أنه «إذا كانت

هذه المستوطنات الجديدة تغضب رئيس الوزراء نيتانياهو، فسيكون ذلك أفضل بالنسبة لفرص «أولرت» في أن يحل محله.

Dumper, pp. 48-9 (٢٦)

(٢٧) انظر تقرير B'Tselem بعنوان:

"the quiet deportation: Israeli residency policy in East Jerusalem", (Jerusalem, April 1997).

وللمزيد عن الجانب الإنساني في سياسة إسرائيل، انظر مقال Thomas Friedman بعنوان: "If I forget thee, O Jerusalem", New York Times, 22 September 1997.

ويتكلم فيه فريدمان عن «محاولات إسرائيل المنظمة لدفع الفلسطينيين خارج القدس»، وانظر كذلك انتقادات «ناعومي كازان» عضو الكنيست الإسرائيلي المنشور في: Jerusalem post, 4 June 1997.

«ليس من حق إسرائيل أن تتلاعب بحقوق فلسطيني القدس»

Masalha, "A Land without a people", p.230. (٢٨)

Israel chips away East Jerusalem Arabs", Washington Post, 5 May 1997. (٢٩)

(٤٠) للمزيد عن المخطط الإسرائيلي انظر تقرير:

The Applied Research institute Jerusalem, "The status of Jerusalem reconsidered", (Bethlehem, August 1997).

(٤١) انظر: "Whose Jerusalem?"

حيث يقدم «الياهو تال» تقريراً مخادعاً عن كيفية «انبثاق» الضواحي اليهودية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وانظر كذلك: Dumper, pp.75 ff.

(٤٢) في سيرته الذاتية بعنوان: For Jerusalem يرفض «تيدي كولاك» الاعتراضات الدولية على إقامة الضواحي الاستيطانية بقوله إن أي عمليات تطوير في أي مناطق من القدس، على خلاف المدينة القديمة، (في الضفة الغربية مثلاً)، هو «شأن داخلي صرف يقرره مواطنو القدس وحدهم» (ص ١٢٢)، ولا يذكر «كولاك» شيئاً عن تبني الحكومة الإسرائيلية لتوسع القدس في الضفة الغربية، ولا عن رفض الفلسطينيين في القدس الشرقية للانتخابات الإسرائيلية، وبالتالي لم يكن لهم أي دور في عمليات التوسع.

(٤٣) انظر:

"Fireworks over a birthday bash", Time, 18 September 1995, "Jerusalem celebrates "birth-date", Los Angeles, 5 September 1995.

(٤٤) كتب A.N. Wilson في: "Evening Standard" London: بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ مساءً بسبب الاحتفالات: «إن زعم السيد رابين بأن القدس الشرقية ملك لليهود له نفس الدقة الأخلاقية مثل زعم الحكومة الإيطالية ملكية مدينتنا؛ لأن يوليوس قيصر هو الذي بنى برج لندن»، كما كانت هناك انتقادات من يهود إسرائيليين كانوا يرون الاحتفالات شديدة الإثارة لمشاعر العرب أو مجرد سلوك أحرق، بما يعنى أن محاولات الظهور بمظهر الاتفاق على وحدة القدس لم تكن صحيحة.

وانظر كذلك:

- David Gauron, "Would King David have approved?", Palestine -Israel Journal, vol. II, No.2 (Spring 1995), pp. 73-6.
- "Bad Timing", Jerusalem Post, 11 September 1995.

«القدس ٢٠» كان له نموذج سابق في ١٩٥٢-١٩٥٤ عندما كان استيلاء إسرائيل عن الجزء الغربى من المدينة (بالمخالفة لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧) شيئاً مستهجناً على الأقل في نظر المراقبين الدوليين، وذلك بتقديم أويرا جديدة لميلهود في برنامجها الأمريكى للاحتفال، وحفل موسيقى لفرانك سيناترا، وكان ذلك احتفالاً كبيراً رغم تجاهل الإعلام له آنذاك.

انظر:

Martin Gilbert, "Jerusalem in the Twentieth century, (London: Chatto and Windus, 1996), pp.257, 388

وعلى أساس هذه التقديرات نفسها يمكن أن نتوقع «قدس ٢٠» آخر في أوائل أربعينيات القرن الواحد والعشرين.

(٤٥) انظر:

- "Israel marks anniversary of Six-Day War", Associated Press, 4 June 1997.
- "Israel is gripped by the curse of '67" Independent, 6 June 1997.

(٤٦) أشهر الجماعات المسيحية الصهيونية هي السفارة المسيحية النولية الألفية بالقدس، وهي تقوم بجمع التبرعات للمشروعات الصهيونية، وتعقد المؤتمرات في القدس على افتراض أن تقدم إسرائيل معنى العودة الوشيكة للسيد المسيح. للمزيد عن أحدث مؤتمرات هذه الجماعة، انظر: "Israel's Christian supporters say God works for Israel", Jerusalem Post, 21 October 1997.

وقد بسط وزير الاتصالات الإسرائيلي «ليمور ليفانت» القضية بكل وضوح أمام الحضور بقوله: نعلم جميعاً أن الرب يبارك الذين يباركون إسرائيل، ويلعن أولئك الذين يلعنون إسرائيل. (Arutz 7, 27 October 1997)

وبالرغم من أن الرؤيا اللاهوتية بغیضة بالنسبة لليهودية، فإن القادة الإسرائيليين لم يعترضوا طريقهم في مغازلة صريحة للمنظمة، وفي ١٩٩٥ لم يتحدث أمام مؤتمراتهم «إسحاق رابين» فحسب، وإنما «إيهود أولمرت» و«بنيامين نيتانياهو» كذلك.

انظر:

"Rabin addresses Christian Embassy assembly", Jerusalem Post, 10 October 1995.

(٤٧) يقدم «الياهو تال» صيغة حديثة لمطلب إسرائيل: «لوضعت الأولوية والمثابرة والغلبة على ميزان العدالة، لرجحت كفة القضية اليهودية».

"Whose Jerusalem?", p.122.

إلا أن المجتمع الدولي لم يرضخ للمثابرة والغلبة رغم تباهي إسرائيل بأنها تستحقهما.

(٤٨) انظر مقدمة الفصل الثالث والهامش رقم ٧٣.

الفصل السادس

«الوضع الدائم» لفلسطين

استكمال عملية أوسلو

علاوة على فشلها المادى واستمرار العنف من الجانبين، تأخر تنفيذ معظم المواد المهمة فى اتفاقيات أوسلو؛ فالانسحاب من مدن الضفة الغربية الذى كان مخططاً له أن ينفذ فى ١٩٩٥ كان يتم تأجيله لأسباب «أمنية»، ولم يستكمل إلا فى منتصف ١٩٩٦، أما «الخليل» فكانت حالة خاصة: «رابين» وقع على خريطة التقسيم فى سبتمبر ١٩٩٥، إلا أنه لا هو ولا «بيريز» دفع بإعادة الانتشار الذى نجح «نيتانياهو» فى تأخيره حتى يناير ١٩٩٧، كما تأخر أيضاً إعادة انتشار القوات فى المنطقتين "A" و "B" من الضفة؛ مما أدى إلى نتائج بالغة الخطورة، وبحلول أغسطس ١٩٩٧، وهو الموعد الذى كانت أوسلو الثانية قد وعدت به الفلسطينين لى تكون لهم السيطرة الكاملة على كل مناطق الضفة الغربية (باستثناء «المستوطنات والمناطق العسكرية فى المنطق "C")، لم يكن الانسحاب الإسرائيلى من المنطقتين "B" و "C" قد بدأ، ولم يكن «عرفات» يسيطر على أكثر من ٣٪ من الأراضى تقريباً. كانت المراحل الأخيرة من المفاوضات أو ما يسمى بمحادثات «الوضع النهائى» من المفترض أن تبدأ فى موعد غايته ٤ مايو ١٩٩٦، إلا أن ذلك لم يحدث حتى فبراير ١٩٩٧، ثم لم تلبث أن علقت على الفور، والحقيقة أن جدول أوسلو كان يتم تأجيله فى كل مراحل العملية^(١).

كانت تصريحات «بنيامين نيتانياهو» فى مارس ١٩٩٧ بأنه يسعى للإسراع بمحادثات الوضع النهائى مثيرة للدهشة من عدة جوانب؛ فقد أعلن أنه يريد أن ينهى العملية خلال ستة أشهر من «المحادثات المكثفة» بدلاً من التفاوض على مدى عامين كما كان مخططاً فى الأصل، كما توقعت أجهزة الإعلام قمة سلام على غرار كامب ديفيد، يتفاوض فيها القادة الإسرائيليون والفلسطينيون فى مكان واحد دون أن يقطع حوارهم شىء إلى أن يتوصلوا إلى حل، ولذلك تبدو تصريحات «نيتانياهو» مثيرة للدهشة على ضوء كل هذا التأخير؛ فلو أن إسرائيل كانت تريد التعجيل بأوسلو فعلاً، لماذا لم تلتزم

بالجدول الزمني الأصلي لانسحاب القوات؟ وماذا عن المبدأ الذي يقول إن التسوية الدائمة كانت تعتمد على حسن النية لدى الجانبين، والذي تم تدعيمه عبر سنوات التعاون كشركاء في التفاوض؟ لم يكن هناك كثير من الدلائل التي تشير إلى وجود هذا المتطلب الأساسي في مارس ١٩٩٧ ولا في سبتمبر ١٩٩٧ عندما برز العرض إلى السطح مرة أخرى^(٢).

باستعادة الأحداث وتأملها، يبدو أن إسرائيل قبلت في الأصل فكرة عملية سلام متطاولة لسبب واحد: كلما طالت المدة قبل توقيع اتفاق نهائي، يتفتح المزيد من الفرص أمام إسرائيل لخلق «حقائق جديدة على الأرض»، ولكي يأتي الاتفاق محققاً لما تريد. وبعد التأكد من أن اتفاقيات أوسلو لم تشر على نحو محدد إلى المستوطنات، واصلت حكومات «رابين» و«بيريز» و«نيتانياهو» على التوالي، احتلالها للضفة الغربية وعمليات الضم، حتى وهم يتكلمون عن الانسحاب الإسرائيلي والحكم الذاتي الفلسطيني. وبحلول مارس ١٩٩٧ كانت عملية خلق الحقائق قد تمت بالفعل. القدس الشرقية أصبحت مطوقة بمشروعات الإسكان اليهودية، مستوطنات الضفة الغربية تمددت وتوسعت إلى المدى الذي يجعل تفكيكها أمراً بعيد الاحتمال، كما أن شبكة الطرق التي تؤكد أهمية وألوية الوجود اليهودي في الأراضي المحتلة كانت قد أصبحت مستخدمة بالفعل من قبل المستوطنين، وهكذا لم يكن عرض «نيتانياهو» نابعاً من رغبة في تعويض ما ضاع من الوقت، وإنما كان نتيجة للخرج الشديد من عمليات الاستيطان الإسرائيلي المستمرة التي ألقت بظلالها على عملية أوسلو^(٣).

لم يعرض «نيتانياهو» - بحذر - الإسراع بالمحادثات فحسب، وإنما عرض إلغاء الاتفاق المرحلي أو المؤقت الذي تم في أكتوبر ١٩٩٥ لحساب حل دائم، وهكذا كان التخلي عن أوسلو الثانية تكتيكاً واضحاً وصريحاً. كان الاتفاق يلزم إسرائيل بإخلاء المنطقتين "A" و"B" بالكامل، وأن تسلم كل شيء في المنطقة "C" باستثناء الأراضي التي قررت - من جانب واحد - أن تحتفظ بها، وبعد أن أكد في مفاوضات يناير ١٩٩٧ حول الخليل أن الولايات المتحدة سوف تدعم هذا الحق أحادي الجانب، كان بإمكان «نيتانياهو» أن يتمسك بالمنطقة "C" بالكامل، وهو ما يصل إلى أكثر من ٧٠٪ من الضفة الغربية تقريباً، وفي عرضه للإسراع بالمحادثات، عرض على «عرفات»

أن تكون له السيطرة على المنطقة "B" بما يفهم منه ضمناً أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من المنطقة "C". كانت أوسلو الثانية قد أصبحت عقبة؛ لأنها كانت تعنى انسحاباً إسرائيلياً أساسياً من المنطقة "C"، إلا أن «نيتانياهو» قرر أن تحتفظ إسرائيل بهذه المنطقة كأساس لمطالبتها بتسوية دائمة، وهكذا تواصلت فوائد اتفاقية أوسلو الثانية، وبدلاً من عرضه إعادة انتشار محدود في المنطقة "C" باعتبار ذلك تنازلاً إسرائيلياً، فكر «نيتانياهو» في إلغاء أوسلو الثانية وبدء محادثات حول المدى النهائي لعمليات ضم الأراضي المحتلة^(٤).

قضايا «الوضع الدائم»

منذ البداية كان كثير من الفلسطينيين يساورهم شكوك عدة حول الجدول الضخم لعملية أوسلو، وعلى نحو خاص عندما أصبح من الواضح أن الإنشاءات اليهودية سوف تتواصل بكل نشاط، كما كان هناك شك كبير، وربما يأس، بخصوص محادثات «الوضع الدائم»، وبدأ الناس يتحدثون عن «الحل النهائي» الذي كانت إسرائيل تدخره للفلسطينيين^(٥). وكما كشفت أوسلو، وكما مهدت أعمال إسرائيل لإمكانية اتفاق دائم، أصبح تدبير نتائج عملية السلام هذه أمراً أكثر سهولة، وعلى أساس مسار المفاوضات منذ ١٩٩١ والحقائق التي تم خلقها على الأرض منذ ذلك، يمكننا أن نتوقع بدرجة معقولة من الثقة، ما يمكن أن تتمخض عنه محادثات الوضع النهائي الدائم حول أكثر القضايا أهمية، وهي: قضايا الحدود والمستوطنات، والقدس، واللاجئين الفلسطينيين، وطبيعة الدولة الفلسطينية.

الحدود والمستوطنات

وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة لعملية ضم دائم لمعظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب حكم ذاتي محدود للفلسطينيين، وذلك منذ يوليو ١٩٦٧، هذه الخطة التي قدمها «ييجال ألون - Yigal Allon»، نائب رئيس الوزراء، كانت تمهد لكي يصبح قطاع غزة «جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل» ولتصبح الضفة الغربية مقسمة بين حكم ذاتي فلسطيني جزئي وضم إسرائيلي. الجزء الشمالي من الضفة الغربية (باستثناء شريط طوله ١٥ كليومتراً تحتفظ به إسرائيل) يظل في أيدي الفلسطينيين،

بينما تدعى إسرائيل الحق في معظم بقية الضفة وتستوطنه، وكان «آلون» يفكر جدياً في استيعاب كل الأراضي (وهو الخيار الذي رفضه خوفاً من منح السكان غير اليهود حق الاقتراع)، أو التخلي عن الأراضي كلها (وهو إضاعة للفرصة ومخاطرة أمنية)، ثم قرر بدلاً من ذلك أن ينتزع لإسرائيل كل ما يستطيع أن ينتزعه مع إقصاء الفلسطينيين من الدولة اليهودية^(٦).

تفاصيل هذه الوثيقة تكذب مزاعم كل من حاول أن يقدم إسرائيل في ١٩٦٧ باعتبارها محتلاً مؤقتاً أو بريئاً للأراضي، كما تبين خطة «آلون» أن الحكومة الإسرائيلية إما أن تكون قد سارعت على نحو غير عادي لاستغلال إمكانية انتصارها في حرب يونيو ١٩٦٧ أو أنها كانت قد أعدت سلفاً، وربما قبل حرب الأيام الستة، مخططات للضفة الغربية وقطاع غزة. إعادة إحياء خطة «آلون» كأساس لمفاوضات تختتم بها عملية أوسلو، يعتبر أكثر تلطيخاً لصورتها، وكان «نيتانياهو» نفسه يشجع على التفكير في ما يسمى بـ «خطة آلون +» أو إعادة إقرار المقصد الأصلي وهو إقصاء الفلسطينيين مع استيعاب أراضيهم في دولة إسرائيل، وفي نسخة (أو صيغة) ١٩٩٧ تم تخفيض مساحة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى حد كبير، بينما زادت المساحة التي تم ضمها، وهذه هي الزيادة المقصودة في «خطة آلون +». وبعد اتفاق «نيتانياهو» الخاص بالخليل وعرضه بمحادثات مكثفة، تم طرح خطط عديدة كبداية لخطة «آلون»، ولكنها كانت تسعى كلها لاستبعاد المواطنين واستيعاب أراضيهم أي حوالي ٦٠٪، وربما أكثر، من أراضي الضفة الغربية^(٧).

مع الوضع بالاعتبار الالتزامين المتلازمين لإسرائيل وهما الأمن والمستوطنات، يمكننا أن نتكهن بدرجة معقولة من الدقة بحجم الدولة الفلسطينية وحدودها. منذ «آلون» وحتى يومنا هذا، لم يستطع أي سياسي إسرائيلي أن يقر مبدأ إعادة وادي الأردن للفلسطينيين^(٨)، وبصرف النظر عن العلاقات الطيبة التي يمكن أن تنشأ بين إسرائيل والأردن بعد اتفاق نهائي، أصبح وادي الأردن يشغل أهمية مركزية في الأفكار الخاصة بحدود إسرائيل الآمنة وعلاقاتها السوية بالعالم العربي.

لو اهتز هذا الأساس المنطقي ولو قليلاً، فإن مصادر المياه الوفيرة في المنطقة تعمل على استقرار التفكير وإعادة تأكيد الوجود الدائم لإسرائيل، وفي الوقت نفسه

يتضمن الالتزام نحو المستوطنات الإسرائيلية القائمة ضم مساحة ضخمة من الضفة الغربية وجزءاً غير متجانس من غزة. حتى المستوطنات المكشوفة حصلت على ضمانات من أوسلو؛ ففي «الخليل» فرض جماعة من عتاة المتعصبين حاجزاً في قلب المدينة يفصلهم عن المنطقة كلها، وهو مصدر للتوتر المستمر والصراع الدائم، وفي الوقت نفسه في «جوش قطيف»، أكبر مستوطنات قطاع غزة، كانت سلسلة الفنادق الأمريكية "Days Inn" بمثابة متنفس جديد يدعم الوجود اليهودي الدائم هناك، الذي يحيط به مباشرة عشرات الألوف من الفلسطينيين المضارين^(٩).

مع وجود المستوطنات التي توفرت لها الحماية وتحقق لها التوسع في عهد «رابين»، يصعب تصور ظهور أية فكرة إسرائيلية، سواء من اليمين أو من اليسار، لإزالة هذه المستوطنات؛ فالمبادئ التي يعتمد عليها وجودها المستمر ونموها «الطبيعي» وضعها «رابين»، كما أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من «عملية أوسلو»، الشكل النهائي للأراضي المحتلة، بالتالي، لا بد من أن يتنازل الفلسطينيون لإسرائيل ليس عن المستوطنات فحسب، بل وعن الأراضي التي حولها بما يسهل عملية نموها المستقبلي، وعلى ذلك ستقوم إسرائيل في آخر الأمر بضم ما بين ٥٠٪ و ٧٠٪ من الضفة الغربية تاركة قطعاً صغيرة من المساحات المبعثرة للفلسطينيين سيكون معظمها معزولاً عن غيره، وستكون المناطق الفلسطينية مُحَجَّمة لا تستطيع التوسع بسبب عمليات الضم الإسرائيلية، كما ستتناقص الأغلبية الفلسطينية الطبيعية في الضفة الغربية بمرور الوقت مع اتساع المستوطنات اليهودية وتحولها إلى قرى ومدن، وفي غزة سيواصل المستوطنون الاستمتاع بنصيب الأسد من الموارد النادرة، وسيحتفظ الجيش الإسرائيلي بوجود رئيسي وسط ما يزيد عن مليون فلسطيني^(١٠).

القدس

منذ عهد بعيد يركز الفلسطينيون اهتمامهم على القدس باعتبارها رمزاً لصراعهم مع إسرائيل، وكانت الآمال كبيرة في أن تؤدي عملية أوسلو إلى تحويل القطاع الشرقي المحتل من المدينة إلى عاصمة فلسطينية، إلا أن إسرائيل كانت قد قررت مصير القدس قبل بدء محادثات الوضع الدائم بثلاثين عاماً. وبالرغم من أن أوسلو أعطى اهتماماً كلامياً كاذباً للقدس باعتبارها قضية خلافية بين الأطراف، فإن

التوجه الرئيسى للجدل السياسى داخل إسرائيل يوضح أن الحكومة لن تكون مستعدة للتفاوض على عاصمتها مثلما هى غير مستعدة للتفاوض على أراضيها داخل إسرائيل ١٩٤٩، وكما أكد «إسحاق رابين» قبل وفاته بأسابيع قليلة فى حديث أمام الكنيست وهو يطلب الموافقة على اتفاقية أوسلو الثانية، كانت القدس هى العاصمة «الأبدية والموحدة» للدولة اليهودية^(١١).

منذ أن بدأت أوسلو، حظرت إسرائيل أى نشاط سياسى فلسطينى فى القدس، كما واصلت مشروعها لتقليل عدد السكان الفلسطينيين فى المدينة. وبالرغم من أن ياسر عرفات كان يؤكد فى خطبة تلو الأخرى على مركزية القدس بالنسبة للمفهوم الفلسطينى للسلام، فإن المنظمات التابعة للسلطة الفلسطينية، أو حتى تلك التى تعمل فى مجال الحقوق الفلسطينية كانت كثيراً ما يضيق عليها أو تجبر على مغادرة المدينة^(١٢). فى الوقت نفسه، كما رأينا فى الفصل السابق، كان أبناء القدس يجدون صعوبة متزايدة فى الدفاع عن حقوقهم ضد الانتهاكات الإسرائيلية. مشروعات تخطيط المدينة التى تحد من النمو السكانى كانت تستخدم جنباً إلى جنب هدم المنازل لضمان ألا يتنامى الوجود الفلسطينى بمثل معدلاته فى الأحياء اليهودية، كما كان أهالى القدس يجبرون على العيش فى أحياء مكتظة بالسكان ولا يسمح لهم بالبناء على أراضيهم حتى وإن كانوا قادرين على إثبات ملكيتهم القانونية لها.

الآن تشكل الضواحي الاستيطانية اليهودية فى القدس الشرقية هلالاً من «قلنديا» فى الشمال إلى «جيلو» فى الجنوب، عازلة المجتمع الفلسطينى فى الجزء الشرقى من المدينة، ممزقة للسيادة الفلسطينية فى الضفة الغربية، وقد استخدمت الأموال من المصادر الإسرائيلية والأجنبية لشراء بعض هذه الأراضي المحتلة بإجبار الملاك الأصليين على البيع أو التنازل عن ممتلكاتهم فى صفقات مجردة من المبادئ الأخلاقية؛ ففي فبراير ومارس ١٩٩٧ كان يقال إن مستوطنة «حارحوما» المخطط لبنائها على تل جبل أبو غنيم المحتل ستقام على أرض «يهودية» - ربما يكون قد تم بيعها بشكل غير قانونى لإسرائيليين بعد ١٩٦٧، ولكنها تظل أرضاً محتلة فى حكم القانون الدولى، وفى يوليو ١٩٩٧ كان هناك زعم آخر بملكية اليهود لرأس العمود، وهى منطقة فى أعماق القدس الشرقية الفلسطينية كان الأمريكى اليهودى «إيرفنج موسكو

قتز» ملك القمار قد كسبها، وقد مكنت عمليات المصادرة وعمليات الشراء الإجبارية إسرائيل من أن تحكم قبضتها على القدس والادعاء بأن حقوق الملكية التي حصل عليها اليهود بطرق غامضة تغطي على الحقيقة المركزية، وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني^(١٣).

كان لتهويد القدس الشرقية نتائج وخيمة كثيرة على الفلسطينيين؛ فالذين يعيشون في المدينة، كانوا يشهدون تدهور مستواهم المعيشي، والذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة كانوا يواجهون صعوبات بالغة في الانتقال إلى القدس بغرض العمل أو لزيارة أقاربهم أو للصلاة، أما بالنسبة لعاصمة فلسطينية فإن إسرائيل لم تبال بأي مقترحات لجعل القدس عاصمة مشتركة لدولتين إسرائيلية وفلسطينية وبلدية على رأسها عمدة يهودي وعمدة عربي، وبدلاً من ذلك كان بعض المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية يتحدثون عن إمكانية تحويل «أبوديس» - وهي منطقة فلسطينية صغيرة تقع بين القدس ومعالیه أدوميم - إلى مركز سياسي وإداري للدولة الفلسطينية الجديدة، على أن يتم استبعاد «أبوديس» من العاصمة اليهودية «الأبدية والموحدة»، وألا يكون لسكانها أي حق في زيارة القدس الشرقية، حتى الامتداد الطبيعي للقرية وتماسها مع المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية مهدد بسبب تنمية وتطوير المستوطنة اليهودية الجديدة في رأس العمود، والذي سيخلق أي منفذ للوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينة القديمة، وبالنظر إلى المستوطنات اليهودية التي تطوق «أبوديس» بالفعل، يبدو من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تتطور هذه القرية لكي تصبح عاصمة سوى بالاسم فقط، كما أنه بالنظر إلى تأكيد الفلسطينيين على أهمية القدس في عملية السلام الدائم، يتضح أن هذا «الحل» سوف يفشل، من جميع النواحي، في تلبية مطالب الشعب الفلسطيني الدينية والسياسية والاقتصادية.

اللاجئون

تأسست الدولة اليهودية على مبدأ أن كل يهود العالم مواطنون محتملون في دولة إسرائيل، وأن بإمكانهم «العودة» في أي وقت لاستعادة حقوق أسلافهم؛ فقانون العودة يسمح لليهود بدخول المجتمع الإسرائيلي باعتبارهم أعضاء كاملين ومتساوين بشرط أن يقدموا للسلطات ما يثبت أنهم يهود حقاً. الفلسطينيون خارج تعريف الانتماء هذا في

إسرائيل؛ فالذين كانوا يعيشون قبل ١٩٤٨ في ما أصبح إسرائيل، وأجبروا على الخروج بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، فقدوا منازلهم وحق العيش على أراضيهم، كما غادر المزيد من الفلسطينيين خلال الغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ متخليين عن حقهم في الإقامة في هذه المناطق^(١٥).

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعدان: أحدهما داخلي، والآخر خارجي؛ فاللاجئون «الداخليون» هم أولئك الذين أجبروا على العيش في مخيمات في الضفة الغربية وغزة بسبب حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧، بل إن هناك بعض الذين فقدوا منازلهم مرتين؛ حيث فروا بعد ١٩٤٨ إلى مناطق قامت إسرائيل «بتطهيرها» بعد ذلك في أعقاب انتصارها في ١٩٦٧، هؤلاء اللاجئون ما زالوا يعيشون في المخيمات التي أنشئت لهم قبل خمسين عاماً، وهي تجمعات حجرية عشوائية مثل «بلاطة» في نابلس و«جباليا» في مدينة غزة، وفي أثناء مفاوضات الوضع الدائم قد تعرض إسرائيل على هؤلاء الناس صفقة تعويضات سريعة في مقابل أن يتخلوا نهائياً عن مطالباتهم بأراضيهم الموجودة الآن في إسرائيل، وهناك بعض العائلات التي ظلت متمسكة بهذه المطالب على مدى أجيال، ولن يكونوا راضين أبداً عن أية قيادة فلسطينية تتخلى عنها، ومن الناحية العملية فإن هؤلاء اللاجئين سيعانون من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الحتمية التي ستخلقها أوصلو، وحيث إن معظمهم يوجد بالفعل ضمن القطاعات الأكثر فقراً من المجتمع الفلسطيني، فلن تكون الدولة الفلسطينية «المستقلة» الضعيفة قادرة على تحسين أوضاعهم كثيراً، ستظل مخيمات اللاجئين موجودة ما دامت اتفاقيات أوصلو لن تحرر سوى قدر قليل من الأراضي المحتلة التي لا تكفى لإيواء الكثير من المشردين، كما ستظل المخيمات مرتكزاً للقلق والمقاومة لإسرائيل بما أن اللاجئين لا يحققون أية فائدة من مفهوم إسرائيل للسلام الدائم^(١٦).

أدى قيام إسرائيل وتوسعها كذلك إلى طرد فلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى دول مجاورة ودول أخرى: مئات الآلاف منهم دُفعوا شمالاً إلى لبنان أو غرباً إلى الأردن، وعلى مدى ثلاثين عاماً كانت هاتان الدولتان تأويان عدداً ضخماً من اللاجئين التعساء يقدر بمليونين ونصف المليون نسمة على الأقل^(١٧)، يبدو مصيرهم واضحاً بعد محادثات الوضع النهائي، وكما هو الأمر بالنسبة لنظرائهم اللاجئين «الداخليين» لا توجد أية فرصة لعودتهم إلى ديارهم الأصلية في إسرائيل التي ستواصل الحفاظ على

طبيعتها اليهودية وإقصاء غير اليهود عنها، ويبدو أن الآمال في العودة إلى فلسطين مستقلة، والتي طالما كان هؤلاء اللاجئين يمنون أنفسهم بها، لن تتحقق. حتى الآن، لا تسمح إسرائيل للفلسطينيين بإدارة مبنائهم أو مطارهم، ربما خوفاً من محاولة استخدامها لإعادة أولئك اللاجئين، كما أنها جعلت هذه العودة أكثر صعوبة عن طريق إفقار الظروف المادية لفلسطين الجديدة؛ مما يجعل استيعاب عدد جديد من السكان أمراً مستحيلاً. لقد أعطت أوصلو للفلسطينيين مساحة صغيرة من الأراضي لا تكفى حتى للسكان الموجودين، ومن غير المعقول أن يُضاف إلى هذا التكديس مليونان أو أكثر للعيش في هذه المناطق المبعثرة، أما إسرائيل فيمكن أن تكرر ما كانت تلح عليه في السابق، وهو أن الدول العربية في المنطقة عليها أن تقبل «إخوانهم العرب»، وأن ينسى الفلسطينيون السابقون وطنهم الأصلي تماماً^(١٨)، وبالطبع فإن قانون العودة الإسرائيلي، الذي يسمح لأي يهودي في العالم بأن يصبح مواطناً إسرائيلياً في أى وقت، لم يتأثر بعملية أوصلو ويظل نافذاً، وهكذا يضمن أى من يهود أوروبا أو أمريكا الشمالية الذين لم تطأ أقدامهم أرض الشرق الأوسط من قبل، أن يكون له مسكن وصوت انتخابي في إسرائيل، بينما أولئك الذين طردتهم من ديارهم في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ سيبقون في الأردن أو لبنان دون مكان يعيشون فيه ودون دولة لهم.

الدولة الفلسطينية

منذ بدء عملية أوصلو، كان وضع السلطة الفلسطينية الحاكمة ومساحة الأراضي التي ستكون خاضعة لسيطرتها في النهاية عرضة للجدال والتخمين، وبالرغم من أن «عرفات» عمل كل ما في وسعه لكي يؤكد لشعبه أن هناك الآن دولة اسمها «فلسطين»، وأنها بصدد تحقيق آمالهم الوطنية، بالرغم من ذلك فإن حكومة إسرائيل كانت مصممة، على نحو يدعو للشك، على عدم الإعلان رسمياً عن قيام الدولة. البعثات الدبلوماسية إلى السلطة الفلسطينية ليست «سفارات»، وإنما «مكاتب تمثيل»، و«عرفات» يرأس «سلطة وطنية» وليس دولة، لدرجة أن الحكومة الإسرائيلية احتجت لدى اللجنة الأولمبية الدولية في ١٩٩٦ بعد تسجيل الفريق الفلسطيني في «دورة أطلانتا الأولمبية» ممثلاً لفلسطين. هكذا أصبحت قضية تحديد هوية الكيان الفلسطيني بدقة أمراً مهماً على المستويين الرمزي والمادي^(١٩).

«بنيامين نيتانياهو» كان أكثر تشدداً من سابقه بخصوص إمكانية قيام دولة فلسطينية؛ إذ بينما أبقى «رايين» و«بيريز» الخيار قائماً بخصوص دولة جوار، كان «نيتانياهو» يستبعد ذلك تماماً، كما بدأ علناً البحث عن بدائل مخففة وطرح بعض النظائر للوضع الفلسطيني^(٢٠)، وعندما اقترح في نوفمبر ١٩٦٩ نموذج دولة «أندورا» الأوروبية الصغيرة كنموذج لسيادة فلسطينية محدودة، تلقى احتجاجاً رسمياً من حكومة «أندورا» التي رفضت مقارنة حقوقها وظروفها بما يتصوره «نيتانياهو» للفلسطينيين^(٢١)، هذا الاحتجاج من قبل «أندورا» هو تذكرة تعليمية بأن الاسم الذي يطلق على منطقة بعينها، هو أقل أهمية من ظروفها المادية في جوانب كثيرة، وبالرغم من أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تتفقان في نهاية الأمر على تصنيف ما يطلقانه على الأراضي الفلسطينية بعد محادثات الوضع النهائي، فإننا نفضل أن ننتقل إلى ما هو أبعد من اللغة، لنتناول الطبيعة أو النوعية المتوقعة لدولة فلسطينية.

منذ ١٩٦٧ وإسرائيل متشددة في عدم السماح لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة بحرية التنقل بين عرب الدول المجاورة، حتى وإن كان هناك تماس طبيعي بينهم، وكانت خطة «ألون» الأصلية تهدف إلى إحكام عزل الفلسطينيين بحاجز من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على امتداد وادي الأردن وكل قطاع غزة، ومنذ ١٩٦٧ تواصل إقامة المستوطنات في هذه المناطق وغيرها من الأراضي المحتلة، كما أن أي اتفاق دائم على الاحتفاظ بها سيؤدي حتماً إلى «فلسطين» مكونة من محميات منفصلة أو بانتوستانات، وحيث إن أيّاً من هذه البانتوستانات لن يكون له علاقة جوار بأي دولة باستثناء إسرائيل، سيجد الفلسطينيون أن حياتهم ما زالت مقيدة وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، كما أن هذه المحميات ستكون بمثابة جزر صغيرة في بحر السيادة الإسرائيلية، مع قيود على التنقل فيما بينها والاعتماد الكامل على إسرائيل في علاقتها بالدول المجاورة^(٢٢).

بسبب الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح كلاهما يعتمد تماماً على البنية التحتية والخدمات الإسرائيلية؛ فشبكات المياه والكهرباء والاتصالات التي تخدم المناطق الفلسطينية هي امتدادات للنظم الإسرائيلية، كما تم تصميمها على نحو يجعل الأراضي المحتلة جزءاً من إسرائيل، وفصل هذه الشبكات عن إسرائيل وتشغيلها على نحو جديد مستقل يلزمه استثمار ضخم تجعل

منه الطبيعة التدريجية للسيادة الفلسطينية أمراً بالغ التعقيد؛ فبناء شبكات جديدة بين المدن الفلسطينية يتطلب الوصول إلى تلك الأجزاء من المنطقة "C"، التي من المؤكد أنه سيتم التنازل عنها لإسرائيل في الاتفاق النهائي، وسيكون من الأفضل بالنسبة لإسرائيل أن تواصل تقديم هذه الخدمات والموارد (حتى وإن كانت قد استولت عليها في الأصل من المناطق الفلسطينية)، كما أن الإبقاء على هذا الدور سيعزز سيطرتها على فلسطين الجديدة ويحد من سلطات الدولة المتوقعة^(٢٣).

كثيراً ما كان «عرفات» ومنظمة التحرير الفلسطينية يعلنان عن عزمهما على إقامة دولة فلسطينية على أى جزء من الأرض تتركه إسرائيل، على افتراض أن وجود دولة ولو اسماً يمكن أن يضطر إسرائيل في النهاية لأن ترى إقامة الدولة ممكناً بالفعل على الأرض^(٢٤)، وقد كانت هذه الإستراتيجية هي مقلوب فكرة «الحقائق على الأرض» التي طرحها «دايان». كان «دايان» يرى أن إسرائيل يجب أن تتكلم بلسان حلو بينما تواصل احتلالها لأكثر مساحة ممكنة من الأراضي، على أساس أن عدم شرعية برنامج الاستيطان سوف تتلاشى أمام استكمال عمليات البناء التي لا يمكن الرجوع عنها، كان يعرف أن القوة ستقلب الباطل إلى حق ذات يوم، فيتم قبول مكاسب إسرائيل واعتبارها مجرد أمر مؤسف لا يمكن تغييره، ولذلك لم ترتكب إسرائيل خطأ إطلاق أى مسميات على مستوطناتها أو تحدد علاقتها القانونية بإسرائيل ١٩٤٩، كل ما فعلته هو أنها واصلت توسيعها وتحسينها. المطالب الفلسطينية لا تجد قوة في يدها، فشلت في منع إسرائيل من استعمار معظم الأراضي الفلسطينية، والآن هذه المطالب على حافة الإلغاء من قبل المجتمع الدولي نتيجة لاتفاق أوسلو النهائي، وإذا كانت إستراتيجية «عرفات» لإقامة دولة فلسطينية تعتمد على أن إسرائيل في النهاية سوف تساو على حتميتها، فلا بد من أن يكون قد أدرج الآن أنه لن تكون هناك مساومة من هذا القبيل، وأن إسرائيل قادرة على تصور ورسم وضع دائم للفلسطينيين هو أبعد ما يكون عن الاستقلال.

فلسطين بعد الوضع الدائم

لكي نفهم متضمنات أوسلو جيداً، لابد من استقراء شكل فلسطين المستقبلية وأحوال شعبها، وذلك على ضوء المفاوضات والاتفاقات التي تمت في السنوات الأخيرة،

ولنفترض أنه قد تم توقيع اتفاق وضع نهائى. معظم الضفة الغربية وجزء قليل من غزة لابد من أن يظل في يد إسرائيل باعتبار ذلك شرطاً تتطلبه صيانة المستوطنات، وقد تم تقديم هذا الاتفاق كحل وسط بين سيطرة إسرائيل السياسية أو المعنوية على الأراضي المحتلة، والمطالب الفلسطينية، وحيث إن كلا الجانبين - بناء على هذا الافتراض - يمكن أن يكون لديه الأمل فى الحصول على الأراضي كلها، فإن هذه التسوية التى تحصل بموجبها إسرائيل على أكثر من ٥٠٪ من الأراضي إلى الأبد يمكن أن تبدو تسوية عادلة. المجتمع الدولى الذى لم يعترض على عدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية سوى بالكلام، سيفهم هذا الاتفاق باعتباره شطباً لمطالب الفلسطينيين القانونية بكل الأراضي المحتلة. ولنفترض أيضاً أن إسرائيل سمحت للكيان الفلسطينى بأن يتحول إلى دولة نتيجة للضغوط الدولية؛ فماذا يمكن أن تمثل هذه الدولة الفلسطينية؟ وما الفرص التى يمكن أن تتيحها لمواطنيها الذين سيحصلون على حريتهم؟^(٢٥)

على المستوى الاجتماعى، سيواجه الفلسطينيون كثيراً من المشاكل نفسها التى كانوا يواجهونها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، ورغم أنهم سوف يتحررون من السيطرة الإسرائيلية المباشرة فى المدن، فإن ارتباك السيادة الفلسطينية بسبب الطبيعة التحزيبية للدول الجديدة سيحولهم يعتمدون على إسرائيل للانتقال من جزء إلى آخر، ربما يتم توقيع اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين على حرية التنقل، إلا أنه يمكن إلغاؤه مثل غيره من اتفاقيات التنقل فى إطار عملية أوسلو، وذلك إذا استشعرت إسرائيل أن تحرك الفلسطينيين يمثل «مخاطرة أمنية» بالنسبة لها. كان من المفترض أن تكفل أوسلو الثانية حرية التنقل بين قطاع غزة والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية تحت إشراف إسرائيل، ومع ذلك كان أهالى غزة يعانون الأمرين من الإغلاق المتكرر للقطاع لأسباب أمنية إسرائيلية. وعلى افتراض أن هناك على الأقل بعض المتشددى الفلسطينيين الذين لا يرضيهم اتفاق أوسلو، وأن العمليات الإرهابية سوف تتواصل داخل إسرائيل؛ فالاحتمال كبير لأن ترد إسرائيل على ذلك بإغلاق المناطق الفلسطينية وفرض حظر التجوال على الفلسطينيين فى المناطق التى من المفترض أنها تتمتع بالسيادة، وحتى لو سمحت إسرائيل للفلسطينيين بالانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة، فسيظل نظام تصاريح المرور جاثماً على الاستقلال

الفلسطيني، وسوف تحتفظ إسرائيل بحق تحديد القواعد التي يتنقل بموجبها الفلسطينيون، وهكذا ستظل سلطات الحكومة الفلسطينية مقيدة بواسطة سلطة سيادية خارجية.

من الصعب أن نتخيل شيئاً آخر سوى عدم الرضا والتذمر من الحل الدائم في داخل البانتوستانات؛ فالمدن الكبرى مكتظة بالسكان بما يفوق طاقتها، وهذا ضغط يتزايد بسبب الزيادة السكانية الفلسطينية وقيود المساحة التي سيفرضها أي حل نهائي. اللاجئون الحاليون لن يتم إعادة إسكانهم في إسرائيل، وخيارات إيجاد أماكن أخرى لهم في فلسطين ستكون محدودة جداً نتيجة لقيام إسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. الكثافة السكانية التي وصلت إلى معدلات خطيرة في مدينة غزة وأماكن أخرى سوف تواصل الارتفاع دون ظهور أي أمل في تحسن الأوضاع، الجريمة وأعمال الاحتجاج والمقاومة سوف تزيد معدلاتها، في أثناء أوصلو كانت القيادة الفلسطينية تحت الناس على كبح شكوكهم ومخاوفهم بخصوص السيطرة الإسرائيلية، وأن يضعوا نصب أعينهم الفوز النهائي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وببذلة ذات سيادة، ولو أن هذا الحلم تحقق - وهو محض خيال - فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لهذه القيادة الفلسطينية نفسها أن تكبح جماح الغضب وخيبة الأمل التي ستنتلو ذلك، وإذا اعترف المجتمع الدولي أيضاً باتفاق نهائي يمزق كيان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ويقهرهم، فإن العناصر الجيدة والصامدة في النضال الفلسطيني سوف تخلق مكانها لجماعات متشددة تندد بفشل النهج السلمي في الحصول على حقوق ذات قيمة للفلسطينيين.

هذه النتائج سوف تؤكد ما وتضخمها الحالة الاقتصادية لفلسطين بعد الوضع الدائم؛ فبالنظر إلى عدد السكان والموارد في كل من الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة يمكن أن نكون متفائلين إلى حد ما بشأن النمو الاقتصادي الفلسطيني، لقد تحدث «ياسر عرفات» عن اقتصادات النمر الآسيوية كنموذج ممكن؛ حيث استطاعت جماعات سكانية صغيرة في مساحات محدودة أن تحقق نجاحات اقتصادية بفضل إدارة حكومية ذات كفاءة، إلا أن فلسطين ما بعد الوضع الدائم ستواجه عقبات بالغة الصعوبة في طريقها إلى تنمية مشابهة؛ فإسرائيل، أولاً، سوف تحتفظ بموارد

الأراضي المحتلة أو تظل مسيطرة عليها إلى حد كبير بعد أى اتفاق دائم. سوف تعتمد فلسطين على إسرائيل لإمدادها بالمياه وبالاحتياجات الضرورية الأخرى فى الأراضي المحتلة، والتي هى جزء من البنية التحتية الإسرائيلية وخاصة الكهرباء، وإذا استطاع الفلسطينيون أن يحققوا قدرًا من النجاح الاقتصادى، سيكون بإمكان إسرائيل تعديل شروط هذه الإمدادات لتتحكم فى مستوى النمو الفلسطينى^(٢٦).

حتى إذا استطاعت فلسطين أن تؤمّن قاعدة للموارد، وهذا غير محتمل، فلن يكون أمامها أى طريق للتصدير أو الاستيراد سوى إسرائيل. منذ ١٩٦٧ تعمل إسرائيل على أن تحيط الفلسطينيين بجيش يعمل من أجل مصالحها «الأمنية»، كما أن الضم الرسمى لهذه المناطق سيجعل فلسطين ضائعة فى وسط إسرائيل. التجارة مع الدول العربية سوف تعتمد على رضا إسرائيل، والحركة الداخلية للمواد الخام والمنتجات والأفراد ستتوقف أيضاً على سماح إسرائيل بفتح حدودها، وإذا قررت إسرائيل فى أية لحظة أن تضيق نقاط العبور هذه رداً على أى هجوم أو على تهديد بالهجوم أو لأى سبب آخر، فسوف تدب الفوضى فى اقتصاد الدولة الفلسطينية «ذات السيادة». أى مصنع صغير فى غزة يعتمد على مواد خام أو واردات من الضفة الغربية سوف يتوقف عن العمل مضطراً، أى عمل تجارى فى أى منطقة من فلسطين يعتمد على عمال من منطقة أخرى، لن يكون قادراً على الاستمرار نتيجة إغلاق مداخل ومخارج المدن والبلدات. عملية الخنق الاقتصادى هذه كانت واضحة فى حالة الأراضي الفلسطينية فى أثناء مرحلة أوسلو، وكذلك فإن أى اتفاق دائم يقوم على تحويل الأراضي المحتلة إلى كانتونات سوف يُبقى على هذا النهج التدميرى إلى ما لانهاية^(٢٧).

العلاقة بين الظروف داخل البانتوستانات وسياسة إسرائيل فى الإغلاق يمكن أن تكون تكافلية؛ فلو تخيلنا أن الاتفاق النهائى سوف يخلف نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطينى غاضبة من أوسلو ومؤيديها، فيمكننا كذلك أن نرى جذور حملات إرهابية فى داخل إسرائيل، وبناء على شواهد كثيرة من الماضى القريب يمكننا أن نتنبأ، بكل ثقة، بالرد الإسرائيلى، سيتم عقاب كل السكان الفلسطينيين بالإغلاق التام لكل الحدود حتى لو فشلت عمليات الإغلاق هذه فى إيقاف المزيد من الأعمال الهجومية كما حدث فى فبراير ومارس ١٩٩٦. هذا الإغلاق سيصيب الاقتصاد الفلسطينى الهش بالشلل

التام بحرمان الفلسطينيين من العمل فى إسرائيل أو فى مناطق فلسطينية أخرى، سيرتفع معدل البطالة وتشتد موجة الغضب مما قد يدفع بالجماعات المتشددة نحو المزيد من أعمال العنف، الأمر الذى سيؤدى إلى تشديد الإغلاق، وسوف يستمر القمع والعنف دون أمل فى أن تنحسر هذه الموجة، وسيكون الثمن هو حياة بعض الإسرائيليين والمصالح الاقتصادية لكل الفلسطينيين.

طموح «عرفات» لتحويل فلسطين المحررة إلى نمر اقتصادى يتوقف على سيادة فلسطينية حقيقية واستثمار عالمى واسع، وكما رأينا فإن السيادة لن تتحقق نتيجة ترتيب للوضع الدائم يتفق مع قواعد عملية أوسلو، أما بالنسبة للاستثمار الخارجى فإن القيود والصعوبات التى ذكرناها تجعل الشركات لا ترى فى فلسطين فرصة لذلك بالرغم من كل إغراءات السلطة الفلسطينية والبنك الدولى؛ فطبيعة الدولة الممزقة قد تثير تساؤلات عن حرية الوصول والتنقل لمن يريد الاستثمار حتى بدون سجل إسرائيل الملىء بعمليات إغلاق الحدود والقيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين، ولو تم إقناع إسرائيل بتوقيع اتفاق يضمن حرية التنقل، سيكون من الصعب إجبارها على تنفيذه عندما تعلن أن المخاطر الأمنية المتزايدة تقتضى عدم الالتزام به. لن يكون الفلسطينيون فى وضع يمكنهم من تهديد إسرائيل، أو أن يمنعوا عنها حقاً - بالدرجة نفسها - يمكن أن يؤدى إلى إصابة اقتصادها بالشلل، بينما قد يجد المجتمع الدولى صعوبة فى أن يمارس أى نوع من الضغط أو أن يشكك فى الأسباب الأمنية^(٢٨).

من المرجح أن تبتعد الشركات متعددة الجنسية والمستثمرون الأجانب عن فلسطين، مع تحفظات كثيرة على سلامة حدودها واعتمادها المستمر على رضا إسرائيل. وباستبعاد هذا العنصر الدولى، يتبدد حلم «عرفات» بسنغافورة شرق أوسطية ولا يتبقى سوى استثمار محلى وجهود بعض المنظمات مثل البنك الدولى، لصوغ بعض التفاهات الإقليمية. يمكن أن تنشأ ملكيات صناعية يعمل فيها فلسطينيون لدى فلسطينيين آخرين على الأقل، ولكن نجاح مثل هذه المؤسسات سيعتمد أيضاً على ضمانات إسرائيلية لحرية التنقل والمرور^(٢٩). وعندما تصبح عمليات الإغلاق أمراً متكرراً أو عادياً حتى فى فلسطين «مستقلة»، ومع ضعف الحماسة والالتزام بالبحث عن حل اقتصادى يملئ المنطق الاقتصادى دوره بالنسبة للفلسطينيين، فما

دامت المناطق الفلسطينية الممزقة وقاعدة المواد المحبودة تعوق النشاط الاقتصادي المحلي، سيظل الفلسطينيون مجرد عمال كما هو الحال بالنسبة لسكان بانتوستانات جنوب أفريقيا. على مدى عقود، كان العمل في إسرائيل هو حجر الزاوية في الاقتصاد الفلسطيني، وبموجب اتفاق نهائي في أوسلو فإن المرجح هو تأكيد هذه العلاقة وليس تغييرها، قد يكون بالإمكان تحقيق فعالية اقتصادية في الأراضي المحتلة، ولكن هذه العملية ستديرها إسرائيل ولصحتها في المناطق التي ضمتها إليها رسمياً، وسيكون الإسهام الفلسطيني هو مجرد الإسراع بهذا الترتيب لكي يحصلوا على أجور هزيلة بينما تحصل إسرائيل على نصيب الأسد من الربح (٢٠).

إن صورة الاستغلال الإسرائيلي والتبعية الفلسطينية الذليلة تبدو متسقة تماماً مع اتفاقيات أوسلو حتى الآن، وهي أيضاً صورة لتمييز عنصري واضح يشبه إلى حد بعيد ذلك النظام الذي تفرضه حكومة البيض على السود في جنوب أفريقيا، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى بعض أوجه الاختلاف بين نموذج جنوب أفريقيا والوضع الفلسطيني، إذا كنا نريد أن نفهم جيداً ذلك المأزق الذي تم وضع الفلسطينيين فيه. الفارق الأكبر في الحجم؛ فجنوب أفريقيا كانت تغطي مساحة كبيرة، الأمر الذي جعل سياسة العزل أكثر تأثيراً، وكان يمن فصل مناطق السكان الأصليين عن المناطق البيضاء بنطاقات عازلة، وكان كل من البيض والسود لا يشهدون اتساع الهوة بين الطرفين، وبالرغم من أن كثيراً من السود كانوا يذهبون إلى المدن كقوة عمل رخيصة، فإن مسافة تلك الرحلة نفسها كانت مضنية ومثبطة للعزيمة. إسرائيل ليس لديها مساحة كبيرة مشابهة يمكن أن تستخدمها على هذا النحو؛ فالمسافة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن لا تزيد عن أربعين ميلاً، وأي جزء من الضفة الغربية وغزة لا يبعد سوى أميال قليلة عن الحدود الإسرائيلية، بينما القدس بوابة بين الشعبين. حجم وموقع البانتوستانات الفلسطينية لا يوفران لإسرائيل فرصة مماثلة للفصل والاستغلال الانتقائي، كما كان الحال بالنسبة لحكومة جنوب أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخاً طويلاً من علاقات العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا بد من أن يكون له أثره على ترتيبات الوضع النهائي التي ترضى بها إسرائيل؛ فهل يمكن لإسرائيل أن تأمن لأي قوة عمل فلسطينية بعبور حدودها لتقديم

خدماتهم والعودة سعداء إلى ديارهم المنهارة ومصاعب العيش البالغة؟ إن قرب المناطق الفلسطينية سيسمح بحرية حركة للفلسطينيين، لكي يذهبوا إلى المصانع الإسرائيلية والعودة إلى منازلهم في نهاية يوم العمل لكي يتجنبوا الإقامة الممتدة في إسرائيل، إلا أن ذلك يمكن أن يكون ثغرة قد تفيد منها الجماعات المتطرفة^(٣١)، وما دام لدى الفلسطينيين سبب واقتناع لضرب أهداف إسرائيلية فإن أى وجود فلسطيني يمكن أن يمثل مخاطرة أمنية، وحيث إن نظام البلقنة السياسية والاستغلال الاقتصادي كفيلا بأن يجعل الفلسطينيين يكرهون إسرائيل، فمن المرجح أن تستمر الاعتداءات والعمليات الهجومية ضد الجنود والمدنيين داخل إسرائيل. أوصلو لم تقض على عنصر عدم الاستقرار هذا، بل عمقته ليصبح أكثر سوءاً، ولذلك ليس هناك أى ضمان أمني لتشغيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين كقوة عمل رخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي، ولا بد من أن يهيئ أصحاب المصانع والمزارع في إسرائيل أنفسهم لكي يكونوا بدون أيد عاملة في أثناء فترات الإغلاق الممتدة، وهو التوقع الذي يجعل سوق العمل الإسرائيلية تستخدم أقل عدد ممكن من الفلسطينيين في المقام الأول.

كما يمكن أن نرى المأزق الفلسطيني أكثر وضوحاً إذا فكرنا ملياً في ما قاله «يوسى بيلين – Yossi Beilin»، نائب وزير الخارجية السابق ومهندس عملية أوصلو، في أحد اجتماعات منتدى القدس الاقتصادي، وذلك في شهر يناير ١٩٩٥. تقييم «بيلين» للإمكانيات الاقتصادية الفلسطينية يعبر عن الموقف الرئيسي لحزب العمل وهو يشبه، على نحو خاص، تصريحات «شيمون بيريز» العلنية:

أنا مؤمن بفكرة الفصل، وأعتقد أننا في السنوات القليلة القادمة سيكون علينا أن نبذل كل ما نستطيع من جهد لتقليل عدد الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، وإن يتحقق ذلك بمجرد طردهم؛ حيث إننا نحمل مسؤولية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، لا بد من أن نقيم مناطق صناعية في كل من الضفة الغربية وغزة، وأعتقد أن هناك مصلحة اقتصادية لكلا الطرفين في إقامة هذه المناطق؛ فنحن والفلسطينيون في النهاية لنا مصلحة مباشرة في اقتصاد المنطقة إلى أن يتمكن اقتصاد غزة من الحصول على استثمارات من الخارج^(٣٢).

تحت حكومة يشكلها حزب العمل، والمفترض أنه أكثر القوى السياسية الإسرائيلية حمائية، لا يمكن أن يتوقع الفلسطينيون أن يعملوا داخل إسرائيل، وإنما عليهم بدلاً من ذلك أن يتجهوا نحو المناطق الصناعية على الحدود الجديدة، وفي الوقت نفسه ستقوم إسرائيل بإعادة تنظيم اقتصادها لاستبعاد قوة العمل الفلسطينية، بينما سيعتمد الفلسطينيون إلى حد كبير على الاستثمارات القادمة من الخارج. إن ما توصلت إليه أوصلو بالفعل هو تحقيق أحد هذه الأهداف - فك الارتباط النسبي بين الاقتصاد الإسرائيلي واعتماده على العمالة الفلسطينية - والفشل التام للهدف الآخر، وهو إقامة اقتصاد فلسطيني محلي قادر بمساعدة الاستثمار الخارجي. التسويات المحدودة الخاصة بالأراضي التي قدمت في كل اتفاقيات أوصلو حالت دون أى استثمارات خارجية؛ فالفلسطينيون محتجزون في بانتوستاناتهم بفضل القمع المستمر للجيش الإسرائيلي، كما فقد كثير منهم أعمالهم في إسرائيل بعد عمليات الإغلاق المستمرة للحدود. ورغم محاولات منظمات عالمية مثل البنك الدولي لجذب الاستثمارات الخارجية بهدف التنمية الفلسطينية لم تظهر المناطق الصناعية. إسرائيل تمسك بخناق الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من ذلك تنكر مسئوليتها عن المصاعب القائمة، وتبحث عن مخرج من مشكلة هي التي صنعتها.

هكذا تكون صورة فلسطين بعد الوضع النهائي، دولة ممزقة وشعب بائس مكس في بانتوستانات مكتظة، عاجز عن التنقل بحرية من مكان إلى آخر، وحيث ستمنعه كل هذه القيود من بناء اقتصاده، سيكون مضطراً لزيادة اعتماد على إسرائيل، ونتيجة لهذه الأحوال المتدهورة والمعنويات المنخفضة ستصبح إسرائيل أكثر تردداً في اعتمادها عليهم اقتصادياً، وما نتصوره هو دولة فلسطينية في حالة من التخبط الاقتصادي والاجتماعي، مكبله بواسطة إسرائيل، دون أمل في أى تحسن، هذه هي صورة فلسطين التي ساعدت أوصلو بكل قوة على إبرازها، كما أن ما خلفته من قلق لا يوحى بأن تركة هذه العملية يمكن أن تسفر عن سلام حقيقي.

الحلول النهائية

السيناريوهان السابقان قد ينتجان عن المرحلة الأخيرة من أوصلو: فلسطين تابعة اقتصادياً، قوة العمل لديها مرتبطة بأشغال رخيصة في داخل إسرائيل كبرى،

أو فلسطين منهارة اقتصادياً، أراضيها معزولة تماماً بواسطة الجيش الإسرائيلي، عمالها غارقون في البطالة والفقر، أما قوة دفع أوصلو فهي متجهة بالأحرى نحو تحقيق السيناريو الثانى، وليس فقط لأن إسرائيل قد بدأت بالفعل بإحلال مهاجرين من خارج الشرق الأوسط محل قوة العمل الفلسطينية؛ فقد تم استجلاب عشرات الألوف من العمال من أوروبا الشرقية وآسيا ليعملوا فى الاقتصاد الإسرائيلى كأجانب مقيمين ويشغلوا الوظائف التى كان يشغلها الفلسطينيون فى السابق، ويعيش هؤلاء العمال داخل إسرائيل ولا يحصلون على أية مزايا تقريباً ولا يحملون ضمن أمتعتهم مطالبة بالأراضى التى تحتلها إسرائيل حالياً، وحيث إنهم لا يمثلون أية خطورة أمنية؛ فهم بمثابة بديل مفر لقوة العمل الفلسطينية، كما أنهم يجعلون إسرائيل قادرة على تنفيذ مخططاتها لعزل الفلسطينيين على نحو أكثر كفاءة^(٢٣).

إقصاء قوة العمل الفلسطينية وعزل البانتوستانات سيترك إسرائيل فى حالة بحث دائم عن حل دائم للمشكلة الفلسطينية. فى هذا السيناريو الذى لخصناه؛ حيث تتحول الحميات حتماً إلى بؤر للاضطرابات والعنف، ستكون هيبة إسرائيل وأمنها عرضة للخطر^(٢٤).

فى إطار الاحتجاجات والاعتداءات الفلسطينية فى مرحلة ما بعد أوصلو، وخاصة بسبب القرب المكانى، فإن الحل الوحيد الذى يقدم نتيجة أكيدة هو ذلك الذى تأسست عليه إسرائيل: ترحيل الفلسطينيين من الأراضى التى تحاول إسرائيل الاستيلاء عليها، وباعتباره أبسط أشكال التمييز العنصرى وأكثرها مباشرة فإن الترحيل يتضمن إزاحة شاملة للسكان الأصليين من أراضيهم لإفساح مكان لاستيطان غير طبيعى. فى جنوب أفريقيا وجد البيض طريقة وطيدة نسبياً لطرد السكان الأصليين والاحتفاظ بهم على مسافة قريبة بغرض استغلالهم باستمرار، وفى أمريكا الشمالية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن السكان الأصليون عرضة لمثل هذا الاستغلال، فأبعدوا فقط باتجاه الغرب، وأحياناً كانت بعض القبائل تطرد من أراضيها^(٢٥).

إسرائيل تواجه نتيجة طبيعية حديثة لمشكلة الاستعمار الأوروبى فى أمريكا، بوجود قوة عسكرية تحت تصرفها، كيف يستطيع سكان مستوطنون أن يقوموا بضم

أراضي السكان الأصليين بأفضل طريقة ممكنة؟ وكما أشار الباحثون مؤخراً فإن إسرائيل كانت تؤمن دائماً على امتداد تاريخها بأن ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين إلى مصر أو الأردن هو الحل الأكيد والأبقى أمام الدعوة الصهيونية الحصرية. ومع رغبة الصهاينة في بناء دولة مقصورة على اليهود فقط، وفي ظل سيادة أيديولوجية التوسع في إسرائيل الحديثة، يصبح وجود الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة (ناهيك عنه في حيفا أو نازاريث في إسرائيل ١٩٤٩) أمراً غير مرغوب فيه دائماً. بعد أوصلو، وما دامت المحميات تهدد أمن إسرائيل وتلطي سمعتها الدولية، يبقى خيار الترحيل جذاباً^(٣٧). ستكون هناك صعوبات بالطبع، وسترتفع نداءات عالمية، وسيكون على إسرائيل أن تبحث عن وسيلة للتعامل مع مشكلة مواطنيها الفلسطينيين وعددهم كبير، هذا إذا كانت تريد بالفعل أن تضع حلاً نهائياً للمشكلة. الانتقادات العالمية يمكن إبطالها إلى حد كبير عندما تقوم إسرائيل بإبراز «الخطر الذي يهدد وجودها»، وهو العذر نفسه الذي سبق استخدامه لتبرير عمليات الترحيل الكبرى في ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٦٧^(٣٨)، وكذلك يمكن إبراز أي عمليات هجومية فلسطينية داخل إسرائيل أو حتى حرباً مع سوريا بالطريقة نفسها لكي تثبت للعالم أن بقاء إسرائيل رهن بزوال فلسطين، وحيث إن إسرائيل تستطيع أن تقدم نفسها في صورة الطرف الأمين في أي صراع، فمن الصعب أن نجد المجتمع الدولي يدافع عن فلسطين، إذا كان وجودها يعني دمار إسرائيل^(٣٩). أما بالنسبة للفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في إسرائيل كمواطنين فمن المؤكد أن يجدوا أنفسهم موضوعاً للمساومة في اتفاق أوصلو النهائي؛ فقد كانت هناك تكهنات على نطاق واسع بأن «المثلث الصغير» في إسرائيل - ١٩٤٩، والذي يضم أغلب الإسرائيليين الفلسطينيين، قد يصبح إحدى المحميات الفلسطينية بعد محادثات الوضع النهائي: إن ترتيباً من هذا القبيل قد يروق لقيادة فلسطينية ما زالت متمسكة تمسكاً أعمى بحل ضعيف يقضى بقيام دولتين، وكما أنه قد يُمكنُ إسرائيل من أن تتخلص من نسبة كبيرة من الأقلية العربية لديها في مقابل مساحة ضئيلة من الأراضي تتنازل عنها^(٤٠).

ربما يكون أقوى مبرر تقدمه إسرائيل بخصوص الترحيل هو أنه يمثل الخيار الوحيد من أجل السلام، وبعد استكمال عملية أوصلو، من المرجح أن يكون تعليق المراقبين على السخط وعدم الرضا في فلسطين الجديدة، هو أنه دليل على الجحود

والضعيفة والحق على إسرائيل، وإذا استمر المقاتلون الفلسطينيون في سفك دماء الإسرائيليين، فربما يكون الحل المعقول الوحيد هو إبعادهم إلى مكان يمكن السيطرة عليهم فيه على نحو أكثر كفاءة. كان ذلك، بالضبط، هو الاستنتاج الذي توصل إليه الكاتب الصحفي الأمريكي «توماس فريدمان - Thomas Friedman»، في كتابه: "From Beirut to Jerusalem" أكد فريدمان ضرورة إعطاء الفلسطينيين فرصة للعيش في سلام كامل مع إسرائيل، وفي حال استمرار جموحهم لابد من «طردهم عبر نهر الأردن» لحل المشكلة نهائياً^(٤١).

تحليل «فريدمان» هذا كان معروضاً قبل أوصلو، ولكنه ينبهنا إلى الأخطار التي سيواجهها الفلسطينيون عاجلاً^(٤٢)؛ فإذا تم قبول عملية أوصلو باعتبارها نموذجاً حقيقياً لصنع سلام بناءً، فإن الفلسطينيين مهددون بتوجيه اللوم إليهم بسبب عواقبها المدمرة، وإذا لجأت إسرائيل في النهاية إلى ترحيل الفلسطينيين وإبعادهم عن وطنهم تماماً، فسوف تشير إلى عملية أوصلو دائماً، لإثبات أن الفلسطينيين هم الذين خذلوا قضية السلام. قصور أوصلو وإذكاؤها للتمييز العنصري يثبتان العكس؛ أي أن «السلام»، على الأقل بالشكل الذي طرحته أوصلو، هو الذي خذل الفلسطينيين، أما الاعتراف الواسع بفشل أوصلو في هذا السياق، فهو الذي يمكن أن يقدم فهماً حقيقياً لمازق الفلسطينيين، وهو الكفيل بحمايتهم من ظلم أكبر في المستقبل.

هوامش الفصل السادس

(١) للمزيد عن التأخير في جدول إعادة الانتشار. انظر:

- "West Bank troop withdrawal on hold", Financial Times, 1 September 1997.
- "Delays that made history repeat itself", Independent, 3 January 1997.
- "Israel's peace clock drags", Christian Science Monitor, 6 January 1995.

(٢) نقلت Jerusalem Post عرض «نيتانياهو» في عددها الصادر في ٢٠ مارس ١٩٩٧، ورحب «بيل كلينتون» بالاقترح (Reuters, 20 March 1997)، كما رحبت به أيضاً وزيرة الخارجية «مادلين أولبرايت»:

"Middle East Economic Digest, 19 September 1997)

(٣) للاطلاع على تأكيد على هذا الرأي يدل على الغفلة، انظر التقييم الأحمق لعملية أوصلو الذي قدمه «تشارلز كروثهامر – Charles Krauthammer» بعنوان: "Final Status, final peace" وذلك في عدد: Jerusalem Post الصادر في ٨ أبريل ١٩٩٧. يرى «كروثهامر» أن «أوصلو ماتت»، وأن الرئيس «كلينتون» لابد من أن يأتي بكل من «عرفات» و«نيتانياهو» إلى الولايات المتحدة، و«يحبسهما»، و«لا يتركهما» إلا بعد التوصل إلى «الصفقة الحقيقية».

في مقال «جيروزاليم بوست» بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٧، المشار إليه سابقاً، أنكر «نيتانياهو» أن يكون اقتراحه «خدعة» لصرف الانتباه عن بناء مستوطنة «حارحوما»، الذي كان قد بدأ قبل أيام، أو عن إعادة الانتشار الأوسع في الضفة الغربية الذي كان الفلسطينيون ينددون به باعتباره مجرد عملية رمزية تافهة.

(٤) عندما أعلن «نيتانياهو» في مارس ١٩٩٧ أن المرحلة التالية من إعادة الانتشار في الضفة الغربية سوف تغطي ٩٪ فقط من الأراضي، حتى مع عدم إعادة هذه الـ ٩٪ بالكامل للفلسطينيين، تم رفض هذا العرض، وبالتالي لم تحدث أي إعادة للانتشار. انظر:

- "Palestinians refuse Israeli pullback", Agence France Presse, 9 March 1997.
- "Israel, Palestinians plunge into crisis over redeployment", Reuters, 10 March 1997.

(٥) انظر: "Arafat's nation" في عدد ٢٤ فبراير ١٩٩٦ من: "The Guardian".

«الحل النهائي» كان يجب أن يبدأ على الأقل بترجمة إنجليزية غير دقيقة عن العربية «لاتفاق الوضع الدائم».

(٦) أعيد نشر خطة ألون بالكامل في: "Can Israel Survive a Palestinian State?"

(٧) تمت مناقشة خطة «ألون+» في وقت إعادة الانتشار في الخليل تقريباً، ولكن «نيتانياهو» لم يتبناها بشكل رسمي إلا في يونيو ١٩٩٧، و«الدولة» الفلسطينية التي ستنشأ نتيجة هذه الخطة تتكون من حوالي ٤٠٪ فقط من الضفة الغربية.

انظر:

"Netanyahu proposing West Bank partition", The Washington Post, 16 June 1997.

أما الثناء الكبير على خطة «نيتانياهو» غير العادية فقد جاء من قبل Martin Peretz رئيس تحرير The New Republic، الذي كان يخشى فشل الخطة بسبب «تمسك الفلسطينيين بخرائط خيالية لا يمكن تحقيقها». "Off the map", The New Republic, 7 July 1997.

(٨) «يوسى بيلين - Yossi Beilin» أشهر حمائم إسرائيل بعد مغادرة «رابين» و«بيريز» للمشهد السياسي، وقع اتفاق مبادئ مشترك في ١٩٩٧ مع السياسيين في حزبي العمل والليكود يؤكد مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، وبالرغم من انتقادات «بيلين» لتوجهات «نيتانياهو» بالنسبة للفلسطينيين، فإن خطته كانت تتشابه إلى حد كبير مع خطة رئيس الوزراء في أهم نقاطها.

انظر:

- "Likud, Labor MKs sign plan for final status", Jerusalem Post, 27 January 1997.

(٩) بعد الاحتجاجات العالمية على فندق Days Inn الجديد في «جوش قطيف- إسرائيل»، صرح «رافائيل فاربر - Raphael Farber» رئيس الشركة في إسرائيل قائلاً: «على قدر علمي فإن جوش قطيف موجودة في دولة إسرائيل»، واتهم كل من يعارض ذلك بأنه معاد للسامية.

انظر:

"Palestinians say hotel conceals its Gaza location", Reuters, 4 June 1997.

(١٠) امتدح مقال Martin Peretz في ٧ يوليو ١٩٩٧ مشروع نيتانياهو «ألون+»، الذي كان سيضم حوالي ٦٠٪ من الضفة الغربية لإسرائيل باعتباره خطة حزب العمل، مشيراً إلى أن الفرق بين اقتراح «إيهود باراك»، الرئيس الجديد لحزب العمل، و«نيتانياهو» يمكن أن يكون «في الأسلوب وليس في المضمون»، وللمزيد عن أحدث المقترحات الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، انظر:

David Newman, "Boundaries in flux: the "green line" boundary between Israel and the West Bank- past, present and future", in: Boundary and Territory Briefing, Vol.1, (1995).

(١١) انظر الفصل الثالث - هامش رقم "١٠".

(١٢) انظر التصريحات الصحفية لوزارة الأمن العام الإسرائيلية:

- "Closure warning to be issued to Palestinian institutions in eastern Jerusalem", 27 August 1995.

- 'Chairman of Palestinian Broadcasting and Television Authority signs declaration ceasing activities in Jerusalem', 10 March 1997.

"Bingo tycoon threatens Jerusalem future", The Guardian 26 July 1997. (١٣)

(١٤) ظهرت خطة «نيتانياهو» للتسوية مع الفلسطينيين واقترح عاصمة لهم في «أبوديس»، في يوليو ١٩٩٧، وذلك بالرغم من أن الفكرة قديمة. انظر:

"Israel plans compromise over Palestinian state", Agence France Presse, 24 July 1997.

كان «يوسى بيلين» الذي يقف على الطرف الآخر من المنظور السياسى الرئيسى، قد اقترح الخطة نفسها كجزء من مبادرته المشتركة مع سياسى الليكود بعد إعادة الانتشار في الخليل. انظر مقاله المنشور في «جيزواليم پوست» في ٢١ يناير ١٩٩٧، بعنوان:

"Consensus, not compromise"

(١٥) للحصول على فكرة عامة عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين انظر:

Michael Palumbo, "The Palestinian Catastrophe".

كما تعتبر تسجيلات Rosemary Sayigh عن حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان باللغة الأهمية لفهم تجربة الفلسطينيين في المنفى:

- Palestinians; From Peasants to Revolutionaries, (London: Zed Books, 1979).

- Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon, (London: zed Books, 1994).

(١٦) انظر:

Elia Zureik's palestinian Refugees and Peace Process (Washington: Institute for Palestine Studies, 1996), pp. 119-20.

(١٧) فى عام ١٩٩٥ سجلت الأونروا "UNRAR" ٢,١ مليون لاجئ فلسطينى، يعيش مليونان منهم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، وفى العام نفسه قدرت صحيفة «ها آر تيز- Ha'aretz» الإسرائيلية عدد السكان الفلسطينيين فى الأردن ولبنان وسوريا بحوالى ٢,٨ مليون نسمة معظمهم من اللاجئين (Zureik, pp.14,18) ويقدر «زريق» إجمالى عدد اللاجئين بأربعة ملايين يعيش ثلثاهم خارج إسرائيل والأراضى المحتلة (ص١١٦).

(١٨) يشير Paul Findley إلى حملة إسرائيل الدعائية الملحة لإلقاء اللوم على الدول العربية: انظر: Deliberate Deceptions, p.29

وكان «إسحاق شامير» ما زال يعمل فى إطار هذه الحملة فى مؤتمر مدريد للسلام. انظر كلمته فى ٢١ أكتوبر ١٩٩١، والتي أعيد نشرها فى: Laqueur and Rubin (eds) pp.577-82

(١٩) أول شكوى من جانب إسرائيل نقلتها «معاريف- Ma'ariv» فى ١٥ يوليو ١٩٩٦، وللمزيد عن رد IOC المندد بالتحركات السياسية الإسرائيلية فى الدقائق الأخيرة. انظر: "IOC scolds Israel for 11th-hour "Palestine flap", in the Atlanta Journal, 16 July 1996.

(٢٠) تم رفض الدولة الفلسطينية بوضوح وذلك فى ما نشر بعنوان: Guidelines "for the new Netanyahu government", 17 June 1996.

(٢١) أطلق «نيتانياهو» فكرة «دولة فلسطينية بلا سلطات» فى الضفة الغربية وغزة، وذلك فى كلمة أمام السفراء الأجانب لدى إسرائيل.

انظر:

Israeli prime minister wants Palestinian 'state without powers', Ha'aretz, & November 1996.

بعد أسبوعين، تقدم سفير «أندورا» فى باريس بشكوى رسمية، مؤكداً أن شعب «أندورا» لا يقبل أن تقارن سيادته بسيادة الفلسطينيين فى دولة تديرها إسرائيل:

It is important that people should understand that Andorra is not some sort of territory. It is a country", (Vexed Andorra ticks off Israel", The Guardian, 22 November 1992.

(٢٢) «إسحاق رابين» مثلاً كان حريصاً على أن يؤكد فى كل مقترحاته «للسلام» أن «المستوطنات الأمنية» فى وادى الأردن سوف تبقى فى أيدي إسرائيل فى أية تسوية دائمة.

انظر:

The myth of Rabin's "security settlements", Middle East International, 21 August 1992.

(٢٣) انظر التقرير الخاص الذي نشرته:

Middle East Economic Digest

عن فلسطين في عددها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٩٧:

- The Middle East Economic Strategy Group, a Project of the US foreign policy think-tank, the Council on Foreign Relations, counselled investment in Palestine infrastructure and an untangling of Palestinian/Israeli land and water claims in its "Recommendations on the Palestinian economy" (New York, November 1996).

يرأس هذه المجموعة الاقتصادية «بول فولكر» الرئيس الأسبق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

(٢٤) انظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، والتي أعيد نشرها في:

Laqueur and Rubin (eds), pp.537-42.

(٢٥) حقيقة أن الفلسطينيين قد قبلوا بتسوية مهينة عندما فقدوا أكثر من ٧٥٪ من فلسطين عندما

كانت تحت الانتداب، هذه الحقيقة سوف تسقط من المعادلة ليحل محلها مقترحات بأن يكون عليهم الآن أن يتنازلوا طواعية عن حوالي نصف الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، (ما يقارب ٢٣٪ من فلسطين الأصلية) بما يعنى أن سكان إسرائيل وسكان فلسطين المتساوين في العدد تقريباً سيحصلون على حوالي ٩٠٪ و ١٠٪ على التوالي من أراضي فلسطين الأصلية قبل ١٩٤٩، وكمثال على كيفية اعتبار هذه التسوية الملتبسة تسوية عادلة، انظر دفاع Martin Peretz عن خطة "Allon Plus" في: "Off the map", The New York Republic, 7 July 1997.

وهو يتصور أن فكرة إعطاء إسرائيل ٥٠٪ من الـ ٢٣٪ المتبقية من فلسطين يعتبر «تسوية واقعية» ويحقق الطموحات السياسية الفلسطينية.

(٢٦) منذ قيام السلطة الفلسطينية، نجحت إسرائيل في التضييق عليها بوسائل مختلفة مثل الإغلاق وغيره من القيود الغريبة؛ فعلى سبيل المثال كانت الحكومة الإسرائيلية سبباً في توقف القطاع العام الفلسطيني في أغسطس وسبتمبر ١٩٩٧، برفضها أن تدفع العائدات المستحقة للسلطة الفلسطينية من الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون.

انظر:

“No fund for PA until terror prevented”, Jerusalem Post, 7 August 1997.

(٢٧) انظر التقريرين:

- Human Rights Watch/ Middle East, “Israel’s closure of the West Bank and Gaza Strip”, (New York, July 1996), pp.44-5.
- UN Sepcial Coordinator in the Occupied Territories (UNESCO) and the World Bank, “Closure on the West Bank and Gaza, August- September 1997”, (Gaza City, October, 1997).

(٢٨) يوضح تقرير:

Middle East Economic Strategy Group, “Recommendations on the palestinian economy”,

كيف أن القيود المفروضة على الحدود من قبل السلطات الإسرائيلية قد أدت إلى غياب الاستثمار الخاص في فلسطين تقريباً، وبالنظر إلى إجراءات الإغلاق التي طبقها «شيمون بيريز» في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦، يقول التقرير إن عدم الثقة الناجم عن عمليات إغلاق الحدود قد قضى على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر تقريباً، وهذا ما يؤكد أيضاً تقرير اليونيسكو/ البنك الدولي. أما الدليل على قدرة الفلسطينيين المحدودة للتأثير على إسرائيل عن طريق مقاطعة السلع الاستهلاكية، فقد ظهر في أغسطس ١٩٩٧، عندما حاولت السلطة الفلسطينية إقناع الفلسطينيين بعدم شراء البضائع الإسرائيلية رداً على عقاب إسرائيل الأقوى.

انظر: “Palestinians launch boycott”, Jerusalem Post 18 August 1997.

كما أشارت الصحيفة بسخرية إلى النتائج المحتملة لهذا الإجراء بقولها: «يعتبر الاقتصاديون الفلسطينيون مقاطعتهم تسجيلاً لموقف أكثر منها تهديداً فعلياً، ما دامت إسرائيل قادرة على منع السلطة الفلسطينية من استيراد السلع من الدول الأخرى».

(٢٩) فشلت مساعي البنك الدولي لإنشاء ملكيات صناعية فلسطينية حتى في داخل غزة، والسبب هو رفض إسرائيل منح ضمانات بحرية الحركة لمثل هذه المنشآت وإعفائها من إغلاقات الحدود لأسباب أمنية في المستقبل. وفي يونيو ١٩٩٧ كتبت سكرتارية لجنة الاتصال الخاصة بالبنك الدولي أنها عقدت عدة اجتماعات مع إسرائيل تتعلق بالإجراءات الأمنية، إلا أنها لم تسفر عن أي اقتراحات مكتوبة، وخاصة بالنسبة للقضية الرئيسية، وهي الترتيبات الخاصة بضمان

النشاط التجارى أو إنشاء مناطق صناعية. انظر «التقرير ربع السنوى الخاص بخطة العمل الثلاثية حول العائدات والإنفاق والمنح للسلطة الفلسطينية».

AHKC Secretariat, 3 june 1997, pp.9-10.

(٣٠) قدمت جريدة «معاريف» الإسرائيلية لمحة عن المستقبل فى تقرير لها بعنوان:
"Revolutionary plan to hire Palestinians"

وذلك فى عددها الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧، يقول التقرير إن وزارة التشييد والإسكان الإسرائيلية تخطط لإقامة «مصانع كبيرة متقدمة» فى الأراضى المحتلة يعمل فيها العمال الفلسطينيون لإنتاج قطاع غيار ومكونات للإنشاءات الإسرائيلية، يتم نقلها إلى داخل إسرائيل بالسكك الحديدية، بينما يبقى العمال فى الخارج، بما يضمن استمرار الإمدادات حتى فى حال إغلاق الحدود، أما هدف الخطة فهو تقليل عدد العمال الأجانب فى إسرائيل دون رفع الإغلاق.

(٣١) التفجيرات التى حدثت فى تل أبيب فى مارس ١٩٩٧، نفذها فلسطينى كان يعمل فى المطاعم الإسرائيلية لعدة سنوات قبل ذلك.

انظر:

'Suicide bomber: the wrong profile?', New York Times, 26 March 1997).

(٣٢) تعليق «يوسى بيلين- Yossi Beilin» على «منتدى القدس الاقتصادى»، ٢١ يناير ١٩٩٥.

(٣٣) للمزيد عن تحول إسرائيل إلى تشغيل العمال الأجانب غير الفلسطينيين، انظر:
"Israel holds upper hand in a battle of boycotts", Christian Science Monitor,
3September 1997.

فى مقال يحمل عنواناً كله شؤم هو: «دعوة للإغلاق الدائم»، كتب «موشى آرينز- Moshe Arens» فى جيروزاليم بوست- ٢٨ مارس ١٩٩٧- يقول: «لقد أثبتت لنا السنوات الأخيرة بشكل مقنع أنه بالإمكان إحلال عمال أجانب مكان الفلسطينيين، ولذا ليس هناك حاجة لتشغيل أى فلسطينى ثانية أو فتح الأراضى المحتلة على إسرائيل»، ثم يمر سريعاً على الأثر السبىء لهذا الإجراء الكارثى على الفلسطينيين فيقول: «أما رفاهية الشعب الفلسطينى فلا يمكن أن تكون مبرراً للسماح لأناس بيتوا النية على القتل بأن يسيروا فى شوارع مدننا».

(٣٤) كان ذلك بالتحديد هو الاستنتاج الذى توصل إليه مستشارو «إسحاق رابين» الأمنيون والاقتصاديون، الذين تنبأوا فى ١٩٩٥ بأن خطته لعزل فلسطين وتمزيقها «سوف تغذى الإرهاب وذلك بسبب منع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل للعمل».

(*Separation set to fail", Middle East International, 31 March 1995).

(٢٥) للمزيد عن المقارنة بين معاملة السكان الأصليين في أمريكا القرن التاسع عشر وفلسطيني القرن العشرين، انظر:

Norman G.Finkelstein: "The Rise and Fall of Palestine" (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), pp.104-21.

(٣٦) يعرض الباحث الإسرائيلي Nur Masalha أحداث الترحيل حسب تسلسلها الزمني، باعتبار الترحيل مطلباً سياسياً صهيونياً، وذلك في كتابه عن هذا الموضوع:

"Expulsion of the Palestinians" and "A Land without a people".

ويغطي الكتاب الأول الصهيونية إلى عام ١٩٨٤، والثاني إلى اليوم.

(٣٧) في مقابلة أمام جمهور تلفزيوني أمريكي في نوفمبر ١٩٩٧، قارن «نيتانياهو»، على نحو غير حصيف، بين إسرائيل والولايات المتحدة، بافتراض وجود علاقة بين المستوطنين البيض في واشنطن والإرهابيين (غير البيض) في «بيثيسدا- ماري لاند» المجاورة: «نفترض أن هناك إرهابيين متمركزون، ويعملون تحت مظلة السلطات في «بيثيسدا»... وينظمون انتقال عصابات القتل من بيثيسدا إلى واشنطن والقيام بأعمال تفجير في الأحياء المجاورة، تفجير الحافلات وقتل الناس في الأسواق. أعتقد أن أول شيء ستقولونه - إذا كنتم تريدون السلام مع بيثيسدا - هو: أوقفوا هؤلاء الإرهابيين، وأوقفوا عمليات القتل، وهذا بالضبط ما نقوله».

"The News- Hour with Jim Lehrer, 3 November 1997".

وبالطبع، لو أن «نيتانياهو» عقد المقارنة بدقة تاريخية، فسوف تكون المرحلة التالية هي ترحيل «الإرهابيين» والمدنيين الذين يعيشون حولهم إلى مكان بعيد عن بيثيسدا أو واشنطن، ثم احتواؤهم في النهاية في محميات.

(٣٨) يناقش Masalha إمكانية أن تلجأ إسرائيل إلى الترحيل في أثناء أو بعد أي حرب، وذلك في كتابه: A land without a people, pp. 221 ff.

(٣٩) يمتاز القادة العسكريون الإسرائيليون بمهارة فائقة في تصوير الأخطار التي تهدد إسرائيل من قبل جيرانها، وذلك بالرغم من تفوقها التقني: ففي شهر يونيو ١٩٩٧ أطلق رئيس الأركان الإسرائيلي «عمنون شاحاك- Amnon Shahak» أجراس الإنذار للإيحاء - بون دليل - بأن سوريا كانت تعد لهجوم على إسرائيل.

"Israel army chief worries aloud about Syrian intentions", Agence France Press, 10 June 1997.

(٤٠) نقلت جريدة «معاريف» Ma'ariv الإسرائيلية في ١٢ نوفمبر ١٩٩٦، أن الحكومة الإسرائيلية كانت تفكر في التنازل للسلطة الفلسطينية عن المساحة المثلثة الصغيرة في إسرائيل ١٩٤٩، بسكانها الفلسطينيين، وعددهم كبير، وذلك في مقابل موافقة السلطة على قيام إسرائيل بضم جزء كبير من الضفة الغربية وغزة (بما في ذلك المستوطنات والمستوطنين).

Thomas Friedman, "From Beirut to Jerusalem", (London: Harper Collins, 1990, (٤١) 2nd edition), p.518.

كوفى «توماس فريدمان» على رؤيته الخاصة للتطهير العرقي، بمنحه جائزة الكتاب القومى فى الولايات المتحدة.

(٤٢) من حسن الحظ أن Martin Peretz صديق «فريدمان» القديم، قدم لنا صيغة حديثة لهذا الخطر المهدد بالفلسطينيين؛ ففي مقاله عن التسوية «العادلة» فى خطة «Allon Plus»، يقول إذا لم ينتهز الفلسطينيون هذه الفرصة لإقامة دولة فسيكون ذلك مأساة بالنسبة إليهم، لكن ذلك لن يكون مفاجأة... فهل يرفض الفلسطينيون الآن كل ما تبقى من فكرة الفصل؟ من لا يراهن على ذلك؟

("Off the map", the New Republic, 7 July 1997).

للتعرف على مدى عمق صهيونية Peretz، انظر:

Richard Marius, 'Al Gore and me, or how Marty Peretz saved me from packing my bags for washington', Journal of Palestine Studies, Vol.xxv, No.2 (winter 1996), pp.54-9.

فقد استطاع Peretz أن يفصل Marius من عمله، ككاتب لأحاديث Al Gore، وذلك فى يوليو ١٩٩٥، بعد أن كان قد هاجم وحشية الشرطة السرية الإسرائيلية فى مقال قبل ثلاث سنوات.

الفصل السابع

بدائل أوصلو

لا تقدم عملية أوصلو بصيغتها الحالية حلاً مستقراً، ولا عادلاً بالطبع، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحتى لو استمرت المفاوضات ووقع الجانبان المزيد من الاتفاقيات، فالمؤكد أن النتائج لن تخرج عن تثبيت الصبغة الرسمية وإضافتها على نظام تمييز عنصري ضخم، وهو الإنجاز الرئيسى لأوصلو حتى الآن، أما على المدى البعيد فهناك ثلاثة سيناريوهات:

١- ترحيل السكان الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة، ويمكن أن يؤدي إلى استقرار الوضع ويكمل المشروع الصهيوني وإحلال سكان يهود مكان السكان الأصليين بالكامل.

٢- طرح حل حقيقي بدلاً من أوصلو يقضى بقيام دولتين، ويعتمد على تنازلات إسرائيلية خاصة بالأراضي المحتلة لضمان قيام دولة فلسطينية قادرة اقتصادياً وذات سيادة.

٣- أن تكون جميع الأراضي غرب نهر الأردن (أى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة وغزة)، هى الأساس لدولة واحدة متكاملة يعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون على قدم المساواة، فى نظام مركزى واحد لا يعرف التمييز.

وبالرغم من أن أية محاولة للتنبؤ بالمستقبل لن تكون مجدية، فسوف نحاول فى الجزء المتبقى من هذا الكتاب أن نطرح بعض البدائل لأوصلو. الافتراض السائد بأن عملية السلام الدائرة حالياً هى التى تقدم الأمل الوحيد للتسوية افتراض زائف، كما أن فهماً أفضل للخيارات سوف يساعدنا على تلافى عملية سلام أخرى يكون محكوماً عليها بالفشل فى المستقبل. فكرة الترحيل الكامل للفلسطينيين لن تكون مطروحة هنا كأحد البدائل لأوصلو، وذلك بالرغم من أنها تظل أخذ الاحتمالات، وتقدم حلاً رديئاً «للمشكلة» الفلسطينية، كما أن الإمكانية العملية للترحيل لا تجعل ذلك خياراً أخلاقياً فى نظر كثير من الإسرائيليين^(١)، قد يكون بالإمكان من الناحية الفعلية، أن تقتل كل

فلسطيني ما دام الجيش الإسرائيلي لا يواجه أى تحد عسكري فى الأراضى المحتلة، إلا أن هذا الافتراض النظرى لن يجعل من الإبادة الجماعية إستراتيجية شرعية، وبالمثل فإن ترحيل الفلسطينيين، الذى يمكن أن يكون من أكبر عمليات التطهير العرقى فى هذا القرن، لا يستحق المناقشة الجادة باعتباره أحد البدائل العملية، دون التذكرة بأن تنفيذه سيكون جريمة ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى البانتوستانات الفلسطينية وعدم الاستقرار السائد، لا بد إذن من التفكير فى فرض حل سياسى على أساس قيام دولتين مستقلتين أو دولة واحدة متكاملة.

حل قيام دولتين

منذ خطة التقسيم التى نفذتها الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ تقريباً، يدور الجدل بين كثير من المراقبين حول ضرورة قيام دولتين على الأراضى التى كانت تشغلها فلسطين وحدها فى السابق، هاتان الدولتان هما إسرائيل وفلسطين. الفلسطينيون وجدوا ذلك «تسوية» من الصعب قبولها؛ حيث إن أراضيهـم قد اغتصبت، دون ذنب من جانبهم، على يد مستوطنين أجانب، وسوف تضيع إلى الأبد فى حال التوقيع على اتفاق يعترف بإسرائيل. إلا أن الفلسطينيين فى الأغلب، أدركوا بمرور الوقت أن مطالبتهـم المعنوية بكل الأراضى غربى الأردن (إسرائيل اليوم) لم تمكنهم، عملياً، من استعادة ما فقدهـم. التردد الواضح من قبل المجتمع الدولى فى دعم الحقوق الفلسطينية، حتى بالرغم من اعترافهم بها، هذا التردد اضطر القيادات الفلسطينية المتعاقبة إلى أن يقرنوا دعوتهم للسلام بتنازلات عملية أمام قوة إسرائيل العسكرية، وبالتالي تخلى الفلسطينيون عن المطالبة بدولة فلسطينية واحدة، ووافقوا على اقتسام الأرض مع إسرائيل. وبالرغم من أن الإسرائيليين والولايات المتحدة كانوا ينكرون هذا التحول باستمرار، فإن استعداد الفلسطينيين لقبول إسرائيل كدولة جوار، كان عاملاً ثابتاً فى كل مبادرات السلام على مدى خمس وعشرين سنة الأخيرة، كما يظل افتراضاً فلسطينياً أساسياً^(٢).

استغلت أوسلو استعداد الفلسطينيين للمساومة، من أجل تخفيض مفهوم الدولة الفلسطينية إلى درجة لا يصدقها عقل، ولو أننا انتقلنا مما حدث إلى ما يمكن أن يحدث فى المستقبل، سيكون علينا أن نتصور مفهوماً مختلفاً تمام الاختلاف، عن هذه الدولة؛ فهى لا بد من أن تكون كبيرة بما يمكنها من الاستقلال الحقيقى عن إسرائيل،

ولابد من أن تكون ذات سيادة على أراضيها لكي تقرر مصيرها، وبالتالي سيكون على المستوطنين إما أن يعودوا إلى إسرائيل - ١٩٤٩ أو أن يقبلوا بالاندماج الكامل في الدولة الفلسطينية الجديدة، يعتمدون على البنية التحتية والموارد الفلسطينية، ويعيشون تحت القانون الفلسطيني، وفي الوقت نفسه لن يكون للجيش الإسرائيلي سلطة على فلسطين الجديدة، ولا يستطيع أن يحتل أى جزء من أراضيها. وبالرغم من أن خبراء الإستراتيجية العسكرية الإسرائيليين على اختلافهم يشيرون إلى احتفاظ إسرائيل بوادي الأردن باعتباره إنذاراً مبكراً ضد أى عدوان عربي مفترض، فإنهم يتجاهلون حقيقة أن هذا الإجراء يؤيد الاحتلال «الإسرائيلي» المجحف للأراضي الفلسطينية، وهكذا مرة أخرى، تكون العلاقة بين العدوان الإسرائيلي والاستجابة العربية معكوسة؛ ففي ١٩٦٧، مثلاً، قامت إسرائيل بالهجوم على أعدائها كإجراء «وقائي»، وهو منطق يضر بأي حل مستقر للصراع، ولا يمكن استخدامه لتبرير تآكل أراضي فلسطين الجديدة^(٢).

لو ضمت فلسطين كل الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، فقد يساعد ذلك على نجاحها كدولة مستقلة، ولو أنها أصبحت قادرة على السيطرة على حدودها مع الدول العربية المجاورة، فقد يؤدي ذلك إلى قيام شراكة اقتصادية وتشجيع الاستثمار الخارجي، دون الأعباء التي تفرضها الإغلاقات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل. ورغم أنه سيكون على الفلسطينيين أن يتخلوا عن مطالباتهم العملية بكل ما كان أرض فلسطين قبل ١٩٤٨، وأن يعترفوا رسمياً بإسرائيل، فإنه سيكون بمقدورهم أن يتطلعوا إلى تقرير مصير حقيقي، على الأقل في جزء مما كان أرضهم في الماضي، ولن يكونوا مضطرين للاعتماد على الرضا الإسرائيلي من أجل البقاء، أو التوسل، دون جدوى، للمجتمع الدولي لدعم مطالبهم. وعلى ضوء أسلوب الهيمنة والتمييز الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، فإن هذا «التحرير» الجزئي لفلسطين قبل ١٩٤٨ يمثل بديلاً جذاباً للخضوع الذليل المستمر لإسرائيل، وهكذا يبدو حل الدولتين، في مضمونه على الأقل، أفضل الخيارات المتبقية.

المشكلة الرئيسية في حل الدولتين، إذن، لا ترجع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإنما إلى إمكانية حدوث ذلك على ضوء الواقع الآن؛ فمثلاً استبعد معظم

الفلسطينيين حلاً للصراع يتصور إعادة اليهود الإسرائيليين إلى أوروبا ثانية أو إلى الولايات المتحدة، كذلك قد نسلم بأن الظروف المادية في الأراضي المحتلة تشكل حلاً ممكنًا للمعضلة، وهنا يكمن الاستسلام للمنطق الذكي والمؤلم في الوقت نفسه، منطق «خلق الحقائق» الذي لن يحدد فقط شكل الجدل السياسى كما كان «دايان» يتوقع، وإنما ربما «يقيد أيدي الواقع» كذلك. حل الدولتين الذي لم يكن قادراً على تحدى الواقع أو تغييره في الأراضي المحتلة، لن يؤدي حقيقة إلى قيام دولتين، وإنما سيسفر عن وضع تكون فيه إسرائيل أكبر من دولة، و«فلسطين» أقل من نصف دولة^(٤).

حتى في أفضل سيناريو، فإن انسحاب الجنود الإسرائيليين والمستوطنين من الأراضي المحتلة ربما يقدم مساحة محدودة لا تكفى لإقامة دولة كاملة السيادة، وحيث إن فلسطين الجديدة ستضم أقل من ربع فلسطين كما كانت تحت الانتداب البريطانى، فسوف يجد السكان الفلسطينيون أنفسهم، حتماً، يعيشون في مساحة شديدة التكدس، وسوف يزداد الأمر سوءاً عند أية محاولة لإعادة ملايين اللاجئين الذين يعيشون خارج الأرض المحتلة، فالسكان الأصليون سيحاولون العودة إلى فلسطين جديدة تشغل جزءاً صغيراً من الأراضي السابقة، مع ما فى ذلك من متضمنات سلبية على الأحوال الاجتماعية وعلى الاقتصاد الفلسطينى المستقل^(٥)، ومن المهم جداً أن تكون فلسطين الجديدة ذات سيادة في المجال الاقتصادى، حتى لا تتحول إلى مصدر عمالة رخيصة لإسرائيل، وبالتالي تظل معتمدة عليها.

لو وافق الفلسطينيون على دولة فلسطينية مستقلة، فسوف يتخلون بالضرورة عن مطالبهم بمعظم أراضي وطنهم، ويمنحون الشرعية لمكاسب إسرائيل ومستقبلها القومى. وحيث إنه لا توجد دولة أخرى قوية بما يكفى، أو لديها الحرص على الدفاع عن مفهوم الفلسطينيين للعدل، ربما لا يمكن تجنب هذا التنازل لصالح إسرائيل، ولكن إذا لم يكن نموذج الدولة الفلسطينية الذى تقدمه إسرائيل نموذجاً عملياً وفعالاً، فسوف يكون مكسب الفلسطينيين قليلاً، وخسارتهم كبيرة بالاعتراف بها. «حيدر عبد الشافى»، رئيس الوفد الفلسطينى فى محادثات مدريد، والذى استبعد فيما بعد من «قناة أوصلو السرية»، كان شديد اللهجة فى رفضه لأوصلو، معتبراً ما قاله بديلاً معقولاً للاتفاقيات التى تم التوقيع عليها، ولم يكن تعليقه مجرد تحفظ مثالى:

البديل كان عدم التوقيع، البديل كان عدم الرضوخ لمزاعم إسرائيل في الأراضي المحتلة، ولو كانت إسرائيل قد بقيت على عنادها! فليكن، فليبق الوضع على ما هو عليه، الأمور سيئة، ولكن على الأقل ما كان يجب أن نتنازل عن حقوقنا^(٦).

حاولت إسرائيل على مدار عملية أوسلو أن تستغل «كرمها» تجاه الفلسطينيين و«رغبتها في السلام» لتحسين صورتها الدولية، كما أن الدول التي سبق أن أيدت المطالب الفلسطينية بالكلام على الأقل، سارعت لتهنئة إسرائيل على هذه الرؤية وسحب كل انتقاداتها السابقة لها، وللفلسطينيين دُخْلُ إلى حد ما في ذلك؛ حيث إن العالم قرأ إذعان قادتهم في أوسلو باعتباره مصادقة فلسطينية على هذا النموذج من السلام، كما هو مصادقة على إسرائيل.

إن تأييد حل الدولتين، الذي لم يؤد في الحقيقة إلى قيام دولة ثانية أمر خطر ومدمر، وينزع عن القضية الفلسطينية شرف المقاومة الذي كانت تحظى به في بعض الدوائر على الأقل، على مدى نصف قرن من الزمان^(٧).

وباختصار فإن الاعتراضات على الحل الذي يقول بقيام دولتين، تنصب على جدوى هذا الحل أكثر مما هي على آفاقه ومستقبله لو أنه تحقق؛ فلو انعكس الوضع الحالي للاستيطان الإسرائيلي، لأمكن أن تطرح دولة فلسطينية مستقلة بديلاً جذاباً للتبعية الاقتصادية والسياسية المتنامية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن قيام هذه الدولة قد يكون بمثابة تنازل رئيسي عن المطالبة بكل فلسطين كما كانت في السابق، فإنه قد يكون أفضل حل عملي، في وضع سياسي تستطيع فيه قوة السلاح الإسرائيلية والدعم الأمريكي أن يعطلا القانون الدولي ويضللا العدالة. بهذا المعنى يكون حل الدولتين بديلاً حقيقياً لأوسلو، إلا أنه لا بد من أن يضمن عدم تقديم أي تنازلات أخرى أو مساومات على الأراضي، وذلك حتى لا يبدو هذا الحل وكأنه استمرار لعملية أوسلو وليس رداً بناءً عليها. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لأن تعكس مكاسبها على مدى ثلاثين عاماً الأخيرة، فليس هناك حل يقضى بإقامة دولتين، وسيكون الحديث عن ذلك وهم من شأنه أن يساعد إسرائيل فقط على تعظيم مكاسبها.

حل قيام دولة واحدة

لعل أكثر الأمور مدعاة للسخرية فى عملية أوصلو، هو محاولة إسرائيل الفصل بين الشعبين، بينما عمليات الاستيطان المستمرة فى الأراضى المحتلة تجعل مشكلة هذا الفصل أكثر تعقيداً. وبالرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت تسعى لإفقار الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم والإبقاء على التمييز بينهم وبين الإسرائيليين، فإن نجاح الهدف الأول كان يشكل خطورة كبيرة على الهدف الثانى، وهذا «ميرون بنقينيستى - Meron Benvenisti»، نائب عمدة القدس السابق، يُسلّم فى كتابه "Intimate Enemies" (١٩٩٥) بأن نموذج الاستقلال الفلسطينى كما تصوره أوصلو هو أبعد ما يكون عن شكل الدولة:

من نافل القول أن «التعاون» القائم على علاقات القوى الحالية لا يزيد عن كونه هيمنة إسرائيلية دائمة متكررة، وأن الحكم الذاتى الفلسطينى مجرد تعبير مخفف عن أقاليم صغيرة مفتتة^(٨).

بهذا التقييم اللاذع لأوصلو يرفض «بنقينيستى» حل الدولتين، ويعتبره غير عملى ويتصور بدلاً منه كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية:

ولكن هناك يهوداً إسرائيليين وفلسطينيين يحلمون بإسرائيل/فلسطين متكاملة بوجوهها الطبيعية والإنسانية، تعددية ومنفتحة، دولة تكون فيها الروابط الثقافية والتفاعل الإنسانى والتعايش الودى والارتباط بوطن مشترك، أقوى من القبلية المتصارعة والانعزال فى جيتوهات قومية^(٩).

أوصلو لا تقدم حلاً راسخاً، وعليه فإن مجرد الفصل بين الشعبين لن يكون متسقاً مع مدى التعايش الذى تفرضه المستوطنات عرضاً، ويرى «بنقينيستى» أن الإسرائيليين إن لم يكونوا مستعدين لترحيل الفلسطينيين ككل، فإن الأعمال التى تقوم بها إسرائيل خلقت واقع دولة واحدة فقط، وقد عبر مقال كتبه «إيوارد ويتن - Edward Witten» عن ذلك على نحو أكثر إلحاحاً، فى سبتمبر ١٩٩٧، وذلك فى New Republic: إذا واصلت إسرائيل احتلال الأراضى التى يجب أن تصبح دولة فلسطين، فسوف يكون معنى ذلك «إغلاق التناقذ الذى يتيح فرصة أهل يقضى بإقامة دولتين»^(١٠).

الميزة الرئيسية لحل الدولة الواحدة هي أنه يعترف بحقيقة قائمة بدلاً من الدعوة لخلق حقيقة جديدة كما يفعل حل الدولتين^(١١)، ولو استطاع الفلسطينيون الحصول على حقوق متساوية في دولة واحدة هي «إسرائيل - فلسطين»، فإنهم سيكونون أكثر قدرة على تقويض سياسات إسرائيل التمييزية والحصرية، عما إذا ظلوا ضحايا سلبين في دولة مجاورة. إن الحصرية اليهودية هي السبب الجذري للمشكلة الفلسطينية: فكرة أن الأرض والماء في المنطقة يخصصان لليهود حصرياً، وأنه يجب الاحتفاظ بهما لمصلحتهم، هذه الفكرة النزقة، هي تحد مباشر وتهديد مباشر لغير اليهود على الأرض نفسها، ولو أمكن التخلص من هذه الحصرية، كما تتطلب الدولة الديمقراطية المتكاملة، فلربما كان بالإمكان تحقيق تعايش دائم ومفيد، عما إذا بقي الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية الثقيلة في دولة «مستقلة» قريبة.

في ظل أوصلو، يبدو الفلسطينيون وكأنهم يطالبون بحقوق وطنية حتى وحقوقهم المدنية مسلوية، ومع نظام البانتوستانات على وجه الخصوص، قبلت القيادة الفلسطينية حلاً يجعل الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل أن تبدأ عملية السلام، وإذا لم ينتج عن الوضع الحالي حل يقضى بقيام دولتين، سيكون من اللازم أن ينظر الفلسطينيون إلى ما هو أبعد من أوهام الاستقلال والحكم الذاتي والبحث عن فهرس لخيرهم ورفاههم، ليس في زخارف السيادة والسلطة، وإنما في اقتصادهم وصحتهم مقارنة بالإسرائيليين؛ فمن الناحية الواقعية هناك الآن دولة واحدة، ولكن الفلسطينيين محبطون لأنهم لا يرونها كذلك، ولأنهم يجدون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية.

لو طالب الفلسطينيون بالمساواة في دولة واحدة، ستكون أصداء ذلك في إسرائيل بالغة الخطورة؛ لأنه سيعنى التخلي عن الصهيونية، وهي الأيديولوجية التي تقوم عليها الدولة، ولن تكون الأرض في أيدي اليهود حصرياً ولنفعهم إلى الأبد كما هو الوضع الآن، بالإضافة إلى أن حق «العودة» الذي كفل تدفق اليهود على إسرائيل عبر تاريخها سيكون من الواجب إلغاؤه، وبالإمكان أن نجد مخاوف كثيرة من هذه التطورات في دوائر كثيرة؛ فهذا هو «إيوارد ويتن» يجار بالشكوى قائلاً: «إن الإسرائيليين الآن معرضون للخطر بعد أن اقتربوا من نقطة اللاعودة».

ما حجم الضرر الدائم الذى يمكن أن يقع؟ الأطراف المعنية بما فى ذلك الشعب الإسرائيلى والحكومة الأمريكية ومجتمع رجال الأعمال ويهود الشتات، كل هؤلاء لابد من أن يمارسوا ضغطاً لإيقاف الضرر، والسؤال الحقيقى هو ما إذا كان «نيتانياهو» (أو أى زعيم آخر له وجهة النظر ذاتها)، يمكن أن يفوز فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة. يبدو أن نافذة الفرصة أمام حل الدولتين لن تظل مفتوحة لفترة رئاسية ثانية أمام مثل هذه القيادة.

و«السؤال الحقيقى» لا علاقة كبيرة له بنيتانياهو، الذى يواصل السير على خطى زعماء حزب العمل السابقين لا غير، فى تنمية وتطوير المستوطنات، وكان «إسحاق رابين» يتباهى بأن أوصلو قد مكنت من توسعات إضافية، كما أن خلفه «إيهود باراك» لم يفعل شيئاً يتعارض مع خطته، إلا أن مخاوف «ويتن» تظل مفيدة ودالة؛ إذ قد تتوصل إسرائيل فى نهاية المطاف إلى تفاهم مع ما صنعتته بيديها على نحو أخرق: فقد صنعت مجموعتين سكانيتين، متجاورتين، مضافورتين، ومن المستحيل فك تداخلهما.

قد يبدو حل الدولة الواحدة جذاباً بالنسبة للفلسطينيين، وربما لأنه أمر تخشاه إسرائيل ومؤيدوها. ولو أمكن هدم الفكرة الصهيونية وصوغ مساواة حقيقية للفلسطينيين فى «إسرائيل - فلسطين» جديدة، فإن «خلق الحقائق» الذى هو من اختراع إسرائيل سينقلب على مخترعه. فلسطينيو الأراضي المحتلة سيكونون أقلية فى الدولة الواحدة الجديدة، إلا أنه بإضافة أصواتهم إلى أصوات مليون مواطن فلسطينى فى إسرائيل، ستكون نسبة اليهود والعرب ٥٠:٥٠، وهو ما يمكن أن يتيح للفلسطينيين فرصة حقيقية لضمان القضاء على كل أساليب التمييز الإسرائيلية، وهى المهمة التى لم يكن لدى الإسرائيليين الفلسطينيين العدد الكافى لتحقيقها. وهكذا فإن الدولة الواحدة سوف تجمع الفلسطينيين الذين يعيشون حالياً غربى الأردن فى نضال واحد من أجل الحرية والمساواة، وقلق إسرائيل من هذا الاحتمال أمر مفهوم، وهو بذاته دليل على التحدى القوى الذى يمكن أن تمثله إعادة توجه مثل هذا فى النضال الفلسطينى^(١٢).

بالرغم من أن حل الدولة الواحدة قد يبدو أكثر راديكالية من حل إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية منفصلتين، وبالرغم من احتمالات تحقيقه للمساواة بين

الإسرائيليين والفلسطينيين الذين سيعيشون في تقارب مكاني، بالرغم من ذلك كله فهو مسار خطر يجب المضي فيه مع كثير من الحذر. ومثلما تناولنا، نقدياً، نموذج الدولة الذي تصورته عملية أوصلو لفلسطين، لابد كذلك من التفكير في الآفاق المحتملة لحل الدولة الواحدة بكل حذر. ليس صحيحاً على إطلاقه أن التجمعات العرقية داخل الدولة الواحدة تنعم بالمساواة، أو أن الاختلافات بينها لا يمكن تقنياتها بأمان أو الاعتراف بها في الممارسة العملية، وإذا كان للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معاً كمواطنين متساويين في دولة واحدة، فلا بد من أن يتوقع الفلسطينيون ضمانات ودلائل على ذلك، تؤكد أن هذه المساواة ليست حبراً على ورق. إن إعلاناً بتحرير الفلسطينيين لن يجدي فتيلاً إذا كانت سياسات الدولة الجديدة مكرسة للإبقاء على اللامساواة بوسائل أخرى.

كما لاحظنا، فإن هناك دولة واحدة موجودة بالفعل في الأراضي المحتلة لها بنية تحتية ومؤسسات ومستوطنات متغلغلة في أعماق الضفة الغربية وغزة، على أن الذين يقولون، دون تمييز، بأن هذه الشبكة يمكن أن تشكل أساساً لدولة ديمقراطية واحدة، لابد لهم من أن يواجهوا حقيقة أن الكيان الواحد الموجود الآن، قد أنشئ بهدف الحفاظ على الحصرية اليهودية؛ أي أن التمييز كان هو سبب وجوده. ورغم أن بالإمكان تصور وضع ينعم فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بمزايا وفوائد متساوية من هذه الموارد والبنية التحتية، فالأكثر سهولة تصور دولة واحدة تبقى على اللامساواة نفسها الموجودة الآن. إن التباين الاقتصادي والسياسي بين الشعبين لابد من أن يكون نقطة البداية لأي اتحاد يتم التخطيط له؛ فلماذا ينبغي أن يصدق الفلسطينيون أن البنى التمييزية القائمة سوف تتحدى هذا التباين أكثر من استمرارها في خدمته؟

إن التفحص الدقيق للدولة ثنائية الجنسية التي يقترحها «بنقنيستي» يؤكد هذا الشك؛ إذ بالرغم من أنه قبل أن تكون أعمال إسرائيل قد جعلت قدراً من التعايش والكونفدرالية أمراً حتمياً، فإن نموذج الدولة الجديدة الذي يطرحه يسعى للإبقاء على الفصل باعتباره مبدأ تنظيمياً:

الحاجة للجمع بين الفصل السياسي، والاتحاد المادي، فصل الهوية القومية ذات الارتباط القوي بالوطن المشترك يشير إلى الحاجة إلى دولة إسرائيلية فلسطينية كونفدرالية، وهو ما يمكن أن يستتبعه الجمع بين

فصل جيوپوليتيكي رآسى وفصل أفقى فى اقتسام السلطة. الدولة كلها ينبغي أن تقسم إلى كانتونات على أساس التجانس الإثنى، مع منح سلطات واسعة لكل كانتون إثنى^(١٣).

وهكذا تبدو دولة «إسرائيل - فلسطين» التى يتخيلها «بنقينيستى» كأنها عودة إلى أوصلو، إلى خطة التقسيم إلى كانتونات «وهويات قومية منفصلة». والحقيقة أن رؤية «بنقينيستى» يمكن أن تكون مصيراً أسوأ بالنسبة للفلسطينيين؛ حيث إنه تحت خطة التمزيق هذه، فإن أية بوصة من الأراضى «الفلسطينية» لا يمكن أن تعتبر كذلك. إن «بنقينيستى»، الذى يستحق التقدير لأنه وضع مشكلة الأراضى المحتلة فى بؤرة اهتمام الإسرائيليين، يقدم لنا فكرة عن المدى الذى يمكن أن يذهب إليه الإسرائيليون فى محاولاتهم لصوغ شكل لدولة غير عنصرية. لقد كان «بنقينيستى» يحاول على مدى سنوات أن يقيم «كانتونات إثنية» فى القدس الشرقية على أمل أن يرضى الفلسطينيون بسلطات محلية، وأن يعودهم على الحكم الإسرائيلى الشامل (أو الفصل الرأسى الجيوپوليتيكي إن شئنا القول بوضوح)، والآن يريد أن ينجح على المستوى القومى حيث فشل محلياً. ولأنه يوجد الآن على أطراف الرأى المقبول فى إسرائيل، نجده يسمى نفسه بـ«الحالم»؛ لأنه يروج لفكرة دولة واحدة، إلا أنها تطبق الفصل الإثنى. وحيث إن -حتى- رؤيته للإخاء والتعايش هى أبعد ما تكون عن الالتزام الحقيقى بالمساواة، لابد من أن نتساءل بجدية ما إذا كان بالإمكان أن توجد إرادة فى المجتمع الإسرائيلى يمكنها أن تقيم دولة واحدة لا تقوم على التمييز^(١٤).

بالنسبة للفلسطينيين الإسرائيليين الموجودين، فإن منحهم حق الاقتراع إلى جانب فلسطينى الأراضى المحتلة فى دولة جديدة يمكن أن يدفع بقضية الحقوق الفلسطينية إلى الأمام، ويسد ثغرة عدم التكافؤ بين الامتيازات العربية واليهودية، ومع ذلك نستطيع بسهولة أن نستنتج من فشل هذا المجتمع فى إنهاء التمييز فى إسرائيل، أن غالبية السكان اليهود سوف يكون باستطاعتهم تقوية وتعظيم امتيازاتهم بالرغم من وجود سكان فلسطينيين أكثر منهم. وكما أشار «يورى ديفيز - Uri Davis» فى كتابه: "Israel: An Apartheid State"، فإن الإسرائيليين الفلسطينيين لم يتم استيعابهم فى المجتمع الإسرائيلى باعتبارهم متساوين، كما أنهم لم يستطيعوا أن يتجاوزوا أصلهم الإثنى ويعملوا بشكل فعال باعتبارهم مواطنين فى الدولة التى تظل يهودية. لقد ذكرنا

فوز «نيتانياهو» فى انتخابات ١٩٩٦ على أثر دفاعه عن «كل ما هو من أجل صالح اليهود»، ذكرنا مرة أخرى، أن النزعة اليهودية المتنامية فى إسرائيل بإعتبارها الجوهر السياسى للدولة وليس كمجرد مكون إثنى أو دينى، سوف تؤدى، فقط، إلى تهميش غير اليهود الذين حالفهم سوء الحظ بأن ولدوا هناك. الإسرائيليون الفلسطينيون كان تأثيرهم ضعيف على تصور إسرائيل لنفسها كدولة يهودية، وهم شهود صمت على خواء تفاخرها بأنها دولة «ديمقراطية» حقيقية^(١٥)، وأية إضافة إلى صفوفهم لن يكون لها أثر كبير إلا إذا أجبر ذلك الإسرائيليون اليهود على التخلي عن أوهامهم بأنهم يعيشون فى دولة يهودية حصرية، وهى وثبة نفسية وفلسفية لا يستطيع أن يقوم بها حتى الآن، الليبراليون الإسرائيليون من أمثال «بنقنيسى».

من الناحية المادية، فإن دولة جديدة واحدة مكونة من كانتونات، قد تمنح الفلسطينيين ما حصلوا عليه من أوصلو تماماً: أى علاقة اقتصادية تنحو نحو التبعية الذليلة والإفقار وعدم وجود أى وسيلة لكى يهربوا من سادتهم الإسرائيليين. حتى فى جنوب أفريقيا حيث غير البيض هم الأغلبية، كانت آمال السود تشق طريقها بجهد نضالى منذ ١٩٩٤، ضد أسطورة تفوق وحصرية البيض، وخاصة فى المجال الاقتصادى^(١٦).

وفى دولة «إسرائيلية فلسطينية» حيث ستكون هناك أغلبية يهودية بعد «التوحيد»، سيكون من الصعب التغلب على مظاهر عدم المساواة والتراتبية الموجودة من قبل.

وبالرغم من أن الفلسطينيين قد يكون لديهم الأصوات الانتخابية، قد يكون كذلك من المستحيل إزالة هذه التمايزات التاريخية أو تحدى هذا التوزيع المادى الذى ترسخ بسبب الفقر والمصادرة فى الأراضى المحتلة، واحتمال أن يحظى الفلسطينيون بمساواة من الناحية الرسمية بينما يعيشون ويعملون فى ظل السكان اليهود، هو احتمال حقيقى.

من جوانب كثيرة، فإن حل قيام دولة واحدة، قد يكون بمثابة موت دولة وظهور دولة أخرى، وفى أكثر السيناريوهات تفاؤلاً سوف تخلى الدولة الصهيونية ذات الحصرية اليهودية مكانها لدولة جديدة تخلفها، وهى دولة متعددة العرقيات وعلمانية

وديمقراطية حقيقة. هذه الدولة تبدو أفضل خيار؛ حيث إنها ستقوم على مبدأ أن أى فصل أو تمييز هو وبال على السلام، إلا أننا على ضوء حقيقة أن إسرائيل والإسرائيليين سيكونون مؤثرين فى إحداث هذا التحول نحو دولة إسرائيلية فلسطينية، وأن - حتى - الليبراليين الإسرائيليين متمسكون بالفصل فى تعريفهم لمستقبل اليهود الإسرائيليين، على ضوء ذلك كله لابد من أن نوازن حماستنا لدولة واحدة، مع خشية أن يأتى ذلك بعكس ما يشتهى الفلسطينيون، وبدلاً من زوال الصهيونية فقد يعنى قيام الدولة الواحدة موت الآمال والتطلعات الفلسطينية نحو دولة علمانية وديمقراطية ينعمون فيها بمساواة حقيقية^(١٧)، هذه النتيجة لن تؤدي إلى إقامة دولة جديدة، وإنما إلى اتساع إسرائيل والتلاشى المستمر لفلسطين، وعلى الفور ستتوقف مطالبات الفلسطينيين بالأرض والسيادة، وبمرور الوقت ربما تضع ذكرى فلسطين، أما الدولة الواحدة فستكون أشبه بدول كثيرة أخرى، تتأسس فيها اللامساواة على امتداد خطوط إثنية، والفلسطينيون الذين فقدوا ثلاثة أرباع أراضيهم سوف يخسرون الربع المتبقى، وستبقى الدولة اليهودية متسعة الحدود هادئة البال.

أفاق مستقبلية

إحدى الأفكار الرئيسية فى هذا الكتاب هى سطوة إسرائيل المطلقة فى أى عملية للسلام، والمدى الذى تعتمد فيه المفاوضات أو المقترحات على ذهنية الإسرائيليين السائدة، لكى تستمر أو تنجح. ولهذا السبب فإن بدائل أو سلو التى تناولناها بالبحث تقدم احتمالات كثيرة لكارثة فلسطينية كما هى لإزالة الضيم الفلسطينى، فمن السهل أن نرى أن كلا الحلين: حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، ممكنان من الناحية العملية، وأنهما يوفران الأمن والرفاة لكل من اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أننا لابد من أن نسلّم أيضاً بأن إسرائيل تملك السلطة التى تجعلها تستخدم كلا الحلين ضد تقدم الفلسطينيين وإصالح استمرار السيادة اليهودية. على ضوء المناخ السياسى السائد فى إسرائيل والإجماع الساحق على مزايا الصهيونية والحصريّة اليهودية، من الصعب أن نرى إمكانية لفرض أى من الحلين بون تنازل عن التمييز الذى يحط من شأن المواطنين الفلسطينيين سواء فى دولة «فلسطينية» أو «إسرائيلية فلسطينية»، وبصرف النظر عن العدل، أو الوعد بالعدل فى كلا الحلين، فإن التأكيد الإسرائيلى المستمر على المزايم اليهودية وضرورة الفصل الإثنى، يجعل من الصعب النظر إلى المستقبل بتفاؤل.

بالرغم من أن البعض فى اليسار الإسرائيلى يزعمون علناً أنهم قد تصالحوا مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، فإنهم يرفضون تقديم تنازلات تتعلق بالأراضى المحتلة اللازمة لإقامة هذه الدولة، بل إن إسرائيل، على العكس من ذلك، قامت بإجراء تغييرات فى هذه الأراضى يمن أن تؤدى إلى قيام دولة واحدة إسرائيلية فلسطينية، بينما لا تستطيع أن تقدم تنازلات أيديولوجية لمعاملة الفلسطينيين على قدم المساواة مع اليهود فى هذه الدولة. نتيجة لذلك، أعادت أوصلو مرة أخرى حديث الترحيل داخل إسرائيل، وهو خيار يتطلب تنحية الأخلاق مؤقتاً، إلا أنه على الأقل سوف يحل تناقضاً من صنع إسرائيل. إسرائيليون آخرون من الذين يسترشدون بأوصلو سيحاولون تقديم صيغة مخففة لحل حقيقى، يقضى بقيام دولة واحدة أو دولتين على أمل أن يحظى بموافقة دولية ويفرغ الفلسطينين بالتخلى عن حقوقهم التاريخية ويدعم الأساس الحصرى الذى تعتمد عليه خطايا إسرائيل الكثيرة وجرائمها. إذا لم يتم تنفيذ خطة للترحيل، ستحاول إسرائيل أن تحدث صدعاً فى دفاعات الفلسطينيين المعنوية، وأن تجد - كما حدث مع «عرفات» - ممثلاً عن الشعب الفلسطينى يكون مستعداً للتوقيع على رؤية إسرائيل للسلام، ولا ينبغي أن يدهشنا ألا ينتج عن اتفاق مثل هذا أى سلام حقيقى.

بالنظر إلى الحاضر، من الصعب أن نرى إمكانية لظهور حل الدولتين من أية عملية للسلام، والأكثر صعوبة أن نرى حلاً يقضى بقيام دولة واحدة هى «إسرائيل - فلسطين»، ويكون عملياً ومستقراً، وعلى أية حال فإن الجدل الرئيسى حول التطبيق النهائى لأحد هذه السيناريوهات، هو أن إطار العمل الحالى للمفاوضات لا يضمن سلاماً دائماً. وكما هو الحال فى جنوب أفريقيا؛ حيث كان على الأقلية البيضاء والمجتمع الدولى فى النهاية أن يكتشفوا أن أوضاع الأغلبية السوداء لم تكن مقبولة، كذلك فإن السخط والأوضاع المزرية التى يعيشها الفلسطينيون، سوف تكون دليلاً فى السنوات القادمة على عجز أوصلو وما يشبهها من حلول، وأية حكومة إسرائيلية يكون لديها التصميم الكافى قد تستطيع تجنب هذا الوضع بعملية ترحيل واسعة للفلسطينيين من أراضيه إلى الأردن أو مصر، ولكن أى أسلوب أقل تطرفاً لن يمنع الانهيار الاقتصادى والاجتماعى الذى سينجم حتماً عن تقسيم وتركيز السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. وبعد المقاومة وأعمال العنف المتواصلة فى 'بانتوستانات

الفلسطينية، فإن الإسرائيليين أنفسهم سيدركون مدى الحاجة إلى أسلوب أكثر راديكالية لتناول قضية التعايش، كما قد تزيد الفرص أمام حل أكثر إنصافاً. في هذا الإطار فقط، إطار سفك الدماء واليأس، يمكننا أن ننظر إلى ما هو أبعد من التشاؤم الحاضر، وأن نأمل في التغلب على الانحياز والتردد في آخر الأمر، كما حدث في جنوب أفريقيا واقعاً وممارسة.

بينما تحتفل الدولة اليهودية بالذكرى الخمسين لإنشائها، يمكنها أن تتطلع بكل الزهو إلى سجلها في تحويل فلسطين إلى إسرائيل، وبالرغم من أن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد صمدوا بأعداد كبيرة في أماكنهم، وبكل عناد، فإن عملية أوصلو قد حققت عملاً ممتازاً وهو زيادة مساحة إسرائيل وتركيز الفلسطينيين في مناطق يسهل احتواؤهم والسيطرة عليهم فيها، وبالرغم من ذلك لا تستطيع إسرائيل أن تنظر إلى سجلها في صنع السلام بعين الرضا، ولا إلى تكاملها بنجاح مع الشرق الأوسط، فإنجازاتها في أحد الميادين هي سبب فشلها في غيره، وينبغي أن نقبل تقييم «شيمون بيريز» الدقيق، وهو أن أوصلو بالنسبة للإسرائيليين ليست سوى «مفاوضات مع أنفسنا»، ثم نوجه لإسرائيل سؤالاً بشأن شكل المنطقة التي تود أن تراها في المستقبل. إن التوسع في المستوطنات ووجود الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وإلى ما هو أبعد منها في صحراء سيناء ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، كل ذلك يثبت أن إسرائيل لديها القدرة العسكرية للوصول إلى ما هو أبعد من حدود ١٩٤٩، وبالرغم من ذلك كله فإن العبوات الناسفة التي تنفجر داخل المدن الإسرائيلية توحى بأن إسرائيل الكبرى لن تكون مكاناً آمناً.

كما كان الأمر دائماً، يظل الخيار بيد إسرائيل، المجتمع الدولي له دور مهم ينبغي القيام به لاقتناع إسرائيل بأن ما تقوم به غير مقبول ويستحق رداً جماعياً عليه، الولايات المتحدة، ممول الاستيطان الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، تواصل تقديم المعونات المباشرة ببلايين الدولارات كل عام لإسرائيل، ولا بد من أن يسأل دافعوا الضرائب الأمريكيون أنفسهم لماذا يواصلون تمويل ظلم مستمر في الجانب الآخر من العالم؟! وأخيراً ينبغي أن يستخدم الشتات اليهودي تجربته في التكامل والنجاح في الدول غير اليهودية للتعجيل بنهاية الحصرية اليهودية في إسرائيل، والدفاع عن حقوق كل البشر

بمن فيهم اليهود والفلسطينيون، ضد التمييز العنصري لأي جماعة، ودون هذا المسعى ودون الضغط على إسرائيل ليس هناك احتمال لأن ينعم أي من الإسرائيليين أو الفلسطينيين بالسلام الغائب تماماً في إطار عملية أوصلو.

هوامش الفصل السابع

(١) يشير Nur Masalha في كتابه "A Land Without A people" إلى «العدد الكبير» من اليهود الإسرائيليين- «الصحفيين والأكاديميين والكتاب والسياسيين»- الذين يعارضون الترحيل لأسباب أخلاقية وعملية (ص ٢٢٢).

(٢) على مدى السنوات الخمس الأخيرة لم تتوقف الحكومة الفلسطينية، ناهيك عن جماعات الضغط الصهيونية المختلفة داخل إسرائيل وخارجها، عن الزعم بأن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بها ويواصلون المطالبة بالقضاء عليها، والحقيقة أن «ياسر عرفات» قدم اعترافاً رسمياً بإسرائيل كشرط مسبق لتوقيع اتفاقية أوسلو الأولى في ١٩٩٣، كما أعلن إلغاء الأجزاء التي تشير إلى القضاء على إسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني.

انظر:

Graham Usher, "Palestine in Crisis (Londpn: Pluto Press, 1995), p.11.

كما كتب «ديليپ هيرو- Dilip Hiro» عن تردد «عرفات» في تعديل أجزاء الميثاق الوطني الفلسطيني كل بمفرده؛ لأن ذلك كان سيُعتبر بمثابة تنازل دون مقابل، في نظر كثير من الفلسطينيين الذين يعتمد «عرفات» على تأييدهم له. كما يشير كتاب: "Sharing the Promised Land" في ص ٥٢، إلى أن عمليات الإغلاق الصارمة التي قامت بها إسرائيل في فبراير ومارس ١٩٩٦ هي التي منعت «عرفات» من إقناع المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق. لم يحدث أن اعترفت إسرائيل، في أية مرحلة، بفلسطين باعتبارها كياناً وطنياً أو أرضاً ذات سيادة.

(٣) الضفة الغربية وغزة وشعور إسرائيل بالخطر من اكتساح الجيوش العربية، جعلتهم يقومون باستعدادات إستراتيجية كثيرة، انظر:

- Can Israel Survive a Palestinian State pp.10ff ("The Geostrategic significance of the West Bank and Gaza").

- No Trumpets, No Drums: A Two-State Settlement of Israeli-Palestinian Conflict (New York: Hill and Wang, 1991).

(٤) الحد الأدنى اللازم لتطبيق حل الدولتين هو الانسحاب شبه الكامل كما يتصوره كتاب:

No Trumpets, No Drums,

والذى يشبهه فى بعض جوانبه الوجود العسكرى الإسرائيلى القائم فى وادى الأردن، واقتراح شكل من الحكم الذاتى المحلى للمستوطنين الذين قرروا البقاء فى الأراضى المحتلة، وحتى هذا النموذج لا يكفى.

(٥) للاطلاع على تحليل للظروف المحيطة بالعودة المحتملة للاجئين إلى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، انظر:

- Rex Brynen "Imagining a solution: final status arrangements and Palestinian refugees in Lebanon", Journal of Palestine Studies, Vol.xxvi, No.2 (Winter 1997), pp.42-58.

(٦) مقابلة مع حيدر عبد الشافى:

Journal of Palestine Studies, Vol.XXIII, No.1 (Autumn 1993), pp. 14-19.

(٧) انظر مقارنة «إيوارد سعيد» شديدة الإدانة بين «نلسن مانديلا» الذى رفض المساومة مع حكومة جنوب أفريقيا البيضاء حتى على إطلاق سراحه، و«ياسر عرفات» الذى بدأ أول سلسلة من التنازلات لإسرائيل لكي يعود إلى غزة وأريحا.

انظر: Peace and its Discontents (New York: Vintage, 1996), p.63.

(٨) Intemate Enemies, p.232

(٩) المصدر السابق ص ٢٢٤.

(١٠) "Zionism at 100: a symposium", New Republic, 8 and 15 September 1997

(١١) يتكلم «إيوارد ويتن» عن «دولة الأمر الواقع المزبوجة القائمة الآن فى إسرائيل والأراضى التى تسيطر عليها».

(١٢) بالإضافة إلى «بنقينيستى» ناقشت «غادة كرمى - Ghada Karmi» أيضاً موضوع حل الدولة الواحدة فى:

"Is Palestine autonomy the only alternative?", Middle East International, 23 October

1992. كما ناقشه «برهان دجانى - Burhan Dajani» فى:

"An alternative to Oslo", Journal of Palestine Studies, Vol,XXV, No.4 (Summer 1996), pp.5-19.

وكذلك "Marc H.Ellis" فى:

"The future of Israel/ palestine: embracing the broken middle", Journal of Palestine Studies, Vol. XXVI, No.3 (Spring 1997), pp.56-66.

Intimate Enemies, p.233. (١٣)

(١٤) ليس أمراً مثيراً للدهشة أن يكتب «توماس فريدمان» مقدمة لكتاب «بنقينيستى»، محتقياً بدفاع المؤلف عن «الفصل القائم على المساواة» بدلاً من «الفصل القائم على اللامساواة»، المصدر السابق p.xii.

(١٥) للاطلاع على ما يؤكد أن الفلسطينيين لم يشهدوا سوى قدر قليل من التحسن فى أحوالهم منذ صدور كتاب «يورى ديفيز» فى ١٩٨٧، انظر:

"Israel's forgotten palestinians", Middle East International, 8 October 1993.

وانظر كذلك:

"Israeli Arabs and the Netanyahu government",

المصدر السابق - ١٠ يناير ١٩٩٧. فى المقال الثانى ذُكر لحضور «دوللا عمر - Dullah Omar» وزير العدل فى حكومة جنوب أفريقيا الجديدة، لمؤتمر نظمه الفلسطينيون الإسرائيليون فى عام ١٩٩٦. قارن «عمر» بين وضع الفلسطينيين فى إسرائيل وحقبة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وأكد أهمية المساواة فى المجتمع لى يكون ديمقراطياً.

(١٦) انظر على سبيل المثال:

Barclays Bank 'Country Report' (London, October, 1997).

الذى يذكر أن جنوب أفريقيا ما زالت تعاني من مظاهر كثيرة لعدم المساواة كلها بسبب العرق، ومعدل بطالة حوالى ٢٠٪ يصل إلى ٥٠٪ أو أكثر فى مناطق السود.

وانظر كذلك: "Bridging past and future", Boston Globe, 31 August 1997,

حيث يضع Aggrey Klaaste ، الكاتب الصحفى فى جنوب أفريقيا، المشكلة هكذا ببساطة: «إن النضال لا ينتهى بتسلم مفاتيح المملكة السياسية، عندما تكون القوة الاقتصادية ما زالت فى أيدي رجال الأعمال البيض».

(١٧) تبنى القيادة الفلسطينية لفكرة دولة ديمقراطية علمانية حقيقة، ولها سجل تاريخى إلا أنها ليست متسقة أو خلواً من الالتباس. فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٣ نوفمبر

١٩٧٤، تحدث «ياسر عرفات» عن «دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون ينعمون بالعدل والمساواة والإخاء والتقدم» (Laqueur and Rubin (eds), p.339)، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية تتكلم عن «دولة وطنية مستقلة»، وليس بالضرورة علمانية أو ديمقراطية، وذلك في بيانات أخرى صادرة عنها.

انظر:

Noam Chomsky, "Towards a New Cold War" (New York: Pantheon, 1982), pp.240, 268.

هذا التباين ربما يمكن إرجاعه - بين أسباب أخرى - لتذبذب منظمة التحرير الدائم بسبب اختلاف مفهوم «فلسطين» وما إذا كانت النولة الجديدة ستقوم بجوار إسرائيل أو في مكانها.

المؤلف

نيكولاس جويات

Nicholas Guyatt

● تخرج في كمبريدج، ويعمل الآن أستاذاً زائراً بقسم التاريخ – جامعة برنستون، له اهتمام خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية، كما زار كلاً من إسرائيل وفلسطين عدة مرات، وعمل في القدس في جمعية «سان ييف» – مركز حقوق الإنسان الكاثوليكي للأبحاث القانونية والتنمية. صدر له عام ٢٠٠٠ كتاب بعنوان «قرن أمريكي آخر: الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠»، شديد الانتقاد للهيمنة الأمريكية، وصدرت ترجمة عربية له ضمن المشروع القومي للترجمة بعنوان «قرن آخر من الهيمنة الأمريكية» (٦٢٩).

المترجم

طلعت الشايب

El Shayeb M.T.

● عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، ورئيس تحرير سلسلة «آفاق عالمية»، وعضو مجلس تحرير مجلة «أدب ونقد» – حاصل على جائزة اتحاد كتاب مصر في الترجمة – ٢٠٠٣.

– ترجم ٣٠ كتاباً من بينها:

● صدام الحضارات (صمويل هنتنجتون) ● حدود حرية التعبير (مارينا ستاج)
● المثقفون (بول جونسون) ● الحرب الباردة الثقافية (ف.س. سوندرز) ● الطفولة في السيرة الذاتية العربية (تيتز روكي) ● التحدي (مهاتير محمد).

– وعدداً من الأعمال الروائية العالمية من بينها:

● فتاة عادية (للأمريكي آرثر ميللر) ● الملك الصامت (للألماني هينرش بول) ● عاريا أمام الآلهة (للهندي شيف كومار) ● الحرير (للإيطالي اليساندرو باريكو) ● البطء (للتشيكي ميلان كونديرا) ● بقايا اليوم (للياباني كازو ايشيجورو) ● الخوف من المرايا (للباكستاني طارق علي) ● مكتوب (للبرازيلي پاولو كويليو)

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	شوقي جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتيكوفا	أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إقيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتمد وعبد الجليل الأزدي وعمر حلى
١١- مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إنوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء (ج١)	مارتن برنال	يشارفد أحمد عثمان
١٧- مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى وبدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥- مثوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	يشارف: جابر عصفور
٢٨- رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الطوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هويكنز	أحمد فؤاد بليغ
٣٤- الرواية العربية	روجر آلن	حصه إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحدائق	بول ب. ديكسون	خليل كلفت
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مقيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزوج	أوكتايفو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغفور	روبرت ديننا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جورجياتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلاود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	داريو بيانوبيا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. توفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى قطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونيث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	باشراف : محمد الجوهري
٦٢-	لذة النص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيموا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج روبريخت	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكتز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندرية موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغراء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الألبى الحديث (ج٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد رويرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أومبىنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (ج١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شبيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتقرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جينز	أحمد زايد ومحمد محبى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحية	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو بايخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات وردة وقصص أخرى	نخبة	إبوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روينسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساواة العولة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليت	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آباء (شعر)	عبد الوهاب المؤبب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرارچينيت	عبد العزيز شبيب
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبيرامتى	أشرف على دعنور
١٠٧-	مسيرة الفنان فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنه بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

أحمد حسان	سادی پلانت	١١٣- راية التمرد
نسیم مجلی	رول شوینکا	١١٤- مسرحیتا حصاد کونجی وسكان المستقع
سمیة رمضان	فرچیتیا وواف	١١٥- غرفة تخص المرء وحده
نهاد أحمد سالم	سینثیا نلسون	١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)
منى إبراهيم وهالة كمال	لیلى أحمد	١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام
لیس النقاش	بث بارون	١١٨- النهضة النسائية فى مصر
یاشراف: روف عباس	أميرة الأزهرى سنبل	١١٩- النساء والأسرة وقراءتين الطلاق فى التاريخ الإسلامی
مجموعة من المترجمين	لیلى أبو لغد	١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط
محمد الجندي وإيزابيل كمال	فاطمة موسى	١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية
منيرة كروان	جوزيف فوجت	١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان
أنور محمد إبراهيم	أنیتل ألكسندرو فنابولینا	١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية
أحمد فؤاد بلبع	چون جرای	١٢٤- الفجر الکائب: أوهام الرأسمالية العالمية
سمحة الخولى	سیدرک ثورپ ديفى	١٢٥- التحليل الموسيقي
عبد الوهاب علوب	فولفانج إيسر	١٢٦- فعل القراءة
بشير السباعی	صفاء فتحی	١٢٧- إرهاب (مسرحية)
أميرة حسن نويرة	سوزان باستيت	١٢٨- الأدب المقارن
محمد أبو العطا وآخرون	ماريا دولورس أسيس جاروته	١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة
شوقى جلال	أندريه جوندر فرانك	١٣٠- الشرق يصعد ثانية
لويس بقطر	مجموعة من المؤلفين	١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعی
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون	١٣٢- ثقافة العولة
طلعت الشايب	طارق على	١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)
أحمد محمود	بارى ج. كيمب	١٣٤- تشريح حضارة
ماهر شفيق فريد	ت. س. إليوت	١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت
سحر توفيق	كينيث كوتو	١٣٦- فلاحو الباشا
كاميليا صبحی	جوزيف مارى مواريه	١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر
وجيه سمعان عبد المسيح	أندريه جالوكسمان	١٣٨- عالم التلفزيون بين الجمال والعنف
مصطفى ماهر	ريتشارد فاچنر	١٣٩- باريسفان (مسرحية)
أمل الجبورى	هربرت ميسن	١٤٠- حيث تلتقى الأنهار
نعيم عطية	مجموعة من المؤلفين	١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية
حسن بيومى	أ. م. فورستر	١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل
عدلى السعري	بيرك لايدر	١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعی
سلامة محمد سليمان	كارلو جولوننى	١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)
أحمد حسان	كارلوس فويقتس	١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)
على عبدالرؤف البمبى	ميجيل دى لייس	١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)
عبدالغفار مكاوى	تاتكرید نورست	١٤٧- مسرحيتان
على إبراهيم منوفى	إنريكى أندرسون إمبرت	١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية
أسامة إسبر	عاطف فضول	١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأونيس
منيرة كروان	روبرت ج. ليتمان	١٥٠- التجربة الإغريقية

١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٢-	عدالة الهند وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابي
١٥٣-	غرام الفراغة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥-	الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التمساني
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكتجوى	عبدالعزیز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ٢)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٩-	الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحي
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومي
١٦١-	مسرحيتان من المسرح الإسباني	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيرى	صلاح عبدالعزیز محبوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع (ج ١)	جوردون مارشال	ياشراف: محمد الجوهري
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاکوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسييفا	سهير المصادقة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعمانيين في إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧-	في عالم طاغور	رابندرناث طاغور	شكري محمد عياد
١٦٨-	دراسات في الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكري محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكري محمد عياد
١٧٠-	الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابي
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التلفزيون في الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصه إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليوناني الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدي إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	القد الامي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات	فنتسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوة (شعر)	وب. بيتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحي العشري
١٨٤-	القاهرة: حالة لا تنام	هانز إيندورفر	دسوقي سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم في التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة (رواية)	بُرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الألب	ألفين كرتان	بدر الديب

- ١٨٩- العسى والبصيرة: مقالات في بلاغة النقد للملصر پول دى مان سعيد القاتمي
- ١٩٠- محاورات كونفوشيوس كونفوشيوس محسن سيد فرجاني
- ١٩١- الكلام وأسمال وقصص أخرى الحاج أبو بكر إمام وآخرون مصطفي حجازي السيد
- ١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (ج١) زين العابدين المراغي محمود علاوي
- ١٩٣- عامل المنجم (رواية) بيتر أبراهامز محمد عبد الواحد محمد
- ١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي الحديث مجموعة من التقاد ماهر شفيق فريد
- ١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية) إسماعيل قصيح محمد علاء الدين منصور
- ١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية) فالنتين راسبوتين أشرف الصباغ
- ١٩٧- سيرة الفاروق شمس العلماء شبلي النعماني جلال السعيد الحفناوي
- ١٩٨- الاتصال الجماهيري إدوين إمري وآخرون إبراهيم سلامة إبراهيم
- ١٩٩- تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية يعقوب لاندائو جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
- ٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل جيرمي سيبروك فخرى لبيب
- ٢٠١- الجانب الديني للفلسفة جوزايا رويس أحمد الأنصاري
- ٢٠٢- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٤) رينيه ويليك مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ٢٠٣- الشعر والشاعرية أطفاف حسين حالي جلال السعيد الحفناوي
- ٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم زلمان شارازر أحمد هريدي
- ٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات لويجي لوقا كافاللي- سفورزا أحمد مستجير
- ٢٠٦- الهولوية تصنع علماً جديداً جيمس جلايك على يوسف على
- ٢٠٧- ليل أفريقي (رواية) رامون خوتاسنديز محمد أبو العطا
- ٢٠٨- شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي دان أوريان محمد أحمد صالح
- ٢٠٩- السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٠- مثنويات حكيم سنائي (شعر) سنائي الغزنوي يوسف عبد الفتاح فرج
- ٢١١- فردينان دوسوسير جوناثان كلار محمود حمدي عبد الغنى
- ٢١٢- قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان مرزيان بن رستم بن شروين يوسف عبد الفتاح فرج
- ٢١٣- مصر منذ قدم نابليون حتى رحيل عبدالناصر ريمون فلاور سيد أحمد على الناصري
- ٢١٤- قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع أنتوني جينز محمد محيي الدين
- ٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين المراغي محمود علاوي
- ٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٧- مسرحيتان طليعيتان صمويل بيكيت وهارولد بيتتر نادية البنهاري
- ٢١٨- لعبة الحجلة (رواية) خوليو كورتاثان على إبراهيم منوفي
- ٢١٩- بقايا اليوم (رواية) كازو إيشجورو طلعت الشايب
- ٢٢٠- الهولوية في الكون باري باركر على يوسف على
- ٢٢١- شعرية كفافى جريجورى جوزدانييس رفعت سلام
- ٢٢٢- فرانز كافكا رونالد جراي نسيم مجلى
- ٢٢٣- العلم في مجتمع حر باول فيرابند السيد محمد نقادى
- ٢٢٤- دمار يوغسلافيا يرانكا ماجاس منى عبدالظاهر إبراهيم
- ٢٢٥- حكاية غريق (رواية) جابريل جارتيا ماركيث السيد عبدالظاهر السيد
- ٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى ديفيد هريت لورانس طاهر محمد على البربري

السيد عبدالظاهر عبدالله	المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث يوركي	٢٢٧-
ماري تيريز عبدالمسيح وخالد حسن	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	٢٢٨-
أمير إبراهيم العمري	مازق البطل الوحيد	نورمان كيجان	٢٢٩-
مصطفى إبراهيم فهمي	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	٢٣٠-
جمال عبدالرحمن	الرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمي سالوم بيدال	٢٣١-
مصطفى إبراهيم فهمي	ما بعد المعلومات	توم ستونير	٢٣٢-
طلعت الشايب	فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي	آرثر هيرمان	٢٣٣-
فؤاد محمد عكود	الإسلام في السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	٢٣٤-
إبراهيم الدسوقي شتا	ديوان شمس تبريزي (ج١)	مولانا جلال الدين الرومي	٢٣٥-
أحمد الطيب	الولاية	ميشيل شوبيكفيتش	٢٣٦-
عتايات حسنين طلعت	مصر أرض الوادي	روين فيدين	٢٣٧-
ياسر محمد جادالله وعري مديولى أحمد	العولة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	٢٣٨-
نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق	العربي في الألب الإسرائيلي	جيلا رامراز - رايوخ	٢٣٩-
صلاح محجوب إدريس	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاي حافظ	٢٤٠-
ابيتسام عبدالله	في انتظار البرابرة (رواية)	ج. م. كوتزي	٢٤١-
صبري محمد حسن	سبعة أنماط من القموض	وليام إمبسون	٢٤٢-
ياشراف: صلاح فضل	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفي بروفنسال	٢٤٣-
نادية جمال الدين محمد	الغليان (رواية)	لاورا إسكييل	٢٤٤-
توفيق على منصور	نساء مقالات	إليزابيتا أديس وآخرون	٢٤٥-
علي إبراهيم منوفي	مختارات قصصية	جابريل جارتيا ماركيت	٢٤٦-
محمد طارق الشرقاوي	الثقافة الجماهيرية والعدالة في مصر	والتر أرمبرست	٢٤٧-
عبداللطيف عبدالحليم	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	٢٤٨-
رفعت سلام	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	٢٤٩-
ماجدة محسن أباطة	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	٢٥٠-
ياشراف: محمد الجوهري	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	جورنون مارشال	٢٥١-
علي بدران	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	٢٥٢-
حسن بيومي	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	٢٥٣-
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: الفلسفة	ديف روينسون وجودي جروفز	٢٥٤-
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: أفلاطون	ديف روينسون وجودي جروفز	٢٥٥-
إمام عبد الفتاح إمام	أقدم لك: ديكارت	ديف روينسون وكريس جارات	٢٥٦-
محمود سيد أحمد	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	٢٥٧-
عبادة كُحيلة	الفجر	سير أنجوس فريزر	٢٥٨-
فاروجان كازانجيان	مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور	نخبة	٢٥٩-
ياشراف: محمد الجوهري	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	جورنون مارشال	٢٦٠-
إمام عبد الفتاح إمام	رحلة في فكر زكي نجيب محمود	زكي نجيب محمود	٢٦١-
محمد أبو العطا	مدينة المعجزات (رواية)	إبواريو منوثا	٢٦٢-
علي يوسف علي	الكشف عن حافة الزمن	جون جرين	٢٦٣-
لويس عوض	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلي	٢٦٤-

روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض	٢٦٥-
مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبد المنعم على	٢٦٦-
فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عروبي	٢٦٧-
ليون شمس تبريزي (ج٢)	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم النسوقي شتا	٢٦٨-
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	وليم جيفور بالجريف	هبري محمد حسن	٢٦٩-
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	وليم جيفور بالجريف	هبري محمد حسن	٢٧٠-
الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سي. باترسون	شوقي جلال	٢٧١-
الأديرة الأثرية في مصر	سي. سي. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم	٢٧٢-
الاصول الاجتماعية والثقافية لمركبة عربية في مصر	جوان كول	عنان الشهاوي	٢٧٣-
السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود علي مكي	٢٧٤-
د. م. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد	٢٧٥-
فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبد القادر التلمساني	٢٧٦-
الحيئات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزي	٢٧٧-
البدائيات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله	٢٧٨-
الحرب الباردة الثقافية	ف. س. سوندرز	طلعت الشايب	٢٧٩-
الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبد الحميد إبراهيم	٢٨٠-
الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوي	٢٨١-
طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق	٢٨٢-
السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	علي عبد الرؤف البمبي	٢٨٣-
هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عثمان	٢٨٤-
رحلة خواجه حسن نظامي الدهلوي	حسن نظامي الدهلوي	سمير عبد الحميد إبراهيم	٢٨٥-
سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	زين العابدين المراغي	محمود علوي	٢٨٦-
الثقافة والعولة والنظام العالمي	أنتوني كنج	محمد يحيى وآخرون	٢٨٧-
الفن الروائي	ديفيد لودج	ماهر البطوطي	٢٨٨-
ليون منوچيري الدامغاني	أبو نجم أحمد بن قوس	محمد نور الدين عبد المنعم	٢٨٩-
علم اللغة والترجمة	جورج مونا	أحمد زكريا إبراهيم	٢٩٠-
تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج١)	فرانشيسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر	٢٩١-
تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج٢)	فرانشيسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر	٢٩٢-
مقدمة للأدب العربي	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون	٢٩٣-
فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت	٢٩٤-
سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل موريز	بدر الديب	٢٩٥-
مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوي	٢٩٦-
فن النحو بين اليونانية والسريانية	نيونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازي	ماجدة محمد أنور	٢٩٧-
مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازي السيد	٢٩٨-
ثورة في التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد	٢٩٩-
لسيرة برهشيس في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج١)	لويس عوض	جمال الجزيرة وبهاء جاهين وإيزابيل كمال	٣٠٠-
لسيرة برهشيس في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرة و محمد الجندي	٣٠١-
أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام	٣٠٢-

٢٠٣-	أقدم لك: بوذا	جين هوب ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٥-	الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٢٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٢٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديفيد باييتو وهوارد سلينا	محمود مكى
٢٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز ويورن فان لو	ممدوح عبد المنعم
٢٠٩-	أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٢١٠-	أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٢١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كوانجود	فاطمة إسماعيل
٢١٢-	روح الشعب الأسود	وليم بيبويس	أسعد حليم
٢١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خاير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٢١٤-	مارسيل نوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٢١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٢١٦-	محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٢١٧-	بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٢١٨-	الادب الروسى فى السنوات العشر الاخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٩-	صور دريدا	جايترى اسيففاك وكريستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠-	لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٢٢-	وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو يوجين كلينباور	خالد مقلح حمزة
٢٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٢٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٢٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كريستين يوسف
٢٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٢٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٢٩-	رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٢٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شيرد	سامى صلاح
٢٣١-	عندما جاء السريين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٢٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٢٣٣-	الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٢٣٤-	لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٢٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٢٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٢٣٩-	تاريخ الادب فى إيران (ج ٢)	إيوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٢٤١-	قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمي
٢٤٢-	سلامان وأيسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامي	عبد العزيز بقوش
٢٤٣-	العالم البرجوازي الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤-	الموت في الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٢٤٥-	الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائي	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدي	جمال الجزيري
٢٤٧-	الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨-	المتصرفة الأولى في الأدب التركي (ج١)	محمد فؤاد كويريلي	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٢٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٢٥١-	مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصاري
٢٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣-	الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	علي إبراهيم منوفي
٢٥٤-	الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	علي إبراهيم منوفي
٢٥٥-	التيارات السياسية في إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوي
٢٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعي
٢٥٧-	متون هرمس	تيموثي فريك وبيتر غاندي	عمر الفاروق عمر
٢٥٨-	أمثال الهوسا العامة	نخبة	مصطفى حجازي السيد
٢٥٩-	محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشاروني
٢٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أنثريه جاكوب ونويلا باركان	ليلي الشرييني
٢٦١-	التصحّر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٢٦٢-	تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبري محمد حسن
٢٦٤-	حادثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥-	سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦-	نساء يركضن مع النئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧-	القلم الجريء	مجموعة من المؤلفين	البراق عبدالهادي رضا
٢٦٨-	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩-	المرأة في أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠-	الفن والحياة في مصر الفرعونية	كليلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١-	المتصرفة الأولى في الأدب التركي (ج٢)	محمد فؤاد كويريلي	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢-	عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	علي إبراهيم منوفي
٢٧٤-	اليوم السادس (رواية)	أنثريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥-	الظلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦-	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إنوار الخراط
٢٧٧-	تاريخ الأدب في إيران (ج٤)	إبوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨-	المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

جمال عبدالرحمن	سنيل بات	٢٧٩- ملك في الحديقة (رواية)
شيرين عبدالسلام	جوتتر جراس	٢٨٠- حديث عن الخسارة
رانيا ابراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	٢٨١- أساسيات اللغة
أحمد محمد نادی	بهاء الدين محمد إسفنديار	٢٨٢- تاريخ طبرستان
سمير عبدالحميد ابراهيم	محمد إقبال	٢٨٣- هدية الحجاز (شعر)
إيزابييل كمال	سوزان إنجيل	٢٨٤- القصص التي يحكيها الأطفال
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد علي بهزادراد	٢٨٥- مشترى العشق (رواية)
ريهام حسين ابراهيم	جانيت تود	٢٨٦- نقلاً عن التاريخ الأدبي النسوي
بهاء چاهين	چون دن	٢٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازى	٢٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)
سمير عبدالحميد ابراهيم	نخبة	٢٨٩- تفاهم وقصص أخرى
عثمان مصطفى عثمان	إم. في. روبرتس	٢٩٠- الأرشيقات والمدن الكبرى
منى البرويى	مايف بينشى	٢٩١- الحافلة الليككية (رواية)
عبداللطيف عبدالحميد	فرناندو دي لاجرانجا	٢٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
زينب محمود الخضيرى	ندوة لويس ماسينيون	٢٩٣- فى قلب الشرق
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	٢٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	٢٩٥- آلام سياوش (رواية)
محمود علاوى	تقى نجارى راد	٢٩٦- السافاك
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين وكيتى شين	٢٩٧- أقدم لك: نيتشه
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى وهوارد ريد	٢٩٨- أقدم لك: سارتر
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	٢٩٩- أقدم لك: كامى
باهر الجوهري	ميشائيل إنده	٤٠٠- موهو (رواية)
ممدوح عبد المنعم	زياودن ساردر وآخرون	٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
ممدوح عبدالمنعم	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكينج
عماد حسن بكر	تودور شتورم وجوتفرد كوار	٤٠٣- رية المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)
ظبية خميس	ديفيد إبرام	٤٠٤- تعويذة الحسى
حمادة ابراهيم	أندرية جيد	٤٠٥- إيزابييل (رواية)
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩
طلعت شاهين	مجموعة من المؤلفين	٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه
عنان الشهاوى	جوان فوتشركنج	٤٠٨- معجم تاريخ مصر
إلهامى عمارة	برتراند راسل	٤٠٩- انتصار السعادة
الزواوى بقودة	كارل بوير	٤١٠- خلاصة القرن
أحمد مستجير	جينيغر أكرمان	٤١١- همس من الماضى
بإشراف: صلاح فضل	ليفى بروفنسال	٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)
محمد البخارى	ناظم حكمت	٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)
أمل الصبان	باسكال كازانوفا	٤١٤- الجمهورية العالمية للأداب
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش دورينمات	٤١٥- صورة كوكب (مسرحة)
محمد مصطفى بدوى	أ. آ. رتشاردز	٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة في مصر العشانية	جين هاثواي	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبي للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميخاس (قصة فلسفية)	فواتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول	روى متحدة	أشرف كيلاني
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامي	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باي إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندرجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندرجى كليوفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكياثلى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدي الجابري
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زيريج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كويلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندي في بلاد الشرق العربي	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بييرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابي (رواية)	صدر الدين عيني	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروسناد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستينج	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز نائل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكيرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزيرون ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فريدريك كويلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تتسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتتيرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتز جانتز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكأن	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوريين	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	النولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حمزة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب ويطولات فرعونية	فيولين قانونيك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة .
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد الننة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	يام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عثمانى
٤٧٦-	أرض الحباب بعيدة: بيرم التونسي	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدي
٤٧٩-	المقهسى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدي
٤٨٠-	تساي ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدي
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسُرُل: الفلسفة علماً دقيقاً	إيموند هُسُرُل	محمود رجب
٤٩٠-	أسماء البيغاء	محمد قاسرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفرىقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
كتاب الموتى: الخروج في النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفي
اللوبي	إيوارد تيفان	حسن عبد ربه المصري
الحكم والسياسة في أفريقيا (ج١)	إكوانو بانولي	مجموعة من المترجمين
العثمانية والنوع والنوع في الشرق الأوسط	نادية العلي	مصطفى رياض
النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريونز	أحمد على بنوي
تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	قيصل بن خضراء
في طغواتي: دراسة في السيرة الذاتية العربية	تيقز روكي	طلعت الشايب
تاريخ النساء في الغرب (ج١)	آرثر جولد هامر	سحر فراج
أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
مختارات من الشعر الفارسي الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبد المنعم
كتابات أساسية (ج١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
كتابات أساسية (ج٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبد الحميد فهمي الجمال
سيدة الماضي الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقي فهمي
المولوية بعد جلال الدين الرومي	عبد الباقي جلبنارلي	عبد الله أحمد إبراهيم
الفقر والإحسان في عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولونوني	عبد الرزاق عيد
كوكب مرثع (رواية)	آن تيلر	عبد الحميد فهمي الجمال
كتابة النقد السينمائي	تيموثي كوريغان	جمال عبد الناصر
العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمي
مدخل إلى النظرية الأدبية	جوتثان كولر	مصطفى بيومي عبد السلام
من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى ماطي نوجلاس	فدوى ماطي نوجلاس
إرادة الإنسان في علاج الإيمان	آرنولد واشنطن وديونا باوندي	صبري محمد حسن
نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
محاضرات في المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
الولع الفرنسي بمصر من الطم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبد الوهاب بكر
إسبانيا في تاريخها	أميركو كاسترو	علي إبراهيم منوفي
الفن الطليطلي الإسلامي والمحدث	باسيليو بابون مالنونانو	علي إبراهيم منوفي
الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بنوي
موسم صيد في بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيي الدين مزيد
أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيري
أقدم لك: تروتسكي والماركسية	طارق علي وفل إيفانز	جمال الجزيري
بدائع العلامة إقبال في شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصري
مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذي حدث في حدث ١١ سبتمبر؟	چاك بريدأ	صفاء فتحي
٥٣٢-	المغامر والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣-	تعلم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشوقوي
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيقرين لوبا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكتجوي	عبدالعزیز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل منتجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالفار مكاوي
٥٣٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيال	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رؤف عباس
٥٤١-	هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الألب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلاني كلارين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودي وأن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزيرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كويلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبير	حمدي الجابري
٥٥١-	الموسيقى والعولة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دي ثريانتس	علي عبد الرؤف البعبي
٥٥٣-	مخيل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين سارداروبورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاشيتو بينابيتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤-	عش الغريب (مسرحية)	خاشيتو بينابيتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	دييورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧-	الوطن المقتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصول في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومي بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاي	يوسف الشاروني
٥٧١- تاريخ النقد الإسباني المعاصر	إيميليا دي ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب في زمن الفراغة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فريد	ريتشارد ايجفانس وأسكار زارتي	جمال الجزيري
٥٧٤- مصر القديمة في عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعي
٥٧٥- الاقتصاد السياسي للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثريانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشري محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودي	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومي ميزوكوشي	محمد إبراهيم وعصام عبد الرعوف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكي	جون ماهر وجودي جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج ١)	جون فيز وبول سيترجز	باشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود نولت أبادي	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاج (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمن	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصيني	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزیز حمدي
٥٨٨- أمحنوت الثالث	أنيس كابول	ماهر جويجاتي
٥٨٩- تمبكت العجبية (رواية)	فيلكس دييوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالقواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (ج ١)	محمد صبرى السوربوني	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة في أفريقيا (ج ٢)	إكوانو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية في العالم	روبرت ديهارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروياروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومي على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام في التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان قوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢- ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	آرثر أيزنبرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمي
٦٠٦- قصة البردى اليوناني في مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (ج١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المدججة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأيدولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كوان مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير (رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	عرض الأحداث التي وقعت لى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبي	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١-	النوبة المعبر الحضارى	وليم ي. آدمز	فؤاد عكر
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣-	نواير جحا الإيرانية	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولا جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	بولورس يرامون	رانيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكرويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج يولنده	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الخديوية	ف. روبرت هفتر	بدر الرفاعى
٦٣٨-	الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩-	فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠-	أكسياد	الأميرة أناكومنيا	حسن حبشى
٦٤١-	برتراند رسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢-	أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر ويورين فان لون	ممنوح عبد المنعم
٦٤٣-	سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الديرىابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤-	العلوم عند المسلمين	هوارد دتيرفر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر نبيج	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موياسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسيبى الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطفاة (مسرحية)	إيريش كستتر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (ج١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجنور	داسو سالدنيار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وأنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولندر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهاال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (ج٢، مج١)	مارتن برنال	ياشراق: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (ج٢، مج٢)	مارتن برنال	ياشراق: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (ج١ ، مج١)	إنوارد جرانتيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (ج٢ ، مج٢)	إنوارد جرانتيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

صبري محمد حسن	ت. م. ألوكو	سكين واحد لكل رجل (رواية)	٦٨٢-
رزق أحمد بهنسي	أوراثيو كيروجا	الاعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (ج١)	٦٨٤-
رزق أحمد بهنسي	أوراثيو كيروجا	الاعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (ج٢)	٦٨٥-
سحر توفيق	ماكسين هونج كتجستون	امرأة محارية (رواية)	٦٨٦-
ماجدة العناني	فتانة حاج سيد جوادى	محبوبة (رواية)	٦٨٧-
فتح الله الشيخ وأحمد السماحي	فيليب م. دوير وريتشارد أ. موار	الانفجارات الثلاثة الكبرى	٦٨٨-
هنا عبد الفتاح	تادوش روجيفيتش	الملف (مسرحية)	٦٨٩-
رمسيس عوض	(مختارات)	محاكم التفتيش في فرنسا	٦٩٠-
رمسيس عوض	(مختارات)	ألبرت أينشتاين: حياته وغرامياته	٦٩١-
حمدي الجابري	ريتشارد أيجانسي وأوسكار زاريت	أقدم لك: الوجودية	٦٩٢-
جمال الجزيري	حائيم برشيت وآخرون	أقدم لك: القتل الجماعي (المحرقة)	٦٩٣-
حمدي الجابري	جيف كولنر وبيل ماييلين	أقدم لك: نريدا	٦٩٤-
إمام عبد الفتاح إمام	ديف روينسون وجودي جروف	أقدم لك: رسل	٦٩٥-
إمام عبد الفتاح إمام	ديف روينسون وأوسكار زاريت	أقدم لك: روسو	٦٩٦-
إمام عبد الفتاح إمام	روبرت ودفين وجودي جروف	أقدم لك: أرسطو	٦٩٧-
إمام عبد الفتاح إمام	ليود سبنسر وأندريجي كروز	أقدم لك: عصر التنوير	٦٩٨-
جمال الجزيري	إيفان وارد وأوسكار زاريت	أقدم لك: التطيل النفسي	٦٩٩-
بسمة عبدالرحمن	ماريو فرجاش	الكاتب وواقعه	٧٠٠-
منى البرنس	وليم رود فيفيان	الذاكرة والحدائق	٧٠١-
محمود علاوي	أحمد وكيليان	الأمثال الفارسية	٧٠٢-
أمين الشواربي	إدوارد جراتفيل براون	تاريخ الأدب في إيران (ج٢)	٧٠٣-
محمد علاء الدين منصور وآخرون	مولانا جلال الدين الرومي	فيه ما فيه	٧٠٤-
عبد الحميد مذكور	الإمام الغزالي	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	٧٠٥-
عزت عامر	جونسون ف. يان	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	٧٠٦-
وفاء عبدالقادر	هوارد كاليجل وآخرون	أقدم لك: فالتر بنيامين	٧٠٧-
عرف عباس	دونالد مالكوام ريد	قراءة من؟	٧٠٨-
عادل نجيب بشرى	ألفريد أدلر	معنى الحياة	٧٠٩-
دعاء محمد الخطيب	يان هاتشبائ وجوموران إليس	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	٧١٠-
هنا عبد الفتاح	ميرزا محمد هادي رسوا	درة التاج	٧١١-
سليمان البستاني	هوميروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج١)	٧١٢-
سليمان البستاني	هوميروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج٢)	٧١٣-
حنا صاوه	لامنيه	ميراث الترجمة: حديث القلوب	٧١٤-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج١)	٧١٥-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٢)	٧١٦-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٣)	٧١٧-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٤)	٧١٨-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٥)	٧١٩-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٦)	٧٢٠-

٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لييب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	بول روينسون	عبد الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى المغرب	غيرمو غوثاليس بوسنو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صائق زيبا كلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	أن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكي
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	مشرق من مصر ما قبل التاريخ إلى الدولة الملكية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩-	مشرق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات القوة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوجيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	ياشراف: أحمد عثمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عارورى
٧٥٣-	التممية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنا ماري شيميل	عبد السلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسباني خلال القرن العشرين	أندرو ب. بيبكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكي خاربييل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولة	بروس روينز	عاطف عبد الحميد

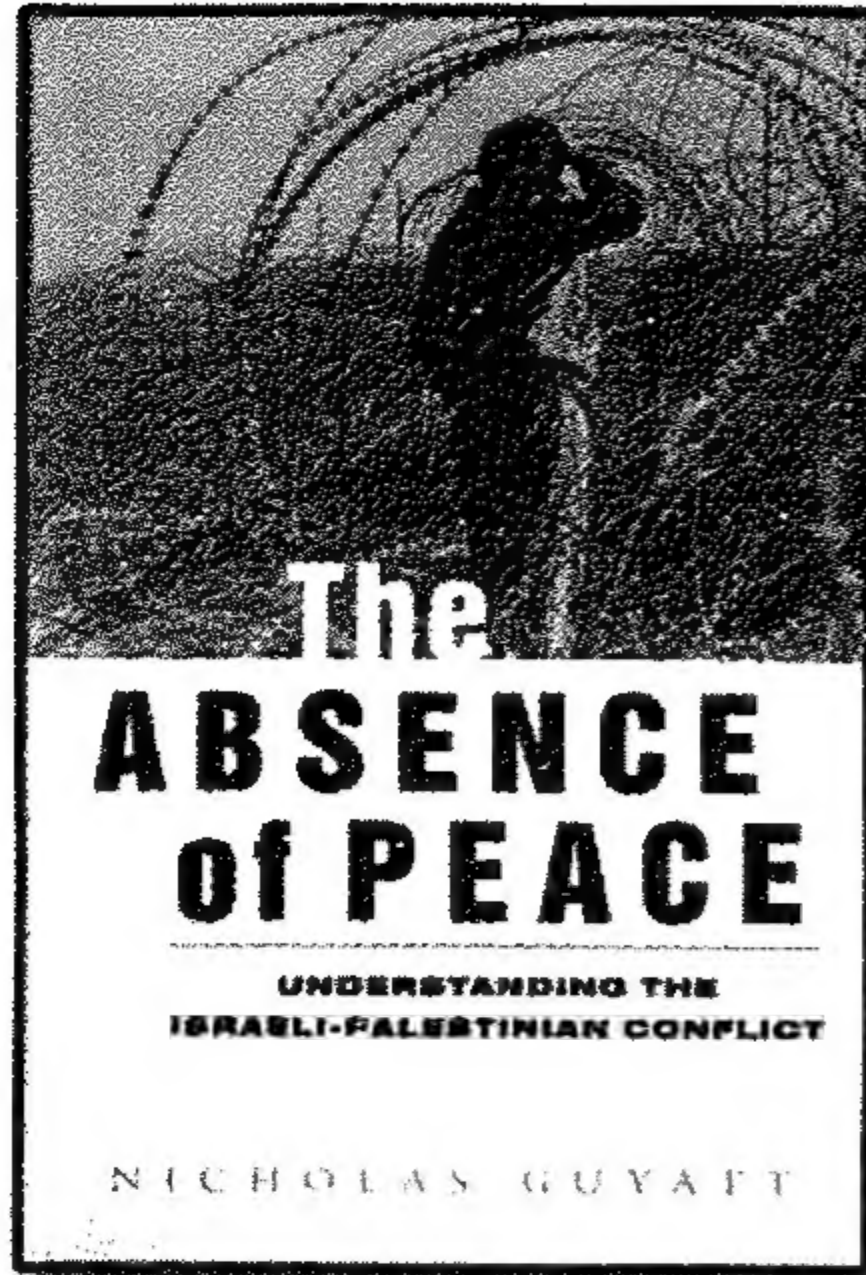
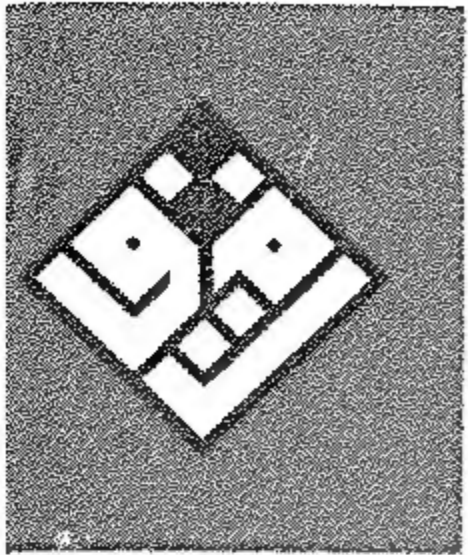
٧٥٩-	النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠-	الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١-	جيوب مثقلة بالحجارة ()	فيرجينيا وواف	فاطمة ناعوت
٧٦٢-	المسلم عنواً و صديقاً	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣-	الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤-	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥-	ديوان خواجه الدهلوى (شعر تصوف)	خواجه الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦-	الشرق المتخيل	تيرى هنتش	غازى برو و خليل أحمد خليل
٧٦٧-	المغرب المتخيل	نسيب سعيير الحسينى	غازى برو
٧٦٨-	حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩-	أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار و ضياء زاهر
٧٧٠-	السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١-	السيد سيجوننو سومبرا	ريكارىو جويزالديس	صبرى التهامى
٧٧٢-	بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣-	دائرة المعارف الدولية (ج٢)	جون فيزر ويول ستيرجز	ياشرف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤-	الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والتركيزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥-	مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦-	منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧-	الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨-	صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادري	حازم محفوظ
٧٧٩-	خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠-	من أنب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١-	الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢-	المسرح المسكون	مارفن كاراسون	جلال عبد المقصود
٧٨٣-	العولة والرعاية الإنسانية	فيك جورج ويول ويلدينج	طلعت السروجى
٧٨٤-	الإساعة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥-	تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦-	المنتبة (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧-	العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨-	سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩-	الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبي
٧٩٠-	الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١-	الطور ومعامل الطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢-	دراسات حول القصص القصيرة لإنريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣-	ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	عرف وصفى
٧٩٤-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥-	مختارات من الشعر الإسباني (ج١)	نخبة	على عبد الرعوف البعبى
٧٩٦-	آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

طلعت شاهين	نخبة	الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	٧٩٧-
سميرة أبو الحسن	كاترين جيلدرود ودافيد جيلدرود	الإرشاد النفسى للأطفال	٧٩٨-
عبد الحميد قهوى الجمال	آن تيلر	سلم السنوات	٧٩٩-
عبد الجواد توفيق	ميشيل ماكارثى	قضايا فى علم اللغة التطبيقى	٨٠٠-
ياشراف: محسن يوسف	تقرير دولى	نحو مستقبل أفضل	٨٠١-
شرين محمود الرفاعى	ماريا سوليداد	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	٨٠٢-
عزة الخميسى	توماس باترسون	التغير والتنمية فى القرن العشرين	٨٠٣-
درويش الحلوجى	دانيل هيرفيه-ليجيه وچان بول ويلام	سوسيولوجيا الدين	٨٠٤-
طاهر البربرى	كارو إيشيجورو	من لا عزاء لهم (رواية)	٨٠٥-
محمود ماجد	ماجدة بركة	الطبقة العليا المتوسطة	٨٠٦-
خيرى دومة	ميريام كوك	يحيى حقى: تشريح مفكر مصرى	٨٠٧-
أحمد محمود	ديفيد دابليو ليش	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	٨٠٨-
محمود سيد أحمد	ليو شتراوس وجوزيف كرويسى	تاريخ الفلسفة السياسية (ج١)	٨٠٩-
محمود سيد أحمد	ليو شتراوس وجوزيف كرويسى	تاريخ الفلسفة السياسية (ج٢)	٨١٠-
حسن النعيمى	جوزيف آشومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	٨١١-
فريد الزاهى	ميشيل مافيزولى	نائل العالم: الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	٨١٢-
نورا أمين	آنى إرنو	لم أخرج من ليلى (رواية)	٨١٣-
آمال الروبى	نافثال لويس	الحياة اليومية فى مصر الرومانية	٨١٤-
مصطفى لبيب عبدالغنى	هـ. أ. ولفسون	فلسفة المتكلمين (مج٢)	٨١٥-
بدر الدين عرويكى	فيليب روجيه	العدو الأمريكى	٨١٦-
محمد لطفى جمعة	أفلاطون	مائدة أفلاطون: كلام فى الحب	٨١٧-
ناصر أحمد وياتسى جمال الدين	أندريه ريمون	الحرفيين والتجار فى القرن ١٨ (ج١)	٨١٨-
ناصر أحمد وياتسى جمال الدين	أندريه ريمون	الحرفيين والتجار فى القرن ١٨ (ج٢)	٨١٩-
طانيوس أفندى	وليم شكسبير	ميراث الترجمة: هملت (مسرحية)	٨٢٠-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبد الرحمن الجامى	هفت بيكر (شعر)	٨٢١-
محمد نور الدين عبد المنعم	نخبة	فن الرباعى (شعر)	٨٢٢-
أحمد شافعى	نخبة	وجه أمريكا الأسود (شعر)	٨٢٣-
ربيع مفتاح	دافيد برتش	لغة الدراما	٨٢٤-
عبد العزيز توفيق جاويد	ياكوب يوكهارت	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (ج١)	٨٢٥-
عبد العزيز توفيق جاويد	ياكوب يوكهارت	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (ج٢)	٨٢٦-
محمد على فرج	دونالد پ. كول وثرىا تركى	أهل مطروح: البير والمستوطنون والذين يقضون العطلة	٨٢٧-
رمسيس شحاتة	ألبرت أينشتين	ميراث الترجمة: النظرية النسبية	٨٢٨-
مجدى عبد الحافظ	إرنست رينان وجمال الدين الأفغانى	مناظرة حول الإسلام والعلم	٨٢٩-
محمد علاء الدين منصور	حسن كريم بور	رق العشق	٨٣٠-
محمد النادى وعطية عاشور	ألبرت أينشتين وليو پولاد إنفلد	ميراث الترجمة: تطور علم الطبيعة	٨٣١-
حسن النعيمى	جوزيف آشومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (ج٢)	٨٣٢-
محسن الميمرداش	فرنر شبيدرس	الفلسفة الألمانية	٨٣٣-
محمد علاء الدين منصور	نبيح الله صفا	كنز الشعر	٨٣٤-

علاء عزمى	بيتر أوريان	٨٣٥- تشيخوف: حياة فى صور
ممنوح البستاوى	مرثيدس غارثيا	٨٣٦- بين الإسلام والغرب
على فهمى عبدالسلام	ناتاليا فيكو	٨٣٧- هناك فى المصيدة
ابنى هبرى	نعوم تشومسكى	٨٣٨- فى تفسير مذهب بوش ومقالات أخرى
جمال الجزيرى	ستيوارت سين وپورين فان لون	٨٣٩- أقدم لك: النظرية النقدية
فوزية حسن	جوتهودا ليسينج	٨٤٠- الخواتم الثلاثة
محمد مصطفى بنوى	وليم شكسبير	٨٤١- هملت: أمير الدانمارك
محمد محمد يونس	فريد الدين العطار	٨٤٢- منظومة مصيبت نامه (مج ٢)
محمد علاء الدين منصور	نخبة	٨٤٣- من روائع القصيد الفارسى
سمير كريم	كريمة كريم	٨٤٤- دراسات فى الفقر والعولة
طلعت الشايب	نيكولاس جويات	٨٤٥- غياب السلام

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٠٧٣٦ / ٢٠٠٥



لماذا يواصل الجيش الإسرائيلي احتلاله لمعظم أراضي الضفة الغربية؟ لماذا تدهور مستوى معيشة الفلسطينيين لدرجة كبيرة منذ أن بدأت عملية أوسلو؟ لماذا يفجر الفلسطينيون أنفسهم في أهداف إسرائيلية؟ الآن ... وقد مر أكثر من نصف القرن على إنشاء دولة إسرائيل، لماذا لا يوجد سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

هذا الكتاب يحاول أن يقدم إجابة عن هذه

الأسئلة الحارقة وغيرها، مع تحليل للمشهد السياسي المحيط بعملية أوسلو، ووصف لواقع الحياة على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يحاول فيه المؤلف أن يشرح الإطار التاريخي لكل جهود السلام الأخيرة ودوافع ومصالح مختلف اللاعبين - الذين هم أطراف في الاتفاقيات - على المسرحين الإقليمي والدولي، ويتتبع المسار الكارثي الذي تمضي عليه عملية السلام نحو إقامة إسرائيل الكبرى، ونحو المزيد من أعمال العنف والعنف المضاد، والأهم من ذلك كله أنه يرفض الاعتراف باستحالة حل الصراع، ويطرح أفكارًا عملية من أجل التوصل إلى اتفاق أكثر صلابة ورسوخا بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

« لقد تعرضت عملية السلام في الشرق الأوسط لسوء فهم كبير، وأرى أن لذلك عواقبه الوخيمة. هذه الدراسة التي تتسم ببعد النظر ووفرة المعلومات التي يقدمها "نيكولاس جويات"، هي دراسة تصحيحية نحن أحوج ما نكون إليها، وأتمنى أن تحظى بقى على أوسع نطاق، وأن تساعد على ظهور وجهة نظر جديدة لا سبيل إلى تجنبها، لو أننا نريد بالفعل نتفادى سوء المصير، وأن نحقق قدرًا من السلام

نعوم تشو مسك



غياب السلام

محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

تأليف : نيكولاس جويات
ترجمة : طلعت الشايب

845

تصميم / حسن كامل

Bibliotheca Alexandrina



0550803